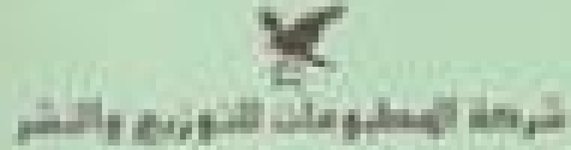


حروب العملات

افتعال الأزمة العالمية الجديدة

«فلنأمل فقط ان يكون
الكاتب مخطئاً»



حروب العملات



شركة المطبوعات للتوزيع والنشر ش.م.ل

ALL PRINTS DISTRIBUTORS & PUBLISHERS s.a.l.

الجناح، شارع زاهية سلمان

مبنى مجموعة تحسين الخياط

ص.ب.: ٨٣٧٥-١١ بيروت، لبنان

تلفون: ٨٣٠٦٠٨ ١ ٩٦١+ فاكس: ٨٣٠٦٠٩ ١ ٩٦١+

email: tradebooks@all-prints.com

website: www.all-prints.com

الطبعة الأولى ٢٠١٤

ISBN: 978-9953-88-799-9

ترجمة: أنطوان باسيل

تدقيق: وفيق زيتون

تصميم الغلاف: داني عوّاد

صورة الغلاف: shutterstock.com/Juanjo Tugores

الإخراج الفني: بسمة تقي

إلى آن، سكوت، آلي، وِل وسالي، مع المحبة والامتنان،

وإلى ذكرى والدي، ريتشارد هـ. ريكاردز،

مع السلالة القديمة في بيليليو، أوكيناوا والصين

«فلمّا فرغت الفضّة من أرض مصر ومن أرض كنعان أتى جميع المصريين إلى يوسف قائلين أعطنا خبزاً. فلماذا نموت قدّامك؟ لأنْ ليس فضّة أيضاً».

سفر التكوين ١٥:٤٧، نسخة الملك جايمس

المحتويات

مقدمة

في مساء يوم أحدٍ هادئ، في الخامس عشر من آب/أغسطس ١٩٧١، احتل الرئيس ريتشارد نيكسون موجات الأثير لاغياً واحداً من أكثر البرامج شعبية على التلفزيون ليعلن سياسته الاقتصادية الجديدة، وفيها أن الحكومة تفرض مراقبة وطنية على الأسعار وضريبة إضافية على الواردات الأجنبية وتحظر تحويل الدولار إلى ذهب. وقرر الرئيس أنه من الضروري اتخاذ تدابير صارمة لأن البلاد غارقة في أزمة نتجت عن حرب عملات دائرة أدت إلى ضرب الثقة بالدولار الأميركي.

وها نحن نخوض اليوم حرب عملات جديدة، وأزمة الثقة الجديدة بالدولار باتت على الطريق. إلا أن العواقب ستكون في هذه المرة أسوأ بكثير من تلك التي واجهت نيكسون. فقد استحال احتواء الذعر المالي والعدوى، مع انتشار العولمة والمشتقات المالية والرفع المالي على مدى الأربعين عاماً الماضية.

وبنتيجة ذلك، سيحتل رئيس أميركي آخر، ربما الرئيس أوباما، موجات الأثير والإنترنت للإعلان عن خطة جذرية للتدخل إنقاذاً للدولار من الانهيار التام، مستحضراً في ذلك سلطة قانونية هي اليوم في محلّها بالفعل. وربما اشتملت هذه الخطة أيضاً العودة إلى قاعدة الذهب. وإذا استُخدم الذهب فسيتم ذلك على أساس سعر أعلى بكثير دعماً للكتلة النقدية المتضخّمة بكمية الذهب الثابتة. وسيُواجَه الأميركيون الذين استثمروا سابقاً في الذهب بضريبة تبلغ تسعين بالمئة على «الأرباح غير المتوقعة» من ثروتهم الجديدة، وقد فُرضت باسم الإنصاف. كما سيُصادر الذهب الأوروبي والياباني المخزون حالياً في نيويورك ويُحوّل إلى خدمة «سياسة الدولار الجديد». وسيُعطى الأوروبيون واليابانيون، ولا شك،

إيصالات بالذهب الذي امتلكوه في السابق، قابلة للتحويل إلى «الدولار الجديد» بالسعر الجديد والأعلى.

وربما عمد الرئيس بدلاً من ذلك إلى محاذرة العودة إلى الذهب واستخدام حيّز من الرقابة على رأس المال، وإلى جعل صندوق النقد الدولي يصدر العملة العالمية لإعادة السيولة والاستقرار إلى الوضع. ولن يحصل هذا الإنقاذ المالي العالمي الذي يقوم به صندوق النقد الدولي بالدولارات القديمة غير القابلة للتحويل، بل بعملة مطبوعة جديدة تُدعى حقوق السحب الخاصة SDR. وستتابع الحياة مسارها، لكن النظام المالي الدولي لن يبقى على حاله أبداً.

وهذا ليس بالتكهّن البعيد الاحتمال، بل سبق أن حصل من قبل. وقد انهارت الأوراق المالية مراراً وتكراراً وجُمدت الأصول وصودر الذهب وفُرضت الرقابة على رؤوس الأموال. ولم تكن الولايات المتحدة حصينة حيال هذه الأفعال؛ بل إنها لعبت في الواقع من عام ١٧٧٠ وحتى عام ١٩٧٠ دوراً ريادياً دفاعاً عن إنقاص قيمة الدولار، إن في سياق الثورة أو في الحرب الأهلية أو في الكساد الاقتصادي الكبير أو في التضخم الجامح في حقبة كارتر. ولا يوحي واقع عدم حصول انهيار مالي منذ جيل إلا بأن الانهيار المقبل قد استحق. وليس في هذا تكهّن، لأن الشروط اللازمة باتت موجودة.

يخوض الاحتياطي الفدرالي الأميركي اليوم، بإشراف رئيسه بن برنانكي، المقامرة الأكبر في التاريخ المالي. فقد حارب الاحتياطي الفدرالي، بدءاً من عام ٢٠٠٧، الانهيار الاقتصادي بخفض معدلات الفائدة القصيرة الأجل وبالتسليف من دون حساب. وبلغت المعدلات الصفر في مآل الأمر حيث بدا أن جعبة الاتحاد الفدرالي قد فرغت من الطلقات.

لكنه ما لبث أن عثر، في عام ٢٠٠٨، على طلقة جديدة: التيسير الكمّي [زيادة المعروض من النقود]. ويصف الاحتياطي الفدرالي البرنامج بأنه تيسير

للشروط المالية من خلال خفض معدلات الفائدة الطويلة الأجل، إلا أنه يشكّل في الأساس برنامجاً لطبع العملة بغية تحفيز النمو.

يحاول الاتحاد الفدرالي تضخيم أسعار الأصول والسلع والاستهلاك لتعويض الانكماش الاقتصادي الطبيعي الذي يعقب الانهيار. وهو ينغمس في الأساس في لعبة شد حبال مع الانكماش الاقتصادي الذي يترافق عادة مع الكساد. ولا يحصل، كما في لعبة شد الحبال النموذجية، الكثير في البداية. فالفريقان متقاربان، وتمر فترة تخلو من الحركة، وتقتصر على شدّ كثير على الحبل. وسينهار واحد من الفريقين في النهاية وسيشدّ الآخر الخاسرين من فوق الخط ويعلن انتصاره. وهذا هو جوهر مقامرة الاتحاد الفدرالي، إذ عليه أن يتسبب بالتضخم قبل أن يتغلّب عليه الانكماش؛ عليه أن يفوز بلعبة شد الحبال.

يشكّل الحبل في اللعبة القناة التي يتم من خلالها نقل الضغط من جهة إلى أخرى. ويتعلّق هذا الكتاب بذلك الحبل الذي يتمثّل بالدولار في المسابقة بين التضخم والانكماش. فالدولار يتحمّل كل شدّ القوتين المتعارضتين ويرسل ذلك الشدّ إلى أنحاء العالم كافة. وتشكّل قيمة الدولار الوسيلة لإعلان الفائز في لعبة شدّ الحبال. إلا أن لعبة الشدّ هذه هي في الواقع حرب عملات شاملة، وليست في الحقيقة لعبةً بل هجوم على قيمة كل سهم وسند وسلعة في العالم.

وسيتم، في أفضل سيناريو ممكن بالنسبة إلى الاتحاد الفدرالي، دعم قيمة الأصول، وستصبح البنوك أكثر تعافياً، وتتلاشى ديون الحكومة من دون أن يبدو أن هناك من يلاحظ ذلك. بيد أن برنانكي، بطبعه العملة بمعدل لم يسبق له مثيل، تحوّل إلى «بانغلوس»[1] الذي يأمل بالأفضل من دون أن يتحضّر أبداً للأسوأ.

يوجد خطر حقيقي جداً في أن تتحوّل فجأة طباعة العملة إلى تضخّم جامح.

(١) شخصية المتفائل الساذج في كتاب «كانديد» (أو التفاؤل) للأديب الفرنسي فولتير.

ويمكن للتضخم، حتى إن لم يؤثّر في أسعار الاستهلاك، أن يظهر في أسعار الأصول، ويؤدي إلى فقاعات في الأسهم والسلع والأراضي وغيرها من الأصول الثابتة ـ فقاعات تتجه إلى الانفجار مثل أسهم التكنولوجيا في عام ٢٠٠٠ أو المساكن في عام ٢٠٠٧. ويزعم الاتحاد الفدرالي أنه يمتلك العدّة اللازمة لتفادي هذه النتائج، إلا أنها عدّة لم يسبق أن جُرّبت في مثل هذه الظروف أو في مثل هذا النطاق الواسع. ومن المرجح أن تؤدي علاجات الاحتياطي الفدرالي ـ معدلات أعلى وتضييق مالي ـ إلى نوع الكساد الاقتصادي الذي اعتُزِم تفاديه في المقام الأول. ويقف الاقتصاد الأميركي على حدّ السكين بين الكساد والتضخم الجامح. ويتساءل الملايين من المستثمرين وأرباب العمل والعمال إلى متى سيتمكن الاحتياطي الفدرالي من موازنة السكين.

غير أن الأكثر سوءاً هو في أن أياً من ذلك لا يحصل في فراغ. ولو أن سياسة المعالجة التي اعتمدها الاحتياطي الفدرالي اقتصرت على الاقتصاد الأميركي، لكان الأمر اختلف، لكنها ليست كذلك. فتأثيرات طباعة الدولارات عالمية؛ والاحتياطي الفدرالي، بانخراطه في التيسير الكمّي، قد أعلن بالفعل حرب عملات على العالم. وأخذ الكثير من تأثيرات سياسة الاحتياطي الفدرالي التي يُخشى منها في الولايات المتحدة بالظهور بالفعل في الخارج. وتعني طباعة الدولارات في الديار تضخّماً أكبر في الصين، وأسعاراً أكثر ارتفاعاً للمواد الغذائية في مصر، وفقاعات في بورصة البرازيل. كما تعني طباعة العملة خفض قيمة الدين الأميركي بحيث تُعاد المبالغ للمدينين الخارجيين بدولارات أرخص. ويعني خفض قيمة العملة نسبة بطالة أعلى في الاقتصادات النامية إذ تصبح صادراتها أكثر كلفة على الأميركيين. كما يعني التضخم الناتج من ذلك ارتفاع أسعار الواردات الضرورية للاقتصادات النامية مثل النحاس والذرة والزيت والقمح. وشرعت البلدان الأجنبية في مقاومة التضخم الذي تسببت به الولايات المتحدة من خلال سياسات الدعم ومراقبة التعريفات الجمركية ورؤوس الأموال؛ وهكذا أخذت حرب العملات في التوسع سريعاً.

وقد تكون طباعة الاحتياطي الفدرالي للعملة على مستوى التريليون دولار جديدة، إلا إن حروب العملات ليست كذلك. إذ سبق أن خيضت غمار حروب العملات من قبل ـ مرتين في القرن العشرين ـ وانتهت دوماً في شكل سيّئ. وهي تقدم، في أفضل الحالات، المشهد المؤسف للبلدان التي تسرق النمو من شركائها التجاريين. وتنحط، في أسوأ الحالات، إلى جولات متعاقبة من التضخم والركود والانتقام، وأحياناً العنف الفعلي، إذ يؤدي الصراع على الموارد إلى الغزو والحرب. السوابق التاريخية تدعو في هذا السياق إلى ما يكفي من التعقّل، ومع ذلك فإن المخاطر اليوم أكبر وتزيد منها أضعافاً مضاعفة درجةُ الروابط المالية في مختلف أنحاء العالم وتعقيداتها.

ذُهلَ كثيرٌ من المراقبين، أذهلهم الإخفاقُ الذريع الذي مُنِيَ به الاقتصاديون في توقع كوارث السنوات الأخيرة أو تفاديها. ولم تفشل نظرياتهم في تفادي المصيبة فحسب بل أدت أيضاً إلى جعل حروب العملات أكثر سوءاً. ويحمل آخر حلول الاقتصاديين ـ مثل العملة العالمية التي تُدعى حقوق السحب الخاصة ـ في طياته مخاطر خفية جديدة ولا يحل أياً من المعضلات الراهنة.

ومن بين المخاطر الجديدة تهديدات لا تطاول حسن حالنا الاقتصادية فحسب، بل أمننا القومي أيضاً. وكلّما غاص خبراء الأمن القومي في تفحص مسائل العملات، التي هي تقليدياً من اختصاص الخزانة، استمرّت التهديدات الجديدة في الظهور وهي تراوح بين المشتريات الصينية السرية للذهب وبين الأجندات الخفية لصناديق الثروة السيادية. كما أن الخطر الحقيقي المتمثل في انهيار الدولار نفسه هو أكبر من مجرّد تهديد. وها قد توصّل كبار مسؤولي الجيش والاستخبارات إلى إدراك أنه لا يمكن الحفاظ على الهيمنة الأميركية العسكرية الفريدة من نوعها إلا من خلال دور الدولار الذي يوازيه فرادةً وهيمنة. وإذا سقط الدولار سيسقط معه الأمن القومي الأميركي.

في حين لا تزال نتيجة حرب العملات الراهنة غير مؤكدة بعد، فإنه من

شبه المحتوم حصول أحد السيناريوهات الأسوأ، إذا ما أخفق قادة الاقتصاد في الولايات المتحدة والعالم في التعلم من أخطاء من سبقوهم. ويتفحص هذا الكتاب حرب عملاتنا الراهنة عبر عدسة السياسة الاقتصادية والأمن القومي والسابقة التاريخية. وهو يفكك شبكة النماذج والتمنّي والغطرسة التي تسيّر السياسة العامة الراهنة، ويدلّ إلى الطريق المؤدية إلى سياق عمل أكثر اطلاعاً وفاعلية. وسيفهم القارئ في النهاية السبب الذي يجعل من حرب العملات الراهنة الصراع الأكثر مغزى في عالم اليوم، وهو صراع سيحدد نتائج كل الصراعات الأخرى.

الجزء الأول

مناورات حربية

الفصل الأول

ما قبل الحرب

«النظام المالي الدولي الراهن هو نتاج الماضي».[١]
هيو جينتاو الأمين العام للحزب الشيوعي الصيني،
١٦ كانون الثاني/يناير، ٢٠١١.

يشكل مختبر الفيزياء التطبيقية المُقام على مساحة أربعمئة فدان في منتصف المسافة تقريباً بين بالتيمور وواشنطن العاصمة، واحدة من الجواهر المرصّعة لتاج المنظومة الأميركية الفائقة السرية والمعنية بمنشآت الفيزياء التطبيقية المتطورة تكنولوجياً وبأبحاث تطوير الأسلحة الأميركية. وهو يعمل بالتنسيق الوثيق مع وزارة الدفاع، وتشتمل اختصاصاته على الأسلحة المتطورة والاستكشاف العميق للفضاء. ويفخر المسؤولون عنه بإبلاغ زوّارهم أن المختبر طوّر آلةً لاستكشاف قمر الأرض وكلّ كوكب في النظام الشمسي، وقد وُضِعت هذه الآلة إما على سطح القمر (والكواكب) وإما على مقربة منه[٢]!

أنشئ المختبر في عام ١٩٤٢ على عجل بعيد الهجوم على بيرل هاربور لاستخدام الفيزياء التطبيقية في تحسين منظومات الأسلحة، لأن الكثير مما استخدمه الجيش الأميركي في الأيام الأولى للحرب العالمية الثانية تميّز بعدم الفاعلية أو عفّ عليه الزمن. أقيم المختبر في البداية في متجر سابق للسيارات المستعملة صادرته وزارة الحرب ويقع في جادة جورجيا في سيلفر سبرينغ، مريلاند. تميّز عمله منذ البدء بالسرّية، ولو أن حماية السرّية التي تميّزت بها

(١) "Q&A with Hu Jintao," *Wall Street Journal*, January 18, 2011, http://online.wsj.com/article/SB10001424052748703551604576085514147521334.html.

(٢) المعلومات عن مختبر الفيزياء التطبيقية ونشاطاته مأخوذة من موقعه على الإنترنت: www.jhuapl.edu

أيامه الأولى وفّرها بعض الحراس المسلحين بدلاً من أجهزة الاستشعار المتطورة والمحيطات الأمنية المتعددة المُستَخدمة اليوم. وقضت مهمة المختبر الأولى بتطوير الصمامة الزمنية التقاربية المتغيرة (VT)، وهي صمامة مضادة للطيران تُستخدم للدفاع عن سفن البحرية من الهجمات الجوية، واعتُبرت لاحقاً، إلى جانب القنبلة الذرية والرادار، واحدة من التكنولوجيات العظيمة الثلاث التي ساهمت في انتصار الولايات المتحدة في الحرب العالمية الثانية. واعتمد مختبر الفيزياء التطبيقية على نجاحه الأوّلي ليوسّع من يومها برامجه وموازنته ومنشآته. وليس صاروخ كروز من نوع «توماهوك» وصاروخ «إيجيس» الدفاعي والمركبة الفضائية الفريدة من نوعها إلا من بين الكثير من الأسلحة المتطورة والأنظمة الفضائية التي طوّرها المختبر في العقود الأخيرة لصالح وزارة الدفاع ووكالة الفضاء «ناسا».

ولطالما وُجد، إضافة إلى الأسلحة واستكشاف الفضاء، جانب فكري واستراتيجي لما يقوم به مختبر الفيزياء التطبيقية لصالح الجيش. وهناك من بين أبرز هذه الوظائف الأكثر تجريداً مختبر التحليل الحربي وهو أحد المواقع البارزة للمناورات العسكرية وللتخطيط الاستراتيجي في البلاد. ويجعل قرب المختبر من واشنطن العاصمة منه مكاناً مفضّلاً لمحاكاة القتال الحربي، وقد استضاف على مر العقود الكثير من هذه المناورات. وهذا هو الغرض الذي استدعى في صبيحة يوم ماطر من شتاء عام ٢٠٠٩ وصول نحو ستين خبيراً من الجيش والاستخبارات والمجتمعات الأكاديمية إلى هذا المختبر. فهذه مناورة عسكرية تختلف عن أي مناورة أخرى يقوم بها الجيش أبداً. وحظرت قواعد الاشتباك ما يسميه الجيش الأنماط الحركية ـ الأشياء التي تطلق النار أو تنفجر. ولن يحصل اجتياح برمائي، ولن توجد قوات خاصة، وستغيب مناورات الالتفاف المدرعة. والسلاح الوحيد المسموح بدلاً من ذلك كله هو سلاح مالي: عملات، بورصات، سندات ومشتقات. فالبنتاغون على وشك شن حرب

مالية عالمية مستخدماً العملات والأسواق المالية بدلاً من السفن والطائرات[1].

بلغ التفوق العسكري للولايات المتحدة في أنظمة الأسلحة التقليدية والفائقة التطور وفي مجالات القيادة والسيطرة والاتصالات والحواسيب والاستخبارات عند فجر القرن الحادي والعشرين حدّاً من القوة لا تجرؤ معه أي دولة منافسة في العالم على مواجهتها. ولا يعني هذا استحالة وقوع الحرب. فيمكن لدولة مارقة، مثل كوريا الشمالية، أن تصعّد حادثة وتقوم بهجوم رئيسي من دون اعتبار للعواقب. كما يمكن أن تُجَر الولايات المتحدة، في حال تأثّر مصالحها القومية، إلى حرب ينخرط فيها آخرون مثل إيران وإسرائيل. وبغض النظر عن هذه الأوضاع الخاصة، تبدو المواجهة العسكرية التقليدية مع الولايات المتحدة مستبعدة جدّاً بسبب قدرة الولايات المتحدة على قمع الطرف المقابل والقضاء عليه في النهاية. وبنتيجة ذلك زادت الدول المنافسة واللاعبون العابرون للأوطان، مثل الجهاديين، في تطوير قدراتهم على الحرب غير التقليدية التي قد تتضمن الحرب الإلكترونية والأسلحة البيولوجية أو الكيماوية، وغيرها من أسلحة الدمار الشامل، أو قد تتضمّن حتى تحوّلاً لم يتم توقّعه قط حتى الآن: الأسلحة المالية. وشكّلت المناورة الحربية المالية جهد البنتاغون الأول لتفحّص كيفية التطور الفعلي لهذا النوع من الحروب وما هي الدروس التي يمكن استخلاصها منها.

تطلّبت المناورة أشهراً عدة من الاستعدادات، وقد شاركتُ في الجلسات

---

(١) تأتي التفاصيل المتعلقة بمناورات الحرب المالية التي رعاها مكتب وزير الدفاع واستضافها مختبر التحليل الحربي من ذاكرة المؤلف ومن الملاحظات المتزامنة ومن المواد الكثيرة التي وفّرها مختبر الفيزياء التطبيقية بما في ذلك الأجندات ومخططات أماكن الجلوس والدعوات عبر البريد الإلكتروني ومواد المناورة: "Economic and Finance Game Player Book," "Economic & Finance Game Mechanics," "Economic & Finance Game Overview," "Administrative Instructions-Global Economic Seminar 7-8 October 2008," "Administrative Instructions-Global Economic & Finance Game Design Planning Seminar 18-19 November 2008," "Economic and Financial Game Baseline Scenario-March 17, 2009," "Global Economic Impacts on the DoD Final Report 31 March, 2010," and "Global Economic Study: Appendix D: Economic Game 17-18 March 2009".

المتعلقة بالاستراتيجية والتخطيط التي سبقت المناورة الفعلية. وبالرغم من أن المناورة العسكرية المتقنة التصميم ستحاول تحقيق النتائج غير المتوقعة وتحاكي ضباب الحرب الحقيقية، فإنها تتطلب مع ذلك نقطة انطلاق محدّدة ومجموعة من القواعد لتفادي السقوط في الفوضى. ويتميز فريق تصميم المناورة في مختبر الفيزياء التطبيقية بأنه من بين الأفضل في العالم في هذا المجال، غير أن المناورة المالية تطلّبت بعض المقاربات الجديدة بالكامل بما في ذلك الاستعانة بخبرة وول ستريت التي لا يمتلكها عالم الفيزياء أو المخططون العسكريون النموذجيون. وقضى دوري بملء هذه الفجوة.

بدأت علاقتي بالمختبر في كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٦ في أوماها، نبراسكا، خلال حضوري أحد المنتديات الاستراتيجية التي استضافتها القيادة الاستراتيجية الأميركية (ستارتكوم). طرحتُ دراسة عن العلم الجديد المتعلّق باستخبارات السوق ويشتمل على تحليل الأسواق المالية بحثاً عن المعلومات المتعلقة بنوايا المشاركين في السوق. وسبق لصناديق التحوّط وبنوك الاستثمار أن استخدمت هذه الوسائل على مدى سنوات كثيرة لكسب أفضلية المعرفة المتعلقة بعمليات الاستيلاء والتحولات في السياسات الحكومية. وها نحن الآن أنا وزميليّ كريس راي التاجر المحنّك في السندات الاختيارية ومدير المخاطر، وراندي تاوس الذي تقاعد أخيراً من ٣٥ عاماً من العمل مع الـ «سي. آي. إي.»، قد طوّرنا سبلاً جديدة لاستخدام هذه التقنيات في مجال الأمن القومي وفي التحديد المسبق للهجمات الإرهابية المحتملة وفي الإنذار المسبق بالهجمات على الدولار الأميركي. وقد اتصل بي لاحقاً أعضاء عدة من مختبر الفيزياء التطبيقية ممن شاركوا في حدث أوماها سائلين عن الطرق التي يمكننا فيها العمل معاً لدمج مفاهيم استخبارات السوق مع أبحاثهم.

ولم أُفاجأ بالتالي عندما تلقيت اتصالاً في صيف ٢٠٠٨ يطلب مني المشاركة في حلقة بحث يرعاها مكتب وزير الدفاع ويستضيفها مختبر الفيزياء التطبيقية. وقد تقرر عقدها في أيلول/سبتمبر وهدفها المعلن «دراسة وقع النشاطات المالية

العالمية على مسائل الأمن القومي». وهذه واحدة من حلقات بحث مشابهة خططت وزارة الدفاع لعقدها في سياق أواخر الصيف، وفي خريف تلك السنة تحضيراً لمناورة الحرب المالية نفسها. أرادت وزارة الدفاع أن تعرف إذا كانت هذه المناورة ممكناً حقّاً، وهل لها معنى. أرادوا التفكير في «المجموعات» المناسبة، وهل تكون دولاً أو صناديق مالية سيادية، أو بنوكاً، أو تركيبة ما منها كلّها؟ واحتاجوا أيضاً إلى التفكير في السيناريوهات البعيدة الاحتمال ولكن الممكنة التي على اللاعبين تطبيقها. وتوجب وضع لائحة بالمشاركين وربما احتاج الأمر إلى توظيف البعض للوصول إلى أولئك الذين لم تسبق لهم المشاركة في مناورة حربية من قبل. وتوجّب أخيراً وضع قواعد اللعبة الفعلية.

تميّزت الإجراءات الأمنية لحماية العمل الفائق السرّية الذي يجري في داخل المختبر بالتشدد نفسه الذي تتميّز به في أي منشأة دفاعية أو استخبارية أميركية بدءاً بالتصريحات الأمنية المسبقة والتدقيق في الخلفيات. ويُفصل الزائرون لدى وصولهم إلى فئتين، «فئة لا تحتاج إلى المواكبة» وأخرى «تحتاج» إليها، كما يتبيّن من الشارات المختلفة الألوان. والوقع الأساسي لهذا يتعلّق في صفة خاصة بالرحلات إلى آلة القهوة، سوى أن المغزى الضمني يتمثل في أن من لا يحتاجون إلى مواكبة يتمتعون بتصريح أمني كبير من مديرياتهم الأصلية أو من المتعاقدين الحكوميين. وتوجّب على الجميع إيداع هواتفهم، الـ«بلاكبيري» أو الـ«آيفون» أو أي أجهزة إلكترونية أخرى، مكتب الأمن على أن يستعيدوها لدى مغادرتهم. وباتت الماسحات العاملة بالأشعة السينية ومستشعرات المعادن والمحيطات الأمنية المتعددة والحراس المسلحون مسألة روتينية. فما إن تصبح في الداخل حتى تجد نفسك حقاً في فقاعة المجمّع العسكري ـ الاستخباري.

بلغ مجموع المشاركين في اجتماع أيلول/سبتمبر حوالى الأربعين، من بينهم عدد من الأكاديميين المميزين وخبراء المؤسسات البحثية ومسؤولون في الاستخبارات وعسكريون في الخدمة. وكنتُ واحداً من الخمسة الذين طُلب منهم تقديم عرض رسمي في ذلك اليوم، وتعلّق موضوعي بصناديق الثروة

السيادية وهي كناية عن تجمعات استثمارية ضخمة تنشئها الحكومات لاستثمار الفائض في احتياطاتها وتبلغ أصول الكثير منها نطاق المئة مليار دولار أو أكثر. والاحتياطات هي في الأساس فوائض من العملة الصعبة، ومعظمها من الدولار، اكتسبتها الحكومات عن طريق تصدير الموارد الطبيعية أو السلع المصنّعة. وتمتلك الدول المنتجة للنفط، مثل النروج أو البلدان العربية، أو مراكز نفوذ التصدير الصناعي مثل الصين أو تايوان الاحتياطات الأكبر. وأدارت البنوك المركزية لهذه البلدان هذه الاحتياطات تقليدياً بطريقة محافظة للغاية؛ واقتصرت الاستثمارات على المخاطر الدنيا وعلى صكوك السيولة مثل أذونات الخزينة الأميركية. ووفّرت هذه الاستراتيجية السيولة لكنها لم توفّر الكثير من المدخول، واتجهت إلى حصر مبلغ كبير من المحفظة المالية في نوع واحد وحسب من الاستثمار. والواقع هو أن الدول ذات الفائض وضعت بيضها كله في سلة واحدة من دون أن تحصل على الكثير في المقابل. وشرعت في البحث عن طرق للحصول على عائدات أكبر من استثماراتها بسبب الزيادة الضخمة التي بدأت منذ التسعينيات في حجم احتياطاتها، وهي زيادة حصلت في جزء منها بفعل العولمة. ولم تتمتع البنوك المركزية بالاستعداد الكافي للقيام بهذا لافتقارها إلى فريق الاستثمار ومديري المحافظ المالية اللازم لاختيار الأسهم والسلع والاستثمارات الخاصة والعقارات وصناديق التحوّط التي تشكّل مفتاح العائدات المرتفعة. وهكذا أخذت صناديق الثروة السيادية في الظهور من أجل إدارة أفضل لهذه الاستثمارات؛ وأنشئ أولها منذ عقود عدة، لكن معظمها ظهر إلى الوجود في الأعوام العشرة الماضية وقد وفّر لها رعاتها الحكوميون مخصصات ضخمة من احتياطات بنوكهم المركزية وخوّلوها تأسيس محافظ مالية متنوعة من الاستثمارات من كل أنحاء العالم.

إن لصناديق الثروة السيادية معنى في شكلها الأساسي، إذ يُستثمر معظم الأصول بطريقة احترافية من دون وجود أجندة سياسية خفية؛ غير أن هذه ليست الحال على الدوام. فبعض المشتريات ليست إلا مشاريع للزهو مثل الاستثمار

الشرق أوسطي في فرق الفورمولا ـ ١ التابعة لماكلارن وأستون مارتن وفيراري، في حين أن للاستثمارات الأخرى جوهراً سياسياً واقتصادياً أكبر بكثير. شكّلت صناديق الثروة السيادية في الفترة الأولى من الكساد الاقتصادي الذي بدأ في عام ٢٠٠٧ المصدر الأول للمال الإنقاذي. واستثمرت هذه الصناديق في أواخر عام ٢٠٠٧ وأوائل عام ٢٠٠٨ ما يزيد على ٥٨ مليار دولار دعماً لـ «سيتي غروب» و«ميريل لينش» و«يو.بي.أس.» و«مورغان ستانلي». وأخذت الصين تفكّر في أوائل عام ٢٠٠٨ في استثمار بمليار دولار إضافية في «بير ستيرنز» لكنها عادت وأحجمت عن ذلك عندما شارف على الانهيار في شهر آذار/مارس من تلك السنة. واضطرت الحكومة الأميركية، عندما قضى ذعر عام ٢٠٠٨ على هذه الاستثمارات، إلى التدخل بأموال دافعي الضرائب لمواصلة عمليات الإنقاذ المالي. وخسرت صناديق الثروة السيادية ثروات واسعة في هذه الاستثمارات الأولى، إلا أن أوضاع الأسهم وما يرافقها من تأثير لم تتغيّر.

ركّزت مداخلتي على الجانب المظلم لاستثمارات صناديق الثروة السيادية، وكيف يمكن أن تعمل من خلال ما يسمّيه محللو الاستخبارات بـ «المقتطعة»، أو الشركات الواجهة، مثل الاتحادات الاحتكارية والحسابات الاستنسابية والمصارف السويسرية الخاصة وصناديق التحوّط. وما إن تأخذ هذه الواجهات مكانها حتى يمكن استخدام صناديق الثروة السيادية لممارسة تأثير خبيث على الشركات المستهدفة بهدف سرقة التكنولوجيا وتخريب المشاريع الجديدة والانخراط في محاولات التزوير وتجنيد العملاء أو التلاعب بالأسواق. لم أؤكّد على أن مثل هذه النشاطات شائع، ناهيك بأنها المعيار، بل على أن مثل هذه النشاطات ممكن بما يوجب على الولايات المتحدة تطوير وظيفة مراقبة أقوى لحماية مصالحها الأمنية القومية. بل إنني أوحيت بموازاة هذه التهديدات المحددة بتهديد أكبر آخر: هجوم شامل على عواصم الأسواق المالية الغربية لتعطيل محرّك المجتمع الرأسمالي. وتضمنت مداخلتي مواصفات قياسية ومنهجية لمراقبة سلوك صناديق الثروة السيادية، والبحث عن الأفعال الخبيثة الجارية من وراء الكواليس وتحديد

نقاط الاختناق ـ المرادفة في عصر المعلومات لقناة السويس أو مضيق هرمز ـ التي تمكن مراقبتها لمنع الهجمات المالية المستقبلية أو محاربتها.

بدا مسؤولو وزارة الدفاع الحاضرين مقتنعين، في نهاية الحدث الذي استمر يومين، بأن المختبر قد أنشأ نواة صلبة من الخبراء والمواضيع والتحليلات المتعلقة بالتهديد بما يمكن معه نقل المناورة الحربية إلى المستوى التالي.

اجتمعت نواة مجموعة الخبراء من جديد في المختبر في الشهر التالي لمواصلة تطوير المناورة الحربية المالية. وحضر، إضافة إلى مضيفينا من مختبر الفيزياء التطبيقية ورعاتنا من وزارة الدفاع، ممثلون من القطاعات الأخرى ذات المستوى الوزاري بما في ذلك التجارة والطاقة وجامعات عدة كبرى بما فيها الكلية الحربية البحرية ومؤسسات الأبحاث والتخطيط إضافة إلى مؤسسة «بيترسون» وشركة «راند» ومختبرات فيزيائية أخرى بما فيها «لوس ألاموس» وضباط كبار في الجيش من رئاسة هيئة الأركان المشتركة.

لاحظتُ عند هذا الحد غياب أي ممثلين يمتلكون خبرة فعلية في أسواق المال. وامتلكتُ لوحدي في القاعة حياة مهنية طويلة في وول ستريت أمضيت في خلالها زمناً في مصارف الاستثمار وصناديق التحوّط وأسواق الصرف. واحتجنا، لو أردنا القيام بحرب مالية، إلى أناس يعرفون كيفية استخدام الأسلحة المالية، مثل التداول المسبق والمتاجرة بالمعلومات الداخلية والشائعات و«تحوير الحقائق» من خلال قائمة الأسعار المضللة والضغوط القصيرة وغير ذلك من الألاعيب التي تزدهر بها وول ستريت. احتجنا إلى أناس على استعداد، بكلمات المصرفي الأسطورة جون غوتفريند الخالدة، لـ «انتزاعها من فم السبع» عندما يتعلق الأمر بالمضاربة بالعملات والأسهم والمشتقات. ولم يفتقر العسكريون النظاميون أو الجواسيس في الغرفة إلى هرمونات الرجولة، لكنهم لم يعرفوا عن تدمير بلد ما من خلال التأمينات على التقصير الائتماني أكثر مما يعرفه المتداول العادي بالأسهم عن التتابع التي يطلبه إطلاق صاروخ بالستي عابر للقارات. وتوجّب عليّ لإنجاح

المشروع أن أقنع وزارة الدفاع بالسماح لي بتجنيد أقراني لإضفاء طابع أكثر واقعية وقيمة على المناورة.

قدّمت في جلسة تشرين الأول/أكتوبر عرضاً حول العقود المستقبلية والمشتقات لأشرح كيف يمكن استخدام أدوات عامل الرافعة للتلاعب بالأسواق الفعلية الأساسية بما فيها تلك المعلقة بالسلع الاستراتيجية مثل النفط واليورانيوم والنحاس والذهب. وشرحت أيضاً كيف أن تحريم ضبط المشتقات في قانون تحديث السلع الآجلة، وهو التشريع الذي قاده السيناتور فيل غرام ووقعه الرئيس كلينتون في عام ٢٠٠٠، شرّع الباب أمام زيادة حجم وتنوّع هذه الأدوات أضعافاً مضاعفة وقد باتت تُخفى الآن من الموازنات العمومية للبنوك الكبرى حتى يكاد يستحيل رصدها. وانتهيت بإعطاء صورة عن كيف يمكن دمج الاقتطاعات وصناديق الثروة السيادية ورافعة المشتقات لشن بيرل هاربور مالية على حين غفلة تامة. أخذت الحلقات الدراسية السابقة تحقق هدفها؛ وبات الخبراء العسكريون والاستخباريون والدبلوماسيون الآن على الصفحة نفسها مع الأفراد الماليين. وبدأ التهديد الذي تشكله الحرب المالية يصبح أكثر وضوحاً.

عقدت مجموعة التخطيط جلستها الثالثة في منتصف تشرين الثاني/نوفمبر؛ وحضرت هذه المرة بضعة وجوه جديدة من بينها مسؤولون كبار في مجتمع الاستخبارات. ولم نعد نبحث في إمكان إجراء المناورة الحربية المالية لأنها باتت على السكة، بل شرعنا بنوع خاص في التركيز على تصميمها. طرحتُ سيناريوهات مفصلة للحرب المالية واقترحت أن يتضمن تصميم المناورة نتائج غير متوقعة من شأنها أن تفاجئ المهاجمين والمدافعين معاً نظراً إلى الدينامية المعقّدة للأسواق المالية. وفي الختام حصلت وزارة الدفاع وفريق تصميم المناورة في مختبر الفيزياء التطبيقية على ما يكفي من معلومات الخبراء لإنجاز التصميم النهائي. ولم يتبقّ إلا اختيار المشاركين وتحديد الموعد والبدء في المناورة.

بعد بعض التأخير ومن عدم اليقين الذي تسبب به الانتقال من إدارة إلى

أخرى، أعطت إدارة أوباما موافقتها على المضي بما قد خُطط له. وأُرسلت الدعوات الرسمية في أواخر كانون الثاني/يناير ٢٠٠٩. وتقرر أن تستغرق المناورة يومين، ١٧ و١٨ آذار/مارس، وتُجرى في داخل قاعة الحرب المهيبة التي استُخدمت في الكثير من عمليات المحاكاة السابقة في مختبر الفيزياء التطبيقية.

يوجد بعض العناصر المشتركة بين كل المناورات الحربية. فهي تضم فريقين، أو خليتين، أو أكثر تتم الإشارة إليها في العادة بأسماء البلدان المعنية أو بالألوان. وقد تتضمن المناورة النموذجية خلية حمراء، وتشير في العادة إلى الأشرار، في مواجهة أخرى زرقاء، أي الأخيار، مع أن بعض المناورات يضم أطرافاً متعددة. وهناك خلية حاسمة، هي البيضاء، وتضم مدير المناورة ومشاركين عُينوا بمثابة حكّام. فالخلية البيضاء هي التي تقرر هل إن تحرّكاً ما مسموح أو لا وتحدد الفائزين والخاسرين في كل جولة من جولات المناورة. ويكلّف مصممو المناورة في الغالب كل خلية بأهداف محددة أو أغراض ويُتوقع بعدها من اللاعبين اتخاذ الخطوات التي من شأنها أن تعجّل في التقدّم المنطقي لهذه الأهداف بدلاً من التحرّك في اتجاهات مبهمة. وسيستخدم فريق تصميم المناورة أيضاً علماء في السياسة واستراتيجيين عسكريين وغيرهم من المحللين لشرح الظروف الأساسية التي تؤثر في جميع اللاعبين، وهم في الواقع الذين يحددون خط الانطلاق. ويتم أخيراً استنباط نوعٍ من أنظمة القياس بحيث تُحدد القوة النسبية لكل خلية عند بدء المناورة، تماماً كما إن بعض الجيوش أكبر من غيرها أو كما إن لبعض الاقتصادات مقدرة صناعية أكبر عند اندلاع أي حرب.

وما إن تبدأ اللعبة حتى يدير اللاعبون خطوات كل خلية في حين تعمل الخلية البيضاء على زيادة النقاط أو طرحها من كل خلية متنافسة استناداً إلى تقويمها الخاص لنجاح أو فشل كل خطوة. وتضم الصيغة من بين ملامحها الأخرى عدد الأيام التي ستُجرى فيها المناورة وعدد الخطوات في كل يوم منها. وهذا تحديد عملي مهم لأن الكثيرين من الخبراء الخارجيين يجدون صعوبة في التغيّب لأكثر من يومين أو ثلاثة أيام متوالية عن مهماتهم الوظيفية الأخرى.

لم أتمتع بصفة الخبير في المناورة العسكرية، بل عُيّنت كخبير في وول ستريت وعملت بالتالي جنباً إلى جنب مع مصممي المناورة لملاءمة العالم الذي أعرفه في الفئات والجداول الزمنية والقواعد والموازنات الموجودة ضمن مبادئهم التوجيهية. وقضى واحد من أهدافي الرئيسية التأكد من أن تصميم المناورة الحربية يسمح بالسيناريوهات غير التقليدية. فأنا أعرف أن الهجوم المالي الحقيقي لن يتضمن أمراً واضحاً مثل إغراق السوق المفتوحة بسندات الخزينة الأذونية لأن الرئيس يملك سلطات شبه ديكتاتورية بتجميد أي حسابات تحاول العبث بالسوق بهذه الطريقة. ومن شبه المؤكد أن يتضمن الهجوم اقتطاعات يصعب تحديدها ومشتقات تصعب ملاحقتها. كما أنه من شبه المؤكد أن الهجوم المالي سيستهدف الدولار نفسه فوق أي شيء. فضرب الثقة بالدولار أكثر فاعلية بكثير من إغراق السوق بأي أداة محددة مقوّمة بالدولار. وإذا سقط الدولار تسقط معه كل الأسواق المقوّمة بالدولار وتصبح السلطات التي تسمح للرئيس بتجميد الحسابات مسألة فيها نظر. أردتُ التأكد من أن تصميم المناورة سيسمح بحصول حرب عملات حقيقية وليس مجرد حرب أسهم وسندات وسلع.

أخذت الأجزاء الأخيرة تحتل مكانها. وقرر الفريق أننا سنلعب في شكل قاطع أدوار كل من الخلية الأميركية والخلية الروسية والخلية الصينية. وستوجد إضافة إلى ذلك خلية حافة الأطلسي التي تضم اليابان وكوريا الجنوبية وتايوان وفيتنام وغيرها. وهذا ليس مثالياً لأنه يمكن مثلاً لكوريا الجنوبية وتايوان، بوصفهما دولتين منفصلتين، اتخاذ مواقف مختلفة بحسب المسألة المطروحة، إلا أنه تحتم إجراء هذا النوع من التسويات للالتزام بموازنتنا والانطلاق بالمناورة. كما أنه ستوجد خلية رمادية تمثّل باقي أنحاء العالم. (لا أدري مدى سرور الأوروبيين عندما يعلمون أنهم لم يحصلوا على خلية خاصة بهم بل توجّب أن يتقاسموا المنصة مع صندوق النقد الدولي وصناديق التحوّط وجزر كايمن). وهناك في النهاية طبعاً الخلية البيضاء الكلّية القدرة التي تدير المسار وتتولى قيادة الأمور كلها لدى الشروع في المناورة.

سيتم القيام بثلاث حركات في المناورة التي تستمر يومين، اثنتان منها في اليوم الأول والأخرى الإضافية في اليوم الثاني مع تخصيص وقت في النهاية لاستخلاص المعلومات. وستُحدد للخلايا منشآت خاصة هي بمثابة «عواصمها» لتقرير كل حركة، وستُعقد جلسات عامة في حجرة الحرب حيث تبادر الخلايا إلى خطوات يردّ عليها أخصامها. وسترأس الخلية البيضاء الجلسات العامة وتمنح النقاط أو تطرحها من «مؤشر القوة الوطنية» لكل خلية. ويمكن للخلايا ان تعقد لقاءات قمة ثنائية أو تتفاوض مع الخلايا الأخرى في أمكنة مخصصة لذلك في الوقت الذي تُلعب فيه الأدوار.

إلا أن الأكثر إثارة للاهتمام هو أنه يمكن لكل خلية أن تحتفظ بمجموعة من الأوراق المتعددة الاستخدامات تسمح بأفعال وردود لا تتضمنها المجموعة الافتتاحية من سيناريوهات كل دور. وبالرغم من أن المناورة تُجرى للمرة الأولى وبميزانية ضيقة ونتائجها منذ البداية أبعد ما يكون عن الوضوح، فإن تركيبة من مؤتمرات القمة والأوراق المتعددة الاستخدامات كانت كافية لنظهر للبنتاغون مدى الحقيقة في إمكان نشوب حرب مالية غير تقليدية.

أشرتُ مرّة أخرى، ونحن ننجز نظرتنا العامة، إلى أننا متخمون بالمشاركين من الجيش والاستخبارات ومراكز البحث والتخطيط، ولكن لا يوجد بيننا عناصر غيري من وول ستريت. وعرفتُ أننا سنحصل على أدوار الفعل ورد الفعل المتوقعة جداً باستدعائنا المشتبه بهم العاديين. فهؤلاء لامعون في التحليل الاقتصادي الجزئي وفي الاستراتيجية، إلا أن أياً منهم لا يدرك حق الإدراك كيفية عمل الأسواق المالية في الخنادق. وأبلغتهم أنني أريد تجنيد بعض الأشخاص من بنوك الاستثمار وصناديق التحوّط للانضمام إلينا. فقالوا إن الميزانية تتحمّل مشاركين إضافيين اثنين فقط ولي أن أختار من أريد.

وقع اختياري الأول على ستيف هاليويل المصرفي المحنّك والمستثمر في التمويل الخاص. وستيف أنيق وحيوي ويمكن التعرّف إليه بسهولة كبرى بفضل

نظارتيه السميكتي الإطار ورأسه الحليق. وهو صورة مصغرة عن الخبير في الشؤون الروسية، قام بسفرته الأولى إلى روسيا في عام ١٩٦٣ في حقبة كنيدي ـ خروتشيف في إطار تبادل الطلاب قبل تخرجه من جامعة «وسليان». وتابع من ثم دراساته العليا في كولومبيا وأمضى حياة وظيفية طويلة في «سيتي بنك» حيث ساهم في فتح فرع للمصرف في موسكو قبل أن ينشئ في التسعينيات أول صندوق أميركي ـ روسي للاستثمار. ولا ينضب معين ستيف من النكات الروسية وهو يخبر كل واحدة بالتفاصيل الحية بروح قوية من الفكاهة. ويتحدّث الروسية كأبناء البلاد ولديه شبكة كثيفة من العلاقات فيها نتيجة نشاطاته المصرفية والاستثمارية. أمضيت مع ستيف أسبوعاً في موسكو في شتاء ٢٠٠٨ حيث قمنا ببحث في السوق لحساب زبائن لي في صندوق التحوّط. وهذه زيارة لا تُنسى بسبب جمال سقوط الثلج ليلاً في الساحة الحمراء وما استهلكناه من كميات وفيرة من الفودكا والكافيار مع مضيفينا الروس. وعرفتُ أنه الشخص المثالي للعب دور الجانب الروسي في مناورة البنتاغون المالية. ووافق على المشاركة من دون تردد.

ولم يتبق لي الآن سوى تجنيد الشخص الآخر. ولما كان ستيف متخصصاً في صناديق الاستثمار الخاصة ويتجه أكثر إلى كونه مستثمراً على المدى الطويل فقد أردت من هو أقرب إلى العمل اليومي في الأسواق، شخصاً يفهم ما يُدعى بـ «التقنيات»، أي عدم التوازن القصير المدى بين العرض والطلب الذي يمكنه أن يدفع بأسعار الأوراق المالية بعيداً من قيمتها الأساسية ويأخذ من يُفترض بأنهم مستثمرون عقلانيون على غفلة من أمرهم. احتجت إلى من يتقن كل خدعة معروفة عندما يتعلّق الأمر بالتعامل مع الطلبات الضخمة التي يمكن أن تهز الأسواق وتأخذ في طريقها المطمئنين إلى أمرهم. واتصلت بصديق أمضى نحو ثلاثين عاماً في الخنادق وتعرفه وول ستريت باسم «أو.دي.».

مضت عقود على معرفتي ببيل أودونل، منذ أيامنا معاً في «غرينويتش كابيتال» المتعامل الأول بالسندات الحكومية. وبيل واحد من أذكى موظفي المبيعات في الجوار، لا تفارق الابتسامة وجهه إلا عندما ينكب عاملاً بجهد

على طلب أحد العملاء، ولا يعكّر مزاجه شيء، ولا يفقد أبداً السيطرة على أعصابه وهذا أمر استثنائي في قاعة التداول. يتميّز بيل بشعره الأشقر المتموّج وقد ضربه الشيب، وبثيابه الأنيقة ومظهره الجيد، ويمتلك سلوكاً هادئاً يجعله من أكثر الناس تحبباً في ميدان العمل في السندات، ويُعرف بخلاف ذلك باشمئزازه من شخصيات الفئة «أ»[1]. وهو يحب عمله وشهد على كل أحداثه من سوق الفقاعة في عام ١٩٨٢ وحتى سنوات فقاعة الإسكان التي بدأت في عام ٢٠٠٢. وكان يعمل، عندما اتصلت به في عام ٢٠٠٩، رئيساً لاستراتيجية سعر الفائدة في العملاق المصرفي «يو.بي.أس.» في مقره العام لأميركا الشمالية في ستامفورد، كونيتيكت.

على غرار الكثيرين من أشخاص وول ستريت الذين جندتهم للمساعدة في مشاريع تتعلق بالأمن القومي، استوعب «أو.دي.» الوضع على الفور ولم يطق الانتظار للتطوع. واتصل بي بعد بضعة أيام راجع في خلالها رؤساءه وقال: «موافق، أبلغني بالمكان. إنه لأمر عظيم التداخل مع الجنرالات وجماعة الاستخبارات. لا أطيق صبراً» وهكذا كان.

أُلحق ستيف، طبعاً، بالخلية الروسية، أما «أو.دي.» فألحق بالخلية الرمادية ممثلاً صناديق التحوّط والبنوك السويسرية، في تكليف مناسب آخر. أما أنا فالتحقت بالخلية الصينية إلى جانب أكاديمي معروف جداً من هارفرد ومحلل فائق الذكاء من مؤسسة «راند» وخبيرين آخرين بالمنطقة.

باتت الحرب المالية على مسافة بضعة أسابيع وحان وقت نصب بعض الشراك، وهو ما يسميه العسكريون «تهيئة منطقة المعركة». عرفت أن روسيا ستبدأ المناورة بقدرة وطنية أقل بكثير من قدرة الولايات المتحدة أو الصين. وأظهر تقويم المقدرة الوطنية أن لروسيا نحو ثلثي مقدرة الولايات المتحدة في

(١) شخصيات في علم النفس التحليلي الذي يقسم شخصية الإنسان إلى فئتين «أ» وهي الشخصية المتنافسة و«ب» وهي الشخصية الهادئة.

حين تقع الصين في مكانة ما بين الاثنتين. ويعني هذا، بالنسبة إليّ، أن على روسيا أن تلعب بذكاء أكبر وتبذل مجهوداً أشد وتقوم بأمر غير تقليدي لإركاع الولايات المتحدة. أردت، كأميركي قلق من المسار الاقتصادي الذي نسلكه، ومن كوننا عرضة للهجمات المالية، أن تعاني الولايات المتحدة من صدمة ما أو من نكسة في بيئة المناورة. بدت تلك الطريقة الأفضل للقيام بعملنا من أجل أميركا ولفتح أعين وزارة الخارجية ومجتمع الاستخبارات قبل تعرّضنا لنكسة خطيرة في العالم الحقيقي. ووضعَنا واقع أنني وستيف و«أو.دي.» نلعب في فرق ليست أميركية في موقع إيصال الصدمة. وواقع أننا نملك قدرة وطنية أقل ننطلق منها، أن علينا أن نكون أكثر إبداعاً، وأشد تخفّياً.

«تن توينتي بوست» حانة صغيرة مشهورة في داريان، كونيتيكت، على مقربة من مكان إقامتي وغير بعيدة من منزل ستيف في وستشستر كاونتي، نيويورك. وأضحت أيضاً مكاناً يتردد إليه المصرفيون الاستثماريون من «أر.بي.أس.» و«يو.بي.أس.» في ستانفورد المجاورة. وهي تستحضر، بمشربها المصنوع من خشب «المغني» وبتجهيزاتها النحاسية وثريّاتها البلورية ومفارش موائدها البيضاء، مظهر الكلاسيكية الفرنسية الأصلية وملمسها. اقترحت على ستيف أن نلتقي هناك على العشاء قبل أسبوع على المناورة لنعمل على خطة نضع فيها الولايات المتحدة في موقع دفاعي.

وعلى طبق من المحار والنبيذ الأبيض وعلى وقع تبادل نخب الفودكا «نا زداروفييه»، عدنا ببعض الذكرى إلى مغامراتنا في موسكو لننكب من بعدها على العمل. سلّمت ستيف بياناً صحافياً صُوَريّاً من البنك المركزي الروسي، كتبته في وقت سابق واستخدمته في بضعة مقالات ومحاضرات. وفيه أن روسيا في صدد نقل ذهبها إلى سويسرا وإنشاء بنك جديد في لندن سيصدر نوعاً جديداً من العملة المرتكزة إلى الذهب يدعمها ما هو موجود منه في الخزنات السويسرية. وسيحق لكل شخص أن يودع الذهب ويحصل على عملة مشابهة. وامتلك الأمر ملامح تقنية أخرى تجعل الخطة قابلة للتحقيق، مثل تسهيلات التسليف والمقاصة. أما

المحرّك فهو التالي: على كل الصادرات الروسية من النفط والغاز الطبيعي أن تُدفع بالعملة الجديدة. لم يعد مُرحباً بالدولار.

قال ستيف: «جيم، أنا قلق عليك. لقد أصبحت تفكّر كروسي».

أجبته: «أن يصدر ذلك عنك فهو بمثابة إشادة كبرى».

قال: «لماذا تستخدم سويسرا ولندن في هذا؟».

قلت: «ما من أحد يثق بألا يعمد الروس إلى سرقة الذهب. لكنهم يثقون بالسويسريين وبالبريطانيين، وإذا قام المرء بكل شيء بموجب نظامهم القضائي فلن يخشى الناس إيداع الذهب».

قال: «هذا صحيح. فروسيا تبحث منذ سنين عن طريقة للخروج من منظومة الدولار. وفي كل مرة يحاولون اللعب وفق قواعدنا يُمنون بنكسة أشد. هذا مثالي بالنسبة إليهم».

انحنيت صوب ستيف وقلت: «والآن هاك الصفقة. إذا قمتَ بهذه النقلة لروسيا فسأقنع الفريق الصيني بمماشاتك. وإذا لم تستطع جعل روسيا تقوم بالخطوة فسأطلق بنفسي هذه الفكرة من الصين. سنعمد، بأي من الطريقتين، إلى إدخال هذا في المناورة ونحاول إغراق الدولار. وهو ما سيتسبب بصدمة للولايات المتحدة. البنتاغون يدفع ليتعلّم شيئاً من هذا. فلنعطِه لقاء ماله».

أخذ ستيف البيان الصحافي الصوري وطواه ووضعه في جيب سترته ليدرسه بالتفصيل في المنزل. انتهينا من تناول الفودكا وغادرنا ونحن على استعداد لإطلاق هجومنا السرّي على الدولار.

ها قد أصبحنا أنا وستيف و«أو.دي.» والباقون مستعدين لشن الحرب. وسرعان ما ستأخذ المناورة، على مدى هذين اليومين، حياة لوحدها، وتفتح الكثير من الأعين على طريقة عمل الأسواق وعلى مدى الانكشاف المالي الحقيقي للبلدان.

الفصل الثاني

الحرب المالية

«تشكّل الأزمة الاقتصادية العالمية وتداعياتها الجغرافية ـ السياسية مصدر القلق الأول على المدى القصير للولايات المتحدة... وبالفعل فإن سياسات... التنافس في خفض قيمة العملات... يهدد بإطلاق موجة من الحماية التدميرية».

دنيس س. بلير،
مدير الاستخبارات الوطنية الأميركية،
شباط/فبراير ٢٠٠٩

◄ اليوم الأول

كان أول ما لاحظته في باحة وقوف السيارات، لدى وصولنا إلى المختبر في ذلك اليوم الماطر من شهر آذار/مارس للمشاركة في المناورة الحربية، هو صفوف الدراجات النارية ذات الأداء العالي، «كوازاكي» و«سوزوكي» وما شابه. واعتقدتُ بأن للفيزيائيين العاملين في تصميم الأسلحة جانبهم الجامح أيضاً. طُلب منّا التوجه إلى المبنى ٢٦، وهو مكان جديد علينا. أوقفنا سياراتنا في جواره وسرنا إلى المدخل الرئيسي. ما إن أصبحنا في الداخل حتى عبرنا الأمن وحصلنا على بطاقاتنا وتخلّينا عن هواتفنا الخلوية وصعدنا الدرج إلى الطابق العلوي. وها قد تم قبولنا، بعد أشهر من الاجتماعات في قاعات الندوات والمكاتب، في حجرة مختبر التحليل الحربي. لم يصبنا المشهد بالخيبة. فأنا، وقد ترعرعت في حقبة الحرب الباردة، غالباً ما متّعت نفسي بمشاهدة حجرات الحرب المستخدمة في الحرب النووية في الفيلمين الكلاسيكيين «دكتور سترانجلوف» Dr. Strangelove و«عصيّة على الفشل» Fail-Safe. وها نحن ندخل الآن مكاناً مماثلاً، لكننا لن نستخدم في قتالنا طائرات «بي ـ ٥٢» بل العملات.

حجرة الحرب واسعة وفيها محطات إلكترونية لمواقع المعركة ومراكز المراقبة وتتسع لنحو مئة مشارك ومراقب. وفي القاعة المستطيلة أربع شاشات بحجم الجدار في الواجهة الأمامية وشاشات بلازما أقل حجماً بعرض خمسين إنشاً عُلقت على طول الجدارين الآخرين لوصل المزيد من المشاركين من مواقع بعيدة وعرض المزيد من الرسومات البيانية. وتتراصف المقاعد حول طاولة مركزية على شكل معيّن منحرف تتسع لاثني عشر شخصاً تقع عند المستوى الأدنى وهي أقرب إلى شاشات الجدار؛ وتحيط بهذا المعيّن المنحرف أربعة صفوف من الطاولات الطويلة، اثنتان من كل جانب، على مستوى أكثر ارتفاعاً بعض الشيء ومطعّمة حول منتصفها بنمط من الشارات العسكرية. وتوجد إلى الخلف، عند مستوى أعلى من الشرفة، صفوف من مراكز المراقبة الإضافية وقد نُشرت عبر القاعة في شكل متعامد مع الطاولات الرئيسية من تحت. وهناك أخيراً، في خلفية القاعة مقابل الشاشات الكبرى، نوافذ من الزجاج الملوّن تخفي وراءها غرفة منفصلة تضم بعضاً من محطات المعركة وبعضاً من الفسحة للوقوف. واكتشفتُ لاحقاً ان مراقبين عسكريين كباراً يريدون مراقبة سياق المناورة يستخدمون هذه الغرفة المنفصلة من دون علم اللاعبين الآخرين.

توجد في الأمام منصة ومذياع إلى يمين الشاشات يعلن منها ممثلو كل خلية عن خطواتهم أو يردون على خطوات الخلايا الأخرى. وجُهّزت كل محطة معركة بحاسوب محمول مربوط ببرنامج جماعي يسمح لكل لاعب بتوفير تعليق صامت على تقدّم المناورة حتى عندما يقوم الآخرون بشرح خطواتهم ودوافعهم. وتتاخم حجرةَ الحرب غرفة الدعم التقني التي تتحكم بما يُعرض على الشاشات وتراقب البرنامج الجماعي الداعم للتعليق الجاري.

توجد في ممشى حجرة الحرب غرفة اجتماع كبيرة أخرى جُهزت لتشكّل «عواصم» البلدان المتحاربة. وزُوّدت كل منها بشاشة جدارية وببرنامج جماعي منفصل يربط فقط ما بين عناصر كل فريق الذين يمكنهم بلوغه عبر ما جُهّزوا به من مجموعة إضافية من الحواسيب المحمولة. وخُصصت غرف أخرى لمؤتمرات

القمة والمفاوضات الثنائية في حال شاءت الخلايا عقد اجتماعات خاصة بعيداً من حجرة الحرب. وجُهزت المرافق كلها ـ حجرة الحرب ومرافق العواصم ومؤتمرات القمة ـ بمحطات عمل لموظفي المختبر من موجّهين ومحللين ومراقبين حياديين للمناورات. وصعب علينا، بالرغم من كوننا لاعبين مستقلين، التخلص من الشعور بأننا أشبه بفئران المختبر في مجال المهمة الأكبر لمختبر الفيزياء التطبيقية.

واتتنا فرصة التعرّف على لاعبين آخرين خلال إفطار على شاكلة «بوفيه» قدمه المختبر. ثم سرنا في طابور إلى حجرة الحرب وجلسنا في المقاعد المخصصة لنا. احتل أعضاء الخلية البيضاء، الحكّام، مواقعهم عند المعيّن المنحرف في الوسط. وجلست فرق المتحاربين الخمسة، الخلية الروسية والخلية الأميركية وخلية الدول المطلّة على المحيط الهادئ والخلية الصينية والخلية الرمادية (المجموعات «الأخرى كلها») وبعض مراقبي البنتاغون ومجتمع الاستخبارات، في المكان المزيّن بالشارات العسكرية حول الخلية البيضاء.

وسبق أن تم تزويدنا برِزَم سميكة من كتب التعليمات والإرشادات وذلك عن طريق موقع الإنترنت المأمون لمختبر التحليل الحربي الذي يُرمز إليه باسم «والروس» WALRUS. واحتوى أحد الكتب على نظرة شاملة إلى المناورة، وزودنا «بالقدرة الوطنية» لكل فريق مع تعليل منطقي مفصّل لذلك. وتضمنت النظرة الشاملة تعليمات مفادها بأنه «يمكن للخلايا اللاعبة اختيار أفعالها من قائمة اللعبة و/أو ابتكار تحركاتها الخاصة». أما أنا فانحزت كلّياً إلى الابتكار.

حصلنا أيضاً على كتب تعليمات تتعلّق «بالسيناريو الأساس» وتتضمن وصفاً لعالم ٢٠١٢ الاقتصادي في المستقبل القريب الذي سنقوم فيه بالمناورة، وعلى كتاب يتعلّق «بالآليات» وهو في الأساس كتاب بالقوانين. وتذكرت كيف كنّا نتشاجر، أشقائي وأنا، ونحن صغار على قوانين لعبة «ريسك» ونضطر تكراراً إلى إخراج كتاب «باركر براذرز» الذي يتضمن القواعد من علبته لتسوية الخلافات. وها نحن نمسك بكتاب في قواعد الحرب، سوى أن الأمر سيتم بطريقة مختلفة

تماماً. أردتُ كسر ما أمكنني من القواعد لمساعدة البنتاغون على فهم حقيقة طريقة عمل الأسواق المالية في عصر الجشع وانتفاء القواعد والنوايا السيئة. فـ «وول ستريت» أشبه بالغرب الأميركي في أفضل أيامه. لكنها باتت الآن، مع دعم العولمة ومع المبدأ الحكومي القاضي بأنها «أكبر من أن تخفق»، أكثر خروجاً على السيطرة.

انفصلنا، بعد بضع ساعات من التعليمات والتوجيه والتدريب السريع على البرنامج الجماعي، كل إلى عاصمته للعمل على الخطوة الأولى. وتضمن ذلك في شكل عام اتفاقاً تجارياً بين روسيا واليابان من شأنه خفض توفّر النفط الروسي والغاز الطبيعي لباقي العالم. وتمثّلت الفكرة الرئيسية من الحركة الأولى في أن تعمل روسيا على رفع مصادرها الطبيعية لتحسين وضع احتياطيها من العملات الخارجية. وانتفى بالطبع أي تنسيق بين السيناريو الذي أنتجه المختبر وبين الورقة المتعددة الاستخدام التي خططنا ستيف وأنا سراً للعبها، لكن الأمر جاء متناسباً تماماً. فيمكن لروسيا أن تعفي اليابان من صفقتها المتعلقة بالعملة الذهبية وتواصل استرضاء الصين بدعوتها إلى الانضمام إلى خطتها القاضية بتهميش الدولار. وجلستُ في العاصمة الصينية المزعومة أستمع إلى زملائي في «هارفرد» و«راند» (RAND) يناقشون كيفية معاقبة اليابان على انحرافها عن إجماع واشنطن على نموذج التجارة الحرة، غير أن ذهني كان في مكان آخر ينتظر حرفياً رنين الهاتف. وأبلغنا مراقبو المختبر بعد ذلك بدقائق عن وصول بيان من روسيا يطلب عقد اجتماع قمة. وهذا خبر جيد، ويعني أن ستيف أقنع زملاءه في الفريق بتركه يلعب ورقة الذهب.

وعرضتُ على فريقي، قبل أن يتمكن من هضم الخبر: «أيها الرفاق، صديقي ستيف يلعب في الفريق الروسي، وأعتقد أنه وراء الأمر. فهل تمانعون أن أمثل جانبنا في القمة؟».

وافقوا بسرعة، واجتزت الرواق في طريقي إلى واحدة من الغرف المخصصة

لمؤتمر القمة حيث ينتظرني ستيف. ودفعني حضور أحد الموجّهين إلى لعب دور المغفل بالرغم من معرفتي بما سيطرحه ستيف.

«إننا، يا جيم، نتوقع صدّاً أميركياً لصفقتنا مع اليابان، ونحن في الحقيقة قد ضقنا ذرعاً من استخدام أميركا موقعها المسيطر في نظام التبادل التجاري المرتكز إلى الدولار للتحكم بالأمور. وهناك طريقة أفضل. ونعرف جميعنا أن أياً من عملاتنا ليس جاهزاً لاستبدال الدولار. لكن الذهب شكّل على الدوام مالاً جيداً. ولا يتطلّب الأمر سوى بعض الوقت لعودة العالم إلى نوع من أنواع قاعدة الذهب. وأمامنا هنا أفضلية كبرى في النقلة الأولى. فالدولة الأولى التي ستنقل الذهب ستحظى بالعملة الوحيدة التي يبتغيها الجميع. وهاك عرضنا».

سلّمني ستيف نسخة معدّلة عن البيان الصحافي الصوري الذي أعطيته إياه في الأسبوع السابق في حانة داريان، وقد احتوى على كل شيء: العملة المرتكزة إلى الذهب، بنك الإصدار في لندن، القدرة على توسيع عرض العملة الجديدة عن طريق ودائع الذهب، حكم القانون الإنكليزي والسويسري، منشآت المقاصة والتسوية، والسعر الحقيقي للسوق. وستطالب روسيا بدفع ثمن ما تصدره من مواردها الطبيعية بالعملة الجديدة. وسيُنحّى الدولار جانباً.

تابع ستيف: «نستطيع القيام بهذا وحدنا. لكن فرصه أفضل كثيراً بالنجاح مع الصين وربما مع غيرها. وكلما زاد عددنا صعب على الولايات المتحدة محاربة الأمر. يمكنكم أن تفعلوا بمنتجاتكم كما نفعل تماماً بنفطنا وغازنا الطبيعي. فهل أنتم معنا؟».

قلت: «دعني أعدْ إلى الصين ثم أخبرك، فأنا لست مخولاً بالموافقة على أي شيء، إنما جئت لتلقي الرسالة فحسب. سنناقش الأمر وأتصل بك لأطلعك على الجواب».

بالعودة إلى العاصمة الصينية، انكب رفاقي في الفريق على وضع ردّ على السيناريو المطروح علينا. وقضى الشعور العام السائد بعدم القيام بأي فعل،

فصفقة الموارد الطبيعية الروسية ـ اليابانية لا تؤثّر في الفريقين فحسب، بل في أوروبا أيضاً، إلى درجة أنها قد تؤدي إلى خفض الإمدادات الروسية من الغاز الطبيعي. وسيتوجب على الولايات المتحدة تنسيق الردّ لأنها في الموقع الأفضل لممارسة الضغط على اليابان. وقضى الموقف الصيني بالنأي بالنفس وترك الآخرين يحلون أمورهم بأنفسهم.

عندها لعبتُ الورقة الروسية وأطلعت رفاقي في الفريق على اقتراح ستيف.

من الصعب وصف ردّ فعلهم. وربما شكّلت كلمة «ارتباك» التعبير الأفضل، إذ أنهم وجدوا صعوبة في معالجة أي سيناريو اقتصادي يتضمن كلمة «ذهب».

قال صاحبنا من هارفرد: «هذا سخف وليست له أي علاقة بالسيناريو الذي قدّم لنا ولا معنى له على أي حال. فلا صلة للذهب بالتجارة وبالسياسة المالية العالمية. ليست هذه إلا فكرة حمقاء ومضيعة للوقت».

وأبدى فتى «راند» بعضاً من الاهتمام وطرح بضعة أسئلة رغم اتضاح عدم استعداده للتحرك في الاتجاه الروسي. دفعت رفاقي في الفريق إلى الغطس مع روسيا وإركاع الولايات المتحدة، لكنهم لم يقتنعوا. وسرعان ما عادوا إلى وضع مسودة بيان لا التزام فيها تتعلّق بالمشكلة الأساسية.

قلت: «عليّ العودة إلى الروس في هذا الشأن. أيمكنني طلب عقد قمة لإعطائهم جوابنا؟».

قال فتى هارفرد: «طبعاً، تفضّلْ. سنبقى نعمل وفق السيناريو».

وسرعان ما عدنا أنا وستيف إلى غرفة مؤتمر القمة.

«هاك الأمر، يا ستيف. لم أتمكن من حمل الرفاق على مماشاتكم في الأمر. سأستمر في المحاولة على مدى الجولات القليلة المقبلة، لكنك لوحدك الآن. ولا ألومك إذا نفضت يدك منه؛ اعتقدتُ فعلاً أن الصين سترى الفوائد وأننا سنقوم بذلك معاً».

قال: «لا بأس، فالفريق الروسي أحب ذلك فعلاً. ويعتقد أنه حان وقت أن ينهض أحدهم ويظهر مقدار الخداع الذي تمثله منظومة الدولار. من المؤسف أنكم لن تتمكّنوا من الانضمام إلينا، لكننا سنمضي في الأمر في كل الأحوال. ولنرَ ماذا سيحصل».

بعودتي إلى الصين كان فريقنا قد أنجز وضع البيان الذي يشكّل خطوتنا في هذا الدور من اللعبة. وخلص إلى عدم قول أو فعل شيء. ويُعتبر هذا بمثابة الحل الأكاديمي الأمثل ولن يعلّم البنتاغون أي شيء أبداً. وها قد حان وقت عودتنا مع الخلايا الأخرى إلى حجرة الحرب للإعلان عن خطواتنا.

اجتماعات حجرة الحرب كناية عن جلسات عامة، أو ما يُسمّى بلغة البنتاغون بـ «الإيجاز المختصر»، وتضم كل الفرق والمراقبين. يصعد ممثل عن كل خلية إلى المنصة ويشرح ردّ خليته السياسي ويعلّله منطقياً ويجيب على بعض أسئلة الخلايا الأخرى ويسلّم المنصة إلى الخلية التالية. وساعد موظفو المختبر كل خليّة في التحضير الفوري للشرائح المصورة مع الخرائط ونقاط الشرح أو غير ذلك من الشواهد لعرضها على الشاشة الجدارية. وبلغت عمليات التخاطب عبر برنامج المحادثة الجماعية أوجها مع عشرين نقاشاً متزامناً ومتداخلاً أو أكثر بعضها فقط تفاعل مع الآخرين ومرت كلها على الشاشات الموضوعة أمام كل لاعب. بدا الأمر أشبه بـ «تويتر» من دون الصور الرمزية وأوراق الجدران الافتراضية. وإذا شعرت بأن أحداً يقوم بخطوة بارعة أو سخيفة، أو إذا أردت أن تطرح سؤالاً فما عليك إلا أن تفعل ذلك. وفي وسع كل لاعب المشاركة بأكثر أو بأقل مما يريد في حين يُحتفظ بكل اللفائف الرقمية التي تمر عبر الشاشة لتخضع مستقبلاً لتقويم مخطّطي البنتاغون.

جاء الإيجاز الصيني مُضجراً كالمتوقّع نظراً إلى ذهنيات الفريق وإلى إخفاقي في إثارة المزيد من الاهتمام بالعملة المدعومة بالذهب. ووافقنا بخجل على

صفقة الطاقة الروسية ـ اليابانية مع بعض التعليقات المتعلقة بتسريع جهود الصين الهادفة إلى التنويع في مجال الطاقة.

ثم جاءت روسيا. وبدأ الإيجاز ببعض الكلام الطنان عن استمرار العمل مع الصين على مشروع مشترك لمد الأنابيب، لينتقل من ثم إلى الإعلان عن طلب العملة المدعومة بالذهب لقاء شحنات الطاقة المستقبلية. وأشار ملخص رسمي للمناورة الحربية تم تحضيره في وقت لاحق إلى هذه الخطوة بوصفها «عدائية» و«تهديدية» بيد أن الرد الفوري جاء أقرب إلى أسلوب «دكتور سترانجلاف». وما إن انتهى العرض الروسي حتى طالبت الخلية البيضاء بمزيد من الوقت للتداول. وحكموا، من موقعهم في وسط الحجرة، بأن خطوة روسيا المالية «غير قانونية» ويجب محوها من محضر المناورة. لم نصدّق ستيف وأنا الأمر، وكذلك رفاق ستيف في الفريق الروسي الذين أيدوا الفكرة.

«ماذا تعنون بـ(غير قانونية)» سأل ستيف. «إنها حرب! فكيف يمكن لأي شيء أن يكون غير قانوني!»

حدث ما خشيت منه بالضبط، إذ لم يؤد اختيار اللاعبين إلى الثني عن التفكير الخارج عن المألوف وحسب بل أيضاً إلى الحكم بأننا تخطينا الحدود حتى عندما أمكننا الدفع بحركة غير تقليدية. ووجدت نفسي ملزماً بإضافة صوتي إلى صوت ستيف حتى وأنا ألعب في خلية مختلفة.

وشرعت في القول من مقعدي في الخلية الصينية: «يجب أن تعلموا أن الأمر هنا ليس كما لو أننا نتحرّك وفقاً لمعاهدة جنيف. الخطوة الروسية ليست بعيدة الاحتمال، والولايات المتحدة عملت حتى عام ١٩٧١ بموجب قاعدة الذهب، والكثيرون من الموجودين في هذه الغرفة يتذكرون ذلك. فالخطوة الروسية استفزازية، ولكن الروس كانوا دوماً استفزازيين. دعونا نمضي ونرى كيفية تطوّر الأمر».

بدت الخلية البيضاء مقروصة بعض الشيء. وظهر ستيف وكأنه ضارب كرة

استُدعي واللعبة على المحك عند القاعدة الأولى فيما بدوتُ أشبه بمدرّب القاعدة الأولى الذي يحاول حماية لاعبه من الخروج. وانفجرت غرفة المحادثة بما يشبه «فليسقط الحَكَم!» وطلبت الخلية البيضاء تداولاً آخر للنظر في قرارها. وفي النهاية أمسك قائدها بالمذياع. وتوقعتُ عند هذا الحد أن أسمع: «بعد المزيد من المراجعة...» لكنه أكد بلغة ذات طعم بيروقراطي ممل السماح بالخطوة الروسية. وأوضحت الخلية البيضاء أن الخطوة ليست «غير قانونية» بل «غير حكيمة». عرفتُ، ولم يهمني الأمر، أنها الطريقة المهذبة للقول بأن روسيا قامت بأمر أحمق. لقد باتت العملة الذهبية الآن جزءاً من اللعبة؛ وسنرى كيف سيتطوّر الأمر في خلال اليومين المقبلين.

تم الإعلان عن باقي الخطوات المتخذة بأسلوب جيّد متعدد الأوجه. أدلت الولايات المتحدة بالإعلان المحتم دعماً للتجارة الحرّة والحاجة إلى التفكير في البدائل المتمثلة بالطاقة الخضراء. وأعلنت دول حافة المحيط الهادئ أن اليابان ستوفّر المساعدة للدول الآسيوية التي تعاني من الصعاب القصيرة الأمد في كلفة الطاقة، وتعهّدت كذلك بالبحث عن مصادر للطاقة البديلة. وأعلنت الخلية الرمادية، التي ترتدي قبعة صندوق النقد الدولي، عن دعمها المالي لأي دولة في الاتحاد السوفياتي السابق تعاني من نتيجة الصفقة الروسية ـ اليابانية. ولم يكن لدى أي فريق ما يقوله في شأن العملة الذهبية الجديدة المطروحة على الساحة والتي بقيت قابعة في مكانها أشبه بمولود غوريلا جديد يزن ثمانمئة رطل يجلس في حجرة الحرب في انتظار من يلاحظ وجوده.

زوّدتنا الخلية البيضاء بالنتيجة في نهاية الخطوة الأولى. وتبيّن أن الولايات المتحدة خسرت مقداراً قليلاً من قدرتها بعدما بدا أن اليابان قامت بنوع من التحرك من خارج المدار الأميركي ولم تحشد الولايات المتحدة الرد الفاعل. وكسبت الصين مقداراً قليلاً من القدرة لعدم قيامها في الأساس بشيء. وعوقبت روسيا بقوة لقيامها بما رأت فيه الخلية البيضاء خطوة معادية أظهرت غياباً في التعاون مع باقي العالم ولا تؤدي إلى نتيجة فورية. وفي حصيلة الجولة الأولى

كلّفنا ستيف وأنا فريقينا بعضاً من قدرتهما الوطنية. بيد أننا أخذنا نلعب ما يسميه أسياد اللعبة الروس بالمباراة العويصة. فهناك نقلات أخرى على الطريق.

حان وقت الخطوة الثانية. لم ينسجم السيناريو الأساسي ومعه السيناريو المستخدم في الخطوة الأولى مع فكرتي عن حروب العملات. وتعلقت الخطوة الثانية بانهيار اقتصادي في كوريا الشمالية ورد الفعل العالمي عليه الذي افتُرض أن يجمع بين الدوافع الجغرافية السياسية والإنسانية. وهذا سيناريو محتمل لكنه يشكل خياراً غريباً بالنسبة إلى مناورة الحرب المالية. فكوريا الشمالية غير مرتبطة بالنظام المالي العالمي بالقدر الذي يمكن لدولة أن تكونه. وصعبت في البداية رؤية كيفية تطبيق زاوية الذهب والعملة على السيناريو الكوري الشمالي.

جلست في عاصمتنا الصينية أستمع إلى رفاقي في الفريق وهم يناقشون بجدّية، هل يجب على الولايات المتحدة رفض مساعدة كوريا الشمالية تاركة الوضع يتدهور كمقدمة لتوحيد الكوريتين. واستقر رأي الفريق الذي ينفر من المجازفة على رزمة من المساعدات الإنسانية، مقترنة بإشارة ما إلى أن الصين قد تساند إعادة التوحيد في تاريخ مستقبلي بشروط غير تصادمية.

استدرتُ، لحظة هدوء مناسب في الحديث، صوب فتى هارفرد وقلت: «لم يفت الوقت بعد على إعادة النظر في مسألة العملة الذهبية. يمكننا الإعلان عن بعض الدعم للمبادرة الروسية مقروناً ببعض النية على دراستها مع إمكان الانضمام إليها في المستقبل».

عند هذا الحد فقد فتى هارفرد صبره، وقد اتضح أنه اعتقد أن المسألة قد طُويت وبات تجاهلها أمراً مأموناً. ولو أن الصين انضمت إلى الترتيب الروسي فستقايض احتياطيها من الدولار بالذهب الحقيقي دعماً للعملة الجديدة. واعتقد فتى هارفرد، من بين اعتراضاته الأخرى، أن الروس قد حددوا سعراً مرتفعاً جداً. ردّ بغضب: «الأمر غير منطقي برمته. فالذهب ليس جزءاً من النظام المالي ولن يعود مهما فعل الروس. فهم يغنون على ليلاهم. يحتاج الأمر إلى العملة الصعبة

لشراء الذهب بسعر ضخم؛ وأنا أفضل في الواقع الاحتفاظ بدولاراتي، فهي أكثر قيمة بكثير. ولنعد الآن إلى كوريا الشمالية».

استمتع فتى هارفرد بوصفه خبيراً مشهوراً في الشؤون الآسيوية بفرصة التنقيب في المشاكل الشرق آسيوية الثنائية المعقّدة بدلاً من الخوض في ما وجد فيه نقاشاً عبثياً حول العملات والذهب. إلا أنني تدرّبت مذ كنت في كلية الحقوق على الجدل في جانبي المشكلة من دون التوقف لالتقاط الأنفاس، واستخدمت سريعاً حجته ضده لمجرّد إبقاء الفكرة حيّة.

سألته: «أتعتقد أننا سندفع الكثير جداً في مقابل الذهب؟».

أجاب: «هذا صحيح. سندفع كثيراً للغاية».

قلت: «ولماذا إذاً لا نبيع روسيا ذهبنا؟».

لم تكن هذه غريزة المحامي وحسب بل التاجر أيضاً. فلكل سوق جانبه الطالب الذي يستعد فيه أحدهم للبيع وجانبه العارض الذي يستعد فيه أحدهم للشراء. وصناعة السوق هي فن اكتشاف السعر بين العرض والطلب. وقد يبدأ أحدهم شارياً لكنه قد يتحول على الفور إلى بائع إذا ارتفع سعر السلعة ارتفاعاً كبيراً. وهذا النوع من ذهنية الدم البارد كالثلج هو الذي يميّز أفضل المتاجرين الذي التقيتهم أبداً. وأنا قد لعبت لعبة فتى هارفرد، طارحاً أنه إذا بات السعر مرتفعاً جداً على الشراء فعلينا إذاً أن نبيع. وانتظرت لأرى هل سيبتلع الطعم أم لا.

«حسناً»، قال. «فلنغرق السوق به كله ولنبِعْ روسيا كل الذهب بالدولار واليورو لتنويع وضعنا في سوق الصرف».

ربما قال هذا لمجرّد إسكاتي، ولا بأس عندي بذلك. فقد ضيقنا الخناق وحسب حول عنق الدولار الأميركي. وسارع باقي أعضاء الفريق إلى الموافقة، وعمدتُ فوراً إلى طلب عقد قمة مع الروس لنقدم لهم عرضنا. والتقينا ستيف وأنا للمرة الثالثة ووافقت روسيا، كما توقّعتُ، على شراء ذهب الصين كله، ويبلغ نحو

ألف طن متري، لقاء عملة من احتياطي سوق صرفها الأجنبي في مقايضة مثالية من وجهة النظر الروسية لأنها تشكّل عملية شراء ضخمة ذات وقع طفيف على السوق. ويفترض في العادة أن يتم تدبير عملية التبادل بكتل كبرى من الذهب بالحد الأقصى من السرية لتفادي التسبب بتحليق أسعار السوق، إلا أن روسيا قامت الآن بأكبر عملية شراء واحدة للذهب في التاريخ من دون التسبب بأي وقعٍ وخيمٍ مباشرٍ على السوق. وأسفتُ لرؤية الصين وقد خرجت من لعبة الذهب، لكنّني سُرِرت لرؤية روسيا وهي تُدحرج الطابة في الملعب.

عدنا من جديد الآن إلى حجرة الحرب في جلستنا العامة الثالثة. وسرنا في القاعة حيث أفاد المتحدث باسم كل فريق برده على السيناريو الكوري الشمالي. وتعهّدت الولايات المتحدة ودول حافة المحيط الهادئ، كما هو متوقع، تقديم المساعدة الإنسانية، وكذلك فعلت الصين التي زادت على ذلك بعضاً من الضجيج حول إعادة التوحيد المحتملة بما أنه اتضح أن النظام الكوري الشمالي بات عند هذا الحد في مراحله الأخيرة. وانضمت روسيا إلى جوقة المساعدة الانسانية لكنها اتخذت خطاً آخر أكثر تشدداً تمثّل بإحكام إقفال حدودها مع كوريا الشمالية. أعلنت روسيا، بشكلٍ عابر، أنها استحصلت على ذهب الصين كله وأضافته إلى مخزونها الموجود أصلاً دعماً لعملتها الجديدة المدعومة بالذهب.

بدا الارتباك واضحاً على الخلية البيضاء، فروسيا تلعب لعبتها الخاصة وفق قوانينها الخاصة. وهي، في ما خصنا ستيف وأنا، تلعب منذ ألف سنة وفق قواعدها الخاصة وليس الأمر بالتالي سوى مسار عمل روسياً نموذجياً. ولم يعد في الإمكان، عند هذا الحد، تجاهل الغوريلا الذي يزن ثمانمئة رطل، وصدر الحكم سريعاً. لم يحصل الكثير من التغيير في القدرة الوطنية للصين أو الولايات المتحدة أو دول حافة الهادئ بنتيجة الجولة الثانية. وهذا منطقي لأن كوريا الشمالية منعزلة برغم كونها متقلبة وخطرة وبالتالي لم يربح أحد أو يخسر الكثير من القدرة النسبية عندما قرر الكوريون الشماليون هزّ القارب، فهذه مشكلة تخص الجميع. لكن الخلية البيضاء أفادت بعد ذلك بخجل: «يبدو أن

روسيا قد اتخذت خطوات ملموسة في اتجاه بديل معقول للدولار في العمليات التجارية العالمية. وقررنا، بالرغم من أن آفاقها غامضة للغاية، أن نمنح روسيا نقاطاً إضافية على خطواتها المتعلقة بالعملة» وتبادلنا ستيف وأنا النظرات من جانبي حجرة الحرب. وصعبت مقاومة ابتسامة صغيرة بالرغم من أن الأمر لا يزال أبعد من أن ينال التأييد.

وهكذا انتهى اليوم الأول. وحصلنا على حرب جيدة حتى الآن، مع أنه كان يوماً طويلاً. قررنا التفتيش على مطعم محلي وتناول بعض الكؤوس والعشاء والعودة من ثم إلى الفندق باكراً لالتقاط الأخبار والاستعداد لليوم الثاني. ومن مفارقات العمل داخل موقع محمي أنك لا تملك أي فكرة عما يحصل في العالم الخارجي. ويمكن للمرء أن يوجد في قلب الجهاز العصبي للتحليل الاستخباري أو لتطوير الأسلحة، لكنه آخر من يعلم بانهيار البورصة لو حصل، وذلك بسبب الوصول المحدود إلى الهواتف الخلوية والتطبيقات الإخبارية ومستلزمات التواصل للقرن الحادي والعشرين. وها نحن الآن بوصفنا مشاركين في السوق ومدمنين على الأخبار جائعون إلى المعلومات بقدر جوعنا إلى الطعام. أرشدنا موظفو المختبر إلى مكان قريب ليس بالفاخر جداً، وتحادث ستيف و«أو.دي.» ونقرا على هاتفيهما الـ «بلاكبيري» فيما قدتُ السيارة في الاتجاه العام إلى فورت ميد، ميريلاند. لم نجد صعوبة كبرى في العثور على المكان لكننا فوجئنا لرؤية الموقف مليئاً بالسيارات وزحمة الناس في شرفة الطابق الثاني خارج المطعم عند الخامسة والنصف من بعد ظهر يوم الثلاثاء.

«آه»، قال «أو.دي.» مستوحياً من جذور عائلته ومستخدماً اللهجة الإيرلندية للمناسبة. «إنه عيد القديس بادي (باتريك)، ولا شكّ في أن المكان مكتظ منذ الظهر».

ونحن، في سعينا إلى هزّ النظام المالي العالمي حتى الصميم، نسينا كلّياً أمر القديس باتريك. وأنا في جزء مني إيرلندي، إذ إن والدتي من عائلة ثورنتون.

تسلّحت بنسبي هذا لنمنح «أو.دي.» وأنا مواطنية الشرف الإيرلندية لستيف ثم شقينا طريقنا على الدرج الخارجي عبر الحشد الموجود على الشرفة، واندفعنا إلى داخل غرفة الطعام المكتظة هي الأخرى لنجد طاولة إلى النافذة تطل على منظر ريف مريلاند الجميل المحيط بنا. جلسنا وطلب كل منّا نصف ليتر «غينيس» وبعض المقبلات وشرعنا في «الإيجاز المختصر» على حد تعبير البنتاغون.

سأل «أو.دي.»: «أتعرفان ما المشكلة في هذه المناورة؟».

قلت: «ما هي؟».

قال: «تكمن المشكلة في عدم وجود سوق. أعني أنه في وسع الخلية البيضاء أن تخبرنا هل حققنا تقدماً أو تراجعاً، لكن لا توجد منظومة أسعار لقياس الوقع الذي يحدثه ما نقوم به».

«أو.دي.» على حق، إذ يمكن للمتاجر أن يمتلك أفضل فكرة تداول على الإطلاق لكن خسارة المال في التداول تشكّل الطريقة التي تخبرنا فيها الطبيعة أن هناك ما ليس على ما يرام. فأفضل المتداولين يخرجون أنفسهم دوماً من عملية خاسرة ويقلّلون من خسائرهم ويقبعون في انتظار الفرصة الملائمة التالية. وهي فرصة ستلوح دوماً في نهاية المطاف. وسيجد المتداولون السيئون مبرراً للخسارة ويفترضون أن السوق لم يدرك مدى فطنتهم ويتداولون بالمزيد وبأحجام أكبر، وفي الواقع يضاعفون رهاناتهم، وينتهي بهم الأمر في العادة وهم يخسرون المزيد من المال إلى أن يجبرهم مدير كبير للمخاطر على الخروج من موقعهم. وبغض النظر عن الاستراتيجية المعتمدة، فإن مؤشرات الأسعار هي التي تحافظ على نزاهة المتداولين وتوفّر للمتاجرين الجواب الذي يحتاجون إليه لتأكيد صحة نظرياتهم.

يصعب، مع ذلك، الاستياء كثيراً مما لم يتوفّر لنا. فهذه هي المرة الأولى التي تجري فيها وزارة الدفاع مناورة حربية مالية وقد قامت بها بالرغم من بعض المعارضة الداخلية. وسررتُ لقيامهم بهذا القدر من العمل أنهم يميلون على

الأقل إلى التحرّك إلى الأمام وهذا أكثر مما يمكنني قوله عن بعض الوكالات المدنية. فعندما حذّرتُ بعض المسؤولين الحكوميين من مخاطر الحرب المالية التي يشنها الأعداء، جاءت الأجوبة النموذجية على غرار «آه، لن يقوموا بذلك أبداً لأنهم سيخسرون المال ويبدون كمن يطلق النار على رجله». قالوا هذا كما لو أن المعدات العسكرية لا تكلف مالاً، أو كما لو إن حاملات الطائرات تأتي بالمجان. أخفق هؤلاء المسؤولون في إدراك واقع أن كلفة الحرب المالية قد تكون أقل بكثير من كلفة السباق على التسلح وقد تتمتع بفاعلية في تقويض القوة الأميركية أكبر من فاعلية المواجهة العسكرية. ويستحق البنتاغون الكثير من الفضل في الوصول بالأمر إلى الحد الذي وصل به إليه. وسيأتي وقت الخدمات الإضافية لاحقاً في بعض المناورات المستقبلية.

طلبنا مزيداً من الـ «غينيس» وأنهينا وجبتنا وتوجهنا عائدين إلى كولومبيا، ميريلاند، حيث نقيم. مرّ علينا يوم طويل، وسيبدأ يومنا الثاني في السابعة والنصف صباحاً. اتفقنا على أن نلتقي باكراً في صالة الانتظار، ثم انصرف كل منا إلى غرفته.

◄ اليوم الثاني

نهضت عند السادسة والنصف صباحاً وأنا أشعر ببعض الترنح من الـ «غينيس»، لكنه ليس بالأمر الذي يعصى على كوبين من القهوة معالجته. وضّبت أغراضي سريعاً وقررت تفقّد الأخبار على الإنترنت قبل أن أضع حاسوبي المحمول جانباً. لم أمتلك الوقت لاستعراض كدسة البريد الإلكتروني التي تنتظرني في كل صباح، فقررت أن أكتفي بالدخول إلى «درادج ريبورت» ومراجعة العناوين على عجل. وهذه هي الطريقة الأسرع للحاق بالعالم بما إنني حُرمت من الأخبار في اليوم السابق كما سأُحرم منها اليوم أيضاً.

نقرت على علامة «درادج» وانتظرت بضع ثوانٍ ظهور الصفحة ثم حدّقت وأنا لا أصدق تماماً ما رأيت. شاهدت صورة رأسية ضخمة، بأسلوب «درادج»

النموذجي، لشخص واحد تحتل وسط الصفحة. وهي في هذا الصباح صورة فلاديمير بوتين. وأعلن العنوان العريض تحتها أن روسيا تطالب بوضع حد للدولار وهي تبحث عن عملة احتياطية بديلة يمكن تغطيتها بسلع ملموسة بما في ذلك الذهب.

أصبح هذا النوع من العناوين شائعاً في السنة الماضية، لكنها كانت لا تزال فكرة جديدة في آذار/مارس ٢٠٠٩ وهي فكرة أخذ الكثيرون من الناس يسمعون بها للتو. وكانت السخرية من بوتين سهلة بوصفه شوفينياً أو ساعياً لاحتلال العناوين، إلا أنني عرفت أن العمل على إيجاد بديل للدولار بات قيد المناقشة في أوروبا وفي الصين وفي صندوق النقد الدولي. وليس في الأمر إلا أن بوتين سبق الجميع وأعلن استياء روسيا من هيمنة الولايات المتحدة على العالم ارتكازاً إلى الدولار، وهو بالضبط ما ناقشناه ـ ستيف وأنا ـ ونحن نتناول المحار ونرتشف النبيذ الأبيض قبل ذلك بأسبوع. ولم نكن لنحظى بإثبات أفضل لخطواتنا في المناورة، كما لو أننا كتبنا مقالة «درادج» بأنفسنا.

وضعت حاسوبي المحمول في حقيبتي وركضت نزولاً إلى بهو الاستقبال محاولاً تحميل عنوان «درادج» العريض نفسه على شاشة هاتفي الـ «بلاكبيري». وكان ستيف و «أو.دي.» في انتظاري.

صرخت من بعيد: «هاي، يا رفيقاي، هل شاهدتما درادج هذا الصباح؟ لن تصدّقا الأمر».

ناولت الـ «بلاكبيري» لستيف الذي تمعّن في الشاشة ثم سلمها لـ «أو.دي.».

«مدهش» قال ستيف. «سيعتقد فتية المختبر أننا خططنا للأمر كله كما لو أننا حصلنا على معلومات داخلية. فلنذهب إليهم ونريهم ما يجري في العالم».

بلغنا المختبر وهرعنا ما أمكن عبر الإجراءات الأمنية لنسارع في صعود درج المبنى ٢٦ إلى حجرة الحرب.

وجدنا الرفاق يرتشفون القهوة ويتحادثون بهدوء في شأن أحداث اليوم السابق. وراودني شبه يقين بأن لدى صنف العسكريين والأكاديميين الجديين من حولنا أموراً يفعلونها في كل صباح أهم من قراءة «درادج»، وبالتالي بقي سبقنا الصحافي حتى اللحظة مكتوماً. مضيت إلى غرفة الدعم التقني المحاذية لحجرة الحرب الرئيسية وفيها شاشة بحجم الجدار لاستعراض ما يجري في حجرة الحرب أو ما يحصل من خلل. سألت تقني الفيديو عن إمكان عرض الإنترنت على الشاشة الكبرى وزودته بعنوان «درادج» على الشبكة. وفي غضون ثوان بات صاحبنا بوتين على الشاشة بأكبر من حجمه الطبيعي متحدّياً هيمنة الدولار الأميركي. وبعد نقرات قليلة على جهاز التحكّم ظهر العنوان العريض لـ «درادج» في حجرة الحرب نفسها، في حين ساعد فريق المختبر في طباعة الموضوع والتأكد من وضع نسخة عنه وسط كتب القوانين والسيناريو الموجودة في كل موقع قتال.

لم يُسرّ فتى هارفرد، واعتقد أنني وستيف نتصرف بسخف وها هو يظن، إلى حد بعيد، الأمر نفسه ببوتين. غير أن معظم المشاركين تمتعوا بالقدر الكافي من اللطافة ليكيلوا لنا بعض المديح على دفعنا المناورة في اتجاه الأمر الكبير التالي قبل حدوثه.

وما أن خبت رهجة بوتين حتى عدنا إلى المناورة الحربية والخطوة الثالثة والأخيرة فيها. وتضمن السيناريو انتخاب المرشح المؤيد للاستقلال في تايوان وجهداً لعكس الاتجاه صوب التكامل الاقتصادي مع البر الصيني. لم يتبق الآن الكثير مما نقوم به على جبهة العملة الذهبية، فقد قامت روسيا بخطوتها ورفضت الصين مسايرتها وتصرفت الولايات المتحدة بلا مبالاة، بالرغم من أن ذلك بدا مستغرباً لأن أي خطوة تقوم بها روسيا في العالم الحقيقي في اتجاه الذهب ستقابلها الولايات المتحدة بردّ فعل أقوى بكثير. وقد تشكّلت الخلية الأميركية بكاملها من الأكاديميين والمفكرين والعسكر ممن لا يمتلكون أي خبرة في السوق على الإطلاق، وافترضتُ بالتالي أنهم لم يستوعبوا الأمر عندما تعلّق بالهجوم على

الدولار. وربما أنهم افترضوا، على غرار معظم الخبراء الذين تحدثتُ إليهم، أن الدولار سيبقى هو المسيطر دوماً ولم يفكّروا كثيراً بالسيناريوهات البديلة.

شرعنا في تحضير ردودنا على المشكلة المطروحة. كررت الصين سياستها في شأن «الصين الواحدة» وحذّرت الدول الأخرى من دعم المبادرة التايوانية. حاولت اليابان تسويق منطقة تجارة حرة آسيوية ترحّب بالصين وبتايوان كطريقة لتدارك انقساماتهما. وشددت الولايات المتحدة على التعاون العسكري مع تايوان لكنها أكّدت على أن مثل هذا التعاون سيشترط مستقبلاً تخفيف تايوان من موقفها التصادمي. وحدها روسيا استمرت في لعب ورقة العملة البديلة محاولة التودد إلى أعضاء الأوبيك في الخلية الرمادية للانضمام إلى خطتها في شأن الذهب وموحية للصين بأنها أكثر ميلاً إلى اتخاذ جانبها في النزاع على تايوان في حال ساندت الصين العملة الجديدة. ولا بد لي من الإقرار بالفضل لستيف ورفاقه في الفريق، وقد لعبوا أوراقهم كاملة، بالرغم من غياب الاهتمام الخاص من الآخرين.

وعندما بدا تماماً أن المناورة ستفضي إلى خاتمة غير مشرفة لعب «أو.دي.» ورقته الخاصة. أعلن، وهو يتحدث نيابة عن الخلية الرمادية، أن قوات خفر السواحل اليابانية حجزت شحنة كبرى من الأوراق المالية من فئة المئة دولار المزورة بما يقارب الاتقان، والتي يُطلق عليها مسؤولو وزارة الخارجية الأميركية اسم «السوبر دولار» التي ينتجها المكتب ٣٩ الكوري الشمالي الشهير، وهو الوكالة الابتزازية التي تديرها الدولة، وقد أنشأه كيم إيل سونغ في عام ١٩٧٤ لتولي تبييض الأموال والتزوير وتهريب المخدرات وغير ذلك من الأفعال التي ترتكبها المجموعات الإجرامية في الغالب وذلك بهدف جمع العملات الصعبة للنظام. ولخطوة «أو.دي.» صدى تاريخي لطيف لدى البلدان التي انخرطت في الحرب المالية عن طريق تزوير عملة أعدائها وإغراق بلدانهم بها بهدف التسبب بحالة من عدم الثقة بالأوراق الشرعية والمساهمة في الانهيار الاقتصادي. ففي سياق الحرب الأهلية الأميركية طبع أحد مؤيدي الاتحاد وصاحب محل قرطاسية في فيلادلفيا يُدعى صموئيل أوفام ما يزيد على ١٥ مليون دولار من العملة الاتحادية

المزورة، أي ما يشكل نحو ثلاثة بالمئة من مجموع العملة المتداولة. ونقل جنود الاتحاد الكثير منها جنوباً ما أدى إلى تقويض الثقة بالعملة الاتحادية الحقيقية. وشكّل اكتشاف «أو.دي.» للدولار المزوّر صدى بعيداً لهذا الفصل المبكر من الحرب المالية.

أفاد «أو.دي.» أيضاً أن البنوك السويسرية تعرضت للخديعة بودائع من هذه السوبر دولارات التي بدا وكأنها تنهمر من كل أنحاء العالم. وبلغت خسائر القطاع المصرفي السويسري والحجم الكبير للشحنة المحجوزة ما يكفي لإلقاء ظلال من الشك على قيمة العملة الأميركية الموجودة في الخارج ومعظمها أوراق من فئة المئة دولار. وبدأ الحديث عن عمليات تداول بالدولارات في السوق السوداء بحسم على قيمتها الإسمية في أسواق العملة العالمية. إلا أن الجزء النقدي من مجموع الأرصدة بالدولار صغير نسبة إلى المبالغ الأكبر بكثير الموجودة في شكلها الإلكتروني في البنوك، وبالتالي فإن تأثير انتشار السوبر دولار لم يكن كارثياً. إلا أنه يبقى يشكل صفعة إضافية أخرى للدولار وطلقة وداع جيدة من «أو.دي.».

بدا في النهاية أن الخلية البيضاء تأثرت بالمثابرة الروسية على العملة البديلة، وبخاصة انفتاحها على الأوبيك، ومنحت البلاد نقاط قدرة وطنية إضافية. وشكّل هذا تحولاً تاماً عن اليوم الأول عندما تعرضت اللعبة الروسية للسخرية. ومُنحت الصين مزيداً من النقاط لعدم قيامها بشيء في الغالب. ويستحق هذا أن يشكل موضوع دراسة حول كيفية الفوز في لعبة المجموع الصفري (zero-sum) بمجرد حماية الرأس في حين أن الجميع يرتكبون حماقات. خسرت الولايات المتحدة من قدرتها الوطنية في جزء منه بسبب الهجوم الروسي على الدولار وأيضاً بسبب ما بدا من أن شرق آسيا يتوحد من حول كتلة الصين ـ اليابان التي ستضم في النهاية معظم المنطقة وتستبعد الولايات المتحدة من قراراتها الرئيسية المتعلقة بالتجارة وبتدفق رؤوس الأموال. وحققت الصين في النهاية الربح الأكبر بقيامها بالعمل

الأقل فيما حققت روسيا وشرق آسيا بعض الربح، وكانت الولايات المتحدة هي الخاسر الأكبر.

خُصص ما تبقى من الجلسة لاستخلاص المعلومات. وكان اليومان ساحرين توّجا كل العمل الذي كُرس للتحضير. ومن المفيد حقاً للأمن القومي الأميركي أن يجتمع هذا العدد الكبير من الخبراء، بوجهات نظرهم المتنوعة وبعضهم من أماكن بعيدة، تحت سقف واحد لتبادل الأفكار وتزويد العسكر بطرق جديدة لفهم التهديدات المحتملة، لأنه عندما تضع الخزانة والاحتياط الفدرالي السيناريوهات فإنهما يفكران في العادة في الفقاعة المنفجرة والانهيارات المفاجئة في السوق وليس بالحروب المالية التي ترعاها الدول. وأحب الرئيس السابق للاحتياطي الفدرالي ألن غرينسبان القول أن الاحتياطي لا يمتلك خبرة وقف الفقاعات وأنه من الأفضل استخدام موارده في تنظيف الفوضى بعد انفجار الفقاعة. غير أن وجهة نظر غرينسبان تلك لا تنجح إلا في الورطات ذات الحجم المعيّن. أما عندما يتعلّق الأمر بالورطات الكبرى عن حق ـ تلك التي تشتمل على الاضطرابات المدنية وأعمال الشغب المتعلقة بالغذاء والنهب واللاجئين والانهيار العام ـ فلا يمتلك الاحتياطي الفدرالي جواباً، فتتطلع المجتمعات حتماً إلى الجيش بحثاً عن الحلول. وبالتالي فإن للجيش حصة كبرى في إدراك احتمال حدوث الكوارث الاقتصادية. ونحن على الأقل وفّرنا للبنتاغون إطاراً ما للتفكير في شأن هجوم اقتصادي مفاجئ. وأملتُ في ألا يحتاجوا إليه لكنني خشيت من أنهم سيفعلون، لم أستطع، على مدى الأسابيع القليلة التالية، ولا تزال المناورة المالية حية في ذاكرتي، إلا أن أتذكر بأن حرباً مالية حقيقية قد نشبت وتخاض بشدة في أنحاء العالم. ولم يكن أحد بعد قد استخدم في آذار/مارس ٢٠٠٩ عبارة «حرب العملات» ـ فهي ستأتي لاحقاً ـ مع أن ملامحها كلها كانت حاضرة. فقد بدأ الاحتياطي الفدرالي ببرنامج التيسير الكمّي (زيادة المعروض من النقود) الأول في تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠٠٨ بهدف غير خفي جداً يتمثل بإضعاف الدولار في أسواق القطع الأجنبية. وأعطت سياسات الدولار البخس الفدرالية آثارها المرجوة.

بعد عامين على المناورة الحربية ارتفع كل من الأسهم والذهب بنسبة ٨٥ بالمئة. وارتبك بعض المحللين في البداية جراء الارتباط الإيجابي بين الأسهم والذهب إلى أن أدركوا أن الأمر نفسه تماماً حصل في نيسان/أبريل ١٩٣٣ عندما سحق فرانكلين ديلانو روزفلت الدولار في مواجهة الاسترليني في سياق حروب العملات الهادفة إلى معالجة مصاعب البلاد الاقتصادية خلال الكساد الاقتصادي الكبير عن طريق مفاقمة اقتصادات البلدان الأخرى. وشكّلت الأرباح الضخمة في الأسهم والذهب في عام ١٩٣٣ وفي عام ٢٠١٠ الوجه الآخر لضرب الدولار. ولم تزد قيمة الأصول في الجوهر، بل تطلب الأمر المزيد من الدولارات لشرائها بسبب تخفيض قيمة الدولار.

شكل خفض قيمة الدولار في العالم الواقع خارج حجرة الحرب الجزء الأسهل، لأن الجزء الأصعب تمثل في احتساب ما سيلي ذلك، عندما تحاول دول مصدرة مثل الصين وروسيا والسعودية حماية مصالحها من خلال رفع الأسعار أو تفادي الأصول المتمثلة بأوراق الدولار الأميركي. وذلك هو الحد الذي ستستعر فيه حرب العملات فعلاً، بيد أن هذا لا يزال أمراً من المستقبل من وجهة نظر مناورة عام ٢٠٠٩ الحربية.

وتمثّلت إحدى أمثولات المناورة الحربية للبنتاغون في أن الولايات المتحدة، حتى في حال الانهيار التام للدولار، لا تزال تحتفظ باحتياطيات كبرى من الذهب يمكنها أن تلجأ إليها. والواقع المثير للاهتمام هو في أن كل مخزون الذهب الأميركي تقريباً ليس مودعاً في خزنات البنوك المدنية بل في قاعدتين عسكريتين هما فورت نوكس في كنتاكي ووست بوينت عند نهر هدسون في نيويورك. وفي هذا بعض ما يفسّر الترابط بين الثروة الوطنية والأمن القومي.

أدى خفض العملة في الثلاثينيات بسرعة إلى عمليات الغزو الياباني في آسيا وإلى الهجمات الألمانية على أوروبا. وأدت تخفيضات السبعينيات سريعاً إلى أسوأ فترة من التضخم في التاريخ الحديث. وها إن الولايات المتحدة تدخل

حقبة من الخطر المالي شبيهة بما شهدته الثلاثينيات والسبعينيات. حصلت مناورة البنتاغون الحربية قبل أوانها ولكن ليس بفترة طويلة، وبدت أشبه بجزء من التحضير لمزيدٍ من الأيام المخيفة المقبلة، وهي تشكّل بداية عالم جديد من التهديدات المالية أكثر منها نهاية له.

الجزء الثاني

حروب العملات

الفصل الثالث

تأملات في عصر ذهبي

«نحن في وسط حرب عملات دولية»[١].
غيدو مانتيغا، وزير المال البرازيلي،
٢٧ أيلول/سبتمبر، ٢٠١٠

«لا أحب تعبير... حرب العملات»[٢].
دومنيك شتراوس ـ كاهن، المدير الإداري لصندوق النقد الدولي
١٨ تشرين الثاني/نوفمبر، ٢٠١٠

تُعتبر حرب العملات التي يخوضها بلد ضد آخر عن طريق الخفض التنافسي لقيمة العملة واحدة من أكثر النتائج تدميراً للاقتصاد الدولي والأشد إثارة للخشية. وهي تعيد إحياء شبح الكساد الاقتصادي الكبير عندما انخرطت الأمم في عمليات «الامتلاك بلا رحمة» المتمثلة في خفض قيمة العملة وفرض التعريفات الجمركية، ما أدى إلى انهيار التجارة العالمية. ويذكّر هذا بالسبعينيات عندما ارتفع سعر النفط بالدولار سبعة أضعاف بفعل جهود الولايات المتحدة الآيلة إلى إضعاف الدولار من خلال قطع ارتباطه بالذهب. وهو يذكّر أخيراً، من بين اختلالات أخرى، بواحدة من أزمات الجنيه الاسترليني في عام ١٩٩٢ والبيزوس المكسيكي عام ١٩٩٤ والروبل الروسي في عام ١٩٩٨. وترابطت هذه الأزمات المالية وغيرها، سواء امتدت على فترات طويلة أو تميزت بالحدة، مع الركود والتضخم والتقشف والذعر المصرفي وغير ذلك من النتائج الاقتصادية المؤلمة، لأنه لا ينتج عن حرب العملات أي أمر إيجابي على الإطلاق.

---

(١) Jonathan Wheatly, "Brazil in 'Currency War' Alert," *Financial Times*, September 27, 2010.

(٢) مقابلة أجرتها: Dominique Strauss-Kahn by *Stern* magazine, November 18, 2010, www.imf.org/external/np/vc/2010/111810.htm.

وهكذا صُدمت نخب المال العالمية وانزعجت لسماعها وزير المال البرازيلي غيدو مانتيغا يعلن في أواخر أيلول/سبتمبر ٢٠١٠ وفي شكل قاطع عن بدء حرب العملات الجديدة. لم تكن الأحداث والضغوط التي أدت إلى إعلان مانتيغا جديدة بالطبع أو خافية على تلك النخب. فقد أخذ التوتر الدولي في شأن سياسة سعر الصرف، وامتداداً أسعار الفائدة والسياسة المالية، في التراكم حتى قبل الكساد الذي بدأ في أواخر عام ٢٠٠٧. واتهم شركاء الصين التجاريون الكبار بكين تكراراً بالتلاعب بعملتها، اليوان، إلى مستوى منخفض مصطنع وبالقيام في السياق نفسه بتجميع فوائض احتياطية من دين الخزانة الأميركية. بيد أن ذعر عام ٢٠٠٨ ألقى ضوءاً جديداً على النزاعات المتعلقة بسعر الصرف. وأخذت الشطيرة الاقتصادية فجأة في التقلّص، بدلاً من التوسّع، وشرعت البلدان، التي رضيت سابقاً بحصتها من الشطيرة المتوسعة، في التقاتل على الفتات.

استمرت دوائر النخبة في اعتبار الإشارة إلى حروب العملات أمراً محرّماً بالرغم من الضغوط المالية العالمية الواضحة التي تراكمت بحلول عام ٢٠١٠. واستخدم خبراء المال الدوليون بدلاً من ذلك عبارات مثل «إعادة التوازن» و«الضبط» في وصف جهودهم القاضية بإعادة تنظيم أسعار الصرف لتحقيق ما اعتقد البعض أنها الأهداف المنشودة. إلا أن استخدام التورية لم يخفف من التوتر في المنظومة.

توجد في صميم كل حرب عملات مفارقة. فالمحنة الداخلية هي التي تحرّك حروب العملات بالرغم من أنها تُخاض دولياً؛ إذ أنها تبدأ في مناخ من النمو الداخلي غير الكافي. والدولة التي تشرع في سلوك هذا الطريق تواجه نموذجياً نسبة عالية من البطالة ونمواً منخفضاً أو متراجعاً ونظاماً مصرفياً ضعيفاً وماليةً عامةً متدهورة. ويصعب في مثل هذه الظروف توليد النمو من خلال وسائل محض داخلية فيصبح تعزيز التصديرات عن طريق خفض قيمة العملة محرّكَ الملاذ الأخير للنمو. ومن المفيد لرؤية السبب تذكّر المكونات الأساسية الأربعة للنمو في الناتج المحلي الإجمالي. وهذه المكونات هي الاستهلاك (أ) والاستثمار

(ث) والانفاق الحكومي (ف) وصافي الصادرات المؤلف من الصادرات (ص) ناقص الواردات (و). ويُعبّر عن التحديد الشامل للنمو من خلال المعادلة التالية:

الناتج المحلي الإجمالي = أ + ث + ف + (ص ـ و)

سيجد الاقتصاد الذي يواجه المحنة أن الاستهلاك (أ) إما راكد وإما متراجع بسبب البطالة أو ينوء تحت عبء الدين المفرط أو كليهما معاً. ويُقاس الاستثمار (ث) في محطة العمل والتجهيز والإسكان بالاستقلال عن الاستهلاك مع أنه يرتبط به ارتباطاً وثيقاً. ولن يستثمر عمل ما في توسيع القدرة إلا إذا توقّع أن يشتري المستهلكون الإنتاج إما فوراً وإما في المستقبل القريب. وهكذا عندما يتباطأ الاستهلاك يتجه الاستثمار التجاري إلى التباطؤ معه أيضاً. ويمكن التوسّع في الإنفاق الحكومي (ف) في شكل مستقل مع ضعف الاستهلاك والاستثمار. وهذا بالفعل ما يوصي به علم الاقتصاد الذي يتبع الأسلوب «الكينزي» للحفاظ على النمو الاقتصادي حتى عندما يقف الأفراد والأعمال على الحياد. لكن المشكلة تكمن في أن الحكومات تعتمد على الضرائب أو على الاقتراض لزيادة الإنفاق في فترة الانكماش الاقتصادي ولا يبدي الناخبون استعداداً لمساندة أي منهما في زمن يكون فيه عبء الضرائب مرتفعاً أصلاً ويفرض على المواطنين شد أحزمتهم. وتوجد في الأنظمة الديمقراطية كوابح سياسية جدية لقدرة الحكومات على زيادة الإنفاق الحكومي في أزمنة المشقة الاقتصادية ولو أوصى بعض الاقتصاديين بهذا الأمر بالذات.

يبقى أن الطريقة الوحيدة لتحقيق النمو في اقتصاد لن يقوم فيه الأفراد ولا الأعمال بالتوسّع ويتضمن قيوداً على الإنفاق الحكومي، تتمثل في زيادة صافي الصادرات (ص ـ و) وفي أن مبادرة الحكومة إلى خفض قيمة عملتها تشكل الوسيلة الأسرع والأسهل للقيام بذلك. ولنفترض أن سيارة ألمانية سُعّرت باليورو بقيمة ثلاثين ألفاً. ولنفترض أيضاً أن اليورو الواحد يوازي ١,٤٠ دولار، ما يعني أن سعر السيارة الألمانية بالدولار يبلغ ٤٢ ألفاً (أي ٣٠,٠٠٠ يورو ضرب ١,٤٠ دولار

لليورو الواحد فيصبح المجموع ٤٢ ألف دولار). ولنفترض تالياً أن اليورو تراجع إلى ١,١٠ دولار، فستصبح كلفة السيارة نفسها بالدولار ٣٣ ألفاً (أي ٣٠,٠٠٠ يورو ضرب ١,١٠ دولار لليورو الواحد فيصبح المجموع ٣٣ ألف دولار). ويعني هذا التراجع في السعر بالدولار من ٤٢ ألفاً إلى ٣٣ ألفاً أن السيارة ستكتسب جاذباً أكبر للشارين الأميركيين ويُباع منها على هذا الأساس عدد أكبر. ويبقى عائد ٣٠ ألف يورو للسيارة الواحدة هو نفسه في الحالتين بالنسبة إلى الصانع الألماني. وأمكن لشركة السيارات الألمانية بفضل خفض قيمة اليورو بيع المزيد من السيارات في الولايات المتحدة من دون أي خفض في سعر السيارة باليورو. ومن شأن هذا زيادة الناتج المحلي الإجمالي الألماني وخلق فرص عمل جديدة في ألمانيا لمواكبة الطلب المتزايد على السيارات الجديدة في الولايات المتحدة.

وما علينا سوى أن نتخيل هذه الدينامية وهي تُطبّق ليس على ألمانيا وحسب بل أيضاً على فرنسا وإيطاليا وبلجيكا وغيرها من البلدان التي تستخدم اليورو. ولنتخيل وقعها ليس على السيارات فحسب، بل أيضاً على النبيذ الفرنسي والموضة الإيطالية والشوكولاتة البلجيكية. ولا يجب أيضاً التفكير بوقع ذلك على السلع الملموسة وحسب بل أيضاً على تلك غير الملموسة مثل برامج الكمبيوتر والخدمات الاستشارية. كما أنه يجب أخيراً التفكير بأن هذا الوقع ليس محدوداً فقط بالسلع التي تُشحن إلى الخارج بل يؤثر أيضاً في السياحة والسفر. ويمكن خفض قيمة اليورو بالدولار من ١,٤٠ إلى ١,١٠ أن يخفض ثمن عشاء كلفته ١٠٠ يورو في باريس من ١٤٠ دولاراً إلى ١٠٠ دولار ويعطي الزوار الأميركيين قدرة أكبر على تحمله. وما علينا إلا أن نأخذ وقع ذلك على كل السلع التجارية الملموسة وغير الملموسة إضافة إلى السياحة المنتشرة في كل أنحاء القارة الأوروبية حتى يمكننا الشروع في ملاحظة المدى الذي يمكن فيه خفض الكلفة أن يشكّل محرّكاً قوياً للنمو ولخلق فرص العمل والربح. ويمكن أن يبدو إغراء خفض العملة في مناخ اقتصادي صعب أمراً لا تمكن مقاومته.

بيد أن المشاكل والعواقب غير المقصودة لهذه الأعمال تظهر في شكل شبه

فوري. وبادىء ذي بدء فإن قلة من السلع تُصنع من بدايتها وحتى النهاية في بلد واحد. ففي عالم اليوم المعولم قد يضم منتج محدّد تكنولوجيا أميركية وتصميماً إيطالياً ومواد أولية نمسوية وتجميعاً صينياً ومكونات تايوانية وتوزيعاً عالمياً مركزه سويسرا قبل أن تصل السلعة إلى المستهلك في البرازيل. وستجني كل قطعة من سلسلة العرض والابتكار هذه جزءاً من الربح الإجمالي ارتكازاً إلى مساهمتها في الكل. وتتمثل الفكرة في أن مظاهر سعر الصرف للأعمال العالمية لا تضم عملة المبيع النهائي فحسب بل أيضاً عمليات التداول والعرض بعملات كل سلسلة المساهمات الوسيطة. وقد تجعل البلاد التي تخفض من قيمة عملتها عمليات البيع النهائية تبدو أرخص عندما يُنظر إليها من الخارج لكنها قد تُضر نفسها لأنها ستحتاج إلى المزيد من عملتها الرخيصة لشراء مختلف المكوّنات. وعندما تمتلك دولة صناعية ما كلاً من المبيعات الخارجية الواسعة ولكن أيضاً عمليات شراء كبرى من الخارج للحصول على المواد الأولية والمكوّنات لتصنيع هذه الصادرات، تكاد تصبح عملتها قليلة الأهمية بالنسبة إلى صافي تلك الصادرات بالمقارنة مع المساهمات الأخرى مثل كلفة اليد العاملة والضرائب المخفوضة والبنية التحتية الجيدة.

ولا تشكّل التكاليف الأكثر ارتفاعاً للمكونات الجانب السلبي الوحيد لخفض قيمة العملة، إذ قد يتمثل القلق الفوري الأكبر في عمليات خفض تنافسية تشكّل نوعاً من الرد على الأمر بمثله. ولننظر في الحالة السابقة للسيارة الألمانية وسعرها ٣٠ ألف يورو وقد انخفض سعرها بالدولار الأميركي من ٤٢ ألفاً إلى ٣٣ ألفاً بعدما تم خفض سعر اليورو من ١,٤٠ دولار إلى ١,١٠ دولار. فما مدى ثقة الصانع الألماني ببقاء اليورو على سعره المنخفض البالغ ١,١٠ دولار؟ فربما عمدت الولايات المتحدة إلى الدفاع عن قطاعها الداخلي لصناعة السيارات بخفض سعر الدولار في مقابل اليورو دافعة باليورو من سعر ١,١٠ دولار المنخفض إلى ما هو أعلى وربما إعادته إلى ١,٤٠ دولار. ويمكن للولايات المتحدة فعل هذا عن طريق خفض أسعار الفائدة ـ بجعل الدولار

أقل جاذبية للمستثمرين الدوليين ـ أو بطباعة المزيد من العملة لخفض قيمة الدولار. كما أنه يمكن للولايات المتحدة أخيراً أن تتدخل مباشرة في أسواق العملات شارية اليورو ومضاربة به لإعادته إلى المستوى المطلوب. وباختصار، وبالرغم من أن خفض قيمة اليورو قد يثمر عن منفعة فورية وقصيرة الأمد فإنه يمكن قلب الأمر سريعاً ما إن يقرر لاعب قوي ومنافس مثل الولايات المتحدة الانخراط في شكله الخاص من أشكال خفض العملة.

تكون عمليات الخفض التنافسية هذه غير حاسمة أحياناً إذ يكسب كل طرف هامشاً وقتيّاً من دون أن يسلّم أي من الأطراف للآخر بفوز دائم. وقد يتطلّب الأمر في مثل هذه الحالات أداة أكثر فظاظة لمساعدة المصنعين المحليين، وهي أداة الحماية التي تأخذ شكل الرسوم أو الحظر وغيرها من الحواجز الموضوعة أمام التجارة الحرة. ويمكن للولايات المتحدة، باستخدامنا مثال السيارة من جديد، أن تفرض رسماً جمركياً بقيمة تسعة آلاف دولار على كل سيارة مستوردة من ألمانيا، وهو ما سيعيد دفع السعر الأميركي من ٣٣ ألف دولار إلى ٤٢ ألف دولار للسيارة بالرغم من بقاء اليورو رخيصاً بسعر ١,١٠ دولار. وستعمل الولايات المتحدة في الواقع على تعويض فائدة الألمان من خفض قيمة اليورو برسم يعادل تقريباً قيمة هذه الفائدة بالدولار، وتلغي بذلك هامش اليورو في السوق الأميركية. ويشكّل هذا، من وجهة نظر العامل الأميركي في صناعة السيارات، النتيجة الأفضل لأنه يحمي الصناعة الأميركية في حين يسمح للعامل في صناعة السيارات في تحمل نفقات عطلة أوروبية.

لا تتوقف الحماية على فرض الرسوم بل قد تتضمن عقوبات تجارية قاسية بما في ذلك الحظر. أدت حالة قريبة العهد بين الصين واليابان إلى مناوشة في حرب العملات. فالصين تكاد تسيطر سيطرة تامة على إمدادات ما يُسمى بالعناصر الأرضية النادرة وهي معادن غريبة يصعب التنقيب عنها وحاسمة في صناعة الإلكترونيات والسيارات الهجينة وغير ذلك من التطبيقات التكنولوجية العالية والخضراء. صحيح أن العناصر النادرة تُستخرج من الصين إلا أن قطاع

الإلكترونيات والسيارات المصنوعة في اليابان يكثر من استخدامها. وأعلنت الصين في تموز/يوليو ٢٠١٠ عن خفض بمعدل ٧٢ بالمئة في صادراتها من العناصر النادرة ما أدى إلى إبطاء التصنيع في اليابان وغيرها من البلدان التي تعتمد على هذا النوع من التموين من الصين.

اصطدمت في ٧ أيلول/سبتمبر ٢٠١٠ سفينة صيد صينية بزورق دورية ياباني عند مجموعة جزر بعيدة يتنازع عليها البلدان في بحر شرق الصين. واحتجت الصين بغضب على احتجاز الدورية اليابانية ربان سفينة الصيد وطالبت بإطلاقه على الفور وباعتذار كامل من اليابان. ولما لم يأتِ الإطلاق والاعتذار على الفور ذهبت الصين إلى ما هو أكثر من الخفض الذي أجرته في تموز/يوليو على الصادرات لتوقف كل شحنات العناصر النادرة إلى اليابان وشلّت بذلك كل الصناعات اليابانية. وردّت اليابان في ١٤ أيلول/سبتمبر ٢٠١٠ بافتعال خفض مفاجئ في قيمة الين في أسواق العملات الدولية. وتراجع الين حوالى ثلاثة بالمئة في ثلاثة أيام في مقابل اليوان الصيني. وأمكن لمثابرة اليابان في مسار خفض العملة ذلك أن تضرّ بالصادرات الصينية إلى اليابان نسبة إلى الصادرات القليلة الكلفة من بلدان منتجة مثل إندونيسيا وفيتنام.

هاجمت الصين اليابان بالحظر وردت اليابان بخفض عملتها في حين تمسّك البلدان بموقفهما من مجموعة بعيدة من الصخور غير المأهولة وربان سفينة الصيد المعتقل. واستقر الوضع على مدى الأسابيع القليلة التالية وأُطلق الربان وأصدرت اليابان اعتذاراً شكلياً وعاد الين يقوى من جديد واستؤنف دفق العناصر الأرضية النادرة. وأمكن تفادي نتيجة أكثر سوءاً لكن تم استيعاب الدرس فيما شُحذت السكاكين استعداداً للمعركة المقبلة.

يواجه المحارب المالي المحتمل دوماً قانون العواقب غير المقصودة. ولنفترض أن خفضاً للعملة، في أوروبا مثلاً، نجح في هدفه المرجو وباتت السلع الأوروبية أقل كلفة للعالم وأسهمت الصادرات بنتيجة ذلك إسهاماً كبيراً في النمو. قد يعود

ذلك بالنفع على أوروبا لكن الصناعة في البلدان الأخرى ستعاني مع مرور الوقت من فقدان الأسواق بما يؤدي إلى إقفال المعامل وتسريح العمال والإفلاس والركود الاقتصادي. وقد يؤدي الركود الأوسع أيضاً إلى انخفاض مبيعات الأوروبيين، ليس بسبب سعر الصرف، بل لأنه لا يعود في وسع العمال الأجانب شراء الصادرات الأوروبية حتى بسعرها الأرخص. وقد يأخذ تطور هذا النوع من تأثير الكساد العالمي وقتاً أطول، إلا أنه التأثير الأكثر ضرراً من بينها كلها. وهكذا فإن خفض قيمة العملة كسبيل إلى زيادة الصادرات ليس بالمسألة البسيطة، لأنه قد يؤدي، عاجلاً أكثر منه آجلاً، إلى تكاليف أكبر في المكوّنات وإلى عمليات خفض تنافسية في أسعار العملات وإلى فرض الرسوم والحظر وإلى ركود اقتصادي عالمي. ويتساءل المرء، نظراً إلى هذه النتائج السلبية والعواقب غير المقصودة، ما الذي يدفع أبداً إلى الشروع في حروب العملات. فهي ذات تأثير مدمّر متبادل طالما استمرت ويستحيل في النهاية كسبها.

يعود بعض التاريخ بالفائدة كما يفعل مع أي تحد في السياسة. وقد طُبع القرن العشرون بحربي عملات كبيرتين. دارت حرب العملات الأولى من عام ١٩٢١ إلى عام ١٩٣٦، طوال الفترة كلها تقريباً التي فصلت بين الحربين العالميتين الأولى والثانية بما في ذلك الكساد الاقتصادي الكبير الذي ارتبطت به ارتباطاً وثيقاً. ودارت حرب العملات الثانية من عام ١٩٦٧ إلى عام ١٩٨٧ إلى أن سوّيت في النهاية عبر اتفاقين عالميين، اتفاق البلازا في عام ١٩٨٥ واتفاق اللوفر في عام ١٩٨٧ من دون أن تنزلق إلى نزاع عسكري.

تشبه حرب العملات معظم الحروب بمعنى أن لها سوابق يمكن تحديدها. وقد تمثلت السوابق الثلاث الأقوى لحرب العملات الأولى بقاعدة الذهب الكلاسيكية من عام ١٨٧٠ إلى عام ١٩١٤ وبإنشاء الاحتياطي الفدرالي من عام ١٩٠٧ إلى عام ١٩١٣ وبالحرب العالمية الأولى ومعاهدة فرساي من عام ١٩١٤ إلى عام ١٩١٩. ويساعد التفحص السريع لتلك الفترات الثلاث على فهم النزاعات الاقتصادية التي أعقبتها.

◄ قاعدة الذهب النموذجية - ١٨٧٠ إلى ١٩١٤

استُخدم الذهب كعملة دولية منذ ما لا يقل عن القرن السادس قبل الميلاد في عهد كرويسوس ملك ليديا، أو ما يُعرف بتركيا أيامنا هذه. وفي فترة أكثر قرباً أنشأت إنكلترا في عام ١٧١٧ عملة مالية مدعومة بالذهب بسعر صرف ثابت واستمرت بأشكال متنوعة حتى عام ١٩٣١ مع توقّف دوري في زمن الحرب. ويمكن أن يُطلق على هذه وغيرها كلها من الأنظمة المالية اسم «قاعدة الذهب»؛ بيد أنه ليس لهذا التعبير معنى واحد محدّد. وقد تتضمن قاعدة الذهب كل شيء من النقود الذهبية الفعلية إلى استخدام العملة الورقية المدعومة بالذهب بمبالغ متنوعة. وتراوحت كمية الذهب الداعمة للعملة الورقية تاريخياً ما بين ٢٠ بالمئة ومئة بالمئة بل وأكثر في حالات نادرة بلغت فيها قيمة الذهب الرسمي أكثر من المال المعروض.

احتلّت قاعدة الذهب الكلاسيكية من عام ١٨٧٠ إلى عام ١٩١٤ مكاناً فريداً في تاريخ الذهب كعملة. فهي فترة كادت لا تشهد أي تضخم ـ بل ساد فيها في الواقع انكماش حميد في الاقتصادات الأكثر تقدماً كنتيجة للابتكار التكنولوجي الذي زاد في الإنتاج ورفع مستويات المعيشة من دون زيادة في البطالة. وتُفهم هذه الحقبة أكثر بوصفها عصر العولمة الأول وتتقاسم الكثير من الخصائص مع العولمة الأكثر حداثة وهي عصر العولمة الثاني الذي بدأ في عام ١٩٨٩ مع انتهاء الحرب الباردة.

تميز عصر العولمة الأول بالتحسينات التكنولوجية في مجالي الاتصالات والنقل بحيث تمكن المصرفيون في نيويورك من التهاتف مع شركائهم في لندن، كما اختصر زمن السفر بين المركزين الماليين إلى سبعة أيام. وبالرغم من أن هذه التحسينات لم تكن واسعة الانتشار فإنها سهّلت التجارة العالمية والعمل المصرفي. وخلقت السندات، التي أصدرتها الأرجنتين وضمنت لندن الاكتتاب فيها واشترتها نيويورك، شبكة كثيفة من الأصول المترابطة والديون من

النوع الذي يألفه تماماً مصرفيو اليوم. ووقف الذهب وراء هذا النمو والتجارة الدوليين.

لم تُبتكر قاعدة الذهب الكلاسيكية في مؤتمر دولي على غرار خليفاتها في القرن العشرين كما لم تفرضها من الأعلى إلى الأسفل منظمة متعددة الجنسيات، بل بدت أشبه بنادٍ انضمت إليه الدول الأعضاء طوعاً. وما أن انضم هؤلاء الأعضاء إلى النادي حتى تصرّفوا وفق القواعد المفهومة جيداً للعبة بالرغم من انتفاء القواعد المكتوبة. ولم تنضم إليه كل الدول الكبرى لكن الكثير منها فعل وتم فتح الحسابات ما بين هذه الدول وسادت قوى السوق الحرة وبلغت التدخلات الحكومية حدها الأدنى واستقرت أسعار صرف العملات بعضها في مقابل بعض[1].

اعتمد بعض الدول القاعدة الذهبية قبل وقت طويل من عام ١٨٧٠ بما في ذلك إنكلترا في عام ١٧١٧ وهولندا في عام ١٨١٨، إلا أنه لم يحصل إلا في الحقبة التي تلت عام ١٨٧٠ أن هرع فيض من الدول للانضمام إلى النادي الذي اتخذ حينها طابعه المميز. وضم الأعضاء الجدد كلاً من ألمانيا واليابان في عام ١٨٧١ وفرنسا وإسبانيا في عام ١٨٧٦ والنمسا في عام ١٨٧٩ والأرجنتين في عام ١٨٨١ وروسيا في عام ١٨٩٣ والهند في عام ١٨٩٨. وبالرغم من أن الولايات المتحدة اعتمدت قاعدة الذهب كأمر واقع منذ عام ١٨٣٢ عندما شرعت في سك قطع نقدية من وزن الأوقية التروبسية بلغت قيمتها نحو العشرين دولاراً في ذلك الوقت، فإنها لم تعتمد قاعدة الذهب شرعياً لتحويل العملة الورقية إلا بعد صدور قانون قاعدة الذهب في عام ١٩٠٠ ما جعل منها آخر دولة كبرى تنضم إلى منظومة الذهب الكلاسيكية.

يكاد الاقتصاديون يجمعون في الإشارة إلى النتائج الاقتصادية الحميدة لهذه الحقبة. ويختصر جيوليو م. غالاروتي، المنظّر الرائد والمؤرخ الاقتصادي

(١) يستقي هذا النقاش المطول حول القاعدة الذهبية الكلاسيكية من كتاب: Giulio M. Gallarotti, *The Anatomy of an International Monetary Regime: The Classical Gold Standard*, 1880-1914, New York: Oxford University Press, 1995.

لحقبة قاعدة الذهب الكلاسيكية، الأمر بوضوح في «تشريح أحد أنظمة النقد الدولي»:

> لم تكن حركة الرساميل الشاذة (أي تدفق المال الساخن) أمراً شائعاً بين مجموعة الدول التي دارت في النهاية في فلك قواعد الذهب في الثلث الأخير من القرن التاسع عشر (أي نادي الذهب)، كما ندر التلاعب التنافسي بأسعار الصرف، وقلّت مشاكل ميزان المدفوعات، وارتفعت حركة الرساميل (وكذلك حركة العوامل والناس)، ولجأت قلّة من الدول التي اعتمدت قاعدة الذهب إلى تعليق قابلية التحويل (وعادت الأهم من بين تلك الدول التي فعلت ذلك إلى استئنافها) وبقيت أسعار الصرف ضمن نقاط الذهب (أي مستقرة للغاية)، وشهدت الدول القليل من النزاعات في شأن السياسة، ولعبت المضاربة دورَ عامل الاستقرار (أي أن السلوك الاستثماري اتجه إلى إعادة التوازن إلى العملات بعد تحريكها)، وتم التكييف بسرعة، ووُجدت وفرة في السيولة، وبقيت الثقة العامة والخاصة كبيرة بالنظام المالي العالمي واختبرت الدول استقراراً طويل الأمد في الأسعار (التوقّعية) بمعدلات تضخم منخفضة، كما أن الاتجاهات الطويلة الأمد في الإنتاج الصناعي وفي نمو الدخل كانت مؤاتية في حين بقيت البطالة منخفضة تماماً[1].

وتردّد صدى تقويم غلاروتي الإيجابي جداً في دراسة نشرها بنك الاحتياطي الفدرالي في سانت لويس وقد خلصت إلى أن «الأداء الاقتصادي في الولايات المتحدة والمملكة المتحدة تميّز في ظل قاعدة الذهب الكلاسيكية بالتفوّق على الفترة التي أعقبت ذلك من إدارة المال المؤتمن»[2]. وشكّلت الحقبة من عام ١٨٧٠ إلى عام ١٩١٤ عصراً ذهبياً بعبارات النمو غير التضخمي المقرون بازدياد الثروة والإنتاج في عالم الصناعة وإنتاج السلع.

(١) Giulio M. Gallarotti، مصدر سابق.

(٢) Michael David Bordo, "The Classical Gold Standard: Some Lessons for Today," Federal Reserve Bank of St. Louis, May 1981.

يتمثّل الجزء الأكبر من جاذبية قاعدة الذهب الكلاسيكية في بساطتها. لم يتطلّب الأمر وجود بنك مركزي بالرغم من إمكانية هذا البنك القيام ببعض الوظائف؛ وبالفعل لم تمتلك الولايات المتحدة مصرفاً مركزياً طوال فترة قاعدة الذهب الكلاسيكية. ويكتفي البلد الذي ينضم إلى النادي بالإعلان عن أن عملته الورقية تساوي مبلغاً معيناً من الذهب ويقف من ثم على أهبة الاستعداد لشراء الذهب أو بيعه من العضو الآخر مقابل أي مبلغ من العملة. وتُعرف اليوم عملية شراء الذهب وبيعه عند حد السعر المستهدف من أجل الحفاظ على هذا السعر بعمليات السوق المالية المفتوحة. ويمكن للبنك المركزي القيام بهذه العمليات لكن هذا ليس ضرورة محتمة إذ يمكن أن تقوم به حكومة ما تعمل مباشرة أو غير مباشرة من خلال وكيل مالي مثل البنوك أو الوسطاء. ويطلب كل وسيط معتمد الوصول إلى مقدار معقول من الذهب علماً بأنه يمكن في حالة الذعر الحصول بسهولة على المزيد منه. ويتم هذا التدخل بشفافية بالرغم من حدوث التدخل الحكومي ويمكن اعتباره عامل استقرار بدلاً من كونه تلاعباً.

تتمثّل فائدة هذا النظام في التمويل الدولي في أنه عندما ترسو عملتان على معيار وزن ما من الذهب فإنهما ترتكزان أيضاً إحداهما إلى الأخرى. ولا يتطلب هذا النوع من التلازم تسهيلاً من مؤسسات مثل صندوق النقد الدولي أو مجموعة الدول العشرين. حصل العالم في حقبة قاعدة الذهب الكلاسيكية على فوائد الاستقرار المالي كلها وعلى استقرار الأسعار من دون التكاليف التي تتوجب للمشرفين المتعددي الجنسيات ولتخطيط البنك المركزي.

وتتمثل الفائدة الأخرى لقاعدة الذهب الكلاسيكية في طبيعتها التي تعيد التوازن إلى نفسها، ليس بعبارات العمليات اليومية للسوق المالية المفتوحة فحسب، بل أيضاً في ما يتعلق بحالات أكبر مثل تقلبات انتاج مناجم الذهب. فإذا ارتفع عرض الذهب بأسرع من الإنتاج، وهو ما يحصل أحياناً في مثل الاكتشافات الضخمة في جنوب أفريقيا واستراليا واليوكون ما بين عام ١٨٨٦ وعام ١٨٩٦، سيرتفع عندها مستوى أسعار السلع في شكل مؤقت. بيد أن هذا

سيؤدي إلى ارتفاع الكلفة على منتجي الذهب الذين سينتهون إلى خفض الإنتاج ويعيدون الاتجاه الطويل الأمد إلى استقرار الأسعار إلى سابق عهده. والعكس بالعكس، فإذا ارتفع الإنتاج الاقتصادي بفعل التكنولوجيا سينخفض مستوى الأسعار مؤقتاً ما يعني ارتفاعاً في القدرة الشرائية للعملة. وسيدفع ذلك بمن يحتفظون بالحلى الذهبية إلى البيع وسيدفع إلى مضاعفة جهود التنقيب عن الذهب ما سيؤدي في النهاية إلى زيادة المعروض من الذهب والعودة إلى استقرار السعر. وتؤدي صدمتا عرض الذهب وطلبه في الحالتين إلى تغييرات في السلوك تعيد الاستقرار إلى سعر المدى الطويل.

وتتوازن عوامل العرض والطلب هذه في التجارة الدولية بالطريقة نفسها. وستشرع الدولة ذات الشروط التجارية المتحسنة ـ تزايد في معدلات أسعار التصدير في مقابل أسعار الاستيراد ـ في الحصول على فائض تجاري. وهذا الفائض في بلد ما سينعكس عجزاً في آخر شروطه التجارية التي ليست مؤاتية كالبلد الآخر. وستسوي دولة العجز الأمر مع دولة تمتلك فائضاً في الذهب. وهو ما يتسبب بتقلّص العرض المالي في دولة العجز وبتوسّعه في دولة الفائض. وتختبر دولة الفائض ذات العرض المالي المتوسع التضخم فيما تختبر دولة العجز ذات الفائض المالي المتقلص الانكماش. وسرعان ما سيؤدي هذا التضخم والانكماش لدى الشركاء التجاريين إلى عكس الشروط الأولية للتجارة. وستصبح صادرات بلد الفائض الأصلي أكثر كلفة فيما صادرات دولة العجز الأصلية تقل ثمناً. وتؤدي الحال في مآل الأمر إلى أن تسقط دولة الفائض في عجز تجاري وتصل دولة العجز إلى الفائض. وهكذا يعود الذهب ليتدفق عائداً إلى الدولة التي فقدته في الأساس. ويطلق الاقتصاديون على الأمر اسم آلية سعر تدفق النقود (وتُعرف أيضاً باسم آلية سعر تدفق الذهب).

عملت آلية إعادة التوازن هذه طبيعياً من دون تدخل من البنك المركزي. وسهّلها محكّمون يعمدون إلى شراء الذهب «الرخيص» من البلد الأول ويبيعونه ذهباً «غالياً» إلى البلد الآخر بعدما تؤخذ في الاعتبار أسعار الصرف والقيمة

الوقتية للنقود وتكاليف النقل وتكاليف تكرير السبائك. ويتم ذلك وفقاً لقوانين اللعبة وهي عادات مفهومة جيداً وممارسات ترتكز إلى الفائدة المتبادلة والمنطق السليم ومكاسب التحكيم.

لم تتوجب تسوية كل شكوى بالذهب على الفور، لأن معظم تمويل التجارة الدولية يتم عبر سندات تجارية قصيرة الأمد واعتمادات مستندية ذاتية التسييل عندما يتسلم الشاري البضائع المستوردة ويبيعها نقداً من دون أي تحويل للذهب. وشكّل سهم الذهب ركيزة أو أساساً للنظام ككل بدلاً من كونه وسيلة الصرف الوحيدة. بيد أنه شكّل ركيزة فاعلة لأنه يتجنّب حماية العملة ويوفّر للتجار يقيناً أكبر لجهة القيمة النهائية لصفقاتهم.

لخّصت قاعدة الذهب الكلاسيكية حقبة من الازدهار سبقت الحرب الكبرى التي استمرت من عام ١٩١٤ إلى عام ١٩١٨. وشكّلت قاعدة صرف الذهب اللاحقة في العشرينيات والأكثر عرضة للتعييب في أذهان الكثيرين جهداً للعودة إلى عصر البحبوحة السابق للحرب. بيد أن جبل الديون والتخبطات السياسية التي حولت قاعدة صرف الذهب إلى طاغوت انكماشي حكمت على جهود العشرينيات لاستخدام أسعار ما قبل الحرب للذهب بالفشل. ولم يشهد العالم منذ العام ١٩١٤ عملية قاعدة ذهب خالصة في العمليات المالية الدولية.

◄ انشاء الاحتياطي الفدرالي - ١٩٠٧ إلى ١٩١٣

شكّل إنشاء منظومة الاحتياطي الفدرالي في عام ١٩١٣ ثاني سوابق حرب العملات. ولهذه الرواية سوابق خاصة بها، وتفرض علينا نظرة أبعد إلى الوراء إلى الذعر المصرفي الأميركي في عام ١٩٠٧. بدأ هذا الذعر وسط محاولة فاشلة قامت بها بنوك نيويوركية عدة ومن ضمنها واحد من أكبرها، «نيكربوكر تراست»، لاحتكار سوق النحاس. وما إن ظهر تورّط «نيكربوكر» في المخطط للعيان حتى أعقب ذلك تهافت محموم على سحب الودائع. ولو إن فضيحة «نيكربوكر» حصلت في أسواق أكثر هدوءاً لما أثارت هذا النوع من الرد المذعور، ولكن سبق

للسوق أن عاشت حالة من التوتر والتقلّب بعد خسائر ضخمة سببتها الهزة الأرضية التي ضربت سان فرانسيسكو في ١٩٠٦[١].

لم يشكّل إفلاس «نيكربوكر» إلا مجرّد بداية فقدان عام للثقة أدى إلى انهيار آخر في البورصة بل وحتى إلى المزيد من حمى سحب الودائع من البنوك، وفي النهاية إلى أزمة سيولة شاملة وإلى تهديد استقرار النظام المالي ككل. ولم يوقف هذا التهديد في يومها إلا العمل الجماعي للمصرفيين الأساسيين الذي اتخذ طابع إنقاذ مالي خاص نظمه «جي. بي. مورغان». واستدعى مورغان، في واحد من أشهر فصول تاريخ الولايات المتحدة المالي، الرأسماليين إلى منزله في المدينة في حي موراي هيل في مانهاتن ولم يسمح لهم بالمغادرة إلا بعدما توصلوا إلى خطة إنقاذ تتضمن التزامات مالية محددة لكل منهم بهدف تهدئة الأسواق. ونجحت الخطة لكن ليس قبل تكبّد خسائر مالية ضخمة وانهيارات.

تمثّلت النتيجة الفورية لذعر عام ١٩٠٧ بتصميم المصرفيين الذين تدخلوا في الإنقاذ على أن الولايات المتحدة تحتاج إلى بنك مركزي، بنك تؤسسه الحكومة يستطيع إصدار اعتمادات مالية حديثة لإنقاذ النظام المصرفي الخاص متى دعت الضرورة إلى ذلك. أراد المصرفيون منشأة ترعاها الحكومة يمكنها أن تقرضهم مبالغ لا حدود لها من الأموال النقدية في مقابل مروحة واسعة من الضمانات. أدرك المصرفيون أن «جي. بي. مورغان» لن يبقى موجوداً إلى الأبد لتوفير القيادة وأن أي ذعر مستقبلي سيتطلب حلولاً تتجاوز موارد ومواهب مورغان العظيم نفسه. واحتاج الأمر إلى بنك مركزي يعمل كمرجع إقراض أخير غير محدود للبنوك الخاصة قبل ظهور الذعر التالي.

لأميركا تاريخ طويل من النفور من البنوك المركزية. وشهد التاريخ الأميركي قبل عام ١٩١٣ محاولتين لإنشاء ما يشبه البنك المركزي. أولاهما استئجار

(١) تستقي هذه الرواية عن ذعر ١٩٠٧ من كتاب: Robert F. Bruner and Sean D. Carr, *The Panic of 1907: Lessons Learned from the Market's Perfect Storm*, Hoboken: Wiley, 2007.

الكونغرس بنك الولايات المتحدة في عام ١٧٩١ بإلحاح من ألكسندر هاملتون، لكن عقد الإيجار انتهى في عام ١٨١١ في عهد الرئيس جايمس ماديسون وسقط مشروع قانونِ إعادة استئجار البنك بصوتٍ واحد. وقاد هاملتون بعد ذلك بخمس سنوات محاولة استئجار أخرى عبر الكونغرس لبنك الولايات المتحدة. لكن حياة الإيجار الثاني جاءت محدودة بعشرين سنة قابلة للتجديد في عام ١٨٣٦.

إلا أن البنك الثاني واجه عند موعد التجديد معارضة، ليس من الكونغرس فحسب بل من البيت الأبيض أيضاً. وقد ركّز الرئيس أندرو جاكسون جزءاً من برنامج حملته الانتخابية في عام ١٨٣٢ على إبطال البنك. وبعد جدال وطني حاد تضمن سحب جاكسون كل ودائع الخزانة الأميركية من بنك الولايات المتحدة الثاني وإيداعها بنوكاً مستأجرة من الدولة، وافق الكونغرس على عملية إعادة الاستئجار، إلا أن الرئيس نقض القرار ولم يتم التجديد.

ارتكزت المعارضة السياسية لكلا البنكين الوطنيين إلى الريبة العامة من السلطة المالية المركّزة وإلى الاعتقاد بأن إصدار العملة الورقية الوطنية ساهم في فقاعات الأصول التي تضخمت جراء الائتمانات المصرفية الميسّرة. فالولايات المتحدة لم تمتلك بنكاً مركزياً في السنوات الممتدة من عام ١٨٣٦ إلى عام ١٩١٣ أي على امتداد حقبة تقارب الثمانين عاماً من الازدهار الذي لم يسبق له مثيل.

وها أن جهداً مشتركاً بُذل وسط الأنقاض الفعلية لزلزال عام ١٩٠٦ في سان فرانسيسكو والركام المالي لذعر عام ١٩٠٧ لإنشاء بنك مركزي جديد. ونظراً إلى الريبة الشعبية من فكرة البنك المركزي أدرك رعاة البنك بقيادة ممثلي كل من «جي. بي. مورغان»، جون د. روكفلر جونيور، ومؤسسة وول ستريت «كون لوب أند كومباني»، جاكون هـ. شيف، الحاجة إلى القيام بحملة توعية لحشد الدعم الشعبي[1]. وتبنى راعيهم السياسي السيناتور نلسون و. ألدريتش، الجمهوري عن

---

(١) تستقي هذه الرواية عن إنشاء منظومة الاحتياطي الفدرالي من كتاب: Murray N. Rothbard, *The Case Against the Fed*, Auburn, Alabama: Ludwig von Mises Institute, 1994.

رود آيلند ورئيس لجنة المال في مجلس الشيوخ، تشريعاً في عام ١٩٠٨ يُنشئ اللجنة المالية الوطنية التي أجرت على مدى السنوات العدة التالية الكثير من الأبحاث الدراسية ورعت المناسبات والخطب والانتماءات إلى الجمعيات المهنية المرموقة لعلماء الاقتصاد والسياسة وذلك كله بهدف تسويق فكرة إنشاء بنك مركزي قوي.

وفي أيلول/سبتمبر ١٩٠٩، حث الرئيس وليام هـ. تافت البلاد علناً على النظر في دعم إنشاء بنك مركزي. وأطلقت «وول ستريت جورنال» في الشهر نفسه سلسلة من الافتتاحيات المؤيدة لإنشاء مثل هذا البنك تحت عنوان «في قضية البنك المركزي». وتم بحلول صيف السنة التالية تركيز الأسس الشعبية والسياسية وحان وقت طرح خطة ملموسة للبنك الجديد. وأعقب ذلك واحد من أغرب الفصول في تاريخ المال. افتُرض بالسيناتور ألدريتش أن يكون الراعي الرئيسي للتشريع الذي يؤسس البنك، إلا أنه توجب أن توضع مسوّدته بالتوافق مع خطة ترضي رغبات مصرفيي نيويورك الذين لا يزالون يعانون من ذعرٍ عام ١٩٠٧ ولا يزالون يبحثون عن مُقرض الملاذ الأخير لإنقاذهم مالياً لدى حصول ذعرٍ آخر. واحتاج الأمر إلى لجنة من المصرفيين لوضع مسوّدة خطة البنك المركزي.

دعا ألدريتش في تشرين الثاني/نوفمبر ١٩١٠ إلى اجتماع حضره بالإضافة إليه عدد من مصرفيي وول ستريت والمساعد المعيّن حديثاً لوزير الخزانة أبرام بيات. وتضمّن فريق المصرفيين كلاً من بول واربورغ من «كوهن لوب»؛ وفرانك أ. فاندرليب من «ناشيونال سيتي بنك نيويورك» الذي يسيطر عليه روكفللر؛ وتشارلز د. نورتن من «فرست ناشيونال بنك نيويورك» الذي يسيطر عليه مورغان؛ وهنري ب. دافيدسون الشريك الأكبر والأقوى بعد مورغان نفسه في «جي. بي. مورغان أند كومباني». وسيتصرّف أندرو، الاقتصادي المتخرج من هارفرد، كمستشار تقني لمجموعة مصالح مورغان وروكفلر الدقيقة التوازن.

أعطى ألدريتش التعليمات لبعثته باللقاء تحت جنح الظلام عند مسار جانبي لخط سكة الحديد في هوبوكن، نيوجرسي، حيث تنتظرهم عربة قطار خاصة.

وطُلب من الرجال الوصول فرادى وتفادي المراسلين الصحافيين بأي شكل. وما إن أصبحوا على متن القطار حتى اكتفوا باستخدام أسمائهم الأولى كي لا يتمكن الحمالون من كشفهم للأصدقاء أو المراسلين بعد مغادرتهم القطار؛ واعتمد بعض الرجال أسماء مستعارة كإجراء أمني إضافي. ووصلوا بعد سفرة استغرقت يومين إلى برونشفيك، جورجيا، على امتداد الشاطئ الأطلسي في منتصف الطريق تقريباً بين سافاناه وجاكسونفيل في فلوريدا. وأخذوا من هناك زورقاً أوصلهم إلى جزيرة جيكيل ونزلوا في نادي الجزيرة الحصري الذي يملك «جي. بي. مورغان» جزءاً منه. وعملت المجموعة لأكثر من أسبوع للتوصّل إلى مسوّدة مشروع قانون ألدريتش الذي سيشكّل مسوّدة منظومة الاحتياطي الفدرالي.

بيد أن الأمر تطلّب ثلاث سنوات لتمرير قانون الاحتياطي الفدرالي وهو الاسم الرسمي الذي أعطي لمشروع قانون ألدريتش المرتكز إلى خطة جزيرة جيكيل. وصُدّق في النهاية بغالبية كبرى على قانون الاحتياطي الفدرالي في ٢٣ كانون الأول/ديسمبر ١٩١٣ وأصبح ساري المفعول في تشرين الثاني/نوفمبر ١٩١٤.

احتوى قانون الاحتياطي الفدرالي للعام ١٩١٣ على الكثير من الملامح التي سوّق لها ألدريتش وواربورغ وقد صُممت لتجاوز الاعتراضات التقليدية على إنشاء بنك مركزي أميركي. ولن يُدعى الكيان الجديد بنكاً مركزياً وإنما نظام الاحتياطي الفدرالي. ولن يشكّل كياناً مفرداً بل بالأحرى مجموعة من بنوك الاحتياط الإقليمية بتوجيه من مجلس الاحتياطي الفدرالي، لا يختار المصرفيون أعضاءه بل الرئيس، على أن يحظوا بموافقة مجلس الشيوخ.

بدا الأمر في شكل عام لامركزياً وتحت إشراف مسؤولين منتخبين ديمقراطياً. غير أن المخطط تضمّن آلية أمر واقع تتماشى أكثر مع النية الحقيقية لفريق ألدريتش في جزيرة جيكيل. فسيسيطر بنك الاحتياطي الفدرالي لنيويورك على السياسة المالية الفعلية التي تُدار من خلال السوق المالية المفتوحة بما إن نيويورك تشكّل

مركزاً للبنوك الكبرى وللمتداولين الذين سيتعامل معهم الاحتياطي الفدرالي. وقد أدار بنكَ الاحتياطي الفدرالي لنيويورك مجلسُ إدارة وحاكم لا يختارهم السياسيون بل حملة أسهمه الذين تسيطر عليهم بنوك نيويورك الكبرى. وجاءت النتيجة «احتياطاً فدرالياً من ضمن الاحتياط الفدرالي» بإدارة بنوك نيويورك وينصاع لأهدافها بما في ذلك الائتمان الميسّر للإنقاذ المالي كلما دعت الحاجة إلى ذلك.

أدى تشريع لاحق في الثلاثينيات إلى تغيير بعض من هذه الملامح فتمركزت السلطة في يد مجلس من حكام الاحتياطي الفدرالي في واشنطن العاصمة حيث يوجد الآن. ولم يعد المصرفيون، في السنوات الأخيرة، هم المسيطرين على المجلس بل اقتصاديون أكاديميون ومحامون بدوا، ويا للسخرية، أكثر استعداداً لتوفير الائتمان الميسّر والإنقاذ المالي من المصرفيين أنفسهم. بيد أن «نظام» الاحتياطي الفدرالي بقي حتى العشرينيات على الأقل تحت سيطرة بنك الاحتياطي الفدرالي لنيويورك تحت القبضة الشديدة لحاكمه الأول بنجامين سترونغ الذي أدار البنك من عام ١٩١٤ وحتى وفاته في عام ١٩٢٨. كان سترونغ ربيب شريك مورغان هنري دافيدسون بل وربيب «جي. بي. مورغان» نفسه. وبهذا اكتملت دائرة نفوذ مورغان على بنك الولايات المتحدة المركزي الجديد.

وللتاريخ أصداؤه. فبعد عقود على اجتماع جزيرة جيكيل اندمج مصرف فرانك فاندرليب «ناشيونال سيتي بانك» ومصرف تشارلز نورتون «فرست ناشيونال بنك» ليشكلا «فرست ناشيونال سيتي بنك أوف نيويورك» الذي ما لبث أن اختصر اسمه إلى «سيتي بنك». وقد حصل «سيتي بنك» في عام ٢٠٠٨ على أكبر انقاذ مالي بنكي يقوم به الاحتياطي الفدرالي الأميركي في التاريخ. وسيثبت الأساس الذي وضعه فاندرليب ونوترن وشركاؤهما في عام ١٩١٠ في جزيرة جيكيل أنه على ما يكفي من الرسوخ لإنقاذ المصرف الخاص بكل منهما على النحو المنشود تماماً بعد ما يقارب المئة سنة على ذلك.

◄ الحرب العالمية الأولى ومعاهدة فرساي - ١٩١٤ إلى ١٩١٩

شكل تعاقب الحرب الكبرى ومؤتمر السلام في باريس ومعاهدة فرساي آخر سوابق حرب العملات الأولى.

لم تنته الحرب العالمية الأولى بالاستسلام بل بالهدنة، أي باتفاق على وقف القتال. وهناك، كما في كل هدنة، توقّع في أن يسمح وقف الأعمال العدائية للأطراف بالتفاوض على معاهدة سلام، لكن المفاوضات تنهار في بعض الحالات ويستأنف القتال. وشكل التفاوض على سلام دائم هدف مؤتمر باريس في عام ١٩١٩. وأدركت إنكلترا وفرنسا أنه حان موعد تقديم الفاتورة المالية للحرب. ووجدتا في مؤتمر السلام في باريس فرصة لفرض دفع قيمة التكاليف على الألمان والنمسويين المهزومين.

بيد أنه لم يمكن في أي حال من الأحوال توقع مفاوضات ناجحة في باريس. فبالرغم من إلحاق هزيمة نهائية بالجيش والبحرية الألمانيين بحلول تشرين الثاني/ نوفمبر ١٩١٨، إلا أنه لم يتم حتى ربيع ١٩١٩ التوصل إلى معاهدة سلام وبدا من غير المرجح أن الحلفاء راغبين في استئناف الحرب أو قادرين على ذلك. وتلاشت ما بين تشرين الثاني/نوفمبر ١٩١٨ وآذار/مارس ١٩١٩ قدرتهم على فرض شروطهم عندما بدأ طرح الموضوع. وبات يتوجب إقناع ألمانيا بالقبول بأي مخطط يضعه الحلفاء[١].

شكّل حجم التعويضات الألمانية وطبيعتها المسألتين الأكثر إزعاجاً اللتين واجهتا مؤتمر السلام في باريس. فسيطلب من ألمانيا من ناحية أن تتخلى عن أراض وعن بعض من قدرتها الصناعية. إلا أنه، من ناحية أخرى، كلما تنازلت ألمانيا كلما ضعفت قدرتها على دفع ما تطالب به أيضاً من تعويضات مالية. ففرنسا وضعت عينها على الذهب الألماني الذي بلغ ٨٧٦ طناً مترياً في عام

(١) استُقيت رواية المفاوضات بنهاية الحرب العالمية الأولى والمتعلقة بالتعويضات من كتاب: Margaret MacMillan, *Paris 1919: Six Months That Changed the World*, New York: Random House, 2001.

١٩١٥ بما يشكّل رابع أكبر ذخيرة في العالم بعد الولايات المتحدة وروسيا وفرنسا.

يُطرح في شأن هذه التعويضات في الغالب السؤال: كم يمكن لألمانيا أن تدفع للحلفاء، بيد أن الصورة كانت أكثر تعقيداً بكثير لأن الديون أثقلت كاهل كلاً من المنتصرين والمهزومين. وذكرت مارغريت ماكميلان في كتابها باريس عام ١٩١٩ أن بريطانيا وفرنسا أقرضتا مبالغ كبرى لروسيا التي قصّرت عن الدفع في أعقاب الثورة البولشيفية. ولم تتمكن دول مديونة أخرى مثل إيطاليا من الدفع. إلا أن بريطانيا دانت للولايات المتحدة بمبلغ ٤,٧ مليارات دولار فيما دانت فرنسا بأربعة مليارات دولار للولايات المتحدة وبثلاثة مليارات أخرى لبريطانيا. ولم يسَعْ، من الناحية العملية، أي من الدولة المدينة التسديد. وتجمّدت كامل آلية الائتمان والتجارة[1].

لم تتوقف المسألة عند التعويضات الألمانية للحلفاء فحسب بل أيضاً عند شبكة معقّدة من الديون بين الحلفاء أنفسهم. واحتاجت المسألة إلى ما يعيد تشغيل المضخة واستئناف التسليف والتجارة والتبادل. وقضت المقاربة الأمثل بجعل الولايات المتحدة بوصفها القوة المالية الأضخم تشرع في العملية بقروض جديدة وضمانات تضاف إلى تلك التي سبق لها ووفرتها. وربما أمكن لهذه السيولة الجديدة مقرونة بمنطقة تجارة حرة أن تشجع على النمو المطلوب للتعامل مع أعباء الدين. وقضت مقاربة أخرى، ولديها الكثير مما يوصي بها، بالإعفاء من كل الديون والبدء في اللعبة من جديد. وإذا صعب على فرنسا أن تعفي ألمانيا فإنه من المريح لها أن تعفيها الولايات المتحدة، ومن شأن التأثير الصافي على فرنسا أن يأتي إيجاباً لأن الولايات المتحدة مثابرة كدائن أكثر مما هي ألمانيا موثوقة كمدين. إلا أن أياً من هذه الأمور لم يحصل في الواقع. بل إن الفريق الأقوى بقيادة إنكلترا وفرنسا فرض على الأضعف، وألمانيا من باب أول، دفع تعويضات تأديبية نقدية أو عينية أو ذهبية.

(١) Margaret MacMillan، مصدر سابق.

شكّل احتساب التعويضات والاتفاق على آلية تُدفع بموجبها التعويضات مهمة شبه مستحيلة. أرادت فرنسا وبلجيكا وإنكلترا احتساب التعويضات على أساس الأضرار الفعلية التي تسببت بها الحرب في حين اتجهت الولايات المتحدة أكثر إلى النظر في قدرة ألمانيا على الدفع. بيد أن الاحصاءات الألمانية كانت بلا قعر ولم يمكن القيام بأي احتساب يُعتمد عليه لقدرتها على الدفع. كما استحال على المدى القصير تقدير الأضرار، وبالكاد أمكن الوصول إلى بعض المناطق ناهيك بقابليتها لنوع من أنواع تخمين إعادة الإعمار المطلوب.

جادل الحلفاء في ما بينهم بقدر ما تجادلوا مع ممثلي الألمان في شأن هل يجب أن تقتصر التعويضات على الأضرار الفعلية وهو ما يناسب فرنسا وبلجيكا أو يجب أن تتضمن التكاليف المالية المحض مثل رواتب التقاعد ومعاشات الجنود وهو ما يناسب إنكلترا. وفي النهاية لم تتضمّن معاهدة فرساي أي مبلغ دقيق للتعويضات. وهذه نتيجة الاستحالة التقنية لاحتساب رقم ما والاستحالة السياسية للاتفاق على واحد. فكل رقم مرتفع بالقدر الذي يحظى فيه على الموافقة الداخلية في إنكلترا وفرنسا قد يكون مرتفعاً جداً على الألمان ليقبلوا به، والعكس بالعكس. وتم على نطاق واسع تجاهل النصائح الأميركية بالاعتدال والعملية. وانتصرت السياسات الداخلية على الحاجات الاقتصادية الدولية. وبدلاً من الخروج برقم محدد أعطيت هيئة من الخبراء سلطة مواصلة دراسة المسألة والخروج في السنوات المقبلة بنتائج محددة ستشكّل أساس التعويضات الفعلية. وشكّل هذا شراء للوقت إذ أن المسائل الشائكة المتعلقة بالتعويضات أرجئت لتتشابك في العشرينيات مع قاعدة الصرف بالذهب وجهود استئناف العمل بالنظام المالي الدولي. وباتت التعويضات في السنوات الخمس عشرة التالية أشبه بالبطريق الجاثم على عنق النظام المالي الدولي.

◄ الخلاصة

هُيئت الطاولة بحلول عام ١٩٢١ لحرب العملات الحديثة الأولى. وأضحت

قاعدة الذهب الكلاسيكية بمثابة مغناطيس فكري، أو نجم قطبي شكّل إطاراً للنقاش حول نوعية النظام المطلوب في العشرينيات لاستئناف دفق الرساميل الدولية والتجارة العالمية. وأدخلت الحرب العالمية الأولى ومعاهدة فرساي عاملاً جديداً غير سائد في عصر قاعدة الذهب ويتمثل بالديون السيادية الضخمة والمتشابكة والتي لا يمكن سدادها وقد فرضت عائقاً لا يمكن تجاوزه أمام الدفق المطبّع للرساميل. وأذِنَ إنشاء نظام الاحتياطي الفدرالي وبخاصة دور الاحتياطي الفدرالي في نيويورك بوصول الولايات المتحدة إلى مسرح المال الدولي بوصفها اللاعب المسيطر وليس مجرّد مشارك آخر. وأخذت إمكانية الاحتياطي الفدرالي إعادة تسييل المنظومة، عبر جهوده المتمثلة بطباعة النقود، تظهر بشكلها الكامل. وبحلول أوائل العشرينيات تحكّم التعلّق الحنيني بقاعدة الذهب الكلاسيكية السابقة للحرب، والتوتر في شأن التعويضات التي لا يمكن سدادها والريبة في شأن القدرة المالية للاحتياطي الفدرالي، بخلق نظام مالي دولي جديد وبمسار حرب العملات الأولى.

الفصل الرابع

حرب العملات الأولى (١٩٢١ - ١٩٣٦)

«لا يكاد يوجد مكان في الولايات المتحدة لا يُدرك فيه الناس أن أهدافاً سرّية خاصة ومصالح هي التي كانت تدير الحكومة».
الرئيس وودرو ويلسون

بدأت في عام ١٩٢١ حرب العملات الأولى في شكل مثير في ظل الحرب العالمية الأولى إلى أن بلغت في عام ١٩٣٦ نهايتها غير الحاسمة. وخيضت الحرب في جولات عدة في القارات الخمس وطاولت اهتزازاتها الكبرى القرن الحادي والعشرين. تحرّكت ألمانيا أولاً في عام ١٩٢١ من خلال تضخّم جامح صُمم أساساً لتحسين التنافسية ثم امتد إلى أبعاد منافية للعقل ليدمّر اقتصاداً ثقلت عليه أعباء تعويضات الحرب. وتحرّكت فرنسا تالياً في عام ١٩٢٥ عبر خفض قيمة الفرنك قبل العودة إلى قاعدة الذهب واكتسبت بذلك هامشاً تصديرياً على بلدان مثل إنكلترا والولايات المتحدة اللتين ستستأنفان العمل بقاعدة الذهب بمعدّل ما قبل الحرب. وقد تخلّت إنكلترا في عام ١٩٣١ عن الذهب واستعادت ما فقدته في عام ١٩٢٥ لصالح فرنسا. وتلقّت ألمانيا دفعة في عام ١٩٣١ عندما قرر الرئيس الأميركي هربرت هوفر تأجيل مدفوعات تعويضات الحرب. واتخذ التأجيل صفة دائمة بنتيجة مؤتمر لوزان في عام ١٩٣٢. وسلكت ألمانيا باطراد، بعد عام ١٩٣٢ وبروز هتلر، طريقها المستقلة وانسحبت من التجارة العالمية لتصبح اقتصاداً أكثر اكتفاء ذاتياً ولو بروابط مع النمسا وأوروبا الشرقية. وتحرّكت الولايات المتحدة في عام ١٩٣٣ وخفضت هي الأخرى عملتها في مقابل الذهب واستعادت بعضاً من الهامش التنافسي في تسعير الصادرات بعدما خسرته في عام ١٩٣١ لصالح إنكلترا. ثم جاء أخيراً دور فرنسا وإنكلترا لخفض العملة من جديد.

وانفصلت فرنسا في عام ١٩٣٦ عن الذهب لتصبح آخر دولة كبرى تخرج من أسوأ نتائج الكساد الاقتصادي الكبير في حين خفضت إنكلترا من جديد قيمة عملتها لاستعادة بعض الأفضلية التي خسرتها ضد الدولار بعد عمليات الخفض التي قام بها روزفلت في عام ١٩٣٣.

دخلت الاقتصادات الكبرى، جولةً بعد جولة من خفض العملة والتقصير عن الدفع، في سباق إلى القعر متسببةً معه بفوضى تجارية ضخمة وبخسارة في الإنتاج وبتدمير للثروة. وجعلت الطبيعة المتقلبة للنظام المالي العالمي، والتي تهزم نفسها بنفسها، من حرب العملات الأولى في تلك الحقبة، الحكاية النموذجية المطلقة لأيامنا هذه التي يواجه فيها العالم من جديد تحدي الديون الضخمة التي لا يمكن سدادها.

بدأت حرب العملات الأولى في عام ١٩٢١ في فايمر الألمانية عندما شرع البنك المركزي الألماني، «رايخسبنك»، في خفض قيمة المارك من خلال الطباعة الضخمة للأوراق المالية والتضخم الجامح. وقاد رئيس «رايخسبنك»، الدكتور رودولف فون هافنستين المحامي البروسي الذي تحول إلى مصرفي، عملية التضخم التي تمت أساساً من خلال عمليات شراء «رايخسبنك» سندات الحكومة الألمانية لتزويدها بالمال اللازم لتمويل عجز الموازنة والإنفاق الحكومي. وشكّلت هذه واحدة من عمليات خفض قيمة العملة الأكثر تدميراً وانتشاراً التي تسبق رؤيتها في اقتصاد كبير متطور. واستمرت من يومها أسطورة مفادها أن ألمانيا دمّرت عملتها للتخلص من تعويضات الحرب الثقيلة التي طالبت بها إنكلترا وفرنسا في معاهدة فرساي. وقد رُبطت هذه التعويضات في الواقع بـ«الماركات الذهبية» والتي حُددت بمبلغ ثابت من الذهب أو ما يعادله بالعملة غير الألمانية وارتكزت البروتوكولات الملحقة بالمعاهدة إلى نسبة مئوية من الصادرات الألمانية بغض النظر عن قيمة العملة الورقية. ولم يمكن تضخيم تلك المواصفات المتعلقة بالذهب والتصدير. بيد أن الـ«رايخسبنك» وجد فرصة لزيادة صادرات ألمانيا عن طريق خفض قيمة عملتها لجعل البضائع

الألمانية أقل كلفة في الخارج ـ وهذا أحد الأسباب النموذجية لخفض قيمة العملة ـ وكذلك لتشجيع السياحة والاستثمار الأجنبي. ويمكن لهذه الأساليب توفير النقد الأجنبي الضروري لدفع التعويضات من دون الإنقاص المباشر في قيمة هذه التعويضات.

لم يُنظر فوراً إلى التضخم الذي انطلق في شكل بطيء في أواخر عام ١٩٢١ على أنه تهديد. أدرك الشعب الألماني أن الأسعار آخذة في الارتفاع لكنه لم يترجم الأمر تلقائياً على أنه المفهوم المساوي لانهيار العملة. كادت ديون البنوك الألمانية تساوي أصولها وبقيت محمية إلى حد بعيد. وامتلك الكثير من الأعمال أصولاً ثابتة مثل الأراضي والمعامل والتجهيزات والموجودات التي اكتسبت قيمة اسمية مع انهيار العملة وباتت بالتالي محوّطة. وامتلك بعض هذه الشركات أيضاً ديوناً تبخّرت بعدما انتفت قيمة المبالغ التي تدين بها وأثْرت بالتالي جراء تخلصها من ديونها. وامتلك الكثير من الشركات الألمانية الكبرى، من أسلاف عمالقة العالم اليوم، أعمالاً خارج ألمانيا جنت العملة الصعبة ووفرت المزيد من الحماية للشركات الأم من التأثيرات الأسوأ لانهيار المارك[1].

يشكّل هروب الرساميل الرد التقليدي على انهيار العملة. فمن أمكنه تحويل الماركات إلى فرنكات سويسرية أو ذهب أو أي ودائع ذات قيمة فعل ذلك ونقل مدخراته إلى الخارج. كما أن البورجوازية الألمانية لم تُصب بالقلق إذ عوّضت الخسائر في قيمة عملتها بالمكاسب التي حققتها في البورصة. ولم يخطر بعد في بال الكثيرين واقع أن هذه المكاسب تُقوّم بالمارك الذي سرعان ما سيصبح بلا قيمة. وأخيراً تمتع في الأصل من امتلكوا وظائف نقابية أو حكومية بالحماية إذ عمدت الحكومة إلى منح زيادات على المرتبات تتناسب مع التضخم.

لم يمتلك الجميع، طبعاً، وظائف حكومية أو نقابية ومحافظ أسهم أو أصولاً

(١) رواية تضخم فايمر الجامح في ١٩٢١ ـ ١٩٢٣ ووقعه على الشعب الألماني مستقاة من كتاب:
Adam Fergusson, *When Money Dies: The Nightmare of Deficit Spending, Devaluation, and Hyperinflation in Weimar Germany*, New York: Public Affairs, 2010

ثابتة أو عمليات خارجية لوقايتهم. وكان أشدهم تعرّضاً للخراب المتقاعدون من الطبقة الوسطى الذين لم يعودوا مؤهلين لتلقي الزيادات على الأجور والمودعون الذين أبقوا على أموالهم في المصارف بدلاً من الأسهم. أفلس هؤلاء الألمان إفلاساً تاماً، واضطر كثير منهم إلى بيع أثاثهم لجمع بضعة ماركات لدفع ثمن الطعام والبقاء على قيد الحياة. وازداد الطلب بنوع خاص على البيانوهات التي أصبحت نوعاً من أشكال العملة القائمة بنفسها. ودخل بعض الأزواج المسنين الذين طارت مدخراتهم إلى المطبخ، يمسك بعضهم أيدي بعض، ووضعوا رؤوسهم في الفرن وفتحوا الغاز في شكل مؤثر من أشكال الانتحار. وتفشت الاعتداءات على الممتلكات وشاعت في مراحل لاحقة أعمال الشغب والنهب.

تحوّل التضخم في عام ١٩٢٢ إلى تضخم جامح بعدما تخلّى الـ «رايخسبنك» عن محاولة السيطرة على الوضع وأخذ يطبع المال في شكل محموم لتلبية مطالب عمال النقابات والحكومة. وبلغت قيمة الدولار الأميركي الواحد حداً كبيراً استحال معه على الزوار الأميركيين إنفاقه لعجز التجار عن إيجاد ملايين الماركات التي يحتاجونها لصرفه. وطلب روّاد المطاعم دفع ثمن وجباتهم مسبقاً لأن سعرها سيرتفع إلى حد كبير مع انتهائهم من تناولها. وارتفع الطلب على العملة الورقية إلى حد توظيف الـ «رايخسبنك» عدداً من مؤسسات الطباعة الخاصة واستخدام فرق لوجيستية خاصة للحصول على ما يكفي من الورق والحبر لاستمرار عمل المطابع. وبحلول عام ١٩٢٣ أخذت الأوراق المالية تُطبع على وجه واحد منها توفيراً للحبر.

استغلّت فرنسا وبلجيكا الفوضى الاقتصادية المسيطرة واجتاحتا في عام ١٩٢٣ منطقة حوض الرور الصناعية الألمانية ضماناً لمصالحهما في التعويضات. ومكّن الاجتياح الغزاة من الحصول على مدفوعات عينية عبر شحنات البضائع المصنعة والفحم الحجري. وردّ عمال الرور الألمان بالتباطؤ في العمل والإضرابات والتخريب. وكافأ الـ «رايخسبنك» العمال وشجعهم على المقاومة طابعاً الأموال لزيادة المرتبات ودفع تعويضات البطالة.

وفي النهاية حاولت ألمانيا في تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٢٣ وضع حد للتضخم

الجامح باعتمادها عملة بديلة، الرنتنمارك، تم التداول فيها بداية جنباً إلى جنب مع المارك الورقي. وقد دُعم الرنتنمارك بالرهونات وبالقدرة على فرض الضريبة على الممتلكات الفعلية. واعتنى بإدارة إصداره والتداول فيه المفوض المالي المعيّن حديثاً، هيالمار شاخت، المصرفي المحنّك الخاص الذي سرعان ما سيحل محل هافنستين رئيساً لـ «رايخسبنك». ولما حصل الانهيار النهائي للمارك بعد وقت قصير على اعتماد الرنتنمارك بلغ سعر الرنتنمارك الواحد ما يقارب الثلاثة تريليونات مارك. وشكّل الرنتنمارك حلاً مؤقتاً وسرعان ما استبدل بالرايخمارك الجديد المدعوم مباشرة بالذهب. وبحلول عام ١٩٢٤ أُلقي، بكل ما تعنيه الكلمة، بأوراق المارك التي جمحت في تضخمها في سلال المهملات ومصارف المياه والمجاري.

يعالج المؤرخون الاقتصاديون في العادة التضخم الجامح لجمهورية فايمر في الأعوام ١٩٢١ ـ ١٩٢٤ في شكل مستقل عن عمليات خفض العملات في سياق الامتلاك التنافسي الذي لا يعرف الرحمة للسنوات الواقعة ما بين عامي ١٩٣١ و١٩٣٦، غير أن هذا يتجاهل استمرارية عمليات الخفض التنافسية في حقبة ما بين الحربين. وحقق التضخم الجامح في فايمر في الواقع عدداً من الأهداف السياسية المهمة، وهو واقع كانت له تداعياته في سياق العشرينيات والثلاثينيات. فقد وحّد التضخم الجامح الشعب الألماني في مواجهة «المضاربين الأجانب» وأجبر فرنسا على الكشف عن نواياها في حوض الرور ما وفّر الحجة لإعادة التسلّح الألماني. واستحضر التضخم الجامح كذلك بعض التعاطف من إنكلترا والولايات المتحدة للتخفيف من أقسى مطالب التعويض النابعة من معاهدة فرساي. وبالرغم من أن انهيار المارك لم يرتبط ارتباطاً مباشراً بقيمة مبالغ التعويضات، فقد أمكن لألمانيا أن تجادل على الأقل بأن اقتصادها انهار بسبب التضخم الجامح بما يبرر نوعاً من أنواع التخفيف من التعويضات. كذلك شدّ انهيار العملة من عضد الصناعيين الألمان الذين سيطروا على الأصول الثابتة في مواجهة من اعتمدوا فقط على الأصول المالية. وخرج هؤلاء الصناعيون من التضخم الجامح أكثر قوة من ذي

قبل بسبب قدرتهم على خزن العملة الصعبة في الخارج وشراء أصول المؤسسات المفلسة في الديار بأرخص الأثمان.

أظهر التضخم الجامح في النهاية واقع أنه يمكن للدول أن تلعب بالنار عندما يتعلّق الأمر بالعملات الورقية وهي تدرك أنه يمكن للجوء البسيط إلى قاعدة الذهب، أو غيرها من الأصول الملموسة مثل الأراضي، أن يعيد الأمور إلى نصابها عندما تبدو الفرصة سانحة لذلك، وهو ما فعلته ألمانيا بالضبط. ولا يعني هذا المجادلة في أن التضخم الألماني الجامح كناية عن خطة اعتُني في وضعها، بل في أنه يمكن استخدام التضخم الجامح كرافعة سياسية. وهو ينتج مجموعات من الرابحين والخاسرين يسهل إلى حد كبير توقعها ويدفع إلى سلوكيات معينة، ويمكن بالتالي استخدامه سياسياً لإعادة ترتيب العلاقات الاجتماعية والاقتصادية بين الدائنين والمدينين والعمال ورأس المال في حين يوضع الذهب غب الطلب لإزالة الركام إذا دعت الضرورة إلى ذلك.

كانت تكاليف التضخم الجامح ضخمة بالتأكيد. فقد تبخرت الثقة بالمؤسسات الحكومية الألمانية، ودُمّرت حياة الكثيرين من الناس. بيد أن الواقعة أظهرت أنه يمكن لدولة كبرى، تتوفّر لها الموارد الطبيعية واليد العاملة والأصول الثابتة والذهب للحفاظ على الثروة، أن تخرج من التضخم الجامح سليمة نسبياً. ومنذ عام ١٩٢٤ وحتى عام ١٩٢٩، فور انتهاء التضخم الجامح، توسع الإنتاج الصناعي الألماني بوتيرة أسرع من أي اقتصاد كبير آخر بما في ذلك الولايات المتحدة. وسبق لبعض البلدان أن خرجت عن قاعدة الذهب في أزمنة الحرب، والمثال البارز على ذلك هو تعليق إنكلترا قابلية تحويل الذهب في خلال الحروب النابليونية وفي أعقابها الفورية. وها إن ألمانيا تقطع الرابط بالذهب في زمن السلم مع أنه سلام معاهدة فرساي الصعب. وقد برهن الـ «رايخسبنك» أنه يمكن في الاقتصاد المعاصر خفض قيمة العملة الورقية، غير المرتبطة بالذهب، في سبيل أهداف محض سياسية وأنه في الامكان تحقيق تلك الأهداف. ولم تخفَ هذه الأمثولة على الدول الصناعية الكبرى الأخرى.

في الوقت نفسه تماماً الذي أخذ تضخم فايمر الجامح يخرج فيه عن السيطرة، أوفدت الدول الصناعية الكبرى ممثلين عنها إلى مؤتمر جنوى في إيطاليا في ربيع ١٩٢٢ للنظر، للمرة الأولى منذ ما قبل الحرب العالمية الأولى، في العودة إلى قاعدة الذهب. فقد امتلك معظم الاقتصادات الكبرى، قبل عام ١٩١٤، قاعدة ذهبية حقيقية احتفظت فيها الأوراق المالية بعلاقة ثابتة مع الذهب، وهكذا تم التداول معاً بكل من الأوراق والقطع النقدية الذهبية مع إمكان التحويل الحر من الواحدة إلى الأخرى. بيد أنه تم في الغالب تنحية قواعد الذهب جانباً مع حلول الحرب العالمية الأولى مع وجود حاجة أساسية إلى طباعة النقود لتمويل نفقات الحرب. وها إن العالم في عام ١٩٢٢، مع إنجاز معاهدة فرساي وتثبيت تعويضات الحرب، يتطلع من جديد، ولو بخطى غير ثابتة، إلى ركيزة قاعدة الذهب[1].

بيد أن تغييرات مهمة قد حصلت منذ ذروة قاعدة الذهب الكلاسيكية. فقد أنشأت الولايات المتحدة في عام ١٩١٣ بنكاً مركزياً جديداً، هو منظومة الاحتياطي الفدرالي، امتلك سلطات لا سابق لها لتنظيم معدلات الفائدة والكتلة النقدية. وبقي التفاعل بين أسهم الذهب والمال الفدرالي في العشرينيات موضوع اختبار. وأخذت البلدان تعتاد أيضاً على بدعة إصدار المال الورقي كلما دعت الحاجة إلى ذلك في أعوام حرب ١٩١٤ ـ ١٩١٨، في حين تعوّد المواطنون أيضاً على القبول بالمال الورقي بعد سحب النقود الذهبية من التداول. وجاءت القوى الكبرى إلى مؤتمر جنوى وفي ذهنها إعادة العمل بالذهب على قاعدة أكثر مرونة وبرقابة أكثر تشدداً من البنوك المركزية نفسها.

وبرزت من مؤتمر جنوى قاعدة صرف جديدة بالذهب اختلفت بطرائق ذات مغزى عن قاعدة الذهب الكلاسيكية السابقة. واتفقت الدول المشاركة على أنه يمكن الاحتفاظ باحتياطي البنك المركزي ليس بالذهب فحسب، بل أيضاً

(١) استقيت روايات عمليات خفض أسعار العملة، التي تمت بين الحربين على أساس الامتلاك بلا رحمة، والمؤتمرات الدولية التي عُقدت بهدف التخفيف من آثارها، من كتاب: Liaquat Ahamed, *Lords of Finance: The Bankers Who Broke the World*, New York: Penguin Press, 2009.

بعملات الدول الأخرى؛ وعنت كلمة «صرف» في «قاعدة الصرف بالذهب» ببساطة أنه ستتم معاملة بعض أرصدة الصرف الأجنبية كالذهب لغايات الاحتياط. ولزّم هذا عبء قاعدة الذهب للبلدان التي تحتفظ بكميات كبرى منه مثل الولايات المتحدة. وستتولى الولايات المتحدة مسؤولية الحفاظ على القيمة الذهبية للدولار عند نسبة ٢٠,٦٧ دولاراً للأونصة الواحدة فيما يمكن للدول الأخرى الاحتفاظ بالدولار كبديل من الذهب. ولا يزال في الإمكان، في ظل هذه القاعدة الجديدة، تسوية الحسابات الدولية بالذهب، إلا أنه يمكن لبلدٍ ما تجميع أرصدة كبرى من الصرف الأجنبي قبل أن تستبدل هذه الأرصدة بالسبائك الذهبية.

أضف إلى ذلك أن التداول بالنقود الذهبية وبالسبائك لم يعد يتم بالحرية نفسها كما قبل الحرب. استمرت البلدان في عرض تحويل الأوراق المالية إلى ذهب، لكن ذلك لم يحصل نموذجياً إلا بكميات الحد الأدنى الكبيرة، مثل سبائك الأربعمئة أونصة التي بلغت قيمتها في ذلك الوقت ٨٢٦٨ دولاراً للواحدة بما يعادل اليوم ما يزيد على ١١٠ آلاف دولار. ويعني هذا ان استخدام سبيكة الذهب سيقتصر فقط على المصارف المركزية والبنوك التجارية والأثرياء في حين يستخدم الآخرون العملات الورقية تدعمها وعود الحكومات بالحفاظ على ما يوازي قيمتها بالذهب. وستبقى العملة الورقية «جيدة كالذهب»، إلا أن الذهب نفسه سيختفي في خزنات البنوك المركزية. وقوننت بريطانيا هذه الترتيبات في قانون قاعدة الذهب الصادر في عام ١٩٢٥ والذي قُصد به تسهيل قاعدة الصرف الجديدة بالذهب.

استمرت حروب العملات واكتسبت زخماً بالرغم من العودة إلى قاعدة الذهب المعدّلة. انهار الفرنك الفرنسي في عام ١٩٢٣ وإن لم يكن بالشكل السيىء نفسه الذي انهار فيه المارك قبل ذلك ببضعة أعوام. وعبّد هذا الانهيار الطريق مؤقتاً للعصر الذهبي للمهاجرين الأميركيين المقيمين في باريس في أواسط العشرينيات بمن فيهم سكوت وزيلدا فيتزجيرالد وإرنست همينغواي الذين نقلوا التأثيرات اليومية لانهيار الفرنك الفرنسي لصحيفة تورونتو ستار. قدِرَ الأميركيون على نمط

الحياة المريح في باريس من خلال تحويل دولار البلد الأم إلى الفرنكات التي تم خفض قيمتها حديثاً.

أخذت شوائب خطيرة تظهر في قاعدة الصرف بالذهب منذ أن تم تبنيها تقريباً. وأكثرها وضوحاً هي عدم الاستقرار الناتج عما قامت به دول الفائض من تكديس كبير للصرف الأجنبي، وأعقبه الطلب غير المتوقع على الذهب من دول العجز. وبالإضافة إلى ذلك افتقرت ألمانيا، وهي ربما الاقتصاد الأكبر في أوروبا، إلى ما يكفي من الذهب لدعم الكتلة النقدية الكبيرة بما يكفي لتسهيل التجارة العالمية الضرورية لإعادة النمو إلى الاقتصاد. وبُذل جهد في عام ١٩٢٤ لمعالجة هذا القصور من خلال «خطة داوس» وقد دُعيت على اسم المصرفي الأميركي تشارلز داوس الذي أصبح لاحقاً نائباً للرئيس وهو المهندس الرئيسي للخطة. وأيدت الخطةَ لجنةٌ نقدية دولية اجتمعت للتعامل مع المشكلات العالقة للتعويضات التي نصت عليها معاهدة فرساي. خفضت خطة داوس جزئياً مدفوعات التعويض الألمانية وقدّمت قروضاً جديدة لألمانيا لتتمكن من الحصول على ما تحتاج إليه من الذهب ومن احتياطي العملات الصعبة لدعم اقتصادها. وأدت في النهاية تركيبة مؤتمر جنوى في عام ١٩٢٢ والرنتنمارك الجديد والمستقر في عام ١٩٢٣ وخطة داوس في عام ١٩٢٤ إلى استقرار المالية الألمانية وسمحت لقواعد البلاد الصناعية والزراعية بالتوسع بطريقة غير تضخمية.

كان معنى نظام معدلات الصرف الثابتة الذي عُمل به من عام ١٩٢٥ إلى عام ١٩٣١ أن حروب العملات ستخاض، في الوقت الراهن، باستخدام حساب الذهب ومعدلات الفائدة بدلاً من معدلات الصرف. واعتمدت سلاسة العمل بقاعدة صرف الذهب في هذه الحقبة على ما يُسمى «قواعد اللعبة» التي تتوقع من الدول التي تختبر تدفقات كبرى من الذهب أن تخفف من الشروط النقدية التي يقضي جزء منها بخفض معدلات الفائدة بما يسمح لاقتصاداتها بالتوسع، في حين تعمد الدول التي تختبر هروباً للذهب إلى التشدّد في شروطها النقدية وترفع معدلات الفائدة لينتج عنها انكماش اقتصادي. وسيجد الاقتصاد المنكمش في

مآل الأمر أن الأسعار والأجور منخفضة كفاية لتصبح سلعه أرخص وأكثر تنافساً دولياً فيما يختبر الاقتصاد المتوسع العكس. وستنعكس حركة التدفقات عند هذا الحد إذ تجتذب دولة حركة الهروب التدفق عندما تتمتع بفائض في الميزان التجاري ارتكازاً إلى السلع الأرخص ثمناً، في حين يشرع الاقتصاد المتوسع في المعاناة من العجز التجاري ويختبر حركات هروب للذهب.

شكّلت قاعدة الصرف بالذهب نظاماً يوازن نفسه بنفسه لكنه يعاني من ضعف حرج. فعرض الذهب، في قاعدة الذهب الصرف، شكل القاعدة النقدية وأدى وظيفته في التسبب بالتوسع الاقتصادي وبالانكماش فيما لعبت الاحتياطات النقدية في قاعدة صرف الذهب دوراً هي الأخرى. وهو ما يعني أنه أمكن للبنوك المركزية اتخاذ قرارات تتعلق بمعدلات الفائدة وبالسياسة النقدية تُشكل فيها الاحتياطات النقدية جزءاً من عملية التصحيح. وأدت في النهاية هذه التصحيحات التي تحركها السياسة، وليس التعامل بالذهب في حد ذاته، إلى انهيار المنظومة.

تتمثل إحدى ميزات العملة الورقية في أنها تشكّل في الوقت نفسه أصلاً للطرف الذي يملكها ومسؤولية على البنك الذي يصدرها. أما الذهب في المقابل فهو نموذجياً أصل فقط باستثناء الحالات ـ غير الشائعة في العشرينيات ـ التي يقوم فيها بنك ما بإقراضه لبنك آخر. وبالتالي يشكل تصحيح الصفقات بالذهب في العادة عملية ذات مجموع صفري. فإذا انتقل الذهب من إنكلترا إلى فرنسا يتراجع عرض العملة في إنكلترا ويتزايد عرض العملة في فرنسا بحسب كمية هذا الذهب.

ويمكن لهذه المنظومة أن تعمل في شكل جيّد ما دامت فرنسا تقبل بالإسترليني في عمليات التبادل التجارية وبإعادة إيداعه في البنوك الإنكليزية للمساعدة في المحافظة على العروض النقدية. لكن كتلة العملات البريطانية ستتقلص بحدّة في حال سحب بنك فرنسا فجأة هذه الودائع وطالب بالذهب من بنك إنكلترا.

وهكذا، وعوضاً عن التعديلات السلسة والمتدرجة التي تحصل نموذجياً في ظل قاعدة الذهب الكلاسيكية، تصبح المنظومة الجديدة ضعيفة أمام التقلبات الحادة والمزعزعة التي يمكن أن تتحول سريعاً إلى ذعر.

أمكن للدولة التي تعاني من عجز في ظل قاعدة صرف الذهب الكلاسيكية أن تجد نفسها أشبه بالمستأجر الذي لم يحصّل منه المؤجر أي بدل على مدى سنة ثم يطالبه فجأة بدفع مستحقات ١٢ شهراً من الإيجار دفعة واحدة. وقد يدخر بعض المستأجرين المال لليوم الأسود المحتوم غير أنه قد لا يمكن لكثيرين آخرين أن يقاوموا الائتمان الميسّر فيجدوا أنفسهم وقد أعوزهم المال في مواجهة الإخلاء. ويمكن للبلدان أن تعاني من الإحراج المماثل إذا افتقرت إلى الذهب عندما يأتي الشريك التجاري لاسترداد صرفه الأجنبي. وقد قُصد بقاعدة الصرف بالذهب أن تدمج ما بين أفضل خصائص نظامي الذهب والورق، لكنها أدت في الواقع إلى دمج بعض الخصائص الأسوأ وبخاصة عدم الاستقرار المتأصل الناتج عن الاسترداد غير المتوقع للذهب.

حين أخذ الذهب والصرف الأجنبي بحلول عام ١٩٢٧ في التراكم في فرنسا وفي التدفق بقوة من إنكلترا قضت قواعد اللعبة بأنه حان دور إنكلترا في رفع معدلات الفائدة وافتعال انكماش اقتصادي سيؤدي مع الوقت إلى جعل اقتصادها أكثر تنافساً. بيد أن حاكم بنك إنكلترا مونتاغو نورمان رفض رفع المعدلات لأنه استبق في جزء من ذلك رد فعل سياسياً عنيفاً ولأنه شعر أيضاً بأن التدفق الوارد إلى فرنسا يعود إلى خفض غير عادل لقيمة الفرنك. ورفض الفرنسيون من جانبهم إعادة تقييم سعر صرف عملتهم مع أنهم أوحوا بأنهم قد يعمدون إلى ذلك في المستقبل، وهو ما خلق المزيد من الريبة وشجّع على المضاربة بكل من الإسترليني والفرنك.

شرعت الولايات المتحدة في عام ١٩٢٨ بشكلٍ منفرد، بعدما خفضت أسعار الفائدة في عام ١٩٢٧، في سلسلة من زيادة هذه المعدلات التي أثبتت

أنها تؤدي إلى درجة عالية من الانكماش الاقتصادي. وشكّلت هذه الزيادات عكس ما توجّب على الولايات المتحدة القيام به بموجب قواعد اللعبة بالنظر إلى موقعها السائد في الذهب وفي استمرار التدفق الوارد إليها منه. وتماماً كما دفعت الاعتبارات السياسية ببريطانيا إلى رفض رفع معدلات الفوائد في عام ١٩٢٧ كذلك حرّكت المخاوف الداخلية، وبخاصة الخوف من فقاعة الأصول في أسعار الأسهم في الولايات المتحدة، قرار الاحتياطي الفدرالي رفع أسعار الفوائد في السنة التي تلت بدلاً من خفضها. وباختصار فإن المشاركين في قاعدة الصرف بالذهب أعطوا الأولوية للاعتبارات الداخلية على قواعد اللعبة وأخلّوا بالتأدية السلسة لقاعدة الصرف بالذهب نفسها[١].

وُجد عيب آخر في قاعدة الصرف بالذهب أعمق من غياب التنسيق بين البنوك المركزية في إنكلترا والولايات المتحدة وفرنسا وألمانيا. وتضمن هذا العيب السعر المحدّد للذهب في مقابل الدولار لتثبيت القاعدة الجديدة. فقد طبعت الدول في سياق الحرب العالمية الأولى كميات ضخمة من الأوراق المالية لتمويل ديون الحرب في حين لم تتوسع كتلة الذهب إلا قليلاً جداً. أضف إلى ذلك أن الذهب الذي وُجِد لم يبق ساكناً بل انساب بازدياد في اتجاه الولايات المتحدة ولم يتبقَّ منه إلا القليل نسبياً في أوروبا. وشكّلت تسوية نسبة الذهب إلى الورق فيما بعد الحرب معضلة رئيسية بعد عام ١٩١٩. وتمثّل أحد الخيارات في تقليص عرض العملة الورقية بهدف الوصول إلى سعر ما قبل الحرب للذهب. لكن من شأن هذا أن يؤدي إلى انكماش كبير ويشكّل انحداراً حاداً في مجمل مستويات الأسعار بهدف العودة إلى سعر ما قبل الحرب للذهب. وتمثل الخيار الآخر في رفع قيمة الذهب دعماً لمستوى الأسعار الجديد نظراً إلى توسع عرض

(١) لمزيد من التفاصيل عن سياسة الولايات المتحدة المالية في السنوات التي سبقت الكساد الاقتصادي الكبير، ولاستخلاص أن السياسة المالية للاحتياطي الفدرالي كانت تقييدية فوق الحد، راجع: Milton Friedman and Anna Jacobson Schwartz, *A Monetary History of the United States, 1867-1960*, Princeton: Princeton University Press, 1963.

العملة الورقية. ويعني رفع ثمن الذهب خفضاً دائماً للعملة. وبات الخيار بين اعتماد الانكماش أو خفض قيمة العملة.

يختلف الأمر عندما تنزلق الأسعار نزولاً مع الوقت بفعل الابتكار وقابلية التوسع وغير ذلك من التأثيرات. وقد يُعتبر هذا انكماشاً «جيداً» ويألفه أي مستهلك معاصر شاهد، سنة تلو سنة، أسعار الحواسيب أو شاشات التلفزة العريضة المسطحة وهي تتراجع. ويصبح الأمر مسألة أخرى عندما تُجبر الأسعار على التراجع نتيجة تقليص العملة والقيود على الائتمان وإزالة عامل الرفع المالي والإخفاقات التجارية والإفلاسات والبطالة الجماعية. ويمكن اعتبار هذا بمثابة انكماش «سيّئ». وهذا النوع من الانكماش هو المطلوب تماماً لعودة أهم العملات إلى معادلتها السابقة للحرب مع الذهب.

لم يكن الخيار على هذا القدر من الشدة في الولايات المتحدة لأنها، برغم توسيع كتلتها المالية خلال الحرب العالمية الأولى، حققت فوائض تجارية وزادت بنتيجة ذلك احتياطيها من الذهب زيادة كبرى. ولم تخرج نسبة العملة الورقية إلى الذهب عن الخط كثيراً بالنسبة إلى المعادلة السابقة للحرب على عكس إنكلترا وفرنسا.

واجهت فرنسا وألمانيا بحلول عام ١٩٢٣ مسألة تضخم زمن الحرب وخفّضتا من قيمة عملتيهما. وحدها إنكلترا، من بين القوى الأوروبية الكبرى الثلاث، اتخذت الخطوات الضرورية القاضية بتقليص كتلتها من العملة الورقية لإعادة قاعدة الذهب إلى مستواها السابق للحرب. وتم هذا بإصرار من ونستون تشرتشل الذي تولى في حينه منصب وزير المال. وقد اعتبر تشرتشل العودة إلى معادلة الذهب السابقة للحرب مسألة شرف إضافة إلى كونها تفحّصاً صحياً لوضع المالية الإنكليزية. غير أن تأثير ذلك على اقتصاد إنكلترا الداخلي جاء جامحاً مع تراجع ضخم فاق الخمسين بالمئة في مستوى الأسعار، ومعدل كبير من الإخفاقات التجارية والملايين من العاطلين عن العمل. قال تشرتشل لاحقاً إن سياسته

القاضية بالعودة إلى معادلة ما قبل الحرب للذهب شكّلت واحدة من أكبر أخطاء حياته. وفي الوقت الذي ضرب التضخم الكبير والبطالة الولايات المتحدة في عام ١٩٣٠، كانت إنكلترا قد عاشت بالفعل هذه الظروف معظم العقد السابق.

شكلت العشرينيات زمن ازدهار في الولايات المتحدة، ونما اقتصاد كل من فرنسا وألمانيا بقوة في النصف الثاني من العقد. وحدها إنكلترا تخلّفت. وربما أنجز العالم كله نمواً اقتصادياً مستداماً من نوع لم يشهده أحد قبل الحرب العالمية الأولى لو أنها تجاوزت البطالة والانكماش بحلول عام ١٩٢٨. وسرعان ما تحوّلت المالية العالمية بدلاً من ذلك مأساوياً إلى الأسوأ.

يحدد الاقتصاديون تقليدياً تاريخ بدء الكساد الاقتصادي الكبير يوم الاثنين الأسود ٢٨ تشرين الأول/أكتوبر ١٩٢٩ عندما انخفض مؤشر داو جونز الصناعي ١٢,٨ بالمئة في يوم واحد. لكن ألمانيا وقعت في السنة السابقة في التضخم ولم تتعافَ بريطانيا كلّياً أبداً من كساد عامي ١٩٢٠ ـ ١٩٢١. مثّل الاثنين الأسود فقاعة أميركية بارزة في شكل خاص في عالم يعاني بالفعل من تأثيرات الانكماش.

جاءت السنوات التي أعقبت انهيار البورصة في عام ١٩٢٩ في الولايات المتحدة كارثية لجهة البطالة وتراجع الإنتاج والإخفاق التجاري والمعاناة البشرية. بيد أن المرحلة الأكثر خطورة من وجهة نظر النظام المالي العالمي حصلت خلال ربيع وصيف ١٩٣١. فقد بدأ الذعر المالي، المعادل للتهافت العام على البنوك، في أيار/مايو من تلك السنة مع الإعلان عن الخسائر التي مُني بها بنك «كريديت ـ أنستالت» في فيينا، وأتت بالفعل على رأسماله. وعمّ الذعر المصرفي أوروبا في الأسابيع التي تلت وأُعلن عن عطلة مصرفية في كل من النمسا وألمانيا وبولندا وتشيكوسلوفاكيا ويوغوسلافيا. علّقت ألمانيا مدفوعات ديونها الخارجية وفرضت رقابة على رأس المال. وشكّل هذا المعادل العملي للخروج عن القاعدة الجديدة للصرف بالذهب لأنه لم يعد في وسع الدائنين تحويل سنداتهم في البنوك

الألمانية إلى ذهب، مع أن ألمانيا استمرت رسمياً في الادعاء بالمحافظة على قيمة الرايخسمارك الثابتة بالنسبة إلى الذهب.

وسرعان ما بلغ الذعر إنكلترا، وبدأت بحلول تموز/يوليو ١٩٣١ عمليات انتقال ضخمة للذهب إلى الخارج. وقامت بنوك إنكلترا الكبرى باستثمارات ذات رفع مالي في أصول غير مسيّلة مُوّلت بالتزامات قصيرة الأجل وهي النوع نفسه تماماً من الاستثمار الذي دمّر «ليمان براذرز» في عام ٢٠٠٨. وما إن حان أجل هذه الالتزامات حتى حوّل المدينون الخارجيون سنداتهم بالإسترليني إلى ذهب سرعان ما غادر إنكلترا صوب الولايات المتحدة أو فرنسا أو أي قوة ذهبية أخرى لم تتأثر بعد بالوقع الكامل للأزمة. ولما أصبحت عملية خروج الذهب حادة وهددت الضغوط على المصارف بتدمير البنوك الكبرى في مدينة لندن، تخلت إنكلترا عن قاعدة الذهب في ٢١ أيلول/سبتمبر ١٩٣١. وتراجع الإسترليني بحدة في شكل شبه فوري أمام الدولار واستمرّ في التراجع هابطاً ٣٠ بالمئة في غضون أشهر. وتخلت دول أخرى عن قاعدة الذهب ومن ضمنها اليابان والدول الإسكندنافية وأعضاء الكومنولث البريطاني، وحصلت على منافع قصيرة المدى من خفض عملاتها. وصبّت هذه المنافع في غير مصلحة الفرنك الفرنسي والعملات الأخرى في دول كتلة الذهب ومن ضمنها بلجيكا ولوكسمبورغ وهولندا وإيطاليا التي بقيت متمسكة بقاعدة الصرف بالذهب.

همد الذعر المصرفي الأوروبي بعد تخلي إنكلترا عن قاعدة الذهب؛ بيد أن الاهتمام عاد ليتركز تالياً على الولايات المتحدة. وفي حين أخذ الاقتصاد الأميركي منذ عام ١٩٢٩ في الانكماش، ألقى خفض قيمة الإسترليني وغيره من العملات في مقابل الدولار في عام ١٩٣١ بعبء الانكماش العالمي والكساد في شكل أكثر مباشرة على كاهل الولايات المتحدة. وبالفعل شكّل عام ١٩٣٢ عام الكساد الكبير الأسوأ في الولايات المتحدة. وبلغت نسبة البطالة العشرين بالمئة وهبط الاستثمار والإنتاج ومستوى الأسعار بمقادير عشرية قيست منذ بدء الانكماش.

انتُخب فرنكلين د. روزفلت في تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٣٢ خلفاً لهيربرت هوفر، الذي استنزفت فقاعة الأسهم والانهيار ومن ثم الكساد الكبير، كامل ولايته. بيد أن روزفلت لن يقسم يمين توليه الرئاسة إلا في آذار/مارس ١٩٣٣، وتدهور الوضع باندفاع شديد في فترة الأربعة أشهر التي فصلت بين الانتخاب وتسلّم مقاليد السلطة، وشهدت على نطاق واسع إفلاس بنوك أميركية وتهافتاً مذعوراً على سحب الودائع. وسحب ملايين الأميركيين الأموال النقدية من البنوك وملأوا بها الأدراج وحشوا بها الفرش، فيما خسر آخرون كامل مدخرات حياتهم لأنهم لم يتحرّكوا على الوقت. ومع استلام روزفلت السلطة كان الأميركيون قد فقدوا الثقة بالكثير من المؤسسات وبدا أن الرئيس نفسه بات يجسّد ما تبقى من أمل[1].

في ٦ آذار/مارس ١٩٣٣ استخدم روزفلت، بعد يومين على استلامه مقاليد الحكم، سلطاته الطارئة للإعلان عن عطلة مصرفية فرضت إقفال كل مصارف الولايات المتحدة. امتد القرار الأساسي حتى التاسع من آذار/مارس ليُمدّد لاحقاً إلى أجل غير مسمى. وأوضح روزفلت أن المصارف ستخضع للتدقيق في خلال العطلة على ألا يُسمح بعدها باستئناف العمل إلا للبنوك السليمة. وانتهت العطلة في ١٣ آذار/مارس حيث عاود بعض البنوك فتح أبوابه فيما بقي الآخر مقفلاً. وتعلّقت العملية كلها ببناء الثقة أكثر منها بالممارسة المصرفية السليمة لأن الحكومة لم تدقق في الواقع في سجلات كل بنك في البلاد في خلال الأيام الثمانية التي تم فيها الإقفال.

كان لتمرير قانون الطوارئ المصرفية في ٩ آذار/مارس ١٩٣٣ مغزى أكبر بكثير من التدقيق في المصارف بعبارات إعادة بناء الثقة بالبنوك. وسمح القانون للاحتياطي الفدرالي بإعطاء قروض للبنوك تساوي ١٠٠ بالمئة من القيمة الإسمية لأي من القيم المالية المنقولة الحكومية و٩٠ بالمئة من القيمة الإسمية لأي

(١) لمزيد من التفصيل عن سنوات فرانكلين د. روزفلت الأولى في الإدارة وأفعاله المتعلقة بالنظام المصرفي والذهب، راجع: Allan H. Meltzer, A History of the Federal Reserve, Volume 1: 1913-1951, Chicago: University of Chicago Press, 2003.

شيكات أو غير ذلك من أوراق السيولة القصيرة الأمد التي في حوزتهم. وأمكن للاحتياطي الفدرالي أيضاً أن يعطي قروضاً غير مضمونة لأي بنك عضو في منظومة الاحتياطي الفدرالي. ويعني هذا عملياً أن في وسع البنوك الحصول على كل النقد الذي تحتاجه للتعامل مع التهافت المذعور على المصارف. ولا يشكّل الأمر ضماناً للودائع، وهو ما سيأتي في وقت لاحق من تلك السنة، بل مرادف عملي له لأنه لم يعد على المودعين الآن الخوف من أن تنفد النقود من البنوك.

من المثير للاهتمام أن سلطة روزفلت الدستورية الأساسية التي أقفل بموجبها البنوك في آذار/مارس تنبع من قانون المتاجرة مع العدو الصادر في عام ١٩١٧ والذي شُرّع في خلال الحرب العالمية الأولى ومَنح الرئيس سلطات اقتصادية طارئة كاملة لحماية الأمن القومي. وتحسباً لاحتمال أن تعرب المحاكم لاحقاً عن أي شك في سلطة الرئيس المتعلقة بإعلان العطلة المصرفية بموجب تشريع زمن الحرب في عام ١٩١٧ صَدّق قانون الطوارئ المصرفي في عام ١٩٣٣ على العطلة المصرفية بمفعول رجعي وأعطى الرئيس سلطة صريحة لإقفال البنوك بدلاً من السلطة الضمنية.

عندما عاودت البنوك فتح أبوابها في ١٣ آذار/مارس ١٩٣٣، اصطف المودعون في حالات كثيرة لا لسحب المال بل لإعادة إيداعه وقد أخرجوه من علب البن والفرش التي خبأوه فيها خلال الذعر الذي حلّ في الأشهر السابقة. وبالرغم من أنه لم يتغيّر الشيء الكثير في الميزانيات العمومية للبنوك، أعاد ظهور عملية الترتيب الداخلي للمنزل في خلال العطلة التي ترافقت مع سلطات الاحتياطي الفدرالي الجديدة في التسليف، الثقة بالمصارف. وواجه روزفلت بعدما تجاوز ذلك مشكلة أكثر خبثاً حتى من التهافت على البنوك، وهي مشكلة الانكماش التي استوردت الآن إلى الولايات المتحدة عبر قنوات أسعار الصرف حول العالم. وبلغت حرب العملات الأولى عتبة البيت الأبيض.

عندما تخلّت إنكلترا وغيرها في عام ١٩٣١ عن قاعدة الذهب، انخفضت

تكاليف صادراتها بالمقارنة مع تكاليف الدول المنافسة الأخرى. ويعني هذا أنه توجب على الدول الأخرى العثور على وسائل لخفض تكاليفها لتحافظ أيضاً على قدرتها التنافسية في الأسواق العالمية. واتخذ خفض التكاليف أحياناً شكل اقتطاع الأجور أو التسريح الأمر الذي زاد مشكلة البطالة سوءاً. والواقع هو أن البلدان التي خفضت عملتها بالتخلي عن الذهب أخذت الآن تصدّر الانكماش إلى العالم مفاقمة الاتجاه الانكماشي العالمي.

شكل التضخّم الترياق الواضح للانكماش، إلا أن المسألة تمثلت في كيفية تحقيق التضخم في الوقت الذي ترسخت فيه حلقة مفرغة من تراجع الإنفاق وأعباء الديون الأكثر ارتفاعاً والبطالة الأشد تفشياً واكتناز الأموال والمزيد من تراجع الإنفاق. فالتضخم وخفض سعر العملة يشكّلان الأمر نفسه جوهرياً من حيث تأثيراتهما الاقتصادية: فهما يؤديان معاً إلى خفض بنية الكلفة المحلية ويجعلان الاستيراد أكثر كلفة والتصدير أقل كلفة على البلدان الأخرى، ما يساعد بالتالي على خلق فرص العمل محلياً. وقد سلكت إنكلترا والكومنولث واليابان هذا الطريق في عام ١٩٣١ وحققت بعض النجاح. وأمكن للولايات المتحدة، لو اختارت ذلك، أن تخفض عملتها مقابل الاسترليني وغيره من العملات، ولكن ربما دفع ذلك إلى المزيد من خفض العملات في مقابل الدولار من دون أي ربح صاف. ولم يبد أن الاستمرار في حروب الأوراق النقدية على أساس المعاَملة بالمثل يوفّر حلاً دائماً. وبدلاً من خفض العملة في مقابل عملة ورقية أخرى، اختار روزفلت أن يجري التخفيض مقابل العملة المطلقة، أي الذهب.

غير أن الذهب طرح مشكلة فريدة على الولايات المتحدة. إذ أنه بالإضافة إلى الموجودات الرسمية منه في بنوك الاحتياطي الفدرالي تم تداوله على صعيد خاص كقطع نقدية أو سبائك موضوعة في صناديق الأمانات وغيرها من المواقع المأمونة. وفي الحقيقة يمكن اعتبار هذا الذهب مالاً، لكنه مال مُكتنز لا يُصرف ولا يوضع في التداول. والطريقة الأسهل لخفض قيمة الدولار في مقابل الذهب هي في زيادة

سعر الذهب بالدولار وهو أمر أمكن لروزفلت فعله بفضل سلطاته الاقتصادية الطارئة، فأعلن أنه يمكن تحويل الذهب بسعر ٢٥ دولاراً للأونصة الواحدة أو ثلاثين دولاراً بدلاً من السعر القياسي البالغ ٢٠,٦٧ دولاراً للأونصة. غير أن المشكلة تمثلت في أن الفائدة من هذه الزيادة في سعر الذهب ستذهب في جزء كبير منها إلى المكتنزين الخاصين ولن تفعل شيئاً لتحرير المكتنزات أو إعادة وضعها في التداول. وسيعمد المزيد من الناس في الواقع إلى تحويل الدولارات الورقية إلى سبائك استباقاً لمزيد من الارتفاعات في أسعار الذهب، كما قد يمتنع من يكتنزون الذهب عن القيام بأي تحرّك للسبب نفسه وقد تأكدت بالفعل قناعاتهم الأولى. واحتاج روزفلت إلى التأكد من أن أي أرباح تنتج عن إعادة تقييم سعر صرف الذهب ستذهب إلى الحكومة وليس إلى المكتنزين، في حين لن يتبقى للمواطنين أي شكل من أشكال العملة غير تلك الورقية. ولو أمكن انتزاع الذهب من أيدي الخاصة وحمل المواطنين على توقع المزيد من خفض قيمة أوراقهم المالية فسيصبحون أكثر ميلاً لإنفاقها بدلاً من التمسك بأصول تتناقص قيمتها.

شكّل حظر اكتناز الذهب أو امتلاكه جزءاً لا يتجزأ من مخطط خفض قيمة الدولار في مقابل الذهب وحمل الناس على الإنفاق من جديد. وعلى هذه الخلفية أصدر روزفلت الأمر التنفيذي ٦١٠٢ بتاريخ ٥ نيسان/أبريل ١٩٣٣ وهو أحد أكثر القرارات التنفيذية استثنائية في تاريخ الولايات المتحدة. وتحكي اللغة الجافة التي تتصدر توقيع فرانكلين ديلانو روزفلت عن نفسها بنفسها:

> أنا فرانكلين ديلانو روزفلت... معلناً استمرار وجود الطوارئ الوطنية... أحظر بالتالي على الأفراد والشراكات والمؤسسات والشركات في داخل الولايات المتحدة... اكتناز النقود الذهبية والسبائك الذهبية والسندات المغطاة بالذهب... ويُطلب بناء عليه من جميع الأشخاص أن يسلموا في الأول من أيار/مايو ١٩٣٣ أو ما قبله إلى أي بنك احتياطي فدرالي... أو إلى أي عضو في منظومة الاحتياطي الفدرالي كل ما يملكونه من نقود ذهبية وسبائك ذهبية وسندات مغطاة بالذهب... وكل من ينتهك عن

قصد هذا الأمر التنفيذي... سيغرّم بما لا يزيد عن عشرة آلاف دولار... أو يُسجن لفترة لا تتعدى العشر سنوات(١).

صدر الأمر لسكان الولايات المتحدة بتسليم ذهبهم إلى الحكومة وعُرضت عليهم أوراق مالية بسعر صرف ٢٠,٦٧ دولار للأونصة الواحدة. ومُنح بعض الاستثناءات الطفيفة نسبياً لأطباء الأسنان والصاغة وغيرهم ممن يستخدمون الذهب في «صورة شرعية ومعتادة» في صناعتهم أو في فنهم. وسُمح للمواطنين بالاحتفاظ بما قيمته ١٠٠ دولار من الذهب، أي نحو خمسة أونصات بأسعار عام ١٩٣٣، وكذلك العملات الذهبية النادرة. وشكلت غرامة العشرة آلاف دولار المقترحة في عام ١٩٣٣ لمن يستمرون في اكتناز الذهب في انتهاك لقرار الرئيس ما يوازي ١٦٥ ألفاً من دولارات أيامنا هذه، وهذه غرامة تشريعية كبيرة في شكل استثنائي.

أتبع روزفلت ذلك بسلسلة من القرارات الإضافية بما فيه القرار ٦١١١ في ٢٠ نيسان/أبريل ١٩٣٣ حظر فيه تصدير الذهب من الولايات المتحدة إلا بموافقة من وزير الخزانة. وأمر القرار ٦٢٦١ في ٢٩ آب/أغسطس ١٩٣٣ مناجم الذهب في الولايات المتحدة ببيع منتوجها إلى وزارة الخزانة بسعر تحدده الخزانة، ما يعني تأميماً فعلياً لمناجم الذهب.

قام روزفلت في تعاقب سريع من التحركات بمصادرة ضخمة للذهب الخاص وحظر تصديره إلى الخارج واستولى على صناعة التنقيب عن الذهب. وزاد بنتيجة ذلك مخزون الذهب الرسمي الأميركي زيادة كبيرة. وتشير التقديرات المعاصرة إلى أن المواطنين سلموا في عام ١٩٣٣ إلى الخزانة ما يزيد على خمسمئة طن متري من الذهب. وقد بنيت خزنة الذهب في فورت نوكس خصيصاً في عام ١٩٣٧ لاحتواء الذهب المصادر من المواطنين الأميركيين، إذ لم يعد هناك ما يكفي من المكان في قبو مقر الخزانة.

(١) Executive Order 6102, April 5, 1933, www.presidency.ucsb.edu/ws/index.php?pid=14611&st=&st1=#axzz1LXd02JEK.

يصعب تخيل تطبيق مثل هذا السيناريو في يومنا هذا بالرغم من أن الرئيس لا يزال يمتلك السلطة القانونية لمصادرة الذهب. ولا تتمثل صعوبة تخيّل حصول هذا في استحالة وقوع أزمة مماثلة، بل في رد الفعل السياسي العنيف الذي سينتج عنها في عصر انتشار الحوارات الإذاعية ووسائل الاعلام الاجتماعية والمذيعين الصريحين في قنوات الكابل وثقة المواطنين الأميركيين المتناقصة جداً بحكومتهم. ويشكّل فقدان الثقة العامل الأقوى من بين كل هذه العوامل. وكان لروزفلت في النهاية خصومه في برامج الحوارات الإذاعية وأشهرهم الأب تشارلز كوفلين الذي امتلك في الثلاثينيات نسبة مستمعين تُقدّر بأنها أكبر من نسبة روش ليمبو في أيامنا هذه. ولم تشهد تلك الفترة نقصاً في الإعلام الاجتماعي، بالرغم من أنه لم يرتقِ تماماً إلى مستوى «فيسبوك» و«تويتر»، وقد تمثل في الصحف وبخاصة بتناقل الأخبار على كل شفة ولسان ضمن شبكة كثيفة من العائلات والكنائس والنوادي الاجتماعية والروابط الإثنية. وأمكن بسهولة بروز لوم قوي لروزفلت على مصادرة الذهب، بيد أن ذلك لم يحصل. فقد أصيب الناس باليأس ووثقوا بأن روزفلت سيقوم بما يلزم لإصلاح الاقتصاد، وباتوا بالتالي على استعداد لتسليم نقودهم وسبائكهم وسنداتهم المغطاة بالذهب عندما طُلب منهم ذلك في وقت بدا أنه من الضروري وضع حد لاكتناز الذهب.

يمتلك الإعلام الإلكتروني اليوم تأثيراً تضخيمياً قوياً على المشاعر الشعبية، ولذلك فإن الشعور هو الذي لا يزال يحظى بالاعتبار. وتضاءلت في أوائل القرن الحادي والعشرين رواسب الثقة في الزعامة وفي السياسة الاقتصادية. وليس صعباً تخيّل انهيار مستقبلي ما للدولار يتطلب مصادرة الحكومة للذهب، إلا أنه يصعب تخيّل المواطنين الأميركيين وقد سايروا الوضع على غرار ما فعلوا في عام ١٩٣٣.

تركت مصادرة روزفلت للذهب بعض الأسئلة من دون إجابة تتعلق بماهية قيمة الدولار الجديدة مقابل الذهب بالنسبة إلى التجارة العالمية والتسويات. وشرع روزفلت بعد مصادرته ذهب الأميركيين بالسعر الرسمي البالغ ٢٠,٦٧ دولاراً للأونصة في شراء المزيد من الذهب في السوق المفتوحة في تشرين

الأول/أكتوبر ١٩٣٣ دافعاً بسعره إلى الارتفاع البطيء وبالتالي إلى خفض قيمة الدولار في مقابله. ويشرح الاقتصادي والمؤرخ ألن ملتزر كيف عمد روزفلت في بعض الأحيان إلى اختيار سعر الذهب وهو ممدد ببيجامته في سريره، وطالباً في إحدى المرات من خزانته عرض سعر أعلى بواحد وعشرين سنتاً لأنه يوازي ثلاثة أضعاف رقم حظه، سبعة. وأمكن للرواية أن تبدو فكاهية لولا أنها تصف فعل سرقة من الشعب الأميركي؛ فقد عادت الأرباح من ارتفاع سعر الذهب إلى الخزانة وليس إلى المواطنين الذين امتلكوه سابقاً. وحرّك روزفلت سعر الذهب صعوداً على مدى الأشهر الثلاثة التالية حتى بلغ ٣٥ دولاراً للأونصة فقرر تثبيته عند هذا السعر. وتراجع سعر الدولار من البداية إلى النهاية نحو سبعين في المئة قياساً على الذهب.

وجاء تمرير الكونغرس قانون احتياطي الذهب في عام ١٩٣٤ بمثابة رصاصة الرحمة حيث صادق على السعر الجديد البالغ ٣٥ دولاراً للأونصة وألغى ما يُسمى بنود الذهب في العقود. وشكّل بند الذهب ميثاقاً صُمم لحماية الطرفين من ملابسات التضخم والانكماش. وقضى شرط نموذجي أنه في حال تغير سعر الذهب بالدولار يجب تعديل أي مدفوعات بالذهب بموجب العقد بحيث يساوي الالتزام الجديد بالدولار الالتزام القديم به لدى قياسه مقابل وزن ثابت من الذهب. جاء هجوم روزفلت على بنود الذهب مثيراً للجدل الشديد وتم التقاضي به أمام المحكمة العليا في عام ١٩٣٥ في قضية نورمان ضد شركة سكة الحديد «بالتيمور وأوهايو» والتي أدت في النهاية إلى تأييد إلغاء بنود الذهب بفارق ضئيل من خمسة أصوات ضد أربعة، وقد عبّر رئيس القضاة تشارلز أيفانز هيوز كتابة عن رأي الأغلبية. ولم يسمح الكونغرس مرة أخرى باستخدام بنود الذهب في العقود إلا في عام ١٩٧٧.

وفي النهاية أسس أيضاً قانون احتياطي الذهب في عام ١٩٣٤ لصندوق تثبيت الصرف التابع للخزانة على أن تموّله أرباح مصادرة الذهب ويمكن للخزانة استخدامه على أساس استنسابي للتدخل في سوق صرف العملات وغيرها من

عمليات السوق المفتوحة. وتتم الإشارة أحياناً إلى صندوق تثبيت الصرف بوصفه صندوق الخزينة للرشوة لأنه ليس على الكونغرس أن يخصص المال كجزء من عملية الموازنة. وقد استخدم وزير الخزانة روبرت روبين الصندوق في عام ١٩٩٤ في حالة شهيرة لتثبيت أسواق العملة المكسيكية بعد انهيار البيزو في كانون الأول/ديسمبر من تلك السنة. ولم يُستخدم صندوق تثبيت الصرف كثيراً وبقي في الغالب مجهولاً من عام ١٩٣٤ إلى عام ١٩٩٤ حتى في داخل الدوائر السياسية في واشنطن. وبالكاد أمكن لأعضاء الكونغرس الذين صوتوا على قانون احتياطي الذهب في عام ١٩٣٤ أن يتصوروا انهم ربما يسهلون بذلك عملية الإنقاذ المالية للمكسيك بعد ذلك بستين سنة.

أعطى تخلّي الإنكليز عن الذهب في عام ١٩٣١ وخفض سعر العملة الأميركية مقابل الذهب في عام ١٩٣٣ النتائج المرجوة. وأظهر كل من الاقتصاد الإنكليزي والاقتصاد الأميركي فوائد فورية، فتنامى المعروض النقدي وبدأ التوسع في الائتمانات وازداد الإنتاج الصناعي وتراجعت البطالة. لكن الكساد الكبير بقي أبعد من أن ينتهي، وظهرت إشارات التقدم هذه من مستويات منخفضة جداً بحيث استمر العبء على الأعمال والأفراد ضخماً. غير أنه تم اجتياز واحد من العوائق، على الأقل بالنسبة إلى تلك البلدان التي خفضت قيمة عملاتها في مقابل الذهب وفي مواجهة عملات الدول الأخرى.

وها قد أخذت بلدان كتلة الذهب، وقد استفادت من الموجة الأولى لتخفيض العملات في العشرينيات، في امتصاص الانكماش الذي تحاشته الولايات المتحدة وإنكلترا. وأدى هذا في النهاية إلى الاتفاق الثلاثي في عام ١٩٣٦، وهو اتفاق آخر في سلسلة بدا أنها لا تنتهي من المؤتمرات المالية الدولية والتفاهمات التي بدأت في عام ١٩١٩ مع معاهدة فرساي. وكان الاتفاق الثلاثي كناية عن اتفاق غير رسمي بين إنكلترا والولايات المتحدة وفرنسا عمل لنفسه وبالنيابة عن كتلة الذهب. وجاء في الرواية الأميركية الرسمية التي أذاعها في ٢٥ أيلول/سبتمبر ١٩٣٦ وزير الخزانة الأميركية هنري مورغنتو أن الهدف يتمثل في «تعزيز تلك

الظروف التي تصون السلام وتساهم أفضل مساهمة في إعادة ترتيب العلاقات الاقتصادية الدولية». وتمثل لب الاتفاق بالسماح لفرنسا بخفض عملتها بعض الشيء. وقالت الولايات المتحدة في إشارة إلى خفض قيمة العملة الفرنسية إن «الحكومة الأميركية... تعلن عن نيتها مواصلة امتلاك الموارد المتوفرة المناسبة لتفادي... أي اضطراب في أساس الصرف الدولي الناتج عن التعديل المقترح». وشكّل هذا تعهداً من الولايات المتحدة «بعدم المعاملة بالمثل» في إشارة أخرى إلى أن حروب العملات قد انتهت في الوقت الحاضر.

تعهد الأفرقاء الثلاثة بالحفاظ على قيم العملات في مقابل الذهب، وبالتالي في مقابل بعضها لبعض، عند المستويات التي تم الاتفاق عليها أخيراً إلا عندما يتطلب الأمر تعزيز النمو الداخلي. واتخذ الاستثناء المتعلّق بالنمو الداخلي مغزى سياسياً كبيراً وشكّل دليلاً إضافياً إلى أن الاعتبارات السياسية الداخلية هي التي تحرك حروب العملات بالرغم من أنها قد تُخاض على المسرح الدولي. وجاء في بيان مورغنتو في هذا الصدد أن «على سياسة حكومة الولايات المتحدة في العلاقات الدولية المالية أن تأخذ بالطبع في الاعتبار التام متطلبات الازدهار الداخلي». واحتوت الرواية الإنكليزية والفرنسية للاتفاق الصادر في سلسلة من ثلاثة بيانات منفصلة بدلاً من وثيقة اتفاق وحيدة، على لغة مماثلة في الجوهر. ولم يأتِ «الازدهار الداخلي» بالمجان بما أن الدول الثلاث لا تزال تكافح ضد تأثيرات الكساد الكبير. وأمكن توقّع تخليها بسهولة عن الاتفاق في حال عودة الانكماش أو البطالة بطريقة تتطلب المزيد من العلاج التضخمي من خلال آلية سعر الصرف أو خفض سعر العملة في مقابل الذهب. وفي المآل فإن الاتفاق الثلاثي جاء من دون أسنان لأن النمو الداخلي يغلب دوماً الاعتبارات الدولية، بيد أنه شكّل هدنة في حروب العملات.

انضمّت سويسرا وهولندا وبلجيكا هي الأخرى إلى الاتفاق بعدما سارت فرنسا في الطليعة. وانتهت بذلك دورة خفض العملات التنافسية التي بدأت في العشرينيات مع ألمانيا وفرنسا وباقي دول كتلة الذهب، واستمرت مع بريطانيا في

عام ١٩٣١، وبلغت ذروتها مع الولايات المتحدة في عام ١٩٣٣، وها إن الدائرة قد اكتملت في عام ١٩٣٦ بالعودة من جديد إلى كتلة الذهب. مرّ الترياق المؤقت لخفض أسعار العملات من دولة إلى دولة أشبه بجربة ماء واحدة بين الجنود العطاشى. وها قد تشارك الجميع الآن الحل الأكثر ديمومة القاضي بخفض العملات في مقابل الذهب تشجيعاً لتضخم أسعار السلع والتخلّص من الانكماش.

تمثلت إحدى العواقب الإيجابية لخفض فرنسا عملتها ولتعهد الاتفاق الثلاثي باستقرار سعر الصرف في استئناف شحنات الذهب الدولية بين الدول المتاجرة بعضها مع بعض. وأخذت حقبة تعليق صادرات الذهب واكتناز البنك المركزي له في التلاشي. وقالت الخزانة الأميركية في إعلان مستقل صدر بعد أقل من ثلاثة أسابيع على الاتفاق الثلاثي إن «وزير الخزانة يعلن أن... الولايات المتحدة ستبيع أيضاً الذهب للتصدير الفوري أو لتخصيصه لحساب موازنة سعر الصرف أو تثبيت صناديق الدول التي تعرض صناديقها أيضاً بيع الذهب إلى الولايات المتحدة». أي ان الولايات المتحدة على استعداد لرفع حظرها على صادرات الذهب عن البلدان المستعدة لمعاملتها بالمثل. وحُدد السعر الجديد للذهب في الصفقات الدولية بـ٣٥ دولاراً للأونصة وسيحافظ على هذا السعر حتى العام ١٩٧١.

وربما نجحت تركيبة الجولة الأخيرة من خفض أسعار العملات والتعهدات بالحفاظ على المعادلات الجديدة واستئناف مبيعات الذهب في إطلاق حقبة جديدة من الاستقرار النقدي المرتكز إلى الذهب. غير أن ذلك جاء بعد فوات الأوان. فالدمار الاقتصادي الذي أنزلته تعويضات فرساي وتضخم فايمر الجامح دفعا بالحزب العرقي النازي النقابوي في ألمانيا إلى بلوغ السلطة في أوائل عام ١٩٣٣. كذلك استولت طغمة عسكرية تنتمي إلى نسخة القرن العشرين من قانون البوشيدو الإقطاعي على الحكومة اليابانية وشنت سلسلة من الغزوات العسكرية والفتوحات في أنحاء شرق آسيا. وبحلول عام ١٩٤٢ باتت أجزاء كبرى في العالم في حرب تتمثل في كفاح وجودي بين قوات الحلفاء وقوات المحور. وتم نسيان خفض أسعار العملات والصراعات على بقايا ديون الحرب والتعويضات من

الحرب العالمية الأولى. وسيصبح العالم مكاناً مختلفاً في المرة التالية التي سيُعاد فيها النظر في مسائل النقد الدولي في عام ١٩٤٤.

وفي النهاية جاءت عيوب كل من قاعدة الصرف بالذهب في عام ١٩٢٥ والسياسة النقدية الأميركية من عام ١٩٢٨ إلى عام ١٩٣١ أكثر من طاقة نظام النقد العالمي على الاحتمال. اكتسبت الدول التي خفضت سعر عملتها، مثل فرنسا وألمانيا، أفضلية تجارية على الدول التي لم تخفض الأسعار. وعانت دول، مثل إنكلترا، حاولت العودة إلى قاعدة ما قبل الحرب للذهب، من البطالة الضخمة والانكماش. وفشلت دول مثل الولايات المتحدة، لديها دفق وارد ضخم من الذهب، في أن تكون على قدر مسؤولياتها الدولية من خلال تشددها في الواقع في شروط الائتمان في وقت توجب فيه تخفيفها.

شكل من يومها المدى الذي ساهمت فيه الاختلالات والسياسات المضلّلة في الكساد الكبير موضوعاً للجدل. ومن المؤكد أن إخفاق قاعدة التبادل بالذهب دفع بالكثيرين من اقتصاديي اليوم في شكل عام إلى رفض الثقة باستخدام الذهب في التمويل الدولي. بيد أنه من العدل على الأقل التساؤل هل إن الذهب نفسه أو سعر الذهب، الذي نبع من الرغبة في تثبيت سعر ما قبل الحرب، بالتلازم مع عملات دون السعر الفعلي، وسياسات معدلات الفائدة المضلّلة، هو الذي حكم على المنظومة بالفشل. وربما أثبت شكل أكثر صفاء من أشكال قاعدة الذهب، بدلاً من قاعدة الصرف بالذهب الهجينة، وسعر أكثر واقعية يوازي خمسين دولاراً للأونصة في عام ١٩٥٢، أنه أقل انكماشية وأكثر ثباتاً. وهو ما لن نعرفه أبداً. ولم يشكل ما أعقب عام ١٩٣٦ استمراراً لحرب العملات بل حرباً هي الأكثر دموية في التاريخ.

الفصل الخامس

حرب العملات الثانية (١٩٦٧ - ١٩٨٧)

«الدولار عملتنا، لكنه مشكلتكم».
وزير الخزانة الأميركي جون كونالي
لوزراء مال الدول الأجنبية، ١٩٧١

«اللعنة إن كنت أبالي في شأن اللير».
الرئيس ريتشارد م. نيكسون، ١٩٧٢

خطّطت القوى الاقتصادية الحليفة الكبرى بقيادة الولايات المتحدة وإنكلترا، مع انتهاء الحرب العالمية الثانية، لنظام مالي عالمي جديد يهدف إلى تفادي أخطاء فرساي ومرحلة ما بين الحربين. واتخذت هذه الخطط شكلها النهائي في مؤتمر بريتون وودز الذي عقد في تموز/يوليو ١٩٤٤ في نيوهامشاير. ونتجت عنه مجموعة من القواعد والمعايير والمؤسسات التي صاغت النظام النقدي الدولي للعقود الثلاثة التالية.

تميّزت حقبة بريتون وودز ككل، من عام ١٩٤٤ إلى عام ١٩٧٣، بأنها حقبة استقرار العملة وانخفاض التضخم وتدني البطالة وارتفاع النمو وازدياد الدخل الفعلي. وشكّلت هذه الحقبة في كل جانب من جوانبها نقيض حقبة حرب العملات الأولى التي امتدت ما بين عامي ١٩٢١ و١٩٣٦. وارتكز النظام النقدي الدولي، بموجب بريتون وودز، إلى الذهب من خلال دولار أميركي يمكن للشركاء التجاريين تحويله بحرّية إلى ذهب بسعر ٣٥ دولاراً للأونصة، وإلى عملات أخرى ترتكز في شكل غير مباشر إلى الذهب من خلال سعر صرف ثابت في مقابل الدولار الأميركي. وسيوفر صندوق النقد الدولي قروضاً قصيرة الأجل لدول محددة تواجه حالة من العجز الاقتصادي. ولا يمكن للدول خفض

قيمة عملاتها إلا بإذن من صندوق النقد الدولي وهو إذن لا يُمنح في شكل عام إلا في حالات العجز التجاري المستمرة التي يواكبها تضخم مرتفع. وبالرغم من تصوير بريتون وودز بأنه اتفاق دولي كبير، فإن الولايات المتحدة هي التي فرضت بنيته في شكل شبه أحادي في زمن بلغت فيه قوة الولايات المتحدة العسكرية والاقتصادية بالنسبة إلى باقي العالم مستوى لن يُشهد له مثيل إلا بعد سقوط الاتحاد السوفياتي في عام ١٩٩١.

زُرعت من أواسط الستينيات وحتى آخرها بذور حرب العملات الثانية بالرغم من استمرار بريتون وودز حتى السبعينيات. ويمكن للمرء تأريخ بدء حرب العملات الثانية منذ العام ١٩٦٧ في حين تجد مقدّماتها في انتخاب ليندون ب. جونسون الساحق في عام ١٩٦٤ وبرنامجه حول «الأسلحة والزبدة». وتشير الأسلحة إلى الحرب في فيتنام و«الزبدة» إلى برنامج «المجتمع العظيم» الاجتماعي بما في ذلك الحرب على الفقر.

احتفظت الولايات المتحدة منذ العام ١٩٥٠ بوجود عسكري في فيتنام، بيد أن الانتشار الواسع النطاق للقوات المقاتلة حصل في عام ١٩٦٥ فتصاعدت معه تكاليف المجهود الحربي. ونتج عن فوز الديمقراطيين الساحق في انتخابات عام ١٩٦٤، كونغرس جديد التأم في كانون الثاني/يناير ١٩٦٥ وسجل خطاب جونسون عن حالة الأمة في ذلك الشهر الإطلاق غير الرسمي لروزنامة «المجتمع العظيم» الشاملة.

أشار تقاطع تكاليف تصعيد الحرب في فيتنام مع «المجتمع العظيم» في أوائل عام ١٩٦٥ إلى انحراف حقيقي عن سياسات أميركا الاقتصادية الناجحة لما بعد الحرب. بيد أن هذه التكاليف ستتطلب سنوات عدة لتظهر للعيان. فقد بنت أميركا خزاناً من القوة الاقتصادية في الداخل ومن الإرادة السياسية الحسنة في الخارج. وأخذ هذا الخزان يُستنزف ببطء.

ظهر بداية أنه يمكن للولايات المتحدة تحمّل كلا الأسلحة والزبدة. فقد أعطت تخفيضات كنيدي الضريبية التي وقعها الرئيس جونسون بعد وقت قصير

على اغتيال جون ف. كنيدي في عام ١٩٦٣ دفعة قوية للاقتصاد. وارتفع الناتج المحلي الإجمالي ما يزيد على خمسة بالمئة في السنة الأولى على خفض الضرائب وبلغ معدل النمو ما يزيد على ٤,٨ بالمئة في السنة في سنوات كنيدي ـ جونسون. بيد أن التضخم تسارع منذ البداية تقريباً في مواجهة العجز في الموازنة وفي التجارة الذي ولّدته سياسات جونسون[1].

كاد التضخم، الذي يُقاس سنة فوق سنة، أن يتضاعف من معدل مقبول يبلغ ١,٩ بالمئة إلى معدّل أكثر تهديداً بلغ ٣,٥ بالمئة في عام ١٩٦٦. وخرج التضخم من بعدها عن السيطرة على مدى عشرين سنة. ولم يعد إلى مستوى يزيد قليلاً على واحد بالمئة إلا في عام ١٩٨٦. وبلغ التضخم التراكمي على امتداد خمس سنوات مدهشة من عام ١٩٧٧ إلى عام ١٩٨١ ما يزيد على الخمسين في المئة؛ وتراجعت قيمة الدولار إلى النصف[2].

ارتكب مواطنو الولايات المتحدة الخطأ التحليلي نفسه الذي ارتكبه أقرانهم في ألمانيا فايمر في عام ١٩٢١. تمثل شعورهم الأولي بأن الأسعار آخذة في الارتفاع إلا أن ما حصل فعلاً هو أن العملة أخذت في الانهيار. فالأسعار الأكثر ارتفاعاً هي من أعراض انهيار العملة وليست سبباً لها. وقوس حرب العملات الثانية هو بالفعل قوس تضخم الدولار الأميركي وتراجعه.

بالرغم من مركزية السياسات الأميركية ومن التضخم بالنسبة إلى مسار حرب العملات الثانية فإن رصاصاتها الأولى أُطلقت في بريطانيا حيث أخذت أزمة الإسترليني تتخمّر منذ العام ١٩٦٤ وبلغت درجة الغليان في عام ١٩٦٧ مع أول تخفيض كبير للعملة منذ بريتون وودز. وبقي الإسترليني عملة مهمة في الاحتياطي والتجارة بالرغم من أنه أقل أهمية من الدولار في نظام بريتون وودز. وشكّلت

(١) كل إحصائيات الناتج المحلي الإجمالي الأميركي مأخوذة من: the United States Department of Commerce, Bureau of Economic Analysis, National Economic Accounts Data, www.bea.gov.

(٢) كل إحصائيات التضخم في الولايات المتحدة (مؤشر أسعار الاستهلاك) مأخوذة من: the United States Department of Labor, Bureau of Labor Statistics, http://data.bls.gov.

الليرات الإسترلينية في عام ١٩٤٥ نسبة مئوية أكبر من الدولار في الاحتياطات العالمية ـ الموجودات المشتركة لكل البنوك المركزية. وتدهورت هذه الوضعية بانتظام، وبحلول العام ١٩٦٥ أضحى ٢٦ بالمئة فقط من الاحتياطات العالمية بالإسترليني. وأخذ ميزان المدفوعات البريطاني يتدهور منذ أوائل الستينيات لكنه اتخذ منحى سلبياً حاداً في أواخر عام ١٩٦٤[١].

لم يبرز التقلّب في الإسترليني بسبب الاختلال في الموازين التجارية على الأجل القصير فحسب، بل أيضاً بسبب اختلال الموازين العالمية بين مجموع الأرصدة بالإسترليني الموجودة خارج بريطانيا وبين الدولار والأرصدة الذهبية المتوفرة في داخل بريطانيا، والتي تمكنها من استرداد تلك الأرصدة الخارجية. ووُجدت في أواسط الستينيات سندات دين سائلة بالإسترليني في الخارج تبلغ أربعة أضعاف الاحتياطيات الداخلية. وعرّض هذا الوضع المتقلب للغاية بريطانيا للتهافت على السحوبات من البنوك في حين حاول المحتفظون بالإسترليني في شكل جماعي استرداد قيمته بالدولار أو بالذهب. وهُندست تقنيات متنوعة لدعم الإسترليني وإفقاد المضاربة على انخفاضه توازنها بما في ذلك خطوط الائتمان الدولية وخطوط المقايضة مع الاحتياطي الفدرالي في نيويورك وحزمة تقشّف بريطانية وتدخلات مفاجئة في سوق القطع. ورغم ذلك استمرت المشكلة.

عانى الإسترليني من ثلاث أزمات صغيرة ما بين عامي ١٩٦٤ و١٩٦٦، غير أنه تمكن في النهاية من التغلب عليها. لكن الأزمة الرابعة في أواسط عام ١٩٦٧ وجهت ضربة قاتلة لمعادلة الإسترليني. وساهمت عوامل عدة في توقيت الأزمة ومنها إقفال قناة السويس في حرب العام ١٩٦٧ بين العرب وإسرائيل وتوقّع أنه قد يُطلب من المملكة المتحدة خفض قيمة عملتها للانضمام إلى المجموعة الاقتصادية الأوروبية. وها إن التضخم في المملكة المتحدة يأخذ في الارتفاع

(١) Richard Roberts, "Sterling and the End of Bretton Woods," XIV International Economic History Congress, University of Helsinki, Finland, 2006.

على غرار ما يحصل في الولايات المتحدة. وسُوّغ التضخم في المملكة المتحدة بأنه ضروري لمكافحة البطالة المتزايدة إلا أن وقعه على قيمة العملة جاء مدمّراً. وبعد جهد فاشل لصد الضغط المتزايد على المبيع خُفضت في ١٨ تشرين الثاني/ نوفمبر ١٩٦٧ قيمة الإسترليني رسمياً في مقابل الدولار من ٢,٨٠ دولار للجنيه إلى ٢,٤٠، أي بخفض نسبته ١٤,٣ بالمئة.

ظهر عند هذا الحد التفسّخ البليغ الأول في واجهة بريتون وودز بعد عشرين عاماً من الاحتفاظ الناجح بمعدلات الصرف الثابتة وباستقرار الأسعار. وإذا أمكن للمملكة المتحدة خفض قيمة عملتها، ففي وسع الآخرين أن يحذوا حذوها. عمل المسؤولون الأميركيون جاهدين لمنع خفض قيمة الإسترليني وقد خشوا من أن يصبح الدولار العملة التالية التي ستتعرض للضغط. وسرعان ما ستتحقق مخاوفهم إذ شرعت الولايات المتحدة في اختبار التركيبة نفسها من العجز التجاري والتضخم التي ضعضعت الإسترليني ولكن مع فارق حاسم واحد. فقيمة الدولار بموجب بريتون وودز مرتبطة بالذهب وليس بالعملات الأخرى. ويعني خفض قيمة الدولار إعادة تقويم صاعدة لسعر الذهب بالدولار. ويصبح شراء الذهب هو التجارة المنطقية لمن يتوقع خفض قيمة الدولار، وهكذا حوّل المضاربون أنظارهم إلى سوق الذهب في لندن.

شغّلت الولايات المتحدة وغيرها من القوى الاقتصادية الرائدة منذ العام ١٩٦١ مجمع الذهب في لندن، وهو في الأساس سوق مفتوحة لتحديد الأسعار يدمج فيه المشاركون مواردهم من الذهب واحتياطيهم من الدولارات للحفاظ على سعر سوق الذهب عند معدل ٣٥ دولاراً للأونصة كما تحدد في بريتون وودز. وضم مجمع الذهب كلاً من الولايات المتحدة والمملكة المتحدة وألمانيا وفرنسا وإيطاليا وبلجيكا وهولندا وسويسرا، ووفّرت الولايات المتحدة ٥٠ بالمئة من موارده وقُسم الباقي على الأعضاء السبعة الآخرين. وشكّل المجمع في جزء منه ردّاً على تفشّي ذعر شراء الذهب في عام ١٩٦٠ ما دفع مؤقتاً بسعر السوق صعوداً إلى ٤٠ دولاراً للأونصة. ولعب مجمع الذهب دور الشاري والبائع معاً؛ يشتري

لدى انخفاض الأسعار ويبيع لدى الانتعاش من أجل الحفاظ على سعر الـ ٣٥ دولاراً. غير أن المجمع كاد في عام ١٩٦٥ يتحوّل حصرياً إلى الشراء.

◄ نهاية بريتون وودز

بدأ الهجوم العام على منظومة بريتون وودز المتمثلة بالدولار المسيطر المرتبط بالذهب قبل خفض قيمة الإسترليني في عام ١٩٦٧. فقد ألقى الرئيس الفرنسي الجنرال شارل ديغول خطاباً نارياً في شباط/فبراير ١٩٦٥ زعم فيه أن دور الدولار انتهى بوصفه العملة الرائدة في النظام المالي الدولي. وطالب بالعودة إلى قاعدة الذهب الكلاسيكية التي وصفها بأنها «قاعدة العملة بلا منازع ولا تحمل طابع أي بلد على وجه الخصوص. ولا يمكن للمرء في الحقيقة رؤية معيار نموذجي آخر غير الذهب»[١]. وقرنت فرنسا قولها بالعمل وحوّلت في كانون الثاني/يناير ١٩٦٥ مبلغ ١٥٠ مليوناً من احتياطيها بالدولار إلى ذهب وأعلنت عن خطط لتحويل ١٥٠ مليون دولار أخرى في وقت قريب. وتبعت إسبانيا فرنسا وحوّلت ٦٠ مليوناً من احتياطيها بالدولار إلى ذهب. وبلغت قيمة هذه الاستردادات، باستخدام سعر الذهب في ٢٠١١ بدلاً من سعر ٣٥ دولاراً للأونصة في عام ١٩٦٥، ما يقارب ١٢,٨ مليار دولار لفرنسا و٢,٦ مليار دولار لإسبانيا، وشكّل ذلك في حينه استنزافاً كبيراً للاحتياطي الأميركي من الذهب. وعرض ديغول من باب المساعدة إرسال البحرية الفرنسية إلى الولايات المتحدة لنقل الذهب إلى فرنسا.

جاءت هذه الاستردادات للذهب مقابل الدولار في وقت شرعت فيه الأعمال الأميركية في شراء الشركات الأوروبية وتوسيع عملياتها في أوروبا بالدولار الذي أُفرط في رفع قيمته في ما وصفه ديغول بنوع من «المصادرة». وشعر الرئيس الفرنسي بأنه لو اضطرت الولايات المتحدة إلى التعامل بالذهب بدلاً من العملة الورقية لأجبرت على وقف سلوكها المفترس هذا. بيد أن القاعدة الذهبية الصرف

(١) "Money: De Gaulle v. the Dollar," *Time*, February 12, 1965.

واجهت مقاومة شرسة في الستينيات لأنها ستوجب، على غرار ما حصل في الثلاثينيات، خفض قيمة الدولار وغيره من العملات في مقابل الذهب. وستصبح الدول الكبرى المنتجة للذهب المستفيد الأكبر من زيادة سعره بالدولار بما في ذلك نظام الفصل العنصري الكريه في جنوب افريقيا والنظام الشيوعي المعادي في الاتحاد السوفياتي. وساعدت الاعتبارات الجغرافية السياسية هذه في إخماد الحماسة لنسخة جديدة من قاعدة الذهب الكلاسيكية.

امتلكت الولايات المتحدة، بالرغم من الانتقاد اللاذع الصادر عن فرنسا، حليفاً متيناً في مجمع الذهب هو ألمانيا. وهذا حاسم لأن ألمانيا امتلكت فائضاً تجارياً مستمراً وأخذت في تكديس الذهب من كل من صندوق النقد الدولي كجزء من عمليات دعم الإسترليني ومن خلال مشاركتها في مجمع الذهب نفسه بوصفها شارياً عرضياً. ولو إن ألمانيا قررت فجأة طلب الذهب في مقابل أرصدتها من احتياطي الدولار لنتجت عن ذلك أزمة دولار أكثر سوءاً بكثير من أزمة الإسترليني. غير أن ألمانيا طمأنت الولايات المتحدة بأنها لن تتخلى عن الدولار من أجل الذهب كما أفصحت عن ذلك رسالة من رئيس البنك المركزي الألماني، البوندسبنك، كارل بليسينغ لرئيس مجلس حكام الاحتياطي الفدرالي الأميركي وليام ماكتشسني مارتن. وجاء في «رسالة بليسينغ» المؤرخة في ٣٠ آذار/مارس ١٩٦٧:

> عزيزي السيد مارتن،
>
> تولّد أحياناً بعض القلق... من أنه... [يمكن] للمصاريف الناتجة عن وجود القوات الأميركية في ألمانيا أن تؤدي إلى خسائر تتكبدها الولايات المتحدة في الذهب...
>
> أنت تدرك طبعاً تمام الإدراك أن البوندسبنك لم يحوّل على مرّ الأعوام القليلة الماضية أي... دولارات... إلى ذهب....
>
> ويمكنك أن تتأكد من أن البوندسبنك ينوي أن يواصل هذه السياسة في

المستقبل ويلعب دوره الكامل في المساهمة في التعاون النقدي الدولي[1].

شعرت الولايات المتحدة بالراحة القصوى لتلقي هذه الضمانة السرّية من ألمانيا، وستستمر في المقابل في تحمّل تكاليف الدفاع عن ألمانيا ضد الجنود السوفيات والدبابات المتمركزة حول برلين وفي أنحاء أوروبا الشرقية كافة.

بيد أن ألمانيا ليست الطرف الوحيد الذي يمتلك سندات ذهبية حيال الدولار، واضطرت الولايات المتحدة مباشرة عقب خفض قيمة الإسترليني إلى بيع ما يزيد على ثمانمئة طن متري من الذهب بأسعار متدنية مصطنعة للحفاظ على معادلة الدولار مقابل الذهب. وانسحبت فرنسا أيضاً في حزيران/يونيو ١٩٦٧ من مجمع الذهب بعد عام واحد تماماً على انسحابها من القيادة العسكرية لحلف شمال الأطلسي. واستمر الأعضاء الآخرون في عملياتهم، لكنها باتت قضية خاسرة: فقد تفشى طلب المحتفظين بالدولار في الخارج على الذهب كالوباء. وبات انسياب الذهب من المجمع يتم بمعدل ثلاثين طناً مترياً في الساعة.

أقفل سوق لندن للذهب مؤقتاً في ١٥ آذار/مارس ١٩٦٨ لوقف التدفق، وبقي مقفلاً لأسبوعين في انعكاس مريع لعطلة المصارف الأميركية في عام ١٩٣٣. وأبطل الكونغرس قبل أيام قليلة على الإقفال موجب تأمين احتياطي من الذهب دعماً للعملة الأميركية؛ وهو ما حرّر مخزون الذهب ليتوفّر للبيع بسعر ٣٥ دولاراً للأونصة عند الحاجة. لكن ما من جدوى في هذا كلّه، إذ انهار مجمع الذهب في لندن مع نهاية آذار/مارس ١٩٦٨. وبات الذهب إثر ذلك يتحرك وفق نظام صرف مزدوج مع سعر سوق يُحدد في لندن وسعر للمدفوعات الدولية بموجب بريتون وودز وفق السعر القديم البالغ ٣٥ دولاراً للأونصة. وأشارت «نافذة الذهب» الناتجة عن ذلك إلى قدرة البلدان على تحويل الدولار إلى

(١) Letter of Karl Blessing to William McChesney Martin, March 30, 1967, Lyndon Baines Johnson Library and Museum, Austin, Texas, www.lbjlibrary.org.

ذهب بسعر ٣٥ دولاراً للأونصة وبيعه في السوق المفتوحة بأربعين دولاراً أو أكثر.

تسبب نظام الصرف المزدوج بضغوط مُضارَبة استهدفت السوق المفتوحة في حين بقي سعر ٣٥ دولاراً متوفراً للبنوك المركزية فقط. بيد أن حلفاء الولايات المتحدة توصلوا إلى اتفاق غير رسمي جديد بعدم استغلال نافذة الذهب من خلال الاستحصال عليه بالسعر الرسمي الأرخص. وساهمت تركيبة من نهاية مجمع الذهب وإنشاء نظام الصرف المزدوج وبعض الإجراءات التقشفية التي طبقتها الولايات المتحدة والمملكة المتحدة في استقرار النظام النقدي الدولي في أواخر عام ١٩٦٨ وفي عام ١٩٦٩، بيد أن خاتمة بريتون وودز أخذت تبدو واضحة للعيان.

ذكرت مجلة تايم في ٢٩ تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٦٨ بعد وقت قليل على انهيار مجمع الذهب في لندن أن «تزايد حجم التجارة العالمية الذي يتم بسرعة أكبر من سرعة نمو المخزون العالمي من الذهب» هو من بين المشكلات التي يواجهها النظام النقدي[1]. وتعطي إعلانات كهذه مثالاً على سوء الفهم الكبير لدور الذهب. فمن المضلّل القول بعدم وجود ما يكفي من الذهب لدعم التجارة العالمية لأن المشكلة ليست في الكمية على الإطلاق؛ بل في السعر. فإذا لم يتوفّر من الذهب ما يفي بالغرض بسعر ٣٥ دولاراً للأونصة، فسيمكن للكمية نفسها من الذهب أن تدعم التجارة العالمية بسعر ١٠٠ دولار للأونصة أو أكثر. والمشكلة التي لمحت إليها تايم فعلاً هي في أن سعر الذهب منخفض في شكل مصطنع عند ٣٥ دولاراً للأونصة، وهي نقطة أصابت المجلة فيها. والمشكلة، عندما يكون سعر الذهب منخفضاً جداً، ليست في نقص الذهب بل في الفائض من العملة الورقية بالنسبة إلى الذهب. وانعكس هذا الفائض من العملة في التضخم المتزايد في الولايات المتحدة والمملكة المتحدة وفرنسا.

(١) "The Monetary System: What's Wrong and What Might Be Done," *Time*, November 29, 1968.

أخذ صندوق النقد الدولي على عاتقه في عام ١٩٦٩ قضية «النقص في الذهب» وأوجد شكلاً جديداً من أشكال أصل الاحتياط الدولي أطلق عليه اسم حق السحب الخاص. وقد اخترع صندوق النقد الدولي حق السحب الخاص من فراغ من دون دعم ملموس وخُصص للأعضاء كلّ بالتوافق مع حصته في الصندوق. وسُرعان ما سُمي «الذهب الورقي» لأنه يمثّل أصلاً يمكن استخدامه لتعويض العجز في ميزان المدفوعات بالطريقة نفسها التي يُستخدم فيها الذهب أو العملات الاحتياطية.

شكّل ابتكار حق السحب الخاص بدعة لم تُفهم جيداً في ذلك الوقت. وحصلت إصدارات صغيرة عدة بين عامي ١٩٧٠ ـ ١٩٧٢ وإصدار آخر رداً على هزّة أسعار النفط والتضخم العالمي في عام ١٩٨١. وتوقف بعد ذلك إصدار حقوق السحب الخاصة لمدة تقارب الثلاثين عاماً. ولم يتم إلا في عام ٢٠٠٩، في عزّ الكساد الاقتصادي الذي بدأ في عام ٢٠٠٧، طبع كمية أكبر أخرى من حقوق السحب الخاصة وتسليمها للأعضاء. ومع ذلك شكّل الاصدار الأصلي لحقوق السحب الخاصة في عام ١٩٧٠ انعكاساً لمدى السوء الذي بلغته الكتلة النقدية الورقية في مقابل الدولار ولمدى اليأس الذي تمسّكت فيه الولايات المتحدة بمعادلة الذهب بسعر ٣٥ دولاراً للأونصة بعد وقت طويل على استحالة تطبيق ذلك السعر.

والوصف الأفضل للفترة الكاملة الممتدة من عام ١٩٦٧ إلى عام ١٩٧١ هو بأنها فترة من الارتباك وعدم اليقين في الشؤون النقدية الدولية. جاء خفض سعر الإسترليني في عام ١٩٦٧ بمثابة صدمة بالرغم من تشخيص حكام البنوك المركزية قبل سنوات حالة عدم الاستقرار في الإسترليني. غير أن السنوات التي تلت تميّزت بعمليات خفض متتالية وإعادة تقييم وتضخم وحقوق السحب الخاصة وانهيار مجمع الذهب ومقايضة العملات وقروض من صندوق النقد الدولي ونظام الصرف المزدوج لسعر الذهب وغير ذلك من الحلول التي صدرت بنت ساعتها. وعاشت الاقتصادات الرائدة في العالم، في الوقت نفسه، توترات داخلية تمثلت

بأعمال الشغب الطالبية والاحتجاجات العمالية والاعتراضات على الحرب والثورة الجنسية وربيع براغ والثورة الثقافية واستمرار صعود الثقافة المضادة. وتخلّل ذلك كلّه التغيير التكنولوجي السريع الذي اختُصر بانتشار الكمبيوتر والخوف من الحرب النووية والروعة المحض لنزول الإنسان على القمر. وبدا العالم كله فوراً وكأنه على أساس متأرجح بطريقة ربما لم يشهدها أحد منذ العام ١٩٣٨.

بيد أن أمراً واحداً بدا وسط ذلك كله في مأمن. فقد بقيت قيمة الدولار ثابتة على واحد من خمسة وثلاثين من أونصة الذهب الخالص وبدا أن الولايات المتحدة مستعدة للدفاع عن هذه القيمة بالرغم من الزيادة الكبرى في كتلة الدولارات وواقع أن التحويل محدود بعدد صغير من البنوك المركزية الأجنبية وفاءً لاتفاق بالتراضي بعدم الاندفاع بقوة على التحويل. غير أنه سرعان ما انقطعت هذه المرساة الأخيرة فجأة هي الأخرى.

في يوم الأحد ١٥ آب/أغسطس ١٩٧١ قطع الرئيس نيكسون مسلسل بوننزا الأكثر شعبية في أميركا ليعلن تلفزيونياً عن سياسته الاقتصادية الجديدة التي تشتمل على تحكم فوري بالأجور وبالأسعار وعلى ضريبة إضافية من عشرة بالمئة على الواردات وإغلاق نافذة الذهب. ولن يمكن من الآن وصاعداً تحويل البنوك المركزية الأجنبية الدولار إلى ذهب؛ وسبق منذ سنوات أن أُلغيت امتيازات التحويل الممنوحة لجميع حاملي السندات. ولف نيكسون أعماله بالعلم الأميركي ومضى إلى حد القول «إنني مصمم على ألا يعود الدولار الأميركي ليصبح رهينة في أيدي المضاربين الدوليين»[1]. بيد أن ما أوصل الدولار إلى هذا المجاز هو العجز الأميركي وزيادة المعروض من النقود وليس المضاربين، غير أن الوقائع لم تردع نيكسون تماماً كما لم تردع روزفلت من قبله. وها قد انهار آخر صروح قاعدة ذهب بريتون وودز في عام ١٩٤٤ وقاعدة الصرف بالذهب لمؤتمر جنوى في عام ١٩٢٢.

(١) Richard M. Nixon, "Address to the Nation Outlining a New Economic Policy: 'The Challenge of Peace,'" August 15, 1971, www.presidency.ucsb.edu/ws/index.php?pid=3115#axzz1LXd02JEK.

تمتعت سياسة نيكسون الاقتصادية الجديدة بشعبية ضخمة. وحازت على تغطية صحافية مؤاتية في شكل ساحق. وشهد أول يوم تبادل في مؤشر داو جونز الصناعي، بعد يوم على الخطاب، أكبر نقاط ربح في تاريخه حتى حينه. ومن يومها بات يُشار إلى الإعلان على أنه «صدمة نيكسون». وقد تم تصوّر هذه السياسة في السر وأُعلنت من طرف واحد من دون استشارة صندوق النقد الدولي أو أي من المشاركين الكبار في بريتون وودز. ولم يفترض بجوهر السياسة نفسها أن يصدم شركاء الولايات المتحدة التجاريين، فقد تم منذ وقت بعيد توقّع خفض الأمر الواقع للدولار في مقابل الذهب، وهذا هو محتوى السياسة الاقتصادية الجديدة. ناهيك بأن الضغط تسارع على الدولار في الأسابيع التي أدت إلى الخطاب. وقد استبدلت سويسرا، حتى تموز/يوليو ١٩٧١، بأوراق الدولار ما يفوق الأربعين طنّاً مترياً من الذهب. وسمح استبدال فرنسا الذهب بالدولار لها بأن تصبح قوة ذهبية تحتل المرتبة الثالثة بعد الولايات المتحدة وألمانيا، وهي لا تزال كذلك حتى اليوم.

لم يؤد خفض قيمة الدولار بحد ذاته إلى إحداث صدمة لدى الأوروبيين واليابانيين، بل الضريبة المضافة بنسبة عشرة بالمئة على كل البضائع التي تستوردها الولايات المتحدة. ولم يؤدّ التخلي عن قاعدة الذهب في حد ذاته إلى تغيير فوري في القيمة النسبية للعملات، فقد أقام كل من الإسترليني والفرنك والين معادلات مع الدولار وتم بالفعل تعويم المارك الألماني والدولار الكندي في الوقت الذي ألقى فيه نيكسون خطابه. بيد أن ما أراده نيكسون فعلاً هو الخفض الفوري للدولار في مقابل كل العملات الرئيسية والأفضل من ذلك أن يؤدي الأمر إلى هبوطه بحيث يمكن للدولار ان يشبع رغبته في التراجع المستمر في أسواق الصرف الأجنبية. بيد أن اضفاء الطابع الرسمي على ذلك يتطلب وقتاً ومفاوضات، ولم يشأ نيكسون الانتظار. وأحدثت ضريبة العشرة بالمئة الإضافية التي فرضها الوقع الاقتصادي الفوري نفسه الذي أحدثه خفض العشرة بالمئة في قيمة العملة. وباتت الضريبة الإضافية أشبه بمسدس مصوّب إلى رأس شركاء

الولايات المتحدة التجاريين. وسيلغي نيكسون الضريبة المضافة ما إن يحصل على خفض العملة الذي سعى إليه، وسيوكل مهمة التفاوض على هذا الخفض إلى وزير خزانته، ابن تكساس المتوقّد جون كونالي.

انتفت الحاجة إلى انتظار الرد الدولي على المناورة التي قام بها نيكسون في عام ١٩٧١. وأعلنت اليابان بحلول أواخر آب/أغسطس أنها ستسمح للين بالعوم بحرّية في مقابل الدولار. وارتفع الين فوراً ٧ بالمئة في مقابل الدولار، ولم يشكّل هذا الأمر مفاجأة لأحد. وساوى ذلك، بالإضافة إلى ضريبة العشرة بالمئة المضافة، زيادةً بلغت ١٧ بالمئة بسعر الدولار للواردات اليابانية إلى الولايات المتحدة، وهو خبر لاقى ترحيباً لدى صانعي السيارات والفولاذ الأميركيين. وأنشأت سويسرا «معدلات الفائدة السلبية»، التي اتخذت شكل رسوم تُفرض على الودائع المصرفية بالفرنك السويسري لوقف تدفق الرساميل والمساعدة في دعم الدولار.

اجتمع مجلس الاتفاقية العامة للتعرفة الجمركية والتجارة (الغات) في أواخر أيلول/سبتمبر للبحث في مسألة الضريبة الإضافية الأميركية على الواردات وهل تشكّل انتهاكاً لقواعد التجارة الحرّة. ولم يوجد أي مبرر للضريبة الإضافية، ولم يبذل نائب وزير الخارجية الأميركية نتنائيل ساميويلز أي جهد للمدافعة عنها سوى في الإيحاء برفعها ما إن يتحسّن ميزان المدفوعات الأميركي. وأمكن أن يجد الرد على ذلك ما يبرره بموجب قواعد «الغات». إلا أن شركاء الولايات المتحدة التجاريين افتقروا إلى إرادة الخوض في حرب تجارية، لأن ذكريات الثلاثينيات بقيت ماثلة في أذهانهم ولأن دور الولايات المتحدة كقوة عظمى موازنة للاتحاد السوفياتي وحامية لليابان وأوروبا الغربية أهم من المخاطرة بحرب تجارية كبرى معها. ولم يتبق لليابان وأوروبا الغربية سوى المعاناة من الدولار الأكثر ضعفاً؛ وبات السؤال يتعلق بالمدى الذي سيتم القبول به وبشروط مَنْ.

نُظم مؤتمر دولي في لندن في أواخر أيلول/سبتمبر برعاية ما يُسمى بمجموعة العشرة وهي الدول الأغنى في العالم في حينه. ومن المهم أنها ضمّت سويسرا

بالرغم من أنها لم تكن في حينه عضواً في صندوق النقد الدولي. وقدّم كونالي أداءً جديراً بأصله التكساسي. أبلغ المبعوثين أن الولايات المتحدة طالبت بتغيير فوري بقيمة ١٣ مليار دولار في ميزانها التجاري، أي من عجز بقيمة خمسة مليارات دولار إلى فائض بقيمة ثمانية مليارات، وأن هذا الطلب غير قابل للتفاوض. ورفض من بعدها الدخول في نقاشات حول كيفية تحقيق ذلك؛ وأبلغ المبعوثين أنه يتوقف عليهم أمر صياغة الخطة، وسيبلغهم لدى قيامه بمراجعتها هل نجحوا في ذلك أم لا. وأخذ المبعوثون التسعة الآخرون يتأففون في ما بينهم من غطرسة كونالي ويفكرون في نوع التغيير في الميزان التجاري الأميركي الذي قد يرغبون في تنظيمه.

التقى اللاعبون الأساسيون بعد ذلك بأسبوعين، في أوائل تشرين الأول/ أكتوبر، في واشنطن في الاجتماع السنوي لصندوق النقد الدولي. لم يتحقق الكثير من التقدم منذ مؤتمر لندن، بيد أنه شُرع في استيعاب عواقب ضريبة العشرة بالمئة الإضافية التي فرضها نيكسون. وقدّر وزير التجارة الكندية، جان لوك بيبان، أن الضريبة الإضافية ستقضي في سنتها الأولى على تسعين ألف وظيفة في كندا. وسبق أن تم بعض التخفيض في قيمة الدولار في أسواق الصرف الدولية حيث شرع المزيد من الدول في تعويم عملاته في مقابل الدولار وحصّل بعض العملات أرباحاً فورية في مختلف العملات بنسبة ٣ إلى ٩ بالمئة. بيد أن نيكسون وكونالي سعيا إلى خفض إجمالي بمدى يصل إلى أكثر من ١٢ إلى ١٥ بالمئة إلى جانب ضمانة ما بالإبقاء على هذه المستويات وعدم انقلاب الأسواق عليها. وشرع صندوق النقد الدولي في معاينة عدد من الحلول التقنية، وهذا ليس مفاجئاً نظراً إلى طغيان الموظفين ذوي الاتجاه البحثي عليه. وتضمّنت «أحزمة» تجارية أوسع يمكن للعملة أن تتقلّب ضمنها قبل أن تتطلب خفضاً رسمياً في قيمتها، وربما الاستخدام الموسّع لحقوق السحب الخاصة وإنشاء بنك مركزي دولي. بيد أن هذه المناظرات لم تعنِ كونالي بشيء، إذ أراد ردّاً فورياً على المشكلة الفورية وبدا على استعداد للاستمرار في استخدام الضريبة الإضافية

أداةً لفرض المسألة مهما تطلّب ذلك من وقت. غير أنه خفّف بعض الشيء من حدة وجهات نظره في اجتماع صندوق النقد الدولي بإشارته إلى أنه يمكن إلغاء الضريبة الإضافية في حال تحرّك الميزان التجاري الأميركي في الاتجاه الصحيح وحتى قبل أن يبلغ هدفه النهائي.

هناك مسألة أخرى بدا أن الولايات المتحدة مستعدة لإظهار بعض المرونة في شأنها وركّز عليها الأوروبيون إلى حد كبير، إذ إن الولايات المتحدة لم تغيّر معادلة الدولار ـ الذهب بالرغم من إعلانها أنها لن تبدّل الدولارات إلى ذهب بعد اليوم؛ وهي لا تزال تعتبر أن الدولار يساوي واحداً على خمسة وثلاثين من أونصة الذهب حتى في حالته غير القابلة للتحويل. وبالتالي فإن أي زيادة في سعر الذهب ستشكّل بالتأكيد خفضاً في قيمة الدولار على أساس إعادة تقويم صاعدة للعملات الأخرى. وكان لهذا الأمر أهمية رمزية بالنسبة إلى الأوروبيين الذين يعتبرون أنه سيشكل هزيمة للولايات المتحدة في حرب العملات بالرغم من اللامبالاة الأميركية. وسيستفيد الألمان والفرنسيون أيضاً لأنهم يكتنزون الكثير من الذهب الذي سيعني أي ارتفاع في سعره بالدولار، زيادة في سعر احتياطيهم من الذهب بالدولار.

بدا أن نيكسون وكونالي غير مباليين فعلاً؛ بدا، وقد أقفلا نافذة الذهب، أن سعره بات نوعاً ما خارج البحث، وأن خفض قيمة العملة بأي طريقة من الطرق ليس إلا الغاية التي تبرر الوسيلة. وبدا، بنهاية اجتماع صندوق النقد الدولي، أن تركيبة ما من إعادة التقويم الصاعدة المستمرة لمعظم العملات في مقابل الدولار في أسواق الصرف الدولية وبعض المرونة الأميركية في شأن توقيت خفض العجز التجاري والاستعداد الأميركي للقيام صراحة برفع سعر دولار الذهب قد تشكّل أساساً لإعادة ترتيب العملات بما يتناسب مع أهداف نيكسون.

بدأت المرحلة النهائية في أوائل كانون الأول/ديسمبر مع اجتماع آخر لمجموعة العشر في قصر «بالاتزو كورسيني» المزخرف في روما. وبات كونالي

هذه المرة مستعداً لعقد صفقة. واقترح إعادة تقويم للعملات الأجنبية بمعدّل ١١ بالمئة وخفض الدولار ١٠ بالمئة في مقابل الذهب. وعنت تركيبة الاثنين زيادة فعلية بأكثر من ٢٠ بالمئة في سعر الصادرات الأجنبية إلى الولايات المتحدة بالدولار، على أن تتخلى الولايات المتحدة عن ضريبة العشرة بالمئة الإضافية.

أصيب الأوروبيون واليابانيون بصدمة: فهم ربما يتقبّلون تقلّباً تاماً من ١٢ إلى ١٥ بالمئة، لكن القبول مرة واحدة بالعشرين بالمئة أمر مفرط. أضف إلى ذلك أن أعضاء مجموعة العشرة بدأوا بالاصطفاف الواحد ضد الآخر. فتقلّب العشرين بالمئة مقبول إذا قامت به البلدان كلها دفعة واحدة، لكن إذا أعادت المملكة المتحدة، على سبيل المثال، تقويم ١٥ بالمئة فقط وقامت ألمانيا بالعشرين بالمئة كلها ستصبح ألمانيا في موقع غير مناسب في مواجهة المملكة المتحدة والولايات المتحدة. وأرادت فرنسا الحد من حجم خفض قيمة الدولار في مقابل الذهب بحيث يتم الدفع إلى المزيد من التعديل في إعادة التقويم الألمانية التي لن تشارك فيها فرنسا مشاركة تامة وهكذا دواليك.

عند هذا الحد كادت المفاوضات تستمر من دون توقف. وبعد أيام على اجتماع روما التقى الرئيس نيكسون في أرخبيل الأزور وجهاً لوجه مع الرئيس الفرنسي جورج بومبيدو الذي ضغط من أجل رفع سعر دولار الذهب كجزء من صفقة متكاملة. وتولّى نيكسون المفاوضات وهو في حالة حرمان من النوم وقد سهر معظم الليل يتابع فريق «ردسكينز» واشنطن وهو يخوض بالتوقيت المحلي إحدى مبارياته في كرة القدم الأميركية. ووافق في النهاية على المطالب الفرنسية وعاد بومبيدو إلى فرنسا بطلاً أذلّ الأميركيين في مسألة الدولار والذهب الحساسة. إلا إن نيكسون لم يخرج خالي الوفاض لأن بومبيدو وافق على الدفع في اتجاه خفض كبير في الرسوم الباهظة على الواردات الأميركية التي فرضتها السوق الأوروبية المشتركة.

صدّقت مجموعة العشرة بعد ذلك بأسبوعين على الاتفاقات المبدئية التي

تم التوصل إليها في «بالاتزو كورسيني» وفي الأزور في اجتماع عقدته في القصر الأحمر التاريخي في «مؤسسة سميثونيان» المجاور للبارك الوطني في العاصمة واشنطن. وحمل ما نتج عن ذلك من اتفاق اسم المكان، وهو «اتفاق سميثونيان». خُفضت قيمة الدولار نحو ٩ بالمئة في مقابل الذهب، وأعيد تقويم العملات الكبرى صعوداً ما بين ٣ و٨ بالمئة في مقابل الدولار، أي مجموع تعديل ما بين ١١ و١٧ بالمئة بحسب العملة. وشكّلت إنكلترا وفرنسا استثناءين مهمين لأنهما لم تعيدا التقويم لكنهما رفعتا عملتيهما بنسبة ٩ بالمئة نسبة إلى الدولار بسبب خفض قيمته في مقابل الذهب. وعانى اليابانيون من مجموع التعديل الأكبر وهو ١٧ بالمئة ـ أكثر حتى من الألمان ـ لكنهم لم يحظوا إلا بالقدر الأقل من تعاطف كونالي لأن اقتصادهم ينمو بما يزيد على ٥ بالمئة في السنة. ووافق الموقعون على الإبقاء على هذه المعادلات الجديدة في النطاق التجاري الذي يتراوح بمعدل ٢,٥ بالمئة ما بين صعود وهبوط ـ نطاق ٤,٥ بالمئة بالمجمل ـ ووافقت الولايات المتحدة على إلغاء ضريبة العشرة بالمئة الإضافية المكروهة بعدما أدت الغرض منها. ولم توضع أي نصوص للعودة إلى قاعدة التحويل بالذهب بالرغم من أنه لم يتم بعد تقنياً التخلي عن الذهب. أو كما لاحظ أحد الكتّاب فإنه «بدلاً من أن ترفض الخزانة بيع الذهب بخمسة وثلاثين دولاراً للأونصة سترفض بيع... الأونصة بثمانية وثلاثين دولاراً».

حاز «اتفاق سميثونيان» على غرار صدمة نيكسون قبل ذلك بأربعة أشهر شعبية كبرى في الولايات المتحدة وأدى إلى انتعاش كبير في الأسهم إذ أمل المستثمرون بأرباح أكبر بالدولار في الفولاذ والسيارات والطائرات والأفلام وغيرها من القطاعات التي ستستفيد إما من الازدياد في الصادرات وإما من الانخفاض في الواردات، وإما من كليهما معاً. وقدّر مساعد الرئيس بيتر ج. بيترسون أن من شأن خفض قيمة الدولار أن يخلق ما لا يقل عن خمسمئة ألف وظيفة جديدة على مدى السنتين المقبلتين.

من سوء الحظ أن هذه التوقعات المتفائلة سُحقت سريعاً. ووجدت الولايات

المتحدة نفسها، بعد أقل من سنتين على ذلك، في أسوأ كساد اقتصادي منذ الحرب العالمية الثانية مع ناتج محلي إجمالي إلى انهيار وبطالة تقفز صعوداً وأزمة نفطية وبورصة تنهار وتضخم ينطلق بسرعة خاطفة. وغابت في أواخر عام ١٩٧١ عن نيكسون وكونالي وبيترسون والبورصة أمثولة أنه لا يمكن لدولة أن تشق طريقها إلى الازدهار عبر خفض العملة، تماماً كما غابت عن أسلافهم خلال الكساد الاقتصادي الكبير. يبدو أنها أمثولة صعبة على الحفظ.

أثبت «اتفاق سميثونيان»، على غرار المؤتمرات المالية الدولية الكبرى في العشرينيات والثلاثينيات، أنه قصير الأجل. فقد خُفضت قيمة الإسترليني من جديد في ٢٣ حزيران/يونيو ١٩٧٢ واتخذت هذه المرة شكل التعويم بدلاً من التقيد بمعادلات «سميثونيان». وهبط الجنيه ٦ بالمئة على الفور لينزل إلى ١٠ بالمئة مع نهاية عام ١٩٧٢. وتسبب تأثير عدوى خفض سعر الإسترليني بقلق كبير على الليرالإيطالي. واطلع نيكسون من رئيس موظفيه على هذه الأزمة النقدية الأوروبية الجديدة. وجاء ردّه الأبدي كما التقطه جهاز التسجيل: «لا أبالي. لا يمكننا شيئاً حيال الأمر.... اللعنة إن كنت أبالي في شأن الليرة».

فرضت ألمانيا في ٢٩ حزيران/يونيو ١٩٧٢ رقابة على رأس المال في محاولة لوقف التهافت المذعور على شراء المارك. وبحلول الثالث من تموز/يوليو انضم كل من الفرنك السويسري والدولار الكندي إلى النقود قيد التعويم. وتحوّل ما بدأ خفضاً لقيمة الإسترليني إلى دحر للدولار مع سعي المستثمرين إلى السلامة النسبية التي توفرها الماركات الألمانية والفرنكات السويسرية. استقال جون كونالي في حزيران/يونيو ١٩٧٢ من منصبه كوزير للخزانة وألقي بالوزير الجديد، جورج ب. شولتز، ما إن تسلّم منصبه في معمعة أزمة الدولار الآخذة في التطور. وتمكن شولتز، بمعاونة من بول فولكر العامل أيضاً في الخزانة، ومن أرثور بورنز رئيس الاحتياطي الفدرالي، من تحريك خطوط مقايضة العملات، وهي في الأساس تسهيلات ائتمانية قصيرة الأجل للعملات ما بين الاحتياطي الفدرالي والبنوك المركزية الأوروبية، وشرع يتدخّل في الأسواق لكبح ذعر الدولار. وفشلت إلى

الآن كل «الأحزمة» و«التعويمات المشبوهة» و«التثبيت التلقائي للأسعار» وغيرها من الأنظمة التي استُنبطت للحفاظ على بعض مظاهر بريتون وودز. ولم يتبق إلا تحريك كل العملات الرئيسية إلى نظام سعر فائدة عائم. وفي النهاية أعلن صندوق النقد الدولي في عام ١٩٧٣ عن وفاة منظومة بريتون وودز وترك أسعار العملات تتقلّب في مواجهة بعضها لبعض بحسب المستوى الذي ترغب فيه الحكومات أو الأسواق. انتهت حقبة عملات وبدأت أخرى للتو، لكن حرب العملات بقيت أبعد من أن تنتهي.

وضعت حقبة أسعار الصرف العائمة، بدءاً من عام ١٩٧٣، مقرونة بنهاية ارتباط الدولار بالذهب، نهاية مؤقتة لدراما خفض أسعار العملات التي احتلّت منذ العشرينيات شؤون النقد الدولي. ولن يعاني مصرفيو البنوك المركزية ووزارات المال بعد الآن من خرق المعادلات أو من التخلي عن الذهب. وها إن الاسواق تحرّك العملات، في شكل يومي، صعوداً وهبوطاً كما ترى ذلك مناسباً. وتدخّلت الحكومات من وقت إلى آخر في الأسواق لمعادلة ما ترى فيه حالات من الإفراط أو الاختلال، غير أن تأثيرها كان محدوداً ومؤقتاً.

◄ عودة الدولار الملك

ردّت الدول الأوروبية الكبرى على النهاية المتدرجة لبريتون وودز، فأبحرت في رحلة طويلة من التقارب بين العملات استمرت ثلاثين سنة توّجت بالاتحاد الأوروبي وباليورو الذي انطلق العمل به أخيراً في عام ١٩٩٩. وفي حين تحرّكت أوروبا في شكل متقطع صوب استقرار العملة، بقيت الركيزتان السابقتان للنظام النقدي العالمي، الدولار والذهب، بعيدتين من الاستقرار. وعانت الولايات المتحدة من عام ١٩٧٣ إلى عام ١٩٨١ من ثلاثة انكماشات اقتصادية بالرغم من التوقعات بالنمو وبالمزيد من التوظيف الناتجين عن خفض سعر الدولار. وحصل، في المجمل، تراجع بنسبة ٥٠ بالمئة في القوة الشرائية للدولار في الفترة الممتدة من عام ١٩٧٧ إلى عام ١٩٨١. ارتفعت أسعار النفط أربعة أضعاف

في انكماش عامي ١٩٧٣ ـ ١٩٧٥ لتبلغ من ثم، في عام ١٩٧٩، ضعفي هذا المستوى. وارتفع معدّل أسعار الذهب السنوي من ٤٠,٨٠ دولاراً للأونصة في عام ١٩٧١ إلى ٦١٢,٥٦ دولاراً للأونصة في عام ١٩٨٠، بما في ذلك ارتفاع حاد قصير الأمد في كانون الثاني/يناير ١٩٨٠ بلغ ٨٥٠ دولاراً للأونصة.

نظر الكثيرون إلى الأمر على أن العالم دخل في حالة من الجنون. واستُخدم التعبير الجديد «الركود التضخمي» لوصف ما يحصل في الولايات المتحدة من تركيبة لا سابق لها من التضخم المرتفع والركود في النمو. وبات الكابوس الاقتصادي من عام ١٩٧٣ إلى عام ١٩٨١ النقيض التام للنمو الذي يدفع إلى التصدير الذي افترض بخفض سعر العملة تحقيقه. وما أمكن لمؤيدي خفض العملة أن يكونوا أكثر خطأ.

احتاج الأمر في شكل يائس إلى زعامة جديدة وسياسات جديدة وقد قارب مصير الدولار نقطة الانهيار. ووجدت الولايات المتحدة الأمرين في قيام الرئيس جيمي كارتر في آب/أغسطس ١٩٧٩ بتعيين بول فولكر رئيساً لمجلس إدارة الاحتياطي الفدرالي وفي انتخاب رونالد ريغان في تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٨٠ رئيساً للولايات المتحدة.

سبق لفولكر أن تولى من عام ١٩٦٩ إلى عام ١٩٧٤ منصب نائب وزير الخزانة وانخرط في شكل وثيق خلال عامي ١٩٧١ ـ ١٩٧٣ في قرارات التخلي عن الذهب وتعويم الدولار. وها هو يعيش الآن مع عواقب تلك القرارات، غير أن تجربته جعلته على أتم الاستعداد لاستخدام رافعات معدلات الفائدة وعمليات السوق المفتوحة وخطوط مقايضة العملات لعكس مسار أزمة الدولار على غرار ما قام به مع أرثور بورنز إبان أزمة الإسترليني في عام ١٩٧٢.

أما بالنسبة إلى التضخم، فقد استخدم فولكر سدّاداً للأوردة وفتله بقوة. رفع أسعار الفائدة الفدرالية في حزيران/يونيو إلى ذروة ٢٠ بالمئة، ونجح العلاج بالصدمة. ويعود الفضل جزئياً إلى فولكر في انهيار التضخم من ١٢,٥ بالمئة

في عام ١٩٨٠ إلى ١,١ بالمئة في عام ١٩٨٦. وسار الذهب في هذا الأثر وهبط من معدل سعر ٦١٢,٥٦ دولاراً في عام ١٩٨٠ إلى ٣١٧,٢٦ دولاراً بحلول عام ١٩٨٥. هُزم التضخّم وغُلب الذهب وعاد الدولار الملك.

اتصفت جهود فولكر بالبطولة إلا أنه ليس السبب الوحيد في تراجع التضخم وفي ازدياد قوة الدولار، إذ تتساوى في الفضل سياسات ريغان المتمثلة بخفض الضرائب ونزعِ الضوابط. تسلّم الرئيس الجديد السلطة في كانون الثاني/يناير ١٩٨١ في وقت حطّم الكساد والتضخم وصدمات النفط في سنوات نيكسون ـ كارتر الثقة بالاقتصاد الأميركي. وبالرغم من استقلال الاحتياطي الفدرالي عن البيت الأبيض، عمل ريغان وفولكر معاً في بناء دولار قوي وطبّقا سياسة ضريبية منخفضة أثبتت أنها بمثابة منشّط للاقتصاد الأميركي ودفعا بالولايات المتحدة إلى واحدة من أقوى فترات نموها في التاريخ. وساهمت سياسات فولكر المتعلقة بالعملات الصعبة، مقرونة بخفض ريغان للضرائب، في أن يحقق الناتج المحلي الاجمالي نمواً تراكمياً حقيقياً بلغ ١٦,٦ بالمئة على امتداد ثلاث سنوات من عام ١٩٨٣ إلى عام ١٩٨٥. ولم يسبق أن شهد الاقتصاد الأميركي من بعدها مثل هذه المستويات من النمو في أي فترة من ثلاث سنوات.

بدا أن الدولار القوي يشجع على النمو، بدلاً من الإضرار به، عندما يقترن بسياسات أخرى مشجعة على النمو. بيد أن نسبة البطالة بقيت مرتفعة بعد سنوات على انتهاء آخر التضخمات الثلاثة في عام ١٩٨٢. وتزايد العجز التجاري مع ألمانيا واليابان إذ دفع الدولار القوي بالأميركيين إلى شراء السيارات الألمانية والإلكترونيات اليابانية من بين غيرها من البضائع.

بحلول أوائل عام ١٩٨٥ أدت تركيبة من الصناعات الأميركية الساعية إلى الحماية من الواردات ومن الأميركيين الباحثين عن عمل إلى الصرخة المعتادة من النقابات وسياسيي الولايات الصناعية والمطالبة بخفض سعر الدولار لتعزيز الصادرات وتعويق الاستيراد. ولم يردع الحشد المطالب بالدولار الضعيف واقع

أن هذه السياسة فشلت في عام ١٩٧٣ في شكل مدوّ. وتصعب سياسياً مقاومة جاذب العلاج السريع للصناعات المتراجعة أو التي لا تتمتع بالكفاية البنيوية. وهكذا، وبتوجيه من وزير تكساسي آخر للخزانة، هو جايمس أ. بيكر، الجدير بوراثة جون كونالي، طالبت الولايات المتحدة العالم مرّة أخرى بالدولار الرخيص.

لكن أسلوب خفض القيمة اختلف في هذه المرة. إذ لم تعد هناك معدلات صرف ثابتة أو معدلات تحويل للذهب يتم كسرها. فقد جرى التداول الحر بالعملات في أسواق الصرف الأجنبية المؤلفة في الغالب من بنوك دولية كبرى وعملائها في الشركات الكبرى. ونبع قسم من قوة الدولار في أوائل الثمانينيات من واقع حاجة المستثمرين الأجانب إلى الدولار للاستثمار في الولايات المتحدة بسبب نموها الاقتصادي القوي. وبات الدولار القوي بمثابة تصويت بالثقة بالولايات المتحدة وليس مشكلة يتوجب حلها. لكن السياسات الداخلية فرضت مصيراً آخر للدولار، وهو موضوع يتكرر في حروب العملات. وسيتطلب دفع السوق بالدولار صعوداً تدخل الحكومة على نطاق واسع في أسواق الصرف إذا أرادت خفض سعر الدولار. ويتطلّب هذا النوع من التدخل الواسع موافقة الحكومات الكبرى المعنية وتعاونها.

افتقرت أوروبا الغربية واليابان إلى قابلية خفض سعر الدولار؛ بيد أن ذكريات صدمة نيكسون بقيت عالقة في الأذهان ولم يكن في وسع أحد التأكد من أن بيكر لن يلجأ إلى الضرائب الإضافية على الواردات تماماً كما فعل كونالي في عام ١٩٧١. أضف إلى ذلك أن اليابان ودول أوروبا الغربية لا تزال تعتمد على الولايات المتحدة في دفاعاتها وأمنها الوطني في مواجهة الكتلة الشيوعية تماماً كما كانت في السبعينيات. وبدا، في المجمل، أنه من الأفضل التفاوض مع الولايات المتحدة على خفض قيمة الدولار بدلاً من أن تؤخذ من جديد على حين غرّة.

شكّل «اتفاق البلازا» في عام ١٩٨٥ منتهى هذا الجهد المتعدد الجنسيات

للدفع بالدولار نزولاً. واجتمع وزراء مال ألمانيا الغربية واليابان وفرنسا والمملكة المتحدة مع وزير الخزانة الأميركية في فندق بلازا في مدينة نيويورك للعمل على خطة خفض قيمة الدولار بنوع أساسي في مواجهة الين والمارك. وخصصت البنوك المركزية ما يزيد على عشرة مليارات دولار للعملية التي سارت على مدى سنوات عدة كما هو مخطط لها. وتراجع الدولار من عام ١٩٨٥ إلى عام ١٩٨٨ بما يزيد على ٤٠ بالمئة في مقابل الفرنك الفرنسي، و٥٠ بالمئة في مقابل الين الياباني، و٢٠ بالمئة في مقابل المارك الألماني.

شكّل اتفاق البلازا نجاحاً إذا قيس فقط بمعيار ممارسة خفض العملة، إلا أن نتائجه الاقتصادية جاءت مخيبة للآمال. بقي مستوى البطالة مرتفعاً في الولايات المتحدة، عند معدل ٧,٠ بالمئة في عام ١٩٨٦، فيما تباطأ النمو كثيراً إلى مستوى ٣,٢ بالمئة فقط في عام ١٩٨٧. وأثبتت المعالجة السريعة من جديد بأنها وهمية وبات هناك، مرة أخرى، ثمن كبير لها اتخذ شكل تضخم انطلق ببطء بعد اتفاق البلازا ليصعد في عام ١٩٩٠ عائداً إلى ٦,١ في المئة. ولا يمكن لخفض العملة أو حرب العملات إنتاج أي من النمو أو الوظائف الموعودة، لكن من المؤكد أنهما يؤديان إلى التضخم.

اعتبرت الأطراف، بأكثر مما يجب، أن اتفاق البلازا ناجح ولم يتطلّب إلا تعديلاً واحدا أخيراً لوضع الكوابح على الهبوط السريع للدولار من الارتفاعات التي بلغها في عام ١٩٨٥. واجتمعت مجموعة الدول السبع، المؤلفة من أطراف اتفاق البلازا إضافة إلى كندا وإيطاليا، في أوائل العام ١٩٨٧ في اللوفر في باريس للتوقيع على «اتفاق اللوفر» الهادف إلى استقرار الدولار عند المستوى المنخفض الجديد. وانتهت حرب العملات الثانية بتوقيع اتفاق اللوفر وقرر وزراء مالية مجموعة السبع بعد عشرين عاماً من الاضطراب أن كفى وحسب.

بحلول عام ١٩٨٧ كان الذهب قد خرج من التمويل الدولي وخُفض سعر الدولار وسَلَك الين والمارك مساراً صاعداً وترنّح الإسترليني وأصبح اليورو مُتوقّعاً

ولم تأخذ الصين بعد موقعها الخاص على المسرح. وعند هذا الحد شهدت أمور التمويل الدولي سلاماً نسبياً بيد أن هذا السلام لم يستند إلى ما هو أكثر جوهرية من الثقة بالدولار بوصفه مخزوناً ذا قيمة ترتكز إلى الاقتصاد الأميركي النامي وإلى سياسة نقدية مستقرة للاحتياطي الفدرالي. وسادت هذه الظروف إلى حد كبير في خلال التسعينيات وحتى أوائل القرن الحادي والعشرين، بالرغم من انكماشين خفيفين على طول الطريق. ولم تتعلّق الأزمات الاقتصادية التي نشبت بالدولار، مثل أزمة الإسترليني في عام ١٩٩٢، وأزمة البيزو المكسيكي في عام ١٩٩٤، والأزمة المالية الآسيوية ـ الروسية في عامي ١٩٩٧ ـ ١٩٩٨. ولم يشكّل أي من هذه الأزمات تهديداً للدولار. بل وجد الدولار نفسه في الواقع، عندما نشبت، في ملاذ آمن نموذجياً. بدا كما لو أن الأمر يتطلب إما انهياراً في النمو وإما صعوداً لقوة اقتصادية منافسة ـ أو كليهما ـ لتهديد سيطرة الدولار. وستصبح النتيجة عندما سيلتقي هذان العاملان في النهاية في عام ٢٠١٠ المرادف النقدي الدولي للتسونامي.

الفصل السادس

حرب العملات الثالثة (٢٠١٠ - ...)

«لا يتمثّل الهدف... في الدفع بالدولار نزولاً. لا يجب اعتبار الأمر فصلاً آخر من فصول حرب العملات»[١].
جانيت يللين، نائبة رئيس الاحتياطي الفدرالي،
معلّقة على التيسير الكمّي،
١٦ تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠١٠

«يعمل التيسير الكمّي أيضاً من خلال أسعار الصرف.... ويمكن للاحتياطي الفدرالي الانخراط في تيسير كمّي أكثر شراسة... للمزيد من الخفض... في سعر الدولار»[٢].
كريستينا د. رومر، الرئيسة السابقة لمجلس المستشارين الاقتصاديين،
معلّقة على التيسير الكمّي، ٢٧ شباط/فبراير، ٢٠١١

تُعتبر العملات الثلاث الممتازة ـ الدولار، اليورو واليوان ـ التي تصدرها الاقتصادات الثلاثة الأكبر في العالم ـ الولايات المتحدة والاتحاد الأوروبي والصين ـ بمثابة القوى العظمى في حرب العملات الجديدة، حرب العملات الثالثة، التي بدأت في عام ٢٠١٠ كنتيجة لكساد عام ٢٠٠٧ وأخذت أحجامها وعواقبها تتضح للتو.

لا ينكر أحد أهمية العملات الرئيسية الأخرى في المنظومة المالية العالمية بما في ذلك الين الياباني والجنيه الإسترليني الإنكليزي والفرنك السويسري وتلك التابعة لدول «البريكس»: الريال البرازيلي والروبل الروسي والروبية الهندية

(١) *Wall Street Journal*, "Fed's Yellen Defends Bond-Purchase Plan," November 16, 2010, http://online.wsj.com/article/SB10001424052748703670004575617000774399856.html.

(٢) Christina D. Romer, "The Debate That's Muting the Fed's Response," *New York Times*, February 26, 2011, www.nytimes.com/2011/02/27/business/27view.html.

والرند الأفريقي الجنوبي. وتستمد هذه العملات أهميتها من حجم الاقتصاد الذي يصدرها والتجارة والصفقات المالية التي تنخرط فيها هذه البلدان. وبموجب هذه القياسات تحتل الدولارات المحلية التي تصدرها أستراليا ونيوزيلندا وكندا وسنغافورة وهونغ كونغ وتايوان، إضافة إلى الكورون النروجي والوَنْ الكوري الجنوبي ودرهم الإمارات العربية المتحدة مكانة تدعو إلى الفخر. إلا أن الناتج المحلي الإجمالي المشترك للولايات المتحدة والاتحاد الأوروبي والصين ـ نحو ٦٠ بالمئة من الناتج المحلي الإجمالي العالمي ـ يخلق مركز ثقل تلتحق به نوعاً ما كل الاقتصادات الأخرى والعملات.

لكل حرب خطوط جبهاتها الرئيسية وعروضها الجانبية الرومانسية والدامية في الغالب. وشكّلت الحرب العالمية الثانية النزاع العسكري الأعظم والأكثر كلفة في التاريخ. وانقسمت وجهة النظر الأميركية من الحرب العالمية الثانية بوضوح بين أوروبا والمحيط الهادئ، فيما اشتملت وجهة النظر اليابانية على أمبراطورية استعمارية تمتد من بورما إلى الهجوم الذي بالغت في التوسع فيه على بيرل هاربور. أما الإنكليز فبدا أنهم حاربوا في كل مكان دفعة واحدة.

وينطبق الأمر على حرب العملات. إذ أخذت خطوط الجبهة الرئيسية ترتسم على مسرح الدولار ـ اليوان عبر المحيط الهادئ، ومسرح اليورو ـ الدولار عبر الأطلسي، ومسرح اليورو ـ اليوان في مساحة اليابسة الأوروبية الآسيوية. إنها معارك حقيقية لكن بمواقع جغرافية مَجازِية، لأن حروب العملات تخاض في الواقع دفعة واحدة عالمياً في كل المراكز المالية الكبرى على مدى ٢٤ ساعة في اليوم، ويشارك فيها المصرفيون والمضاربون والسياسيون والأنظمة الآلية، ويصبح مصير الاقتصادات ومن يتأثر بها من المواطنين مُعلّقاً في كفة الميزان.

لم تعد المشاركة في حروب العملات اليوم حكراً على المُصْدرين الوطنيين للعملة وبنوكهم المركزية، بل يمتدّ التورط إلى المؤسسات المتعددة الجنسيات والعالمية مثل صندوق النقد الدولي والبنك الدولي وبنك التسويات الدولية والأمم

المتحدة إضافة إلى الكيانات الخاصة مثل صناديق التحوّط والشركات العالمية والمكاتب العائلية الخاصة لأصحاب الثروات الفاحشة. وتؤثر هذه المؤسسات الخاصة، سواء المضارِبة منها أو المتحوّطة أو المتلاعبة، على العملات كما تؤثر عليها البلدان التي تصدرها. وما على المرء، لرؤية أن خطوط الجبهة عالمية، إلا أن يتمعّن في قصة صندوق التحوّط الذي أداره جورج سوروس و«أفلس بنك إنكلترا» في عام ١٩٩٢ جراء رهان ضخم على العملات. وتوجد اليوم صناديق تحوّط ذات رفع مالي بمليارات عدة من الدولارات أكثر مما أمكن لسوروس تخيّله منذ عشرين عاماً.

بدأت المعارك في مسارح حرب العملات الثالثة في المحيطين الهادئ والأطلسي وفي أوراسيا بما يشبه عروض شرائح الصور المهمة في البرازيل وروسيا والشرق الأوسط وفي أنحاء آسيا كافة. غير أن حرب العملات الثالثة لن تُخاض على مصير الريال أو الروبل، بل على القيمة النسبية لليورو وللدولار ولليوان وهو ما سيؤثر في مصائر البلدان التي تصدرها كما في مصائر شريكاتها التجارية.

وها إن العالم يدخل اليوم حرب العملات الثالثة في أقل من مئة سنة. وليس واضحاً إن كانت ستنتهي بطريقة مأساوية كما في حرب العملات الأولى أو تتمكن من الهبوط في شكل سهل كما في حرب العملات الثانية. والأمر الواضح هو أن حرب العملات هذه ـ إذا أخذنا في الاعتبار نمو الاقتصادات الوطنية منذ الثمانينيات وطباعة المال والرفع المالي من خلال المشتقات ـ ستكون عالمية حقّاً وتُخاض على نطاق أضخم من ذي قبل. ويشارك في حرب العملات الثالثة كل من اللاعبين الرسميين والخاصين. ويزيد هذا التوسع المتصاعد في الحجم وفي الجغرافيا وفي المشاركين من خطر الانهيار. ولم تعد المخاطرة تتعلق اليوم بخفض قيمة عملةٍ ما في مواجهة أخرى أو بزيادةٍ في سعر الذهب. بل يتمثّل هذا الخطر في انهيار النظام المالي نفسه: فقدان الثقة بالعملة الورقية وهروب كبير للأصول الثابتة. وقد تصبح حرب العملات الثالثة آخر حرب عملات نظراً إلى مخاطر الإخفاق الكارثي، أو ـ في إعادة صياغةٍ لكلمات وودرو ويلسون ـ الحرب التي تنهي كل حروب العملات.

◄ مسرح المحيط الهادئ

يشكّل الصراع بين الصين والولايات المتحدة، أي بين اليوان والدولار، محور المالية الدولية اليوم والجبهة الرئيسية في حرب العملات الثالثة. وتطور هذا الصراع بعد خروج الصين من ربع قرن من العزلة الاقتصادية والفوضى الاجتماعية وقمع النظام الشيوعي العقائدي للأسواق الحرة.

بدأت معجزة الصين الحديثة في كانون الثاني/يناير ١٩٧٥ مع خطة التحديث الرباعية التي أعلنها الرئيس شو إن لاي والمتعلقة بالزراعة والصناعة والدفاع والتكنولوجيا. بيد أن تطبيقها تأخر بفعل المعوّقات التي سببتها وفاة شو في كانون الثاني/يناير ١٩٧٦، ومن بعده وفاة رئيس الحزب الشيوعي ماو تسي تونغ في أيلول/سبتمبر من تلك السنة وما أعقب ذلك من توقيف «عصابة الأربعة»، بمن فيهم زوجة ماو، بعد فترة حكم وجيزة.

تابع خليفة ماو المُعيّن، هوا غووفانغ، العمل بموجب رؤية شو وأنجز في المؤتمر الوطني للحزب في كانون الأول/ديسمبر ١٩٧٨ القطيعة النهائية مع الماضي الماوي. وتلقى هوا المساعدة في هذا من دنغ شياو بينغ الذي استرد اعتباره أخيراً وسرعان ما سيصبح المسيطر. بدأ التغيير الحقيقي في السنة التالية وأعقبته فترة من الاختبار والبرامج التجريبية الهادفة إلى زيادة الاستقلالية في عملية اتخاذ القرار في المزارع وفي المعامل. وأصدرت الصين في عام ١٩٧٩ القرار التاريخي بإنشاء أربع مناطق اقتصادية خاصة تقدّم قواعد عمل مؤاتية وضوابط أقل وفوائد ضريبية مُصممة لاجتذاب الاستثمار الأجنبي وبخاصة في الصناعات التحويلية والتجميعية والنسيجية. وشكّلت هذه باكورة برنامج أكبر من مناطق الإنماء الاقتصادي التي أُطلقت في عام ١٩٨٤ وضمت معظم المدن الساحلية الكبرى في شرق البلاد. وبقيت الصين، بالرغم من أنها شهدت في أواسط الثمانينيات نموّاً سريعاً بعبارات النسب المئوية، تعمل انطلاقاً من قاعدة منخفضة ولم تعطِ، لا عملتها ولا علاقاتها التجارية الثنائية مع البلدان الكبرى، مثل الولايات المتحدة وألمانيا، سبباً كبيراً للقلق.

تتميز حرب العملات اليوم بالمزاعم بأن الصين تبالغ في خفض قيمة عملتها، بيد أنه وحتى أواخر عام ١٩٨٣ بولغ جداً في رفع سعر اليوان إذ بلغ ٢,٨ يوان للدولار الواحد[1]. لكن ذلك حصل في وقت لم تشكّل فيه الصادرات إلا جزءاً صغيراً نسبياً من الناتج المحلي الإجمالي الصيني، وركّزت القيادة أكثر على الواردات الرخيصة لتطوير البنية التحتية. وانخرطت الصين، مع نمو قطاعها التصديري، في سلسلة من ست عمليات خفض لسعر العملة بحيث تراجع اليوان بحلول عام ١٩٩٣ إلى ٥,٣٢ للدولار الواحد. ثم أعلنت الصين في الأول من كانون الثاني/يناير ١٩٩٤ عن نظام مُحسّن للصرف الأجنبي وأجرت خفضاً ضخماً في سعر اليوان وصل إلى ٨,٧ في مقابل الدولار. ودفعت هذه الصدمة بالخزانة الأميركية إلى وصف الصين بـ«المتلاعب» بالعملة عملاً بقانون التجارة الصادر في عام ١٩٨٨ الذي يطلب من الخزانة أن تشير بالاسم إلى البلدان التي تستخدم سعر الصرف لكسب أفضلية غير منصفة في التجارة العالمية، وهي المرة الأخيرة التي تستخدم فيها الخزانة وصف الصين بالمتلاعب بالرغم من التهديدات المقنعة التي أصدرتها منذ ذلك الوقت بتكرار القيام بذلك. وأعقب ذلك ردّ تمثّل في سلسلة من إعادات التقويم اللطيفة إلى أن ثُبت سعر اليوان على ٨,٢٨ مقابل الدولار ولم يخضع عملياً لأي تغيير حتى عام ٢٠٠٤.

عانت الصين في أواخر الثمانينيات من نوبة كبرى من التضخم أثارت سخطاً شعبياً وردّة فعل محافظة عنيفة من الحرس الشيوعي القديم ضد الإصلاح الاقتصادي والبرامج التي بدأها دنغ. وساهمت في الاضطرابات السياسية حركة الاحتجاج الليبرالية المنفصلة التي قادها طلاب ومثقّفون يطالبون بالإصلاح الديمقراطي. وتصادمت هذه الحركات المحافظة والليبرالية في شكل عنيف

(١) لنقاش حول تاريخ أسعار الصرف بين اليوان الصيني والدولار الأميركي، راجع: Xiaohe Zhang, "The Economic Impact of the Chinese Yuan Revolution,". وهي دراسة أعدت للمؤتمر السنوي الثامن عشر لجمعية الدراسات الاقتصادية الصينية، أستراليا، ١٣ حزيران/يونيو ٢٠٠٦.

ومأساوي في مجزرة ساحة تيانانمين في ٤ حزيران/يونيو ١٩٨٩ عندما استخدم جنود جيش التحرير الشعبي المؤتمِر بأوامر زعامة الحزب الشيوعي الرصاص الحي والدبابات لإخلاء الساحة الواقعة في قلب بكين والمجاورة للمدينة الامبراطورية القديمة المحرّمة من المتظاهرين المطالبين بحقوق الإنسان وبالديمقراطية. وشهد الاقتصاد الصيني كذلك تباطؤاً، بعد عام ١٩٨٩، نتج في جزء منه عن الجهود الهادفة إلى كبح التضخم وفي جزء آخر عن ردّة الفعل الخارجية على مجزرة ساحة تيانانمين. ثم تبيّن أن هذا التوقّف وقتي.

تخلّت الصين أخيراً في التسعينيات عن «طاسة الرز الحديدية»، وهي سياسة الرعاية التي ضمنت في السابق للشعب الصيني الحصول على الغذاء وعلى بعض الخدمات الاجتماعية وجاءت كلفتها بطأً في النمو ونقصاً في الفاعلية. وبدأ ما يشبه اقتصاد السوق في الظهور ما يعني أنه أتيحت للعمال الصينيين فرصة تحسين أوضاعهم من دون أن تتوفر لهم أي ضمانة بالدعم في حال الفشل. وبات مفتاح هذا العقد الاجتماعي الجديد يتمثل في الخلق المستمر لملايين الوظائف للباحثين الجدد عن عمل. وأدركت الزعامة، وذكريات تيانانمين لا تزال ماثلة في أذهانها ومعها الذاكرة التاريخية لما يزيد على القرن من الفوضى، أن بقاء الحزب الشيوعي واستمرار الاستقرار السياسي يتوقفان على إيجاد الوظائف؛ وسيخضع كل شيء آخر في السياسة الصينية لهذا الهدف. أما الطريقة الأضمن في الخلق السريع والضخم للوظائف فهي أن تصبح الصين قوة مُصدّرة. وشكّل تثبيت سعر الين مقابل الدولار وسيلة لهذه الغاية، لأن الحزب الشيوعي الصيني وجد فيه حصناً يقيه من خطر ساحة تيانانمين ثانية.

عمدت القوى الرجعية الصينية المعارضة للإصلاح بحلول عام ١٩٩٢ إلى الدفع من جديد في اتجاه تفكيك مناطق دنغ الاقتصادية الخاصة وغيرها من البرامج. وردّ دنغ شياو بينغ على ذلك، وقد تقاعد رسمياً وبدا عليه المرض، وقام بجولته الجنوبية الشهيرة في السنة الجديدة، وهي زيارة شخصية حملته إلى المدن الصناعية الكبرى ومنها شانغهاي، وولّدت الدعم للاستمرار في التنمية الاقتصادية وجرّدت الرجعيين

من سلاحهم السياسي. وسجّلت جولة عام ١٩٩٢ الجنوبية انطلاق المرحلة الثانية من النمو الاقتصادي الصيني وارتفع الناتج المحلي الإجمالي الفعلي من عام ١٩٩٢ إلى عام ٢٠٠٠ إلى أكثر من الضعفين. بيد أن الرد الأميركي المستمر على مجزرة ساحة تيانانمين والذي تضمن عقوبات اقتصادية وتبريداً عاماً للاستثمارات الخارجية للشركات الأميركية في الصين أدّى إلى تسكين تأثيرات هذا النمو المذهل في التسعينيات. وساهمت سلسلة من الحماقات والأخطاء في الحساب، بما في ذلك إطلاق صاروخ في عام ١٩٩٩ على السفارة الصينية في بلغراد، في زيادة التوترات. وبقيت العلاقات التجارية في حالة من الخصومة جراء اصطدام طائرة مقاتلة صينية في نيسان/أبريل ٢٠٠١ بطائرة استطلاع أميركية أدى إلى مقتل الطيار الصيني وأجبر الطائرة الأميركية على القيام بهبوط اضطراري في الأراضي الصينية حيث أوقف طاقمها ووُضع في السجن المؤقت.

ومن سخرية الأمور أن هجمات القاعدة في ١١ أيلول/سبتمبر ٢٠٠١ وما نتج عنها من دعم صيني حازم للحرب الأميركية الشاملة على الإرهاب هي التي أدت في النهاية إلى كسر الجليد وساهمت في عودة العلاقات الأميركية ـ الصينية إلى السكّة. ولم ينطلق التلازم في التجارة والاستثمار بين الولايات المتحدة والصين بأقصى سرعته إلا بداية عام ١٩٧٦ بالرغم مما يقارب الخمسة والعشرين عاماً من التقدم الاقتصادي الكبير الذي حققته الصين.

سجّل عام ٢٠٠٢ أيضاً شروع رئيس الاحتياطي الفدرالي ألن غرينسبان في اختبار معدلات الفائدة المستدامة البالغة التدني. وبدأ في صيف ٢٠٠٠ في خفض المعدلات على أثر انفجار الفقاعة التقنية. وأمكن اعتبار ما نجم عن ذلك من تراجع فاق ٤,٧٥ بالمئة في سعر فائدة أموال الاحتياطي الفدرالي من تموز/يوليو ٢٠٠٠ إلى تموز/يوليو ٢٠٠٢ بأنه تيسير دوري طبيعي صُمم لانتشال الاقتصاد من الحفرة. وشكّل ما حصل تالياً حقبة استثنائية امتدت على مدى سنتين إضافيتين لم يرتفع في خلالها سعر فائدة أموال الاحتياطي الفدرالي أبداً عن ١,٨ بالمئة وهبط في كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٣ إلى ما دون ١,٠ بالمئة. ومع أواخر تشرين

الأول/أكتوبر ٢٠٠٤ بلغ سعر الفائدة الفعلي لأموال الاحتياطي ١,٧٦ بالمئة بما كاد يعادل تماماً سعره في تموز/يوليو ٢٠٠٢[١].

بُرّرت سياسة معدل الأسعار المتدنية هذه بأنها ردّ على التحديات التي أثارها انهيار الفقاعة التقنية في عام ٢٠٠٠، وكساد عام ٢٠٠١، وهجمات ٩/١١، ومخاوف غرينسبان من الانكماش الاقتصادي. بيد أن الخوف من الانكماش هو الذي دفع غرينسبان في الأساس إلى إبقاء المعدلات منخفضة لأطول مما يبرره في العادة الانكماش الخفيف. وأخذت الصين عند هذا الحد في تصدير انكماشها الاقتصادي إلى العالم في جزء منه بفعل إمداداتها الثابتة من الأيدي العاملة الرخيصة. وأدت سياسة معدلات الفائدة المنخفضة التي اعتمدها غرينسبان، والتي تهدف في جزء منها إلى موازنة آثار الانكماش الصيني في الولايات المتحدة، إلى زرع بذور حرب عملات شاملة تكشّفت في وقتٍ لاحقٍ من العقد.

لم تشكل معدلات الفائدة المنخفضة التي اعتمدها غرينسبان سياسة ردّ على انكماش محتمل وحسب، بل أيضاً نوعاً من المخدّر المحقون في أوردة وول ستريت. وأخذت لجنة السوق المفتوحة في الاحتياطي الفدرالي، وهي الجهاز الذي يحدد السعر المستهدف لفائدة أموال الاحتياطي، تعمل الآن أشبه بمختبر يوفّر الحبوب المخدرة للمدمنين بإفراط على الصفقات في وول ستريت. فمعدلات الأسعار المنخفضة تعني أنه يمكن لكل أنواع الصفقات المشبوهة والخطرة أن تبدو جذابة لأن المقترضين الهامشيين سيتمكنون في الظاهر من تحمّل تكاليف التمويل. وأطلقت المعدلات المنخفضة أيضاً عملية بحث عن المردود قام بها المستثمرون المؤسساتيون ممن يريدون عائدات أكبر من تلك التي تعرضها الأوراق المالية الحكومية الخالية من المخاطر أو السندات ذات التصنيف العالي. وأدت معدلات الفائدة المنخفضة لغرينسبان إلى انفجار كل

(١) أُخذت إحصاءات معدلات أسعار الفائدة من: Board of Governors of the Federal Reserve System, Statistics and Historic Data, www.federalreserve.gov/econresdata/releases/statisticsdata.htm.

من سوق الرهون المنزلية المتدنية الجودة والسوق التجارية العقارية بعبارات تجهيز القروض وتدفق العروض والتوريق وأسعار الأصول الفعلية. وباتت فقّاعة العقارات الكبرى للأعوام ٢٠٠٢ ـ ٢٠٠٧ على الطريق.

فاز غرينسبان في أيلول/سبتمبر ٢٠٠٢، مع بدء انطلاقة سياسة معدلات الفائدة المنخفضة، بحليف في شخص بن برنانكي الذي عُيّن حديثاً عضواً في مجلس إدارة حكّام الاحتياطي الفدرالي. وسرعان ما سيثبت برنانكي أوراق اعتماده المتعلقة بمحاربة الانكماش في خطاب ألقاه في النادي الوطني للاقتصاديين في واشنطن العاصمة قبل شهرين فقط على قسمه يمين تسلمه منصبه كأحد حكام الاحتياطي الفدرالي. وقد حظي الخطاب وهو بعنوان «الانكماش: التأكّد من أنه لن يحصل عندنا» بالكثير من الانتباه في حينه لإشارته إلى فكرة ميلتون فريدمان القاضية بإنزال المال المطبوع حديثاً بواسطة طائرات الهليكوبتر، إذا لزم، لمنع حصول الانكماش، وأكسب برنانكي لقب «بن الهليكوبتر»[1].

شكّل خطاب برنانكي في عام ٢٠٠٢ مسوّدة لعمليات الإنقاذ المالي في عام ٢٠٠٨ ولسياسة زيادة المعروض من النقود في عام ٢٠٠٩. وتحدّث برنانكي صراحة عن كيف يمكن للاحتياطي الفدرالي أن يطبع المال لتمويل عجز الحكومة الناتج سواء عن خفض الضرائب أو عن الزيادات في الإنفاق، قائلاً:

> من شبه المؤكد... أن يشكّل الخفض الضريبي الواسع القاعدة... المتلائم مع مشتريات السوق المفتوحة... محفّزاً فاعلاً على الاستهلاك.... فخفض الضرائب ذو التمويل النقدي يوازي مبدأ ميلتون فريدمان الشهير حول «إنزال المال بالهليكوبتر»....
>
> ويمكن للحكومة... بالتأكيد... الاستحصال حتى على أصول فعلية أو مالية

(١) "Deflation: Making Sure 'It' Doesn't Happen Here," remarks by Ben S. Bernanke, National Economists Club, November 21, 2002, www.federalreserve.gov/boarddocs/speeches/2002/20021121/default.htm.

موجودة. وإذا... عمد الاحتياطي الفدرالي عندها إلى شراء مبلغ مساوٍ من ديون الخزينة بالمال الصادر حديثاً، فستشكل العملية برمتها المعادل الاقتصادي لعمليات السوق المفتوحة المباشرة في الأصول الخاصة[1].

أخذ برنانكي يشرح كيف يمكن للخزانة الاستدانة لشراء الأسهم الخاصة وكيف يمكن للاحتياطي الفدرالي تمويل ذلك الدين عن طريق طباعة المال. وهذا ما حصل أساساً عندما استولت الحكومة على «إي. إي. جي.» و«جنرال موتورز» و«سيتي بنك» وأنقذت مالياً «غولدمان ساخس»، من بين آخرين. وسبق لبرنانكي أن فصّل ذلك قبل سنوات.

حصل غرينسبان، بوجود برنانكي الخليفة الأمثل له في المجلس، مع الوقت على رفيق الروح المثالي في حربه المقدسة على الانكماش. وباتت خشية غرينسبان ـ برنانكي من الانكماش الثابتة الوحيدة طيلة فترة الأعوام ٢٠٠٢ ـ ٢٠١١. فالانكماش، من وجهة نظرهما، هو العدو وإن الصين مصدر مهم لهذا الانكماش بسبب أجورها المنخفضة وكلفات إنتاجها المتدنية، النابعة من تجاهل السلامة ومن التلوث.

عانت الصين، بالرغم من معجزتها الاقتصادية، من عجز تجاري مع العالم حتى أواخر عام ٢٠٠٤. وليس هذا بالأمر غير المألوف في المراحل الأولى من الاقتصاد النامي حيث تتوجب معادلة جهود النجاح في التصدير مع الحاجة إلى استيراد مكونات البنى التحتية والتجهيزات الصناعية والمواد الخام والتكنولوجيا التي ستُستخدم للانطلاق في التصدير. وسجّلت الصين رغم ذلك فائضاً في الميزان التجاري مع الولايات المتحدة؛ من دون أن يشكّل ذلك في البداية مصدراً للقلق. وبلغ العجز التجاري الأميركي مع الصين في عام ١٩٩٧ أقل من ٥٠ مليار دولار. ثم أخذ العجز في الاتساع بثبات، وانفجر في مدى ثلاث سنوات، من عام ٢٠٠٣ إلى عام ٢٠٠٦، من ١٢٤ مليار دولار إلى ٢٣٤ ملياراً. وتُسجّل هذه الفترة

---

(١) Ben S. Bernanke، مصدر سابق.

التي بدأت في عام ٢٠٠٣ تزايد القلق في شأن العلاقة التجارية الثنائية الأميركية ـ الصينية ودور سعر صرف الدولار ـ اليوان في تلك العلاقة. ووصف السيناتور عن نيويورك تشارلز إ. شومر، في عام ٢٠٠٦، العجز في الميزان التجاري الأميركي بأنه أشبه «بالنزيف البطيء من معصميْ الاقتصاد الأميركي»، وأشار إلى الصين بوصفها المساهم الأساسي في ذلك[1].

يتم تصدير الانكماش الاقتصادي الصيني الداخلي إلى الولايات المتحدة من خلال سعر صرف العملات وينتهي به الأمر مهدّداً بحصول انكماش في الولايات المتحدة. بدأ ذلك مع قرار الحكومة الصينية ربط سعر الصرف بين اليوان والدولار. ولا يتم التداول بحرّية في اليوان في سوق العملات الدولية بالطريقة التي يتم فيها التداول بالدولار واليورو والإسترليني والين وغيرها من العملات القابلة للتحويل. ويسيطر بنك الشعب الصيني، أي بنك البلاد المركزي، بقوة على استخدام اليوان وعلى توفّره في تسوية الصفقات. يتوجّب على المصدّر الصيني الذي يشحن البضائع إلى الخارج ويكسب الدولارات أو اليورو أن يسلّم هذه العملات إلى بنك الشعب الصيني ويحصل في مقابله على اليوان بسعر يحدده البنك. ويمكن للمصدّر الذي يحتاج إلى بعض الدولارات أو اليورو لشراء المواد الأجنبية أو غيرها من الواردات أن يحصل عليها، غير أن البنك لا يوفّر له إلا ما يكفي من الدولارات أو اليورو لدفع ثمن هذه الواردات وليس أكثر؛ ويحتفظ البنك بالباقي.

أدت عملية استيعاب كل الفائض من الدولار الذي يدخل إلى الاقتصاد الصيني، وبخاصة بعد عام ٢٠٠٢، إلى عدد من التداعيات غير المقصودة. وتمثّلت المشكلة الأولى في أن بنك الشعب لم يأخذ الفائض من الدولار فحسب بل اشتراه أيضاً بأوراق اليوان المطبوعة حديثاً. ويعني هذا أنه في حين عمد الاحتياطي الفدرالي إلى طباعة دولارات انتهى بها الأمر في الصين لشراء البضائع، اضطر بنك الشعب الصيني إلى طباعة اليوان لامتصاص الفائض. وبهذا تكون الصين

(١) بيان صحافي من مكتب السيناتور الأميركي: Charles E. Schumer, February 19, 2006, http:// schumer.senate.gov/new_website/record.cfm?id=259425.

قد لزّمت في الواقع سياسة عملاتها إلى الاحتياطي الفدرالي، وكلما عمد الأخير إلى طباعة المزيد، عمد بنك الشعب بدوره إلى طباعة المزيد للمحافظة على سعر الصرف الثابت.

وتمثّلت المشكلة الثانية في ما يتوجب فعله بالدولارات التي يتم الحصول عليها حديثاً. احتاج بنك الشعب الصيني إلى استثمار احتياطيه في مكانٍ ما وإلى كسب معدّل معقول من المردود. وتتميز البنوك المركزية تقليدياً بأنها شديدة المحافظة في سياساتها الاستثمارية، وبنك الشعب الصيني ليس استثناء، وتفضّل الأوراق المالية الحكومية المسيّلة جداً التي تصدرها الخزانة الأميركية. واستحصلت الصين بنتيجة ذلك على كميات ضخمة من سندات الخزانة الأميركية مع استمرار فائضها التجاري مع الولايات المتحدة وازدياده. وقدّرت رويترز في أوائل عام ٢٠١١ أن مجموع احتياطي الصين من كل العملات الأجنبية يقارب ٢,٨٥ تريليون دولار استثمرت نحو ٩٥٠ ملياراً منها في سندات الحكومة الأميركية من كل الأنواع. وتشابكت الولايات المتحدة والصين في عناق مالي من تريليون دولار وهو كناية في الأساس عن برميل بارود نقدي يمكن لأي من الطرفين تفجيره إذا خرجت حروب العملات عن نطاق السيطرة.

حثّت الولايات المتحدة يائسةً الصين على زيادة قيمة اليوان من أجل خفض العجز التجاري الأميركي المتنامي معها وعلى التخفيف من مراكمة بنك الشعب الأصول التي يهيمن عليها الدولار. ولم تلقَ هذه المناشدات إلا نجاحاً محدوداً جداً. وبقي اليوان، من عام ٢٠٠٤ وحتى منتصف عام ٢٠٠٥، مثبتاً على سعر ٨,٢٨ للدولار، وهو السعر نفسه تقريباً الذي استمر فيه منذ عام ١٩٩٧. وارتفعت قيمة اليوان فجأة، في سياق يومين في أواخر تموز/يوليو ٢٠٠٥، من ٨,٢٨ إلى ٨,١١ دولار بزيادة نحو ثلاثة بالمئة. وشُرع منذ عملية إعادة التقويم الفجائية هذه في عملية إعادة تقويم متدرجة على مدى ثلاث سنوات ليبلغ في مآل الأمر في منتصف تموز/يوليو ٢٠٠٨ مستوى نحو ٦,٨٢ للدولار.

عاد بنك الشعب الصيني من ثم إلى استخدام المكابح بقوة وحافظ على ثبات اليوان في السنتين التاليتين عند مستوى ٦,٤٠ للدولار، ليعود ويبدأ في حزيران/يونيو ٢٠١٠ جولة ثانية من إعادة التقويم البطيئة ولكن الثابتة أوصلت قيمة اليوان في آب/أغسطس ٢٠١١ إلى ما فوق ٦,٤٠ في مقابل الدولار. وبالكاد حصل هذا الارتفاع في قيمة اليوان بالدولار بطريقة لطيفة وفي غياب أي حدّة. وغلبت المعارك الكلامية والسياسية بين الصين والولايات المتحدة في موضوع أسعار الصرف على العلاقات الاقتصادية الأميركية ـ الصينية من عام ٢٠٠٤ إلى عام ٢٠١١ بالرغم من طائفة من القضايا الثنائية المهمة الأخرى بما فيها إيران وكوريا الشمالية.

ومن المثير للاهتمام التفكير في كيفية تطور الاختلالات في التوازن، مثل العجز التجاري الأميركي الثنائي مع الصين ومراكمة الصين الكبيرة لسندات ديون الحكومة الأميركية، في ظل نظام بريتون وودز. وبدأت مراكمة الصين للدين الأميركي بالطريقة نفسها مع وجود الرغبة الدائمة في الاحتفاظ بكمية ما من أوراق الخزانة الأميركية المالية لأسباب التنويع وإدارة السيولة. غير أن الصين كانت تعمد، عند حد ما، إلى طلب استيفاء بعض من أوراق الخزانة المالية بالذهب الأميركي الموجود في الاحتياطات كما تسمح بريتون وودز بذلك. ومن شأن عملية استرداد صغيرة نسبياً، لنقل ١٠٠ مليار دولار من كمبيالات الخزانة، تتم في أوائل عام ٢٠٠٨ عندما بلغ سعر الذهب ألف دولار للأونصة الواحدة أن تعادل ١٠٠ مليون أونصة من الذهب أو حوالى ٢,٨٤٠ طناً مترياً. ويساوي هذا ٣٥ بالمئة من كامل المخزون الرسمي للذهب في الولايات المتحدة. ومن شأن استرداد الصين الكامل لكل أوراق الحكومة الأميركية المالية أن يؤدي بالفعل إلى القضاء التام على مخزون الذهب الأميركي فتصبح الولايات المتحدة بلا ذهب والصين المالك الفخور لما يزيد على تسعة آلاف طن متري. وفي وسع المرء أن يتخيّل السفن الصينية وقد بلغت ميناء نيويورك وقافلة أميركية مدججة بالسلاح تتحرك من وست بوينت جنوباً عبر «باليسادز إنترستايت باركواي» لملاقاة السفن

وإفراغ الحمولة على متنها لشحنها إلى الخزنات الحديثة البنيان في شانغهاي. وما من شك أن منظراً كهذا سيصيب الشعب الأميركي بالصدمة، ومع ذلك فإن هذه الصدمة الخيالية تثبت نقطة أكبر. فأميركا تعاني بالفعل من عجز كبير يمكن أن يقضي، بموجب القواعد القديمة للعبة، على مخزونها من الذهب. إلا أن فكرة قاعدة الذهب لم تقضِ بانتزاع الذهب من الدول بل بإجبارها بالأحرى على ترتيب بيتها قبل أن يختفي الذهب بوقت طويل. ويبدو الشعب الأميركي، في غياب قاعدة الذهب والتسويات التي تُجرى في الوقت الأصلي، غير مدرك للمدى السيّئ حقّاً الذي تدهورت إليه الشؤون المالية الأميركية.

قد يبدو هذا المثال مفرطاً إلا أن النظام المصرفي عمل بهذه الطريقة بالضبط حتى أربعين عاماً ماضية. فقد امتلكت الولايات المتحدة في ١٩٥٠ احتياطات رسمية من الذهب تفوق العشرين ألف طن متري. وسبق لاحتياطي الولايات المتحدة من الذهب، بفعل العجوزات التجارية المتمادية في يومها مع أوروبا واليابان بدلاً من الصين، أن هبط إلى ما يزيد قليلاً عن تسعة آلاف طن متري عندما أغلق نيكسون نافذة الذهب في عام ١٩٧١. وهذا الهبوط الذي بلغ ١١ ألف طن على مدى واحد وعشرين عاماً من عام ١٩٥٠ إلى عام ١٩٧١ ذهب في معظمه إلى عدد قليل من القوى التصديرية[1]. وارتفع احتياطي ألمانيا من الذهب في خلال الفترة نفسها من صفر إلى ما يزيد على ٣٦٠٠ طن متري. وارتفعت موجودات إيطاليا من ٢٢٧ طناً مترياً إلى ما يزيد على ٢٥٠٠ طن متري. وذهب فرنسا من ٥٨٨ طناً مترياً إلى أكثر من ٣١٠٠ طن. وارتفعت موجودات هولندا، القوة الذهبية الصاعدة الأخرى، ٢٨٠ طناً مترياً إلى ما يقارب ١٧٠٠ طن. ولم تأتِ كل هذه الاحتياطات المتوسعة من الولايات المتحدة. ووجدت بريطانيا، القوة الذهبية الأخرى، احتياطها وقد هبط من أكثر من ٢٥٠٠ طن متري في عام ١٩٥٠ إلى ٦٩٠ طنّاً فقط بحلول عام ١٩٧١. غير أن الذهب الأميركي أخذ ينتقل

(١) كل الإحصاءات عن الموجودات الرسمية من الذهب مأخوذة من: World Gold Council, Investment Statistics, Changes in World Official Gold Reserves, www.gold.org.

في شكل عام من الولايات المتحدة إلى شركائها التجاريين كجزء من إعادة الموازنة التلقائية التي أملت فيها منظومة بريتون وودز.

لم ترتقِ الصين إلى وضعية القوة التصديرية في عصر الخمسينيات والستينيات الذهبي هذا. بل حصل ذلك في شكل كبير في أوائل القرن الحادي والعشرين عندما شُرع في تسوية الالتزامات المالية من خلال الإقرار الورقي بالدين أو بالمستحقات أو ما يعادل ذلك إلكترونياً. ويعني هذا أن الصين لم تحصل على أي ذهب رسمي من نجاحها التصديري، كما أنه يعني عدم وجود رقابة على قدرة الولايات المتحدة على طباعة المال أو الاستدانة والاستمرار في الإنفاق بما يفوق طاقتها. وشجعت على هذا الانغماس سياسات معدلات الفائدة الفائقة الانخفاض لغرينسبان وبرنانكي. وفي غياب أي قاعدة ذهب أو غيرها من القيود النقدية التي تُستخدم ككابح، تتقدم الصين والولايات المتحدة بخطى وئيدة صوب حرب العملات الثالثة مفتقرتين إلى أي بوصلة أو خريطة للإبحار في التزامات ورقية مالية ذات حجم لم يسبق له مثيل.

يتعلّق الاتهام الأساسي الذي توجهه الولايات المتحدة إلى الصين، ويُناقَش تكراراً في الصحافة لكنه لم يصدر رسمياً عن البيت الأبيض منذ عام ١٩٩٤، في أنها تتلاعب بعملتها للإبقاء على صادراتها رخيصة على الشارين الأجانب. غير أن آلة التصدير الصينية ليست غاية في حد ذاتها، بل وسيلة تبرر الغاية. والغاية الحقيقية من السياسة الصينية مألوفة من السياسيين في كل مكان، وهي تأمين الوظائف. فالمصانع الساحلية الصينية ومعامل التجميع ومراكز النقل تقع عن مصب نهر من البشر ينساب من محافظات البلاد الوسطى والجنوبية حاملاً عشرات الملايين من العمّال ومعظمهم من الشبان الباحثين عن عمل ثابت بمعاشات تشكّل فقط عُشر ما يتقاضاه العامل المماثل في الولايات المتحدة.

يعيش العمال الوافدون الجدد في مهاجع جماعية مكتظة ويعملون سبعين ساعة في الاسبوع ويستخدمون وسائل النقل العامة ويأكلون المعكرونة والرز

ويتمتعون بالقليل، هذا إذا فعلوا، من البهجة أو أوقات الفراغ. ويحوّلون القليل الذي يتمكنون من ادخاره إلى القرية أو المزرعة التي جاؤوا منها لإعالة الأهل المتقدمين في السن أو غيرهم من الأقارب الذي يفتقرون إلى أي شبكة أمان اجتماعية. بيد أن هذه الحياة هي، من منظور صيني الأرياف، بمثابة الحلم الصيني وهو مرادف القرن الحادي والعشرين للحلم الأميركي الأوسع في القرن العشرين بامتلاك منزل وسيارة ومدارس جيدة تترافق مع وظيفة ثابتة في أميركا منتصف القرن. ولا يحتاج هؤلاء الوافدون الريفيون إلى المدن إلا إلى التطلّع من حولهم ليشاهدوا سيارات المرسيدس والكاديلاك والشقق الفخمة في ناطحات السحاب التي تخص أثرياء الصين الجدد ليدركوا وجود أمور أخرى خارج مهاجعهم وباصات المدينة.

ليس هناك من يعرف أكثر من قادة الحزب الشيوعي الصيني أنفسهم ماذا سيحصل لو لم تتوفّر هذه الوظائف. وما دراسة التاريخ الصيني إلا دراسة للانهيار الدوري. وشكّلت بنوع خاص ١٤٠ عاماً امتدت من عام ١٨٣٩ إلى عام ١٩٧٩ حقبة تميّزت بالاضطرابات المستمرة، بدأت مع حروب الأفيون (١٨٣٩ ـ ١٨٦٠) واستمرت في سياق تمرّد تايبينغ (١٨٥٠ ـ ١٨٦٤) وثورة الملاكمين (١٨٩٩ ـ ١٩٠١) وسقوط سلالة كينغ في عام ١٩١٢، وفترة أسياد الحرب ورجال العصابات في العشرينيات والحرب الأهلية بين الوطنيين والشيوعيين في أوائل الثلاثينيات والاجتياح الياباني والحرب العالمية الثانية (١٩٣١ ـ ١٩٤٥) والثورة الثقافية (١٩٦٦ ـ ١٩٧٦) وأخيراً وفاة ماو وسقوط عصابة الأربعة في عام ١٩٧٦. وليست هذه الأحداث مجرد نقاط جديرة بالملاحظة في الترتيب الزمني التاريخي بل تتضمن فصولاً مستمرة من الحرب الخارجية والحرب الأهلية والمجاعة المتفشية والاغتصاب الجماعي والإرهاب والهجرات الكبرى للاجئين والفساد والاغتيال والمصادرة والإعدامات السياسية وغياب أي مركز سياسي فاعل أو حكم القانون. وأصيبت الثقافة الصينية والحضارة بحلول أواخر السبعينيات بالإرهاق السياسي والاقتصادي والمادي، ولم يعد الشعب، ومعه الحزب الشيوعي، يريد أي شيء

غير الاستقرار والنمو الاقتصادي. ويمكن للديمقراطية الليبرالية والحقوق المدنية أن تنتظر.

هذا هو السبب الذي جعل مظاهرات ساحة تيانانمين في عام ١٩٨٩ تصيب الزعماء الصينيين بالقلق تماماً كما استفظع الغرب القمع العنيف الذي جوبهت به. بدا، من وجهة نظر هؤلاء الزعماء، أن تيانانمين تضع الصين مرة على حافة الفوضى بعد عشر سنوات فقط من النمو والاستقرار. أدركت قيادة الحزب الشيوعي الصيني أن تمرد تايبينغ في القرن التاسع عشر بدأ مع طالبٍ واحدٍ خائبٍ سرعان ما ورّط النصف الجنوبي من الأمبراطورية في حرب أهلية أوقعت عشرين مليون قتيل. ويشكّل التاريخ الصيني إثباتاً على أن شبكة التواصل الاجتماعي لا تتطلب الأنترنت بل تنتشر بالقوة نفسها تماماً عن طريق ما تتناقله الألسن أو عن طريق ما يسميه الصينيون دازيباو، أو الملصق ذا الأحرف الكبيرة. وأدرك الزعماء الصينيون أيضاً أن احتجاجات تيانانمين لم تتغذَّ فقط من المشاعر المؤيدة للديمقراطية بل أيضاً من استياء الطلاب والعمال من ارتفاع أسعار الغذاء وتباطؤ نمو الوظائف اللذين سرّعهما صانعو السياسة في الصين لإضعاف الاقتصاد لمحاربة التضخم الذي بدأ يمد رأسه في أواخر الثمانينيات.

اهتمت الولايات المتحدة هي الأخرى، طبعاً، بخلق الوظائف. وجاء ركود ٢٠٠١ معتدلاً بالعبارات الإحصائية في ما يتعلق بالناتج المحلي الاجمالي والإنتاج الصناعي، إلا أن عدد الأميركيين العاطلين عن العمل ارتفع بحدة من ٥,٦ ملايين شخص في نهاية عام ٢٠٠٠ إلى ٨,٢ ملايين بنهاية عام ٢٠٠١. واستمر عدد العاطلين عن العمل في التصاعد، بالرغم من الانتعاش التقني، وفاق الـ٨,٦ ملايين شخص بنهاية عام ٢٠٠٢. وتراجع عن هذا الحد ببطء شديد بحيث بقي ٧,٢ ملايين عاطل عن العمل بنهاية عام ٢٠٠٥. وكانت أميركا، مع بدء ركود عام ٢٠٠٧، لا تزال تسعى للخروج من قاعدة العاطلين عن العمل المرتفعة هذه، وقد ازداد عددهم بسرعة بحلول تشرين الأول/أكتوبر ٢٠٠٩ وفاق الـ١٥,٦ ملايين. وبلغ مجموع الأميركيين العاطلين عن العمل أو ذوي العمالة

الناقصة، بمن فيهم العاملون في دوام جزئي ولكنهم يبحثون عن ساعات عمل أطول وأولئك الذين لا يُعدون رسمياً عاطلين عن العمل لكنهم يرغبون في إيجاد وظيفة، ما يزيد على ٢٥ مليون رجل وامرأة مع نهاية عام ٢٠٠٩، ولكل واحد من هؤلاء الخمسة والعشرين مليوناً وجه واسم وعائلة. ويفضّل الاقتصاديون، في عصرنا الإحصائي، عرض هذه الظاهرة بعبارات النسب المئوية مثل ٦,٠ بالمئة بطالة بنهاية عام ٢٠٠٢ و٩,٩ بالمئة للعام ٢٠٠٩، إلا إن تلاوة الأعداد الفعلية للأشخاص المعنيين ـ أكثر من ٢٥ مليوناً ـ تساهم في إدراك أعماق مشكلة البطالة. واحتاجت أميركا يائسة إلى خلق الوظائف.

حجبت سياسات الائتمانات الميسّرة لغرينسبان وبرنانكي، وما نتج عنها من نشوة الإنفاق بواسطة بطاقات الاعتماد والارتفاع في أسعار المنازل وفي أسعار الأسهم والرهون الكبرى من دون دفعة أولى لجميع الطالبين، هذه المأساة الانسانية لفترة. وبالرغم من حصول بعض الشكاوى في شأن التلاعب الصيني بالنقد والوظائف الأميركية المفقودة بين عامي ٢٠٠٤ و٢٠٠٥، فإن الازدهار البارز جداً ولكن غير المستدام في النهاية لهاتين السنتين والناتج عن الائتمانات الميسّرة أدى إلى خفوت هذه الشكاوى. وعندما توقّفت الموسيقى فجأة في عام ٢٠٠٧ وسارت الولايات المتحدة مترنّحة صوب ذعر عام ٢٠٠٨ الاقتصادي، لم يعد أمام صانعي السياسة الصينيين مكان للاختباء.

وها إن السياسيين، يقودهم بضوضاء شديدة السيناتور تشارلز شومر، يهاجمون علناً تثبيت سعر صرف اليوان ـ الدولار ويلومون الصين على الوظائف المفقودة في الولايات المتحدة. وكتبت المجموعة التي تضم شيوخاً من الحزبين، ومن ضمنهم شومر، في عام ٢٠٠٨ رسالة إلى البيت الأبيض في عهد بوش جاء فيها: «أجبرت أفضلية السعر غير العادل الذي تعطيه [العملة الصينية]، وهي دون السعر الفعلي، الكثير من الشركات الأميركية على إعلان الإفلاس وحتى التوقف عن العمل ما أضر بعمالنا وبعائلاتهم وبالطبقة المتوسطة». ولم يتهيّب السيناتور شومر وأمثاله واقع أنه لا يوجد سوى القليل من الدليل الذي يدعم هذا الربط

بين الوظائف وأسعار الصرف[1]. وبدا من المستبعد أن يقبل صانع المفروشات النموذجي في كارولينا الشمالية بالعمل لقاء الـ١١٨ دولاراً في الشهر التي يجنيها نظيره الصيني. وحتى لو ارتفعت قيمة اليوان إلى الضعفين، فلن يجني صانع المفروشات الصيني سوى ما يوازي ٢٣٦ دولاراً في الشهر، وهذا ليس بالارتفاع الكافي ليجعل من نظيره الأميركي منافساً له. غير أن ديماغوجيّي الدولار لم يهمّهم أي من هذا، إذ قضت وجهة نظرهم بأن الملامة تقع بوضوح على العملة الصينية، وبأنه يجب على الصينيين الآن الاستجابة لمطالبهم بإعادة التقويم.

أدركت إدارة الرئيس جورج و. بوش تمام الإدراك هذه الجوقة من الشكاوى، لكنها تفهّمت أيضاً أهمية العلاقات الوثيقة مع الصين في عدد من المسائل الأخرى. فالصين هي الشاري الأكبر لصادرات النفط الإيرانية وهي بالتالي في موقع التأثير على إيران في مواجهتها مع الولايات المتحدة حول تطوير الأسلحة النووية. كما شكّلت حبل النجاة الاقتصادي الأساسي لنظام كوريا الشمالية المقفل أقفالاً تاماً والذي لها معه حدود مشتركة ما يضعها بالتالي في موقع مساعدة الولايات المتحدة في تحقيق أهدافها الاستراتيجية في شبه الجزيرة الكورية. نظرت الشركات الأميركية الكبرى بعين الغيرة إلى السوق الصينية وأخذت تبحث عن وصول مباشر إليها من خلال التوسع والحيازات أو المشاريع المشتركة مع شركاء صينيين، وهذه كلها تتطلب موافقة الحكومة الصينية. وعانت الصين في عام ٢٠٠٥ من فقدان ماء الوجه عندما سحبت شركة الأوفشور النفطية الوطنية عرضها الاستيلاء على شركة «يونوكال أويل» ومقرها الولايات المتحدة بعدما صوت مجلس النواب بـ٣٩٨ صوتاً في مقابل ١٥ لدعوة الرئيس بوش إلى مراجعة العرض على قاعدة الأمن القومي. وأمكن لمثل هذا الرفض أن يواجه بمثله بالنسبة إلى الحيازات الأميركية في الصين. وباختصار فإن أميركا تخسر أكثر مما تربح جراء أي مواجهة مع الصين وبدا أن

(١) "U.S. and China Agree to Negotiate Investment Treaty," Associated Press, June 19, 2008.

الاستمرار في الحوار بين الخبراء الرفيعي المستوى يشكّل المقاربة الأفضل.

عالج الرئيس بوش الحاجة إلى إبقاء التوترات النقدية الأميركية ـ الصينية تحت السيطرة بإطلاقه في عام ٢٠٠٦ الحوار الاقتصادي الاستراتيجي الصيني ـ الأميركي. وواصلت إدارة أوباما هذه الاجتماعات في شكل موسّع وأعادت تسميتها الحوار الاستراتيجي والاقتصادي لتعكس اشتمالها على وزيرة الخارجية الأميركية وعلى أحد أعضاء مجلس الدولة الصينية المسؤول عن السياسة الخارجية. وشكّل إدخال مسؤولين عن السياسة الخارجية مع المسؤولين الاقتصاديين اعترافاً واضحاً بترابط الأوجه الجغرافية السياسية والمالية للسياسة الوطنية في القرن الحادي والعشرين.

شكّل الحوار الاستراتيجي والاقتصادي واحداً من منتديات عدة ثنائية ومتعددة الاطراف صُممت في جزء منها للتعامل مع ظهور حرب عملات جديدة. وساهمت في تفادي تصعيد التوترات في شأن الاتهامات بالتلاعب بالعملة، لكنها لم تفعل شيئاً ينهي المسألة. وعُقدت أيضاً سلسلة من القمم الثنائية بين الرئيس الصيني هو والرئيس الأميركي أوباما، لكن لم يحقق أي من الحوار الاستراتيجي والاقتصادي والقمم الثنائية تقدمّاً كبيراً.

وها قد اختارت الولايات المتحدة مجموعة العشرين ميداناً لدفع الصين في اتجاه إعادة تقويم عملتها، يدفعها إلى ذلك إمكان اجتذاب الحلفاء للانضمام إلى هذا الجهد، ولأن الصين تحترم الرأي العالمي أكثر مما تحترم رأي الولايات المتحدة. ولم يتجه التقدم الأخير في عملية إعادة تقويم اليوان إلى أن يحصل بالارتباط مع اجتماعات الحوار الاستراتيجي والاقتصادي بل بالأحرى استباقاً لاجتماعات مجموعة العشرين. وحصلت، على سبيل المثال، عملية إعادة تقويم صغيرة لليوان ولكنها جديرة بالملاحظة من ٦,٨٣ في ١٥ حزيران/يونيو ٢٠١٠ إلى ٦,٧٩ في ٢٥ حزيران/يونيو ٢٠١٠ في استباق فوري لقمة زعماء مجموعة العشرين في تورونتو. وتزامن انتعاش آخر لليوان من ٦,٦٩ في الأول من تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠١٠ إلى ٦,٦٢ في ١١ تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠١٠ مع قمة زعماء

مجموعة العشرين في سيول. ويبرهن هذا على أن الصينين يكترثون لمجموعة العشرين بطرق ربما ينتفي وجودها عندما يتعلق الأمر بمنتديات أخرى.

شهد مسرح المحيط الهادئ الأميركي ـ الصيني هدوءاً بحلول ربيع ٢٠١١. إلا أن القضايا الأساسية بقيت من دون حل. وعنت الضغوط في اتجاه إيجاد فرص عمل جديدة في كل من الصين والولايات المتحدة أنه يمكن للتوترات أن تندلع في أي وقت. وأثار تغيير الزعامة في عام ٢٠١٢ في الصين والانتخابات الرئاسية في الولايات المتحدة الأميركية في السنة نفسها شبح أن تلعب القوى السياسية الداخلية دور المحفّز للمزيد من المواجهة الدولية.

◄ المسرح الأطلسي

يمكن في شكل أفضل فهم المسرح الأطلسي، أي العلاقة بين الدولار واليورو، على أنه مسرح من التبعية المتبادلة وليس المواجهة. ومرد ذلك إلى المدى والدرجة الأكبر بكثير من الترابط بين أسواق رأس المال الأميركية والأوروبية والأنظمة البنكية بالمقارنة مع أي زوج من العلاقات المالية الأخرى في العالم. ولم تظهر هذه التبعية المتبادلة في شكل أكثر قوة مما أصبحت عليه بعد إفلاس بنك «ليمان براذرز» للاستثمار في أيلول/سبتمبر ٢٠٠٨. وبالرغم من التقدم بطلب إعلان الإفلاس من المحاكم الفدرالية الأميركية بعد فشل عملية الإنقاذ المالي التي قامت بها الخزانة، أضحت صناديق التحوّط الأوروبية بعضاً من أكبر الضحايا المالية والأطراف الأسوأ تأثّراً بعد قيامها ومن دون مسوّغ قانوني بأعمال مقايضة للعملات واحتفظت بحسابات مقاصة في بنوك تابعة لـ «ليمان» في لندن. وتضخّم الإخفاق التام عبر الأطلسي، وقد حاز على تغطية صحافية كبرى في حينه، في كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٠ عندما نشر الاحتياطي الفدرالي، استجابة إلى ما يتطلبه قانون دود ـ فرانك من كشف عن الأمور، تفاصيل واسعة عن تسليفاته الطارئة وعمليات الإنقاذ المالي لأوروبا في خلال ذعر عام ٢٠٠٨.

بقي سعر صرف اليورو ـ دولار في أوائل عام ٢٠١١ في المستوى نفسه

تقريباً الذي كان عليه في عام ٢٠٠٧. ساوى اليورو نحو ١,٣٠ دولار في أوائل كانون الثاني/يناير ٢٠٠٧ وبقي كذلك على مدى أربع سنوات، غير أنه لا يجب الخطأ باعتبار هذه المساواة مرادفاً للاستقرار. فقد تميّزت علاقة اليورو ـ دولار في الواقع بالتقلّب حيث بلغ التداول في سعر اليورو ارتفاعاً ١,٥٩ دولار في تموز/يوليو ٢٠٠٨، وهبوطاً ١,١٠ دولار في حزيران/يونيو ٢٠١٠.

ويمكن فهم اليورو والدولار في شكل أفضل باعتبارهما راكبين على متن سفينة واحدة. وقد يقبع أحد المسافرين عند حد ما عند سطح المركب والآخر في الأسفل. ويمكنهما تبادل الأماكن بحسب الرغبة وسيتحركان أحدهما إلى الأعلى والآخر إلى الأسفل، لكنهما في النهاية مسافران على المركب نفسه ويتحركان بالسرعة نفسها صوب الوجهة نفسها. وتعكس التقلبات اليومية العوامل التقنية ومتطلبات العرض والطلب القصيرة الأمد والخوف من التقصير عن الدفع أو تفكك اليورو يعقبها سريعاً الارتياح لآخر رزمة إسعاف أو إنقاذ مالي. ويتابع الزوجان اليورو والدولار سفرتهما في خلال ذلك كله لا تفصل بينهما أبداً مسافة أكبر من حجم السفينة التي يبحران فيها.

وتنشغل الولايات المتحدة مع ذلك كلّياً بحرب العملات على جبهة الأطلسي، ليس في محاولة تقوية اليورو في شكل مفرط بل في التأكد من عدم انهياره كلّياً. فاليورو يشكّل في حد ذاته نوعاً من معجزة الإبداع النقدي المعاصر وقد اخترعه أعضاء الاتحاد الأوروبي بعد ثلاثين عاماً من النقاشات والدراسات التقنية الكثيفة والتخطيط. وجاء تتويجاً لمشروع أوروبي بدأ العمل فيه بعد الحرب العالمية الثانية بنية الحفاظ على السلام.

عصف بأوروبا، بدءاً من انتهاء عصر النهضة في أواسط القرن السادس عشر، ما يزيد على أربعمئة سنة من المعارك التي خيضت في خلال الإصلاح والإصلاح المضاد وحرب الثلاثين عاماً والثورة الإنكليزية وحروب لويس الرابع عشر وحرب السبع سنوات والثورة الفرنسية والحروب النابليونية والحرب العالمية الأولى

والحرب العالمية الثانية والمحرقة وإقامة الستار الحديدي والرعب النووي للحرب الباردة. وأضحت أوروبا بحلول القرن العشرين على درجة كبرى من السخرية في شأن المزاعم القومية واحتمال التفوق العسكري. بقيت الانقسامات الإثنية القديمة والقومية والدينية موجودة لم تتغير. واحتاج الأمر إلى قوة توحيدية لربط الاقتصادات ببعضها في شكل وثيق جداً لتصبح الحرب أمراً غير وارد ناهيك باستحالتها.

بدأت أوروبا في عام ١٩٥١ بمجموعة دول الفحم والفولاذ الست وتقدّمت من ثم بأشكال متنوعة في مناطق التجارة الحرة والأسواق المشتركة والأنظمة النقدية. ونصّت معاهدة ماستريخت في عام ١٩٩٢، وقد سُميت على اسم المدينة الهولندية التي تم التفاوض عليها وتوقيعها فيها، على تشكيل كيان سياسي، هو الاتحاد الأوروبي، وأدت في مآل الأمر في عام ١٩٩٩ إلى خلق اليورو الذي يُصدره البنك المركزي الأوروبي الجديد. وبحلول عام ٢٠١١ بات مُستخدماً في ١٧ دولة عضو.

لكن المحللين حذّروا منذ البداية من أن العملة الواحدة التي يدعمها بنك مركزي وحيد لا تتناسب مع مختلف السياسات المالية للدول الاعضاء التي تبنت اليورو. فالدول التي تميّزت تاريخياً بالتبذير أو قصّرت عن دفع ديونها، مثل اليونان أو إسبانيا، ستصبح شريكة مُحرِجة في اتحاد يضم دولاً مثل ألمانيا تعتمد الحذر المالي.

استغرق الكشف التام عن كل هذه الشوائب في المخطط الكبير عشرة أعوام بالرغم من أنها وُجدت منذ البداية. وأدت تركيبة سامة من وزراء الحكومة المرتشين، ومن نصابي وول ستريت الذين يقومون بعمليات كرّ وفر في المشتقات المالية، ومن مسؤولين في الاتحاد الأوروبي في بروكسل تعمّدوا إعماء عيونهم، إلى السماح لدول مثل اليونان بالدخول في عجز وفي استدانة مفرطة بما يتجاوز كثيراً حدود معاهدة ماستريخت، في وقت دُفنت فيه التكاليف الحقيقية في السنوات التالية للسنة المالية وفي عقود التزامات من خارج الميزانية. واقتنص

المستثمرون في غضون ذلك مليارات اليورو من ديون سيادية من أمثال اليونان والبرتغال وإسبانيا وإيرلندا وغيرها من الدول الأعضاء في منطقة اليورو بمعدلات فوائد أعلى بقليل جداً من الدول ذات الائتمان المتين مثل ألمانيا. وتم ذلك على أساس المعدلات غير الكفيّة لوكالات تصنيف الجدارة الائتمانية والإعلانات المالية المضلّلة من الوزارات وتمنيات المستثمرين بأن اليورو السيادي لن يُقصّر أبداً عن الدفع.

جاء جزء من مسار أزمة الدين السيادي الأوروبي في عام ٢٠١٠ ثمرة تفاهم جديد بين البنوك والمقترضين والبيروقراطيين. وستشتري البنوك بموجبه السندات السيادية الأوروبية وهي على قناعة تامة بأنه لن يُسمح لأي سيادي بأن يقصّر عن الدفع. وأصدر السياديون بفرح السندات من أجل تمويل الإنفاق غير القابل للعضد الذي استفادت منها النقابات العامة في شكل واسع. واتصفت مصالح البيروقراطيين في بروكسل بأنها ربما كانت الأكثر مكراً من بينها كلها. ولو أن أزمة الدين السيادي الأوروبي وجدت حلاً لنفسها بنفسها فسيشيد الجميع بمشروع اليورو. ولو قصّر دين سيادي أوروبي عن الدفع فسيؤدي الحل الذي يطرحه البيروقراطيون إلى المزيد، وليس الأقل، من التكامل والمزيد، وليس الأقل، من الإشراف من بروكسل. وأوجدت بروكسل، بغض طرفها عن التهوّر، وضعاً لا يسعها فيه الخسارة. فإذا نجح اليورو فازوا بالإشادة وإذا تعرّض اليورو للضغط حصلوا على السلطة. ولم يتأخّر الضغط في المجيء.

لم تتخم البنوك الأوروبية بالدين السيادي باليورو فحسب، بل أيضاً بالدين الصادر عن «فاني ماي» وكل أبجدية منتجات وول ستريت الاحتيالية المنظّمة مثل أذونات الدين المضمونة. وصدرت هذه الديون عن مصرفيين محليين من غير ذوي الخبرة في أنحاء الولايات المتحدة وأعاد أمثال «ليمان براذرز» توضيبها في مليارات الدولارات قبل الإفلاس. وشكّلت المصارف الأوروبية الحلقات الضعيفة حقّاً في النظام المالي العالمي، أضعف حتى من «سيتي غروب» و«غولدمان ساخس» وغيرهما من رموز المال الأميركية التي تم إنقاذها.

شكلت المالية السيادية الأوروبية بحلول عام ٢٠١٠ شبكة معقدة مؤلفة من مساهمات متقاطعة من الدين. فمن أصل ٢٣٦ مليار دولار من الدين اليوناني امتلكت كيانات بريطانية ١٥ ملياراً وفرنسية ٧٥ ملياراً وألمانية ٤٥ ملياراً. وعاد ٦٠ مليار دولار من أصل الدين الإيرلندي البالغ ٨٦٧ ملياراً إلى كيانات فرنسية و١٨٨ ملياراً إلى كيانات إنكليزية و١٨٤ ملياراً إلى كيانات ألمانية. وامتلكت كيانات بريطانية ١١٤ مليار دولار من أصل الدين الإسباني البالغ ١,١ تريليون دولار، كما امتلكت كيانات فرنسية ١١٤ مليار دولار والكيانات الألمانية ٢٣٨ مليار دولار. وساد النمط نفسه في إيطاليا والبرتغال وبلدان أخرى أعضاء في نظام اليورو ترزح تحت الدين الكبير. أما أم كل الديون القائمة بين الدول الأوروبية فهي الـ ٥١١ مليار دولار التي تدين بها إيطاليا لفرنسا[1].

بالرغم من أن مؤسسات متعدّدة، بما فيها صناديق التقاعد والأوقاف، امتلكت هذا الدين السيادي، دانت الغالبية الكبرى منها لبنوك الدول الأخرى. وهذا هو السبب الذي دفع بالاحتياطي الفدرالي في عام ٢٠٠٨ إلى الإنقاذ المالي السري لأوروبا والذي دفع به إلى القتال بقوة شديدة للإبقاء على التفاصيل سرّية إلى أن أُجبر على الخروج ببعضها إلى العلن بموجب قانون دود ـ فرانك الصادر في عام ٢٠١٠. وهذا هو السبب أيضاً في عدم تعرّض حاملي سندات «فاني ماي» و«فريدي ماك» لأي خسائر في عام ٢٠٠٨ عندما أنقذ دافعو الضرائب هاتين المؤسستين مالياً. ولهذا أيضاً اجتمعت الدولتان الرائدتان، ألمانيا وفرنسا، سريعاً لانتشال المستدينين السياديين في المحيط، أمثال اليونان وإيرلندا والبرتغال، عندما بلغت أزمة اليورو السيادي مرحلتها الحرجة في عام ٢٠١٠. أما الدافع وراء هذه الإنقاذات المالية الثلاثة كلها فعجز النظام المصرفي الأوروبي عن الدفع.

(١) النقاش حول المساهمات المتقاطعة للبنوك في الدين السيادي الأوروبي مأخوذ من: "Europe's Web of Debt," *New York Times*, May 1, 2010, www.nytimes.com/interactive/2010/05/02/weekinreview/02marsh.html.

وليس تقديم العون المالي لليونانيين المحالين على المعاش وللبنوك الإيرلندية إلا ثمناً زهيداً لتفادي رؤية كامل البناء المهترئ وقد انهار.

بيد أن أوروبا لم تكن وحدها في أزمة الدين السيادي الأوروبي. إذ دعم كل من الصين والولايات المتحدة عمليات الإنقاذ المالية الأوروبية لأسباب مختلفة ولكنها تنطلق في النهاية من المصالح الذاتية. فأوروبا تشكّل سوقاً ضخمة لصادرات الولايات المتحدة. ومن شأن اليورو القوي المحافظة على الشهية الأوروبية للآلات الأميركية والطائرات والأدوية والبرمجيات والمنتجات الزراعية والتعليم والمواد الغذائية المنوعة والخدمات التي تعرضها الولايات المتحدة. ومن شأن انهيار اليورو أن يعني انهيار التجارة بين عملاقي التصدير العالمي. ومن شأن انهيار السيادي الأوروبي أن يُسقط البنوك الأوروبية ومعها اليورو إذ سيتكوّن لدى المستثمرين على الفور اشمئزاز من كل دين مقوّم باليورو ويهربون من البنوك الأوروبية. وستكون عواقب التقصير وخيمة جداً على المصدّرين الأميركيين في حال التقصير عن دفع الدين السيادي الأوروبي؛ وتوجد هنا قارة كاملة أكبر من أن تخفق. وشكّلت عمليات الإنقاذ المالي الأميركية وخطوط المقايضة ومساندة فاتحي الاعتمادات أمثال «فاني ماي» كلها جهداً متعدد الأوجه على مدى سنوات عدة دعماً لقيمة اليورو.

تمتلك الصين أيضاً مصلحة في دعم اليورو، لكن جهودها ترافقت مع أجندة سياسية. فأوروبا كناية عن سوق ضخمة للصادرات الصينية كما الأميركية، وتتطابق مصالحها عند هذا الحد مع المصالح الأميركية. غير أن بنوك الصين ليست على هذا القدر من التشابك الذي لأميركا مع البنوك الأوروبية، الأمر الذي يوفّر لها درجات أكبر من الحرية لجهة تقرير كيفية المساعدة وتوقيتها. وقدمت أزمة الدين السيادي الأوروبي للصين فرصة تنويع احتياطيها ومحافظ استثماراتها المالية بعيداً من الدولار وفي اتجاه اليورو، والحصول على أنظمة تكنولوجية فائقة التطور حرمتها منها الولايات المتحدة، وتطوير منصة يمكنها من خلالها الانخراط في عملية نقل واسعة النطاق للتكنولوجيا إلى الصين.

رحبت ألمانيا بالدعم الأميركي والصيني لليورو. وربما كان من المتوقع أن تحبذ ألمانيا، بوصفها قوة تصديرية، يورو ضعيفاً للأسباب نفسها التي تحبذ فيها الولايات المتحدة الدولار الضعيف والصين اليوان الضعيف: لكسب هامش من العملة الرخيصة في حروب العملات تعزيزاً للصادرات. بيد أن المانيا ليست بلداً مصدّراً إلى الخارج فقط، بل هي مصدّر داخلي ضمن الاتحاد الأوروبي. ولا يوجد اعتبار للعملة في تلك الصادرات إلى منطقة اليورو لأن كلا المصدّر والمستورد، على سبيل المثال ألمانيا وإسبانيا، يستخدم اليورو. وهي ربما تفقد هذه الأسواق في حال انهيار اليورو أو انفصال الأعضاء عن اليورو والعودة إلى عملاتهم القديمة عند مستويات منخفضة.

ويفيد الرأي الشائع أن ألمانيا أُصيبت بالكرب في شأن دعم اليونان وإيرلندا وغيرهما من الحلقات الضعيفة في سلسلة اليورو. لكنها لم تمتلك في الواقع أية بدائل جذابة. والحقيقة هي في أن ألمانيا استفادت من أزمة الدين السيادي الأوروبي. وأعطى استمرار وجود اليورو ألمانيا موقعاً مسيطراً في داخل أوروبا في حين سمح لها اليورو الضعيف بعض الشيء دولياً بكسب حصة من السوق في باقي العالم. ويتمثل الموقع الأفضل للألمان بيورو على درجة كافية من الضعف لمساعدة الصادرات إلى الولايات المتحدة والصين من دون أن يبلغ من الضعف درجة ينهار معها. ونجحت ألمانيا في العثور على هذا الموقع الأفضل في سياق عام ٢٠١٠ بالرغم من العاصفة والإجهاد المحيطين باليورو نفسه.

ولم يعد هناك من شك الآن، والمصالح الذاتية للولايات المتحدة والصين وألمانيا تشير كلها إلى الاتجاه نفسه، في شأن بقاء اليورو. أما إن البنوك قد تدفّقت عليها الأصول الفاسدة، وإن دول المحيط تمارس سياسات مالية غير مستدامة، وإن شعوب اليونان وإيرلندا والبرتغال وإسبانيا تواجه التقشف من أجل إبقاء خطوط التجميع عاملة في سياتل وشنغهاي، فكلها مسائل يمكنها أن تنتظر إلى يومٍ آخر. المهم هو في أن المركز صامد حتى الآن.

◄ المسرح الأوروبي الآسيوي

إذا أمكن وصف العلاقة بين اليورو والدولار بأنها تبعية فقط، فإن العلاقة بين اليورو واليوان تبعية وحسب. وأخذت الصين تبرز سريعاً بوصفها مخلّصاً مُحتملاً لاقتصاد بعض دول المحيط الأوروبي مثل اليونان والبرتغال واسبانيا ارتكازاً إلى الرغبة الصينية في شراء بعض من سنداتها السيادية في وسط أزمة الدين السيادي الأوروبي. غير أن نوايا الصين حيال أوروبا واليورو ترتكز إلى المصلحة الذاتية والحسابات الباردة.

للصين مصلحة حيوية في اليورو القوي. إذ يتخطى الاتحاد الأوروبي الولايات المتحدة بوصفه الشريك التجاري الأكبر للصين. وإذا أدت الاضطرابات الأوروبية إلى انسحاب دول مثل اليونان أو إيرلندا من اليورو فستعود هذه البلدان إلى عملاتها القديمة بأسعار منخفضة جداً نسبة إلى اليوان. ومن شأن هذا أن يضر بشدّة بالصادرات الصينية إلى بعض أجزاء أوروبا. وبالتالي فإن مصلحة الصين في دعم اليورو تعادل في أهميتها أو ربما تفوق مصلحتها في الإبقاء على ثبات سعر اليوان في مقابل الدولار.

تتضمن دوافع الصين في أوروبا تنويع وضعية احتياطيها ليضم المزيد من اليورو، وكسب الاحترام أو الصداقة وسط البلدان الأوروبية التي ستساعدها مباشرة من خلال شراء السندات، والحصول على البدل بالارتباط مع هذا النوع من عمليات الشراء. ويمكن لهذا البدل أن يأخذ أشكالاً عدة بما في ذلك الاستثمار الأجنبي المباشر في بنى تحتية حساسة مثل المرافئ وتوليد الطاقة والحصول على التكنولوجيا الغربية الحساسة والقدرة على شراء أنظمة أسلحة متقدمة مخصصة في العادة لدول حلف شمال الأطلسي وأصدقائه مثل إسرائيل. وليست مصالح الصين في دعم اليورو مناوئة على الإطلاق لمصالح ألمانيا، بالرغم من أن البلدين يتنافسان بشراسة على أعمال التصدير حول العالم.

والصين، بشرائها السندات السيادية من دول المحيط الأوروبية، تساعد ألمانيا

على تحمل تكاليف عمليات الإنقاذ المالي الأوروبي. كما إنها بمساعدتها في دعم اليورو تساعد ألمانيا على تفادي الخسائر التي ستُصاب بها في حال انهيار اليورو بما في ذلك أضرار كارثية تلحق بالبنوك الألمانية. ويشكّل الأمر وضعاً لا خسارة فيه للصين ومن شأنه أن يضمن خاصرتها الأوروبية الآسيوية وهي تتنطّح لمحاربة الولايات المتحدة التي تشكل جبهتها الرئيسية في حروب العملات، وهي تحاشت حتى الآن انفجار الوضع على الجبهة الأوروبية الآسيوية. ومرد ذلك إلى كل من الضعف الأوروبي والبراعة الصينية.

تدعم الولايات المتحدة اليورو هي الأخرى وللسبب الصيني نفسه: من شأن الانهيار الكارثي لليورو أن يضعف قيمته نسبة إلى الدولار ويضر بالصادرات الأميركية التي تنافس مع الصادرات الأوروبية على أسواق الشرق الأوسط وأميركا اللاتينية وجنوب آسيا. ولا تريد الصين والولايات المتحدة لليورو أن يبقى فحسب، بل تريدان أيضاً رؤيته وقد استعاد عافيته في مقابل الدولار واليوان من أجل مساعدة صادراتهما. وتتحد أوروبا والصين والولايات المتحدة في جهودها لتفادي انهيار اليورو بالرغم من دوافعها المتضاربة ومواقعها المتخاصمة في ميادين أخرى.

وربما يعني هذا القدر من الوحدة في المقصد أن اليورو سيتدبر أمره للخروج من الأزمة الراهنة ويبقى سليماً في المستقبل المنظور بالرغم من إعادة الهيكلة الممكنة لسندات الدين وخطط التقشف. أما هل يمكن الاستمرار في عملية الموازنة، أو هل تستمر الصين في هجومها الساحر في أوروبا؟ فمسألة فيها نظر. ويمكن للصين، إذا انهار اليورو فعلاً، أن تعاني في الوقت نفسه من خسائر ضخمة في وضعية سنداتها ومن إعادة تقويم لليوان وما خسرته من صادرات. وربما تصل الصين إلى مواجهة مع أوروبا حول عدد من المسائل، إلا أن كل شيء هادئ الآن على جبهة الصين الغربية.

◄ مناوشات عالمية

توجد، بصرف النظر عن المسارح الكبرى الثلاثة لحرب العملات ـ المحيط

الهادئ (الدولار ـ اليوان)، المحيط الأطلسي (اليورو ـ الدولار)، والأوروبي الآسيوي (اليورو ـ اليوان) ـ جبهات متعددة أخرى، تدور فيها عروض جانبية ومناوشات من حول العالم. وتشكل حرب العملة في البرازيل الأبرز في تلك الأفعال الهامشية.

حافظت البرازيل حتى عام ١٩٩٤ على ثبات سعر عملتها، الريال، في مقابل دولار الولايات المتحدة. بيد أن العدوى العالمية الناتجة عن «أزمة التيكيلا» المكسيكية في كانون الأول/ديسمبر ١٩٩٤ ألقت بضغطها على الريال وأجبرت البرازيل على الدفاع عن عملتها. وتمثلت النتيجة في «خطة الريال» التي انخرطت البرازيل بموجبها في سلسلة من عمليات الخفض المُدارة للريال في مقابل الدولار. وتراجع سعر الريال من عام ١٩٩٥ إلى عام ١٩٩٧ بنحو ثلاثين بالمئة[1].

غير أن البرازيل، بعد هذا النجاح في إدارة قيمة الريال بالدولار والوصول بها إلى مستوى أكثر احتمالاً، وقعت مرة أخرى ضحية العدوى. ولم تنشأ الأزمة هذه المرة من أميركا اللاتينية بل من شرق آسيا. اندلعت هذه الأزمة المالية الجديدة في عام ١٩٩٧ وانتشرت حول العالم من تايلاندا إلى إندونيسيا، وكوريا الجنوبية، وروسيا وعادت في النهاية لتستقر في البرازيل حيث أقام صندوق النقد الدولي جدار نار نقدياً مع تمويل طارئ، في حين عمد الاحتياطي الفدرالي في شكل محموم إلى خفض معدلات الفائدة الأميركية لتوفير السيولة العالمية اللازمة. وانتقلت البرازيل، في أعقاب تلك العاصفة المالية وبدفع من صندوق النقد الدولي، إلى التعويم الحر للعملة والحساب المالي الأكثر صراحة. لكنها استمرّت في اختبار أزمات ظرفية في ميزان المدفوعات، ما تطلّب مساعدة جديدة من صندوق النقد الدولي في عام ٢٠٠٢.

اتخذت حظوظ البرازيل منعطفاً صوب الأفضل مع انتخاب لويس أيناسيو

(١) يستقي النقاش حول أزمات العملة البرازيلية وتطوراتها من: Riordan Roett, *The New Brazil*, Washington, D.C.: Brookings Institute Press, 2010.

لولا دي سيلفا، المعروف بلولا، رئيساً في عام ٢٠٠٢. خضعت البرازيل في عهده الذي امتد من عام ٢٠٠٣ وحتى عام ٢٠١٠ إلى لتوسّع كبير في قدرتها على تصدير مواردها الطبيعية إلى جانب تقدّم كبير في قاعدتها التكنولوجية والصناعية. وأصبحت طائرتها «امبراير» ذات مستوى عالمي ودفعت بالبرازيل إلى موقع ثالث أكبر منتج عالمي للطائرات. واجتذبت أيضاً سوقها الداخلية الضخمة دفق الرساميل العالمية الباحثة عن عائدات أكبر وخصوصاً بعد انهيار العوائد في أسواق الولايات المتحدة وأوروبا على أثر ذعر عام ٢٠٠٨.

انتعش الريال خلال عامي ٢٠٠٩ ـ ٢٠١٠ من أقل من ٢,٤ في مقابل الدولار إلى ١,٦. وعانى قطاع الصادرات البرازيلي من إعادة التقويم الصاعدة هذه في مقابل الدولار التي تمت في غضون سنتين فقط. وانتقلت التجارة الثنائية مع الولايات المتحدة في فترة السنتين نفسها من فائض بنحو ١٥ مليار دولار إلى عجز بقيمة ٦ مليارات دولار. وهذا الانهيار في الفائض التجاري مع الولايات المتحدة هو الذي دفع بوزير المال البرازيلي غيدو مونتيغا إلى أن يعلن في أيلول/ سبتمبر ٢٠١٠ أن حرب العملات العالمية قد بدأت.

وبسبب تثبيت الصين سعر اليوان في مقابل الدولار فإن إعادة تقويم الأربعين في المئة للريال في مقابل الدولار تعني أيضاً أعادة تقويمه ٤٠ في المئة في مقابل اليوان. وعانت الصادرات البرازيلية ليس فقط عند المستوى الرفيع في مقابل التكنولوجيا الأميركية بل أيضاً عند المستوى المنخفض في مقابل مصانع التجميع والنسيج الصينية. دافعت البرازيل عن نفسها من خلال تدخّل بنكها المركزي في العملات، وبزيادات في الاحتياطات المطلوبة من البنوك المحلية التي تتخذ وضعيات قصيرة الأجل في مقابل الدولار، وغير ذلك من أشكال السيطرة على رأس المال.

وتعهدت ديما روسف، خليفة لولا في الرئاسة، في أواخر عام ٢٠١٠ حَثّ مجموعة العشرين وصندوق النقد الدولي على وضع قواعد يُكشف بموجبها

عن المتلاعبين بالعملة ـ يُفترض بأنهما الصين والولايات المتحدة ـ من أجل التخفيف من الضغط الذي يُمارس لرفع سعر الريال. ولاقت جهود البرازيل لكبح ارتفاع ثمن الريال نجاحاً قصير الأمد في أواخر عام ٢٠١٠ لكن ذلك أثار على الفور مشكلة أخرى، وهي التضخم. فقد أخذت البرازيل تستورد التضخم من الولايات المتحدة في محاولتها المحافظة على استقرار الريال في مقابل الدولار في مواجهة قيام الاحتياطي الفدرالي بطباعة المال بكميات ضخمة.

وها إن البرازيل تواجه الإشكالية نفسها التي تواجهها الصين، وبات عليها الاختيار بين التضخم وإعادة تقويم العملة. وعندما تأخذ الولايات المتحدة في طباعة الدولارات وتحاول دولة أخرى تثبيت عملتها على الدولار ينتهي الأمر بتلك الدولة وهي تطبع عملتها المحلية للمحافظة على التثبيت ما يتسبب بالتضخم الداخلي. وبنتيجة ذلك تدفّق المستثمرون الباحثون في أنحاء العالم كافة عن المردود المرتفع، أو ما يُسمى بالأموال الساخنة، على البرازيل من الولايات المتحدة. وتدهور الوضع إلى حد دفع بتقرير أبحاث «نومورا» الاقتصادية العالمية إلى الإعلان في أوائل عام ٢٠١١ عن البرازيل بوصفها الخاسر الأكبر في حروب العملات. وهذا صحيح إلى حد ما استناداً إلى ارتفاع سعر صرف الريال. وأخذت البرازيل بحلول نيسان/أبريل ٢٠١١ «تلوّح بالراية البيضاء في حرب العملات»، بكلمات تحليل في وول ستريت جورنال. وبدا أنها تسلّم بقيمة أعلى للريال بعدما فشل كل من تنظيم العملة والضرائب على الاستثمارات الاجنبية وغيرها من الإجراءات في وقف ارتفاعه.

افتقرت البرازيل إلى احتياطي الصين وفوائضها ولم تتمكن من المحافظة على ثبات سعر العملة في مقابل الدولار من خلال الاكتفاء بشراء كل الدولارات التي تبلغ عتبتها. وعلقت البرازيل بين مطرقة ارتفاع سعر العملة وسندان التضخم. وتطلعت في شكل مطرد، على غرار حالة الولايات المتحدة والأوروبيين ولو لأسباب مختلفة، إلى مجموعة العشرين للمساعدة في حرب العملات.

تشكّل البرازيل حالة مهمة بسبب وزنها الجغرافي والديمغرافي والاقتصادي إلا أنها ليست الدولة الوحيدة العالقة بين ناري حرب العملات بين الدولار واليورو واليوان. ومن بين الدول الأخرى التي تطبّق أو تفكر في فرض الرقابة على رأس المال لصدّ تدفق العملات الساخنة، وبخاصة منها الدولار، هناك الهند وإندونيسيا وكوريا الجنوبية وماليزيا وسنغافورة وجنوب أفريقيا وتايوان وتايلندا. والخوف، في كل حالة، هو من المغالاة في سعر صرف عملاتها، فتعاني صادراتها جراء سياسات الائتمان الميسّر للاحتياطي الفدرالي وما ينتج عنها من دفق من الدولارات التي تتسكّع حول العالم بحثاً عن العوائد السريعة والنمو الأسرع.

أخذت الرقابة على رأس المال أشكالاً مختلفة بحسب تفضيلات البنوك المركزية ووزارات المال التي تفرضها. فقد اختصرت إندونيسيا وتايوان في ٢٠١٠ في عملية إصدار الأوراق المالية الاستثمارية القصيرة الأجل ما أجبر مستثمري المال الساخن على الاستثمار على فترات أطول. وفرضت كوريا الجنوبية وتايلندا حجب الضرائب على الفائدة التي تُدفع على دين الحكومة للمستثمرين الأجانب كطريقة لإعاقة مثل هذا الاستثمار والتخفيف من الضغط على عملتيهما في الاتجاه الصاعد. وحالة تايلندا تدعو إلى السخرية لأنها البلاد التي بدأ فيها الذعر المالي في عامي ١٩٩٧ ـ ١٩٩٨. حاول المستثمرون إبان ذلك الذعر إخراج أموالهم من تايلندا في حين حاولت البلاد دعم عملتها. وأخذ المستثمرون في عام ٢٠١١ يحاولون إدخال أموالهم إلى تايلندا فيما البلاد تحاول الابقاء على عملتها منخفضة. ولا يوجد مثال أوضح على التحول في القوة المالية على مدى الأعوام العشرة الماضية بين الأسواق الناشئة مثل تايلندا والأسواق النامية مثل الولايات المتحدة.

ولا يصدر أي من هذه الدول الهامشية، وبخاصة الآسيوية منها، التي تحاول الإبقاء على عملاتها منخفضة، عملة احتياطية مقبولة على نطالق واسع، كما لا يمتلك أي منها الحجم الاقتصادي المجرد للولايات المتحدة أو الصين أو منطقة اليورو عندما يتعلّق الأمر بخوض حرب العملات من خلال التدخل المباشر في

السوق. وتحتاج هذه البلدان أيضاً إلى منتدى متعددة الجنسيات لتجد من خلاله حلاً للضغوط التي تتسبب بها حرب العملات الثالثة. وصحيح أن صندوق النقد الدولي وفّر تقليدياً مثل هذا المنتدى، إلا أن كل الاقتصادات التداولية الكبرى، سواء العضوة منها في مجموعة العشرين أو غير العضوة، أخذت تتطلع في شكل متزايد إلى مجموعة العشرين للتوجيه أو للقواعد الجديدة للعبة لمنع حروب العملات من التصاعد، والتسبب بضرر لا يمكن إصلاحه لأنفسها وللعالم.

الفصل السابع

حل مجموعة العشرين

«دعوني أبسّط الأمر... ربّما وُجد تناقض بين مصالح عالم المال ومصالح عالم السياسة.... ولا يمكننا دوماً أن نشرح لناخبينا ولمواطنينا لماذا يجب على دافعي الضرائب تحمل كلفة بعض المخاطر، وليس الناس الذين كسبوا الكثير من المال جراء ركوبهم هذه المخاطر».

أنجيلا ميركل،

مستشارة ألمانيا، في قمة مجموعة العشرين،

تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠١٠

نشأت مجموعة العشرين، المنظمة غير الخاضعة للمحاسبة والقوية جداً، عن الحاجة إلى حل المعضلات الدولية في غياب حكومة عالمية حقيقية. ويشير اسمها، مجوعة العشرين، إلى الكيانات العشرين التي تتألف منها. وهي كناية عن مزيج من الدول السبع التي احتلت سابقاً المواقع الاقتصادية الأكبر في العالم، وعُرفت باسم مجموعة السبع، وهي الولايات المتحدة وكندا وفرنسا وألمانيا والمملكة المتحدة وإيطاليا واليابان، ومن الاقتصادات الآخذة حديثاً في البروز وتكبر بسرعة مثل البرازيل والصين وكوريا الجنوبية والمكسيك والهند وإندونيسيا. وضُمّت أخرى إليها بسبب مواردها الطبيعية أو بفعل الجغرافيا السياسية أكثر مما هو بفعل دينامية اقتصاداتها، كروسيا مثلاً والسعودية. كذلك أُضيفت دول أخرى لتحقيق التوازن الجغرافي بما فيها أستراليا وجنوب أفريقيا وتركيا والأرجنتين. ودُعي الاتحاد الأوروبي للانضمام، كحسن تدبير، بالرغم من أنه ليس دولة، لأن بنكه المركزي يصدر واحدة من عملات العالم الاحتياطية. وأُبقي بعض الدول الثقيلة الوزن اقتصادياً مثل إسبانيا وهولندا والنروج خارجاً رسمياً لكنها تُدعى مع ذلك أحياناً لحضور اجتماعات مجموعة العشرين بسبب

أهميتها الاقتصادية. وربما من الملائم أكثر تسميتها مجموعة الدول العشرين وأصدقاؤها.

تعمل مجموعة العشرين على مستويات عدّة. ويلتقي وزراء المال ورؤساء البنوك المركزية مرات عدة في السنة لمناقشة المسائل التقنية ومحاولة التوصل إلى إجماع على أهداف محدّدة وعلى تطبيقها. إلا أن لقاءات القمة تشكّل الاجتماعات الأكثر أهمية ويحضرها رؤساء الدول والحكومات والملوك الذين يلتقون دورياً لمناقشة المسائل المالية العالمية مع التشديد على بنية منظومة النقد الدولي والحاجة إلى احتواء حروب العملات. وتُعقد في هذه القمم، في كل من الجلسات الرسمية أو غير الرسمية في الأجنحة، الصفقات الفعلية التي تصوغ النظام المالي الدولي. وتضم اجتماعات رؤساء الدول والحكومات هذه نسلاً فريداً من البيروقراطيين الدوليين ويُعرفون باسم «الشّربا» (Sherpa)، وهم خبراء تقنيون في التمويل الدولي يساعدون الزعماء في وضع الأجندات وفي إجراء الأبحاث وفي وضع مسوّدات البيانات الغامضة التي تعقب كل جلسة مباحثات. وتشير كل السبل الآيلة إلى إيجاد حل لحروب العملات التي تلوح في الأفق في اتجاه مجموعة العشرين بوصفها المنتدى الرئيس.

من المناسب تماماً لمجموعة العشرين أن تضم الصين بين أعضائها. فغالباً ما تقاوم الصين التسويات في الاجتماعات الثنائية وتعتبر طلب تقديم التنازلات على أنه تنمّر، وموافقتها بمثابة فقدان لماء الوجه. وهذه ليست بالمشكلة الكبيرة في مجموعة العشرين حيث يتم تطبيق أجندات متعددة دفعة واحدة. ويتمتع المشاركون الصغار بفرصة إسماع أصواتهم في هذه المجموعة لافتقارهم إلى القدرة على تحريك الأسواق بمفردهم. وتستفيد الولايات المتحدة من وجود حلفائها في القاعة وتتفادى اتهامها بالعمل من جانب واحد. وتبدو بالتالي منفعة مجموعة العشرين لجميع الأطراف جليّة.

أدّى جورج و. بوش والرئيس الفرنسي نيكولا ساركوزي دوراً فاعلاً في

تحويل مجموعة العشرين من مجرّد اجتماع لوزراء المال، وهو ما كانت عليه منذ الشروع فيها في عام ١٩٩٩، إلى اجتماع للزعماء، وهو ما أصبحت عليه منذ عام ٢٠٠٨. وتحوّلت الأنظار، في الأعقاب المباشرة لانهيار «ليمان براذرز» و«إي. آي. جي.» في عام ٢٠٠٨، إلى اجتماع تشرين الثاني/نوفمبر المقرر سلفاً لوزراء مال مجموعة العشرين. وشكّل ذعر عام ٢٠٠٨ واحداً من أعظم الكوارث المالية في التاريخ وبات من غير الممكن نكران دور الصين بوصفها واحداً من أكبر المستثمرين في العالم ومصدراً مُحتملاً للإنقاذ. وشكّلت مجموعة السبع في ذلك الوقت المنتدى الرائد للتنسيق الاقتصادي، لكن الصين غابت عن عضوية المجموعة. وقد أعاد ساركوزي وبوش في الواقع تمثيل المشهد في فيلم «Jaws» حيث يقول روي شايدر لروبرت شو، بعد مشاهدته كلب البحر للمرة الأولى، «سنحتاج إلى مركب أكبر». وشكّلت مجموعة العشرين سياسياً ومالياً مركباً أكبر من مجموعة السبع.

دعا الرئيس بوش زعماء مجموعة العشرين، في تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠٠٨، إلى قمة حول أسواق المال والاقتصاد العالمي حضرها كل رئيس دولة وحكومة ومستشار أو ملك من الدول الأعضاء. وتحوّلت مجموعة العشرين على الفور من جلسة تقنية لوزراء المال إلى اجتماع للزعماء الأقوى في العالم. وتمثّلت فيها، على عكس القمم الإقليمية المختلفة، كل زاوية من زوايا الكرة الأرضية، وغصّت القاعة بالجميع في الوقت نفسه على عكس اجتماعات الجمعية العامة للأمم المتحدة.

دفع إلحاح الأزمة المالية والأجندة الطموحة التي وضعتها مجموعة العشرين في تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠٠٨ بزعماء القمة إلى المتابعة من خلال أربعة اجتماعات أخرى خلال عامي ٢٠٠٩ ـ ٢٠١٠. وقرر الزعماء في عام ٢٠١١، عقد اجتماع وحيد في تشرين الثاني/نوفمبر في كان، فرنسا. وجاء تعاقب القمم أقرب ما يكون إلى اجتماع مجلس إدارة عالمي لم يسبق أن شاهد العالم له مثيلاً أبداً، وبدا أنه وُجد ليستمر.

تناست مجموعة العشرين تماماً أسلوب عمل وزير الخزانة الأميركي تيموثي غيثنر الذي أطلق عليه اسم «عقد السلطة». وابتدع المؤلف ديفيد روثكوف هذا المفهوم في مقابلة معبّرة للغاية أجراها مع غيثنر لكتابه «طبقة النخبة» Superclass حول أعراف نخبة السلطة العالمية[1]. وقال غوثنر لروثكوف أنه إبان ترأسه الاحتياطي الفدرالي في نيويورك في عام ٢٠٠٦:

> امتلكنا عقد سلطة منفصلاً عن السلطة الرسمية لمؤسستنا.... وأعتقد أن المسلمة المطروحة هي في أنه يجب أن تتمتع بمنهج غير محدود وتعاوني. ولا يعني ذلك بأن عليه أن يكون شاملاً.... وإنما يحتاج فقط إلى كتلة حاسمة من اللاعبين المناسبين. فقد أصبح العالم اليوم أكثر تركيزاً. وإذا وضعت نصب عينيك عدداً محدوداً من عشرة أو عشرين مؤسسة كبرى ذات امتداد عالمي فسيسعك عندها القيام بالكثير[2].

يوضح مفهوم غيثنر لعقد السلطة أنه يمكن لمجموعة مخصصة لهذا الغرض من اللاعبين المناسبين أن يلتقوا معاً في مهلة قصيرة، في حالة الأزمة، لمعالجة المشكلة. ويضعوا أجندة ويوكلوا المهام ويستخدموا موظفين ويعودوا إلى الاجتماع بعد فاصل مناسب، قد يكون يوماً أو شهراً، بحسب ما يقتضيه إلحاح الوضع. وتتم الإفادة عما تحقق من تقدم وتوضع أهداف جديدة، وذلك كلّه في غياب التجهيزات العادية للبيروقراطيات القائمة أو الحوكمة الجامدة.

تعلّم غيثنر هذا النهج في أعماق الأزمة المالية الآسيوية في عام ١٩٩٧. وشهده مرة أخرى وقد استُخدم بنجاح في عملية الانقاذ المالي لإدارة رأس المال الطويلة الأجل في عام ١٩٩٨. وقد دفعت تلك الأزمة برؤوس «العائلات الأربع عشرة» وهي البنوك الكبرى في حينه، إلى الاجتماع، مفتقرين إلى نموذج سابق،

(١) David Rothkopf, *Superclass: The Global Power Elite and the World They Are Making*, New York: Farrar, Straus and Giroux, 2008, 174-75.

(٢) المصدر السابق.

إلا ربما ذعر عام ١٩٠٧، وجمعوا في ٧٢ ساعة ٣,٦ مليار دولار من المال النقدي لإنقاذ الاسواق المالية من الانهيار. وأحيا غيثنر، وكان يومها رئيساً للاحتياطي الفدرالي في نيويورك، استخدام عقد السلطة في حين استخدمت الحكومة الأميركية من آذار/مارس إلى تموز/يوليو من تلك السنة علاجات فورية لمعالجة إخفاقات «بير ستيرنز» و«فاني ماي» و«فريدي ماك». وعندما ضرب ذعر عام ٢٠٠٨ بكامل قوته كان اللاعبون الأساسيون جميعهم قد تدرّبوا جيداً على استخدام عقد السلطة. ويمكن فهم أول اجتماع لقادة دول مجموعة العشرين في تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠٠٨ بأنه عقد سلطة غيثنر وهو يعمل مستخدماً المنشطات.

اختارت الولايات المتحدة أن تطرح في مجموعة العشرين رؤيتها لنوع من الصفقة العالمية الكبرى سوّق لها غيثنر تحت اسم «إعادة التوازن». ولفهم إعادة التوازن والسبب الذي يجعلها حاسمة في نمو اقتصاد الولايات المتحدة، على المرء أن يستذكر فقط مكونات الناتج المحلي الإجمالي. فقد نما الناتج المحلي الإجمالي في الولايات المتحدة بما يقارب ١٤,٩ تريليون دولار في أوائل عام ٢٠١١. وتنقسم المكونات كالتالي: الاستهلاك ٧١ بالمئة؛ الاستثمار ١٢ بالمئة؛ الإنفاق الحكومي ٢٠ بالمئة؛ وصافي الصادرات ناقص ٣ بالمئة. وبالكاد تخطى المستوى الذي بلغه الاقتصاد الأميركي في انكماش عام ٢٠٠٧. لم يقارب نمو الاقتصاد ما يكفي من السرعة لخفض البطالة خفضاً كبيراً من المستويات المرتفعة جداً التي بلغتها في عام ٢٠٠٩.

استُخدم المستهلك في الولايات المتحدة دوماً بوصفه العلاج التقليدي للاقتصاد الضعيف. وقد يلعب الإنفاق الحكومي والاستثمار في مجال الأعمال دوراً في ذلك، لكن المستهلك الأميركي، الذي يمثّل ٧٠ بالمئة أو أكثر من الناتج المحلي الإجمالي، شكّل دوماً مفتاح الانتعاش. وكانت تركيبة من معدلات الفائدة المنخفضة والشروط الأسهل للرهن العقاري وتأثيرات الثروة جراء ارتفاع سعر البورصة وديون بطاقات الائتمان، كافية دوماً ليتغلب المستهلك على خوفه ويجعل عجلة الاقتصاد تدور من جديد.

لكن قانون اللعبة الاقتصادي النموذجي لم يعد ينفع الآن. فقد بالغ المستهلك في الاقتراض وفي التمدّد. وتبخّرت أسهم الإسكان؛ وبات الكثيرون من الأميركيين يدينون لرهونهم بأكثر من قيمة منازلهم. وأجهد المستهلك جراء ارتفاع البطالة واقترابه من التقاعد واستحقاق الأقساط الجامعية للأولاد. ويبدو أنه سيبقى مجهداً لسنوات.

يمكن، من الناحية النظرية، أن يتوسع الاستثمار في مجال الأعمال وحده، لكن لا معنى للاستثمار في معمل وفي معداته إلى أبعد من نقطة معينة إذا لم يوجد مستهلك لشراء البضائع المنتجة والخدمات. ثم إن معدلات الفائدة الأميركية المرتفعة على الشركات الكبرى دفعت بالكثير منها إلى الاحتفاظ بمداخيله في الخارج وقام بالكثير من استثماراته الجديدة خارج الولايات المتحدة ولم يساهم في الناتج المحلي الإجمالي الأميركي. وبقي الاستثمار في ركود وسيبقى كذلك طالما استمر المستهلك في حالة سبات.

مع خروج المستهلك من الحلبة وضعف الاستثمار، تحوّل «الكينزيون» Keynesians في إدارتي بوش وأوباما صوب الإنفاق الحكومي لتحفيز الاقتصاد. لكن، وبعدما فشلت أربع خطط تحفيزية، من عام ٢٠٠٨ إلى عام ٢٠١٠، في خلق وظائف جديدة صافية برز كره للمزيد من الإنفاق. ونفخت حركة حزب الشاي في هذا الاشمئزاز ومعها تهديدات وكالات التصنيف بخفض جدارة الولايات المتحدة الائتمانية، وموجة مدّية جمهورية من الانتصارات في انتخابات عام ٢٠١٠ النصفية. واتضح أن الشعب الأميركي يتوق إلى من يعيد إقفال حصّالة نقود الولايات المتحدة. ولا يزال يتعيّن النظر إلى المدى الذي سيُطبق فيه خفض الإنفاق، إلا أنه يبدو أن المزيد من الإنفاق الحكومي بات خارج طاولة البحث.

وهكذا رأت إدارة أوباما، باستخدام أسلوب الحذف، أنه إذا أصبح الاستهلاك والاستثمار والإنفاق الحكومي خارج اللعبة يبقى التصدير المحض هو الطريقة الوحيدة لتحريك الاقتصاد، إذ لن يتبقى أي شيء آخر. وأعلن أوباما في خطابه

عن حالة الأمة في ٢٧ كانون الثاني/يناير ٢٠١٠ عن المبادرة الوطنية للتصدير الهادفة إلى رفع الصادرات الأميركية إلى الضعفين على مدى خمس سنوات. وإذا أمكن تحقيق هذا فستكون له تأثيرات عميقة، لأن من شأن مضاعفة الصادرات إضافة ١,٣ بالمئة إلى الناتج المحلي الإجمالي الأميركي وتحريك النمو من نسبة ٢,٦ بالمئة المصابة بفقر الدم إلى نسبة ٣,٩ بالمئة الأشد قوة، وهذا كافٍ لتسريع المسار الهابط للبطالة. ومضاعفة التصدير هدف مرغوب في حال أمكن تحقيقه. لكن هل يمكن ذلك؟ وإذا أمكن فبأي كلفة على شركائنا التجاريين وميزان النمو الدقيق حول العالم؟

عند هذا الحد، انزلقت السياسة الاقتصادية الأميركية في شكل متهوّر إلى حروب العملات. فالطريقة التقليدية والأسرع لزيادة الصادرات تمثلت دوماً بخفض قيمة العملة وهذا تماماً ما فعله مونتاغو نورمان في عام ١٩٣١ في إنكلترا وريتشارد نيكسون في عام ١٩٧١ في الولايات المتحدة. وسبق لأميركا وللعالم أن اختبرا الأمر من قبل وقد أفضى إلى نتائج عالمية كارثية. وها إن الدولار الرخيص يصبح مرّة أخرى السياسة المفضلة، وها إن العالم يشهد مرّة أخرى الكارثة الوشيكة.

شكّلت تركيبة الناتج المحلي الإجمالي الصيني بطريقة ما انعكاس المرآة للتركيبة الأميركية. وبدلاً من أن يناطح الاستهلاك الصيني السبعين بالمئة الأميركية، بلغ فقط ٣٨ بالمئة من اقتصاد البلاد. والعكس بالعكس فإن صافي الصادرات الذي أنتج ٣ بالمئة سلبية وعوّق الاقتصاد الأميركي، أضاف في الواقع ٣,٦ بالمئة على المجموع الصيني. وحرّك الاستثمار القوي النمو الصيني وقد بلغ مجموعه ٤٨ بالمئة من الناتج المحلي الإجمالي في مقابل ١٢ بالمئة فقط للولايات المتحدة. وبدا أن الأمر يتطلب إعادة توازن بسيطة نظراً إلى صورة مرآة هذين الاقتصادين. وإذا أمكن للصين زيادة الاستهلاك في جزء منه عبر شراء البضائع والخدمات من الولايات المتحدة، بما في ذلك البرمجيات وألعاب الفيديو وأفلام هوليوود، فسيتمكّن عندها البلدان من النمو. وكل ما يتوجب تغييره هو مزيج الاستهلاك والتصدير. فيمكن للصين أن تزيد من الاستهلاك وتخفض من

الصادرات، في حين تقوم الولايات المتحدة بالعكس. ومن شأن هذه الصادرات الجديدة إلى الصين أن توجد وظائف كثيرة في الولايات المتحدة. وهذا غير ممكن من خلال سعر الصرف لوحده؛ إلا أن غيثنر كرّر القول بأن إعادة تقويم سعر صرف اليوان صعوداً جزء مهم من المقاربة السياسية الشاملة.

يتمثل أحد أسباب امتناع الصينيين عن المزيد من الاستهلاك في ضعف شبكة أمانهم الاجتماعية، فيفرطون بالتالي في الادخار ليتمكنوا من تحمل نفقات العناية الصحية بعد تقاعدهم. وهناك عامل آخر يقف حائلاً دون الاستهلاك الصيني وهو الثقافة الكونفوشيوسية الألفية التي لا تشجع على التباهي بعرض الثروة. بيد أن صانعي السياسة الأميركيين لا يتطلعون إلى ثورة ثقافية مؤيدة للإنفاق، بل سيكتفون بما هو أكثر تواضعاً. إذ أن بضع نقاط مئوية من زيادة الإنفاق الصيني لمصلحة الصادرات الأميركية ستسمح للولايات المتحدة بالانطلاق في عملية انتعاش تكفي ذاتها بذاتها.

ستصبح إعادة التوازن هذه من النوع الغريب: إذ أن الزيادة في الاستهلاك الصيني وفي صافي الصادرات الأميركية ستتم بكليتها على حساب الصين. وسيتوجب على الصينيين القيام بكل التعديلات المتعلقة بعملتهم وبشبكة أمانهم الاجتماعية وبألفين وخمسمئة عام من الثقافة الكونفوشيوسية، في حين لن تفعل الولايات شيئاً وتحصد منافع الزيادة في صافي الصادرات إلى السوق الصينية الداخلية الآخذة في النمو السريع. وفي هذا خيار لطيف في شكل استثنائي للولايات المتحدة، لأنه لا يتطلب جهداً ملموساً تبذله لتحسين مناخ الأعمال فيها عن طريق خفض الضرائب والنُظم على الشركات الكبرى وتوفير المال السليم أو التشجيع على الادخار والاستثمار. وربّما صبّ بعض ما تريده الولايات المتحدة في مصلحة الصين الفضلى، لكن لا يمكن لوم الصين لشعورها بأنه يتم التنمّر عليها لمصلحة خطة أميركية تناسب الولايات المتحدة قبل كل شيء. وأخذ تعبير «إعادة التوازن» في لغة مجموعة العشرين يعني القيام بما تريده الولايات المتحدة.

لم يحتج الخبراء الماليون الدوليون إلى انتظار خطاب حالة الأمة في كانون الثاني/يناير ليروا إلى أين ستمضي الولايات المتحدة في خطة إعادة التوازن. فقد طُرحت فكرة الزيادة في الصادرات الأميركية وما يرتبط بها من إعادة تقويم لسعر صرف اليوان في قمة مجموعة العشرين التي عُقدت في أيلول/سبتمبر ٢٠٠٩ في بيتسبرغ. وكرّست قمتا مجموعة العشرين الأوليان، في واشنطن وفي لندن، للرد الفوري على ذعر عام ٢٠٠٨ والحاجة إلى خلق مصادر جديدة للسيولة عبر صندوق النقد الدولي. وانشغلت هاتان القمتان الأوليان أيضاً بمخططات لجم البنوك وهيكلياتها المرتكزة إلى قاعدة التعويض الجشع، وهي التي أعطت مكافآت عجيبة على الأرباح القصيرة الأجل لكنها تسببت بدمار طويل الأمد لتريليونات الدولارات من الثروة العالمية. وشعر الزعماء، مع قمة بيتسبرغ في أواخر عام ٢٠٠٩، أنه بالرغم من استمرار القابلية للعطب عاد ما يكفي من الاستقرار بما يمكنهم من النظر إلى ما بعد الأزمة الفورية والشروع في التفكير في سبل تحريك الاقتصاد العالمي من جديد. وشكّلت بيتسبرغ القمة الأخيرة لمجموعة العشرين التي تُعقد قبل خطاب حالة الأمة في عام ٢٠١٠. وهذا هو الوقت المناسب إذا أرادت الولايات المتحدة الحصول على التأييد لخطة «إعادة التوازن» القائمة على التصدير.

أنتجت قمة زعماء مجموعة العشرين في بيتسبرغ، في تقدّم مفاجئ، خطة لإعادة موازنة النمو التي أرادها غيثنر. ووردت الخطة في بيان الزعماء الرسمي بوصفها «إطاراً لنمو قوي، مستدام ومتوازن»(١). ولم تتضح على الفور كيفية تحقيق عملية إعادة التوازن هذه. فقد صيغ هذا البيان، على غرار أمثاله من البيانات التقنية الصادرة عن أجهزة متعددة الجنسيات، بنوع من لغة النخبة العالمية التي تَسقط اللغة السهلة ضحيتها الأولى. غير أن المقطع التالي ورد مدفوناً في القسم العشرين من الإطار:

(١) "Leaders' Statement: A Framework for Strong, Sustainable and Balanced Growth," G20 Pittsburgh Summit, September 24-25, 2009, www.cfr.org/world/g20-leaders-final-statement-pittsburgh-summit-framework-strong-sustainable-balanced-growth/p20299.

أبرز ردّنا الجماعي على الأزمة... الحاجة إلى صندوق نقد دولي أكثر شرعية وفاعلية. يجب على الصندوق أن يلعب دوراً حاسماً في تعزيز الاستقرار المالي العالمي وإعادة التوازن إلى النمو[1].

لم يراود المشاركين أي شك في أن إعادة التوازن تعني زيادة الاستهلاك في الصين ومضاعفة صادرات الولايات المتحدة. وها قد انتدبت مجموعة العشرين صندوق النقد الدولي لتولي دور نوع من شرطي الحي الذي يتأكد من تطبيق أعضاء المجموعة أي التزامات يأخذونها على عاتقهم في هذا الصدد. وهكذا وُضع في بيتسبرغ حجر الأساس الدولي لمبادرة الرئيس أوباما المتعلقة بالصادرات الوطنية التي أعلنها بعد ذلك بشهرين.

ناسب استخدام صندوق النقد الدولي كمتعهّد يتولى السكرتاريا وقسم الأبحاث ووكالة الإحصاء، ويلعب دور الحَكَم السياسي، المنظمتين كلتيهما تناسباً تاماً، فقد وفّر لمجموعة العشرين الوصول إلى الخبرة الضخمة وانتفت بذلك حاجتها إلى إنشاء فريق عمل خاص بها. وبات الأمر بالنسبة إلى صندوق النقد الدولي أشبه بإعطائه مهلة. وشكّك الكثيرون من خبراء النقد الدوليين بجدّ، في وقت متأخر من عام ٢٠٠٦، في الغاية منه وفي استمرار وجوده. فقد وفّر في الخمسينيات والستينيات قروضاً مؤقتة لبلدان تعاني من صعوبات مؤقتة في ميزان مدفوعاتها للسماح لها بالمحافظة على ثبات سعر عملتها في مقابل الدولار. وساعد في الثمانينيات والتسعينيات الاقتصادات النامية التي عانت من أزمات الصرف الأجنبي بتقديمه تمويلاً مشروطاً بإجراءات تقشفية صُممت لحماية المصرفيين الأجانب وحاملي السندات. بيد أن صندوق النقد الدولي دلف إلى القرن الحادي والعشرين من دون مهمة واضحة بعد إلغاء الذهب وظهور أسعار الصرف العائمة وتكديس البلدان النامية الفوائض الضخمة. وفجأة نفخت مجموعة العشرين حياة

(١) "Leaders' Statement: A Framework for Strong, Sustainable and Balanced Growth," G20 Pittsburgh Summit, September 24-25, 2009, www.cfr.org/world/g20-leaders-final-statement-pittsburgh-summit-framework-strong-sustainable-balanced-growth/p20299.

جديدة في الصندوق بوضعه في مصاف ما يشبه بنك المجموعة أو النموذج المبدئي للبنك العالمي. وهذا ما وفّر لرئيسته في ذلك الوقت، صاحبة الطموح دومينيك شتراوس ـ كان، أن تشعر بسرور أكبر وتنطلق بحماسة شديدة للعب دور الحَكَم العالمي لأي مبادئ توجيهية قد تحددها مجموعة العشرين.

بالرغم من هذه البداية المندفعة في اتجاه إعادة التوازن العالمي وتأييد الرئيس أوباما الشخصي لها، لم تحقق قمتان لمجموعة العشرين في عام ٢٠١٠ أي تقدّم ملحوظ في التزامات الدول الأعضاء بأهداف قمة بيتسبرغ. وقام صندوق النقد الدولي بمراجعات واسعة لممارسات كل دولة من الدول تحت عنوان «التقويم المتبادل» وواصلت بيانات مجموعة العشرين التعهد بالإخلاص المستمر للاتفاق الإطار، إلا أنه تم في الأساس، وبخاصة من جانب الصين، تجاهل أهداف إعادة التوازن الطموحة.

تميّز غيثنر بالفظاظة في انتقاده الصين على عدم السماح بإعادة تقويم أكبر لسعر صرف اليوان. وأجاب، عندما سألته وول ستريت جورنال في أيلول/سبتمبر ٢٠١٠ هل قامت الصين بما يكفي: «لا، بالتأكيد... فهي لم تقم إلا بالقليل جداً، جداً». وتحسّنت الصادرات الأميركية بالفعل في عام ٢٠١٠، إلا إن ذلك حصل بسبب النمو الكبير نسبياً في الأسواق الناشئة والطلب على منتجات التقنية الرفيعة الأميركية أكثر مما هو بفعل التغييرات في أسعار الصرف. وسمح الصينيون بارتفاع طفيف في سعر اليوان ليحبطوا في الغالب محاولة الخزانة الأميركية وصفهم بالمتلاعبين بالعملة الأمر الذي قد يؤدي إلى عقوبات تجارية يفرضها الكونغرس. غير أن أياً من هذه التطورات لم يقترب ولو قليلاً من تلبية مطالب غيثنر. ولم تؤدّ حتى القمة الثنائية التي عقدت في كانون الثاني/يناير ٢٠١١ بين الرئيس هو والرئيس أوباما، أو ما يُسمى بمجموعة الاثنتين، إلى إنتاج ما هو أكثر قليلاً من الملاحظات الودية المتبادلة وابتسامات جلسات التصوير. وبدا أن على الولايات المتحدة، إذا أرادت دولاراً أرخص، أن تعمل وحدها للحصول عليه. وثبت حتى الآن أن اعتماد العالم على مجموعة العشرين قد بلغ طريقاً مسدوداً.

بيد أن الولايات المتحدة أخذت تبرز بحلول حزيران/يونيو ٢٠١١ بوصفها منتصرة في حرب العملات. فقد امتلكت سلاحاً سرّياً، على غرار جميع المنتصرين في الكثير من الحروب عبر التاريخ. وذلك السلاح المالي هو ما يُطلق عليه الاسم البشع «التيسير الكمّي» الذي ينص أساساً على زيادة المعروض من المال لتضخيم أسعار الأصول. وعملت الولايات المتحدة، كما في عام ١٩٧١، من جانب واحد على إضعاف الدولار من خلال التضخم. وشكّل التيسير الكمّي قنبلة سياسية أُلقيت في عام ٢٠٠٩ على الاقتصاد العالمي، كما أُلقيت خليفتها، التي دُعيت «التيسير الكمي الثاني»، في أواخر عام ٢٠١٠. وجاء وقع ذلك على النظام النقدي العالمي سريعاً وفاعلاً. وعملت الولايات المتحدة، من خلال استخدام التيسير الكمي لتوليد التضخم في الخارج، وفي شكل فجائي على زيادة هيكل التكلفة في كل دولة مُصدِّرة كبرى تقريباً وفي الاقتصادات الناشئة السريعة النمو في العالم.

تشكّل طباعة المال الشكل الأبسط وحسب للتيسير الكمي. ويعمد الاحتياطي الفدرالي، لخلق المال من لا شيء، إلى شراء أوراق ديون الخزانة من مجموعة مختارة من البنوك يُطلق عليها اسم المتداولين الأساسيين. ويمتلك هؤلاء المتداولون قاعدة عالمية من العملاء تمتد من صناديق الثروة السيادية إلى بنوك مركزية أخرى إلى صناديق التقاعد والمستثمرين المؤسسيين فالأفراد ذوي الملاءة المالية المرتفعة. ويلعب المتداولون الأساسيون دور الوسيط بين الاحتياطي الفدرالي والسوق من خلال الاكتتاب في مزادات الخزانة على الدين الجديد وفتح سوق في الديون القائمة.

يعمد الاحتياطي الفدرالي إلى بيع القيم المالية المنقولة إلى المتداولين الأساسيين كلما رغب في خفض المعروض النقدي. وتذهب هذه القيم المالية المنقولة إلى المتداولين، أما المال المدفوع للاحتياطي الفدرالي فيختفي فحسب. وفي حالة العكس يعمد الاحتياطي الفدرالي إلى شراء القيم المالية المنقولة من المتداولين كلما رغب في زيادة المعروض النقدي. ويتسلّم الاحتياطي الفدرالي القيم المالية المنقولة من المتداولين ويدفع لهم بالمال المطبوع حديثاً الذي

يذهب إلى حسابات المتداولين المصرفية حيث يمكنه دعم المزيد من المال الذي ينتجه النظام المصرفي. ويُعتبر البيع والشراء بين الاحتياطي الفدرالي والمتداولين الأساسيين الشكل الأساسي من أشكال عمليات السوق المفتوحة. أما الهدف المألوف لعمليات السوق المفتوحة فهو التحكّم في معدلات الفائدة القصيرة الأجل وهو ما يفعله الاحتياطي الفدرالي في شكل نموذجي عن طريق بيع أو شراء القيم المالية المنقولة للخزانة ذات الاستحقاق الأقصر مثل أذونات الخزينة التي تستحق في ثلاثين يوماً. لكن ما الذي يحصل عندما تكون معدلات الفائدة في الاستحقاقات الأقصر هي صفر بالفعل ويريد الاحتياطي الفدرالي توفير المزيد من «التيسير» النقدي؟ يمكن عندها للاحتياطي الفدرالي، بدلاً من شراء الاستحقاقات القصيرة جداً، أن يشتري سندات خزينة ذات استحقاق متوسط الأجل من خمس سنوات أو سبع أو عشر. ويشكّل سند العشر سنوات بنوع خاص المؤشّر المستخدم لتسعير الرهون العقارية وديون الشركات. ويمكن للاحتياطي الفدرالي، بشرائه الدين المتوسط الأجل، تقديم أسعار فائدة أدنى لمشتري المنازل وللشركات المقترضة أملاً في التحفيز على المزيد من النشاط الاقتصادي، أو، على الأقل، هذا ما تنص عليه النظرية المتعارف عليها.

إلا أن أسعار الصرف تعمل حول العالم الشامل مثل المتزلجات المائية لتأمين الانعطاف السريع لتأثيرات أسعار الفائدة. ويمكن للاحتياطي الفدرالي استخدام التيسير الكمي لا لتيسير الشروط المالية في الولايات المتحدة فحسب بل في الصين أيضاً. وهذا هو سلاح العملات المثالي، وهو ما يدركه الاحتياطي الفدرالي. ونجح التيسير الكمي بسبب محافظة بنك الشعب الصيني على ثبات سعر اليوان ـ الدولار. وكلما طبع الاحتياطي الفدرالي المزيد من المال من ضمن برنامج التيسير الكمي التابع له وجد معظم هذا المال طريقه إلى الصين شكل فوائض تجارية أو تدفقات الأموال الساخنة الباحثة عن أرباح أكبر من المتوفر لها في الولايات المتحدة. وما إن تصل الدولارات إلى الصين حتى يمتصها البنك المركزي في مقابل اليوان المطبوع حديثاً. وكلما طبع الاحتياطي

الفدرالي المزيد من المال اضطرت الصين إلى طبع المزيد هي الأخرى حفاظاً على ثبات سعر عملتها في مقابل الدولار. وقد ارتكز تثبيت الصين سعر اليوان في مقابل الدولار على الاعتقاد الخاطئ والأمل الموضوع في غير محله بأن الاحتياطي الفدرالي لن يسيء استخدام امتيازاته في طباعة المال. وها إن الاحتياطي يطبع بتشفٍّ.

وُجد اختلاف مهم آخر بين الولايات المتحدة والصين. فالولايات المتحدة كناية عن اقتصاد راكد غير معرّض كثيراً للتضخم على المدى القصير. أما الصين ففي طفرة اقتصادية، وتعافت بلطف من ذعر عام ٢٠٠٨. ولا يتوفّر للصين المزيد من القدرة على امتصاص المال الجديد من دون تضخم. وسرعان ما أدت طباعة المال في الصين إلى ارتفاع أكبر في الأسعار فيها. وها إنها تستورد التضخم من الولايات المتحدة من خلال تثبيت سعر الصرف بعد أن صدّرت بالطريقة نفسها انكماشها الاقتصادي إلى الولايات المتحدة.

في الوقت الذي سارت فيه عملية إعادة تقويم اليوان ببطء في أواخر عام ٢٠١٠ وعام ٢٠١١، ارتفع التضخم في الصين وسرعان ما تجاوز الخمسة بالمئة على أساس سنوي. فقد رفضت الصين إعادة تقويم سعر صرف عملتها وحصلت بدلاً من ذلك على التضخم. وسعدت الولايات المتحدة بأي من الطريقتين، لأن كلا إعادة التقويم والتضخم ضاعفا من تكاليف الصادرات الصينية، ما جعل الولايات المتحدة أكثر تنافساً. وتحرّكت عملية إعادة تقويم سعر صرف اليوان، ما بين حزيران/يونيو ٢٠١٠ وكانون الثاني/يناير ٢٠١١، بنحو ٤ بالمئة كمعدّل سنوي في حين تحرّك التضخم بمعدل سنوي بلغ ٥ بالمئة، بحيث أصبح مجموع زيادة هيكل التكلفة الصينية ٩ بالمئة إذا جمعنا إعادة التقويم مع التضخم. ويعني تصوّر الأمر على مدى السنوات المقبلة أن الدولار سيتراجع بعبارات أسعار التصدير بما يزيد على العشرين بالمئة في مقابل اليوان. وهذا بالضبط ما طالب به السيناتور تشاك شومر وغيره من المنتقدين في الولايات المتحدة. ولم تعد الصين تمتلك الآن خيارات صالحة. فلو استمرت في تثبيت سعر العملة سيواصل الاحتياطي

الفدرالي الطباعة ويخرج التضخم في الصين عن السيطرة. وإذا أعادت الصين تقويم سعر عملتها فقد يؤدي ذلك إلى احتفاظها بالسيطرة على التضخم لكن هيكل التكلفة لديها سيرتفع قياساً على العملات الأخرى. وسيربح الاحتياطي الفدرالي والولايات المتحدة في أي من الحالتين.

تتساوى إعادة تقويم سعر صرف العملة مع التضخم اقتصادياً عندما يتعلق الأمر بارتفاع التكاليف، إلا أن بينهما فارقاً مهماً واحداً. يمكن إلى حد ما التحكّم في إعادة التقويم إذ يمكن الصينيين تحريك توقيت كل تغيير في السعر المثبت حتى ولو كانت الولايات المتحدة هي التي تدفع بالتوجّه الإجمالي. أما التضخم فغير خاضع في أساسه للتحكّم. ويمكنه أن يبرز في قطاع ما مثل الغذاء أو المحروقات وينتشر سريعاً عبر سلاسل الإمداد بطرق لا يمكن توقعها. ويمكن أن يمتلك التضخم تأثيرات سلوكية ضخمة ويشرع في التغذي من نفسه في دورة تحقق ذاتها بذاتها، إذ يرفع التجار وتجار الجملة الأسعار استباقاً لرفعها من غيرهم.

شكّل التضخم واحداً من المحفزات على احتجاجات حزيران/يونيو ١٩٨٩ في ساحة تيانانمين والتي انتهت بمجزرة. وقد اعتمد الصينيون على العلاقة الثابتة بين عملتهم وبين الدولار وعلى قيمة ثابتة لأرصدتهم الضخمة من ديون الخزانة الأميركية، تماماً كما تمتعت أوروبا بذلك في الأيام الأولى على بريتون وودز. وها إنهم يتعرضون للخيانة، إذ أخذ الاحتياطي الفدرالي في ليّ ذراعهم. ولأنهم لا يملكون سوى الاختيار بين التضخم الخارج على السيطرة مع عواقب لا يمكن توقعها، وبين إعادة التقويم الممكن التحكّم فيها لليوان، تحرّك الصينيون بدءاً من حزيران/يونيو ٢٠١٠ بخطى ثابتة في اتجاه إعادة التقويم وضاعفوا منها في شكل كبير مع منتصف عام ٢٠١١.

ربحت الولايات المتحدة الجولة الأولى من حروب العملات. لكنها، وكما في مباراة الملاكمة للوزن الثقيل بين الولايات المتحدة والصين، الجولة الأولى فحسب في قتالٍ يُتوقع أن يمتد إلى خمس عشرة جولة. ولا يزال الملاكمان

كلاهما ثابتين في موقعيهما. والولايات المتحدة ربحت الجولة بالنقاط وليس بالضربة القاضية. وتمركز الاحتياطي الفدرالي في الزاوية الأميركية من الحلبة أشبه بالمعالج الحاضر لإصلاح أي ضرر. وتلقت الصين هي الأخرى المساعدة في زاويتها من ضحايا التيسير الكمّي حول العالم. وسرعان ما سيقرع الجرس إيذاناً ببدء الجولة الثانية.

عندما يستخدم المتقاتلون الرئيسيون في أي حرب أسلحتهم يعاني غير المحاربين من الأضرار الجانبية، وحرب العملات لا تختلف عن ذلك بشيء. فالتضخم الذي سعت إليه الولايات المتحدة يائسة لم يجد طريقه إلى الصين فحسب بل وفي شكل عام إلى الأسواق الناشئة أيضاً. وسرعان ما ظهر التضخم الذي تسببت به طباعة الأوراق المالية الأميركية في كوريا الجنوبية والبرازيل وإندونيسيا وتايلندا وفيتنام وغيرها من خلال تركيبة من الفوائض التجارية ودفق الأموال الساخنة الباحثة عن عائدات أكبر لاستثماراتها. وتبنى رئيس الاتحاد الفدرالي برنانكي بكل سرور مقاربة «إلقاء اللوم على الضحية» قائلاً أنه ليس لدى هذه البلدان مَن تلومه سوى أنفسها لأنها رفضت رفع قيمة سعر صرف عملاتها في مقابل الدولار من أجل خفض فوائضها والتخفيف من سرعة تدفق الأموال الساخنة. وقال برنانكي بلغة المصرفيين المركزيين المسكِّنة:

> يمتلك صانعو السياسة في الأسواق الناشئة نطاقاً من الأدوات القوية... التي يمكنهم استخدامها لإدارة اقتصاداتهم وتفادي السخونة المسرفة، بما فيها تعديل سعر الصرف.... وساهم الطلب الصادر عن الأسواق الناشئة إلى حد كبير في الارتفاع الأخير في أسعار السلع العالمية. وبصورة أعم، ساهمت محافظة بعض الحكومات على ما دون السعر الفعلي للعملات في نمط من الإنفاق العالمي غير المتوازن وغير المستدام[1].

(١) "Global Imbalances: Links to Economic and Financial Stability," speech by Chairman Ben S. Bernanke at the Banque de France Financial Stability Review Launch Event, Paris, France, February 18, 2011, www.federalreserve.gov/newsevents/speech/bernanke20110218a.htm.

وتجاهل هذا واقع أن الكثير من السلع التي استهلكها المقيمون في هذه البلدان، مثل القمح والذرة والزيت والصويا والخشب والبن والسكر، تُسعَّر في الأسواق العالمية وليس المحلية. وفي حين رفع المستهلكون في أسواقٍ محددة الأسعار ردّاً على طباعة الاحتياطي الفدرالي للمال، لم ترتفع الأسعار في هذه الأسواق وحدها بل في العالم كله أيضاً.

لم يقتصر الشعور السريع بتأثيرات طباعة الاحتياطي الفدرالي للمال على الأسواق الناشئة الناجحة نسبياً في شرق آسيا وفي أميركا اللاتينية فحسب، بل امتدّ أيضاً إلى المناطق الأكثر فقراً في افريقيا وفي الشرق الأوسط. فارتفاع سعر الغذاء يشكّل إزعاجاً لعامل المصنع الذي يعيش على ١٢ ألف دولار في السنة. أما ارتفاعه بالنسبة إلى المزارع الذي يعيش على ثلاثة آلاف دولار في السنة فيشكّل الفارق بين الأكل والجوع، وبين الحياة والموت. فالاضطرابات المدنية وأعمال الشغب والتمرد التي اندلعت في أوائل عام ٢٠١١ في تونس وامتدت سريعاً إلى مصر والأردن واليمن والمغرب وليبيا وغيرها جاءت كرد فعل على ارتفاع أسعار الغذاء والطاقة وانخفاض مستويات المعيشة بقدر ما جاءت رد فعل على الديكتاتوريات وغياب الديمقراطية. وأنهكت بلدان في الشرق الأوسط موازناتها لدعم سلع رئيسية مثل الخبز للتخفيف من الآثار الأسوأ لهذا التضخم. وقد حوّل هذا مشكلة التضخم إلى مشكلة مالية وبخاصة في مصر حيث أصبحت جباية الضرائب فوضوية ونضبت عائدات السياحة في أعقاب ثورات الربيع العربي. وأصبح الوضع على حد كبير من الفظاعة تطلّب معه قيام مجموعة العشرين المجتمعة في أيار/مايو ٢٠١١ في دوفيل في فرنسا بالتعهد على عجل تدبير ٢٠ مليار دولار من الدعم المالي الجديد لمصر وتونس. وكان برنانكي قد أصبح بالفعل بعيداً كل البعد عن متاعب الأميركيين العاديين؛ وها هو يصبح بعيداً كل البعد عن العالم.

تبقى هناك حاجة إلى رؤية هل تتمكّن مجموعة العشرين من تحويل الأميركيين عن سياساتهم المالية والنقدية الجامحة التي تغرق العالم بالدولارات وتتسبب

بتضخم عالمي في أسعار الغذاء والطاقة. وبحثت الولايات المتحدة من جهتها عن حلفاء في داخل مجموعة العشرين، مثل فرنسا والبرازيل، لممارسة الضغط على الصينيين لإعادة تقويم سعر صرف عملتهم. وقضت وجهة نظر الأميركيين بأن الجميع ـ أوروبا وأميركا الشمالية وأميركا اللاتينية ـ سيربحون الصادرات والنمو إذا أعادت الصين تقويم سعر صرف اليوان وزادت في الاستهلاك الداخلي. وربما صحّ هذا نظرياً، غير أن استراتيجية الولايات المتحدة القاضية بإغراق العالم بالدولارات تسببت في غضون ذلك بضرر كبير. وانخرطت الصين والولايات المتحدة في لعبة عالمية للعض على الأصابع، تتمسك فيها الصين بنموذجها التصديري في حين تحاول الولايات المتحدة تنفيس أفضلية كلفة التصدير التي تتمتع بها الصين. إلا أن التضخم لم يعد وقفاً على الصين، وأُصيب العالم كله بالقلق من الضرر. وافتُرض بمجموعة العشرين أن توفّر منتدى لتنسيق السياسات الاقتصادية العالمية، إلا انها بدأت تبدو أكثر فأكثر أشبه بملعب يتحدّى فيه متنمّران الآخرين على اختيار طرفهم.

حاول غيثنر، في التحضيرات لقمة زعماء مجموعة العشرين في تشرين الثاني/ نوفمبر ٢٠١٠ في سيول، حشر الصين في الزاوية من خلال طرح اختبار في النسب المئوية حول متى تصبح الفوائض التجارية مفرطة ولا يمكن تحمّلها من وجهة النظر العالمية. وسيتم، في شكل عام، التعامل مع أي فائض سنوي في التجارة يتجاوز الأربعة بالمئة من الناتج المحلي الإجمالي بوصفه مؤشراً إلى الحاجة لإعادة تقويم في سعر الصرف لعملة بلد الفائض لتحويل شروط التجارة منه صوب بلدان العجز مثل الولايات المتحدة. وهذا أمر يحصل في العادة تلقائياً بموجب قاعدة الذهب الكلاسيكية إلا أنه يتطلب اليوم تلاعب البنك المركزي بالعملة.

لم تصل فكرة غيثنر به إلى مكان. فقد أراد استهداف الصين، لكن، ولسوء حظ هذه النظرية، ستصبح ألمانيا هي الأخرى هدفاً لأن فائضها التجاري يكاد يعادل في حجمه حجم فائض الصين عندما يتم التعبير عنه بالنسبة المئوية من

الناتج المحلي الإجمالي. ويجب، بحسب قياسات غيثنر، إعادة تقويم سعر العملة الألمانية، أي اليورو، صعوداً. وهذا آخر ما تريده ألمانيا وباقي أوروبا نظراً إلى الوضع المتزعزع لانتعاشها الاقتصادي وللضعف الهيكلي لنظامها المصرفي ولأهمية الصادرات الألمانية لوضع الوظائف في أوروبا. وتخلى غيثنر عن الفكرة بعد أن فشل في الحصول على الدعم من أي من أوروبا أو آسيا.

واقترحت مجموعة العشرين، بدلاً من وضع أهداف ثابتة، فكرة «المبادئ التوجيهية للمؤشرات» لتحديد متى تبلغ الفوائض التجارية مستويات غير مقبولة[1]. وتُرك تحديد الطبيعة الدقيقة لهذه المبادئ التوجيهية لاجتماع لاحق لوزراء المال وحكام البنوك المركزية. والتقى الوزراء والحكام في شباط/فبراير ٢٠١١ في باريس واتفقوا من حيث المبدأ على العوامل التي يجب تضمينها كـ«مؤشرات»، لكنهم لم يتفقوا بعد على المستوى الدقيق الذي يتم بموجبه القبول، أو لا، بكل واحد منها من ضمن المبادئ التوجيهية للمؤشرات. وتُركت عملية وضع المقاييس لاجتماع لاحق يُعقد في نيسان/أبريل، كما تُركت العملية نفسها لزعماء مجموعة العشرين للموافقة عليها في اجتماعهم السنوي في تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠١١ في مدينة كان.

استمرّت في غضون ذلك، على قدم وساق، عملية تمكين صندوق النقد الدولي بوصفه حارساً على مجموعة العشرين. وفي مؤتمر نانجينغ في الصين الذي شارك فيه خبراء واقتصاديون، قال رئيس مجموعة العشرين نيكولا ساركوزي في ما يتعلّق بميزان المدفوعات أنه «لا غنى عن إشراف أكبر لصندوق النقد الدولي».

ومن تلطيف الكلام القول بأن عملية مجموعة العشرين تتقدم بخطى جليدية. بيد أنه لا يتضح، بوجود عشرين زعيماً سيادياً والعدد المماثل من الأجندات

(١) "Leaders' Declaration," G20 Seoul Summit, November 11-12, 2010, www.g20.utoronto.ca/2010/g20seoul.pdf.

المختلفة، ما هو البديل الممكن إذا أريد الوصول إلى حل عالمي. وهذا هو الجانب السلبي لنظرية غيثنر حول عقد السلطة. ويمكن لغياب الحوكمة أن يصبح فعّالاً إذا اتفقت آراء الأشخاص الموجودين في القاعة أو إذا امتلك طرف في القاعة القدرة على إكراه الآخرين، كما صح الأمر عندما واجه الاحتياطي الفدرالي العائلات الأربع عشرة لدى الإنقاذ المالي لصندوق التحوّط لإدارة رأس المال الطويل الأجل (LTCM). وعندما يمتلك الأطراف المجتمعون أهدافاً متباعدة للغاية ووجهات نظر مختلفة حول كيفية تطبيقها، فإن غياب الزعامة يعني أن التغيير التدريجي الضئيل هو أفضل ما يمكن الأمل به. وبحلول عام ٢٠١١ بلغت التغييرات من الضآلة والبطء حدّاً بدا معها وكأنه لم يحصل أي تغيير على الإطلاق.

ابتعدت مجموعة العشرين كل البعد عن الكمال كمؤسسة، لكنها كل ما امتلكه العالم. وبدا أن نموذج مجموعة السبع قد فارق الحياة ولم تقدّم الأمم المتحدة ما يشابهه. أما صندوق النقد الدولي فقادر على توفير التحليل التقني الجيد، ولعْب دورٍ مفيدٍ كحَكَم لأي سياسة يمكن لمجموعة العشرين أن تتفق عليها. غير أن حوكمة صندوق النقد الدولي ارتبطت بقوة بالنموذج الثلاثي القديم لشمال أفريقيا واليابان وأوروبا الغربية، كما أن الأسواق الناشئة مثل الصين والهند والبرازيل وإندونيسيا امتعضت من نفوذه. صحيح أن صندوق النقد الدولي مفيد، إلا أنه يحتاج إلى إحداث تغيير فيه ليتطابق مع الوقائع العالمية الجديدة.

تمكّنت مجموعة العشرين، في أواخر عام ٢٠٠٨ وأوائل عام ٢٠٠٩، من تنسيق السياسة بفاعلية لأن الخوف وحّد ما بين أعضائها. فانهيار الأسواق المالية والتجارة العالمية والإنتاج الصناعي والتوظيف بلغ حدّا كارثياً أجبرها على الإجماع على الإنقاذ المالي والتحفيز وأشكال جديدة من الضوابط على البنوك.

بدا، بحلول عام ٢٠١١، أن العاصفة قد عبرت وعاد أعضاء مجموعة العشرين إلى أجنداتهم الخاصة: استمرار الفوائض الكبرى بالنسبة إلى الصين وألمانيا

ومواصلة الولايات المتحدة جهودها لإضعاف الدولار لعكس اتجاه هذه الفوائض ومساعدة الصادرات الأميركية. بيد أنه انتفى وجود شخص مثل ريتشارد نيكسون للقيام بعمل وقائي أو جون كونالي للضرب على الرؤوس. فقد خسرت الولايات المتحدة نفوذها، وسيتطلّب الأمر حصول أزمة أخرى لدفع مجموعة العشرين إلى القيام بعمل موحّد. وبدا، نظراً إلى سياسة طبع المال الأميركية وتأثيراتها التضخمية الجانبية حول العالم، أن الأزمة المقبلة لن تتأخر كثيراً في الظهور.

حلّت الأزمة بصدمة على مقربة من مدينة سنداي اليابانية بعد ظهر الحادي عشر من آذار/مارس ٢٠١١ عندما ضرب زلزال بقوة تسع درجات الساحل الشمالي الشرقي لليابان أعقبته سريعاً موجة مدّية بعلو عشرة أمتار قتلت الآلاف وغمرت مدناً وقرى بكاملها ودمّرت كل أنواع البنى التحتية ـ المرافئ وأساطيل صيد السمك والمزارع والجسور والطرق والاتصالات. وبدأت في غضون أيام أسوأ كارثة نووية منذ تشيرنوبيل في معمل للطاقة الذرية على مقربة من سنداي مع انصهار قضبان الوقود المشعة في مولّدات عدة وانطلاق الإشعاعات في سحب أثّرت في الجمهور العام. وبرزت، مع تصارع العالم مع العواقب، جبهة جديدة في حرب العملات. فقد ارتفع الين الياباني فجأة إلى مستوى قياسي في مقابل الدولار ودعمته في ذلك التوقعات باستعادة المستثمرين اليابانيين لكميات ضخمة من الين لتمويل إعادة البناء. وتحتفظ اليابان بما يزيد على تريليوني دولار في خارج البلاد، معظمها في الولايات المتحدة، وأكثر من ٨٥٠ مليار دولار من الاحتياطات التي يسيطر عليها الدولار. ويتوجب بيع جزء منها بالدولار وتحويلها إلى ين ونقلها إلى اليابان لدفع ثمن إعادة البناء. وتسببت دينامية (بيع الدولار/ شراء الين) بهذه الاندفاعة الصاعدة للين.

بدا، من وجهة نظر الولايات المتحدة، أن ارتفاع الين في مقابل الدولار يتناسب تماماً مع الأهداف الأميركية، إلا أن اليابان تطلّعت إلى عكس ذلك لأن اقتصادها يواجه كارثة، ومن شأن الين الرخيص المساهمة في تعزيز الصادرات اليابانية وفي استعادة الاقتصاد عافيته. فحجم الكارثة في اليابان كبير للغاية وبات

على سياسة الدولار الرخيص الأميركية أن تتبوأ المقعد الخلفي أمام الحاجة إلى الين الرخيص.

لا مجال للنفي بأن حاجة اليابان الملحة إلى السحب من أصولها بالدولار لتمويل إعادة البناء شكّلت القوة التي دفعت بسعر الين إلى الارتفاع. ووحدها قوة التدخل المنسّق للبنوك المركزية تحتوي على ما يكفي من القوة لصد اندفاعة موجة الين المتدفقة في اتجاه اليابان. فالعلاقة بين الين والدولار ذات اختصاص يفوق قدرة مجموعة العشرين على التحرّك، كما أنه لا يوجد على أي حال اجتماع قريب مقرر للمجموعة. وسيتوجب على الثلاثة الكبار، الولايات المتحدة واليابان والبنك المركزي الأوروبي، معالجة المشكلة بأنفسهم.

حملت وزيرة المال الفرنسية كريستين لاغارد لواء مجموعة السبع وأجرت على هذا الأساس اتصالاً هاتفياً، في ١٧ آذار/مارس ٢٠١١، بوزير الخزانة الأميركية غيثنر للشروع في هجوم منسق على الين. وبعد المشاورات بين رؤساء البنوك المركزية المسؤولين عن التدخل الفعلي واطلاع الرئيس أوباما على الأمر، شُن الهجوم على الين لدى افتتاح الأعمال في اليابان في صباح الثامن عشر من آذار/ مارس ٢٠١١. وتمثّل هذا الهجوم بشروع البنوك المركزية بإغراق كثيف للسوق بالين والقيام في المقابل بشراء الدولار واليورو والفرنك السويسري وغير ذلك من العملات. واستمر الهجوم من حول العالم وعبر المناطق الزمنية مع افتتاح الأسواق في أوروبا وفي نيويورك. ونجح تدخل البنوك المركزية هذا، وأمكن في وقت متأخر من يوم الثامن عشر من آذار/مارس ردّ الين عن ارتفاعاته والعودة به إلى مستوى التداول الطبيعي في مقابل الدولار. حسّن تعامل لاغارد الماهر عبر التدخّل في الين من سمعتها القوية بالفعل في إدارة الأزمات التي اكتسبتها إبان ذعر عام ٢٠٠٨ وفي المرحلة الأولى من أزمة الدين السيادي باليورو في عام ٢٠١٠. وأصبحت الخيار الذي تلقى شبه الإجماع العالمي في حزيران/يونيو ٢٠١١ للحلول محل دومنيك شتراوس ـ كان التي لحق بها العار كرئيسة لصندوق النقد الدولي.

وإذا أمكن تشبيه مجموعة العشرين بالجيش الضخم، فإن مجموعة السبع أظهرت أنه لا يزال في وسعها لعب دور القوات الخاصة، وقد عملت بسرعة وسرية لتحقيق هدف محدّد بدقة. وحوّلت مجموعة السبع المسار، مؤقتاً على الأقل. إلا أن القوة الطبيعية لإعادة الين إلى اليابان لم تختفِ ولم يختفِ معها المضاربون الذين يتوقعون مثل هذه التحركات ويستفيدون منها. وعادت الأمور لبرهة إلى الأيام الخوالي السيئة للسبعينيات والثمانينيات حين صدّت مجموعة صغيرة من البنوك المركزية هجمات المضاربين والقوى الأساسية الساعية إلى إعادة تقويم سعر صرف العملة. وفي الصورة الكبرى للأمور، شكّلت حاجة اليابان إلى الين الضعيف نكسة للخطة الأميركية الساعية إلى دولار ضعيف. واتخذت مشكلة «الامتلاك بلا رحمة» الكلاسيكية المتمثلة بإعادة التقويم التنافسي لأسعار صرف العملات وجهاً جديداً. وها إن اليابان، إضافة إلى الصين والولايات المتحدة وأوروبا التي تريد كلها إضعاف عملاتها، تجد نفسها هي الأخرى في معسكر العملة الضعيفة وهي التي أبدت تقليدياً استعدادها لمجاراة الولايات المتحدة في رغباتها في ين قوي. لا يمكن للجميع إضعاف عملاتهم دفعة واحدة؛ ولا يزال من غير الممكن تربيع الدائرة. وستتم في مآل الأمر إضافة الصراع بين الدولار والين إلى القتال بين الدولار واليوان الموجود أصلاً على أجندة مجموعة العشرين في حين يسعى العالم إلى حل شامل لمحنة عملاته.



الجزء الثالث

الأزمة العالمية التالية

الفصل الثامن

العولمة ورأسمالية الدولة

«من مبادئ الحرب ألا يفترض المرء أن العدو لن يأتي، بل أن يعتمد على استعداده لمواجهته؛ وألا يسلّم في أنه لن يهاجم، بل أن يجعل نفسه لا يُقهر»(١).

سون تزو، فنّ الحرب،

أواخر القرن الخامس ق.م.

تشتمل حرب العملات، تاريخياً، على عمليات خفض تنافسية في أسعار الصرف تمارسها الحكومات الساعية إلى خفض كلفة هيكلياتها وزيادة صادراتها وخلق الوظائف وإعطاء اقتصادها دفعة على حساب شريكاتها التجارية. وهذا ليس بالمسار الوحيد الممكن لحرب العملات. بل يوجد سيناريو أكثر غدراً تُستخدم فيه العملات كأسلحة، ليس بالمعنى المجازي بل بالمعنى الحقيقي، لإيقاع ضرر اقتصادي بالخصوم. ويكفي أحياناً مجرّد التهديد بإلحاق الضرر لإجبار الخصوم على تقديم التنازلات في مجال المعركة الجغرافي السياسي.

لا تنخرط الدول وحدها في هذه الهجمات بل الإرهابيون أيضاً والعصابات الإجرامية وغيرهم من اللاعبين السيئين الذين يستخدمون صناديق الثروة السيادية والقوات الخاصة والموارد الاستخبارية والهجمات الإلكترونية والتخريب والعمل السرّي. وليست هذه المناورات المالية من النوع المطروح للنقاش المهذّب في اجتماعات مجموعة العشرين.

تشكّل قيمة صرف عملة بلد ما موطن ضعفه، فإذا انهارت أخذت معها كل شيء. وتترابط الأسواق اليوم عبر استراتيجيات تداول معقّدة غير أن معظمها لا

(١) Sun Tzu, *The Art of War*, Oxford: Oxford University Press, 1963.

يزال منفصلاً إلى حد ما. ويمكن لسوق الأسهم أن تنهار، وفي الوقت نفسه تنتعش سوق السندات. ويمكن لسوق السندات أن تنهار بفعل أسعار الفائدة الآخذة في الارتفاع، لكن يمكن بنتيجة ذلك أن تبلغ أسواق سلع أخرى، بما في ذلك الذهب والنفط، ارتفاعات جديدة. وتوجد دوماً طريقة لجني المزيد من المال في سوق ما فيما تهبط فجأة أسعار السوق الأخرى. إلا أن الأسهم والسندات والسلع والمشتقات وغيرها من الاستثمارات مُسعَّرة كلها بعملة بلدٍ ما. فإذا دَمَّرْتَ العملة دمَّرْتَ معها البلاد بجميع أسواقها. وهذا ما يجعل من العملة الهدف النهائي في أي حرب مالية.

لا تحظى هذه التهديدات، ولسوء الحظ، بالانتباه الكافي داخل مجتمع الأمن القومي الأميركي. ولاحظ بيل غيرتز، في تغطية له في واشنطن تايمز، أنه: «يقول مسؤولون أميركيون ومحلّلون من خارج الإدارة إن البنتاغون والخزانة ووكالات الاستخبارات لا تدرس بفاعلية التهديدات التي تشكلها الحرب الاقتصادية والإرهاب المالي على الولايات المتحدة. وقال أحد المسؤولين: «لا أحد يريد الخوض في ذلك»[١].

تشكّل النظرة الشاملة إلى قوى العولمة ورأسمالية الدولة، وهي نسخة جديدة من مركنتيلية القرن السابع عشر التي جسّدت فيها الشركات امتداداً لسلطة الدولة، خطوة في اتجاه فهم المخاطر التي يواجهها الاقتصاد العالمي اليوم. ولا يمكن إدراك تهديدات الحرب المالية إلا في سياق عالم المال في عصرنا هذا. وهو عالم مشروط بانتصار العولمة وبروز رأسمالية الدولة واستمرارية الإرهاب. وما الحرب المالية إلا شكل آخر من أشكال الأعمال الحربية المتفلّتة، وهي الأسلوب المفضل لمن يمتلكون مستوى أدنى من الأسلحة ومستوى أرفع من الدهاء.

(١) Bill Gertz, "Financial Terrorism Suspected in 2008 Economic Crash," *Washington Times*, February 28, 2011, www.washingtontimes.com/news/2011/feb/28/financial-terrorism-suspected-in-08-economic-crash/print/.

◄ العولمة

ظهرت العولمة منذ الستينيات، لكنها لم تكتسب اسمها والاعتراف الواسع بها إلا في التسعينيات بعيد سقوط جدار برلين. فقد وُجدت الشركات المتعددة الجنسيات منذ عقود، إلا أن الشركة العالمية الحديثة مختلفة. فقد احتفظت الشركات المتعددة الجنسيات بجذورها وبعملياتها الرئيسة في بلد واحد لكنها توسعت في أعمالها في الخارج عبر فروع لها وشركات تابعة. وربما امتلكت وجوداً لها في بلدان عدة لكنها اتجهت أينما عملت إلى الاحتفاظ بهوية بلدها الوطنية المتميّزة.

أما الشركة العالمية الجديدة فهي كما يدل اسمها، عالمية. وتعمل ما أمكن على إغراق هويتها الوطنية وتصوغ لنفسها هوية جديدة بوصفها علامة تجارية عالمية مجرّدة من أي تمييز وطني. وتُتخذ قرارات مواقع المعامل ومراكز التوزيع وإصدار الأسهم أو السندات في العملات المختلفة استناداً إلى اعتبارات الكلفة واللوجستيات والأرباح من دون اعتبار لوجدان الانتماء إلى الوطن.

لم تبرز العولمة من خلال الشروع في سياسات جديدة بل من خلال إلغاء الكثير من القديمة منها. وليس الستار الحديدي الذي فصل بين الدوائر الشيوعية والرأسمالية هو وحده الذي قسم العالم منذ نهاية الحرب العالمية وحتى نهاية الحرب الباردة، بل أيضاً القيود التي فرضتها الدول الرأسمالية نفسها. وتضمنت هذه القيود التحكّم في رأس المال، الذي صعّب من عملية الاستثمار الحرّ عبر الحدود؛ والضرائب المفروضة على مدفوعات الاستثمار العابرة للحدود. وحّدت البورصات عضويتها بالمؤسسات المحلية وحُظر على الأجانب امتلاك معظم البنوك المحلية. وأمالت المحاكم والسياسيون الملعب لمصلحة المحظيين المحليين بينما جاء تطبيق حقوق الملكية الفكرية متفاوتاً في أفضل الحالات. وبات العالم على درجة كبيرة من التجزئة والتمييز ضد المؤسسات ذات الطموحات الدولية، ما حمّلها كلفة باهظة.

أزيل، بحلول التسعينيات، معظم هذه الأكلاف والحواجز. وأدت المعاهدات

إلى خفض الضرائب أو إلغائها، وخففت الرقابة على رأس المال وبات من السهل تحريك الأرصدة من الأسواق المحدّدة وإليها. تحسّن تنقّل العمالة وبات تطبيق الحقوق القانونية أكثر توقّعاً. ورُفعت الضوابط عن أسواق الأوراق المالية واندمجت عبر الحدود خالقة عمالقة عالمية. وأوجد توسع الاتحاد الأوروبي سياسياً واقتصادياً أغنى سوق معفاة من التعريفات الجمركية، وألغى إطلاق العمل باليورو عدداً لا يُحصى من عمليات تحويل العملات والتكاليف المرتبطة بها. وارتقت روسيا والصين إلى مصاف مجتمعات النموذج الرأسمالي الأول، التواقة إلى تبني الكثير من المعايير العالمية التي ظهرت في البلدان الغربية. وأخذت الجدران الاقتصادية والسياسية تتساقط بالتزامن مع قيام التكنولوجيا بتسهيل الاتصالات وتحسين الإنتاج. وبات العالم الآن، من الناحية المالية، بلا حدود ويتحرّك سريعاً في اتجاه ما أطلق عليه المصرفي الأسطوري والتر ريستون، بما يشبه التنبؤ، اسم غروب السيادة.

أصبحت المجازفة غير المحدودة في عالم بلا حدود هي حالة الموارد المالية الجديدة. إذ ضاعفت العولمة من مستوى الموارد المالية ومن ترابطها إلى أبعد مما حصل في السابق. واقتصر إصدار السندات تقليدياً على الأمور التي سيستخدم فيها المقترض العائدات، إلا أن المشتقات لم تعرف مثل هذه الحدود الطبيعية لأنه أمكن خلقها بمبالغ لا حدّ لها بمجرّد الرجوع إلى الأوراق المالية الأساسية التي ترتكز عليها. وشكّلت القدرة على بيع قروض عقارية متدنية الجودة في نيفادا للبنوك الإقليمية الألمانية معجزة الزمان، بعدما تم تجميع القروض ثم تجزئتها وإعادة توضيبها وتغليفها بتصنيفات ممتازة عديمة القيمة.

وعاد القديم في العالم المعولم إلى التجدّد. وحلّ عصر العولمة الأول في الفترة الممتدة ما بين عامي ١٨٨٠ و١٩١٤، أي إنه عاصر، على نحو تقريبي، قاعدة الذهب الكلاسيكية، في حين شكّلت الحقبة من عام ١٩٨٩ إلى عام ٢٠٠٧ عصر العولمة الحقيقية الثانية. ولم تتمثل معجزات العصر الأول بالإنترنت أو بالطائرات النفاثة، بل بالراديو والهاتف والسفن البخارية. وشغّلت الأمبراطورية

البريطانية سوقاً داخلية ومنطقة عملة وحيدة على مساحة تعادل مساحة الاتحاد الأوروبي. وانفتحت الصين في عام ١٩٠٠ على التجارة والاستثمار ولو بشروط قسرية، كما شرعت روسيا أخيراً في التخلّي عن نموذجها الإقطاعي الماضي وتحديث صناعتها وزراعتها، وأخذت ألمانيا الموحدة تتحوّل إلى مارد صناعي.

جاء تأثير مثل هذه التطورات على التمويل عند مقلب القرن العشرين مماثلاً إلى حد كبير لتأثيره عليه عند مقلب القرن الحادي والعشرين. وأمكن إصدار السندات في الأرجنتين وضمان الاكتتاب بها في لندن وشراؤها في نيويورك. كذلك أمكن تكرير النفط في كاليفورنيا وشحنه إلى اليابان بائتمانات صادرة عن بنوك في شنغهاي. ونقل مسجّل حركة الأسهم المُخترع حديثاً المعلومات في شكل شبه فوري من بورصة نيويورك إلى «مركز بث الأخبار» في مكاتب السمسرة في كنساس سيتي وفي دنفر. وحصلت حالات الذعر المالي ذات التداعيات الدولية ببعض من التواتر، وبصفة خاصة ذعر عام ١٨٩٠ ومن أسبابه التقصير الأميركي الجنوبي عن الدفع وإنقاذ بنك «بيرينغ براذرز» اللندني الرائد. وحلّ عصر العولمة الأول هذا بمثابة زمن من الازدهار والتجديد وتوسّع التجارة والتكامل المالي.

انهار ذلك كلّه في آب/أغسطس ١٩١٤. وما أمكن لمصرفي بريطاني يراقب المشهد من نافذة ناديه في المدينة، في وقت مبكر من ذلك الصيف، ويتأمل وقع مسيرة التقدم في عصره، أن يتخيّل مسار المأساة التي ستنجم على مدى السنوات الخمس والسبعين المقبلة. ستمرّ حربان عالميتان، وحربا عملات، وسقوط أمبراطوريات، والكساد الكبير، والمحرقة والحرب الباردة، قبل بدء عصر جديد من العولمة. وها إن العولمة المالية باتت في عام ٢٠١١ كلية الوجود؛ ومسألة بقائها من عدمه سيحدّدها المستقبل القريب. وقد أثبت التاريخ أن الحضارة وما تقدّمه من عولمة ليست أكثر من غشاء رقيق على الحافة الناتئة للفوضى.

◄ رأسمالية الدولة

ليست العولمة بالظاهرة الجغرافية السياسية الوحيدة التي نشأت في أواخر

القرن العشرين؛ بل إن رأسمالية الدولة تشكّل الظاهرة الأخرى. ورأسمالية الدولة هي الاسم الشائع للنسخة الجديدة من المركنتيلية التي شكّلت النموذج الاقتصادي الطاغي للحقبة الممتدة من القرن السابع عشر وحتى القرن التاسع عشر. وتُعتبر المركنتيلية نقيض العولمة، إذ يعتمد المنضوون تحتها على الأسواق المغلقة والحسابات المالية المغلقة لتحقيق أهداف تكديس الثروة على حساب الآخرين.

ترتكز المركنتيلية الكلاسيكية إلى مجموعة من المبادئ تبدو مُستغربة على الأذن الحديثة. فالأشكال الرئيسة للثروة ملموسة، وتوجد في الأراضي والسلع والذهب. ويُعتبر تكديس الثروة بمثابة لعبة صفرية المجموع تستحصل فيها دولة ما على هذه الثروة على حساب الدول الأخرى. ويتضمن السلوك الاقتصادي الدولي منح أفضليات للصناعات الداخلية وفرض الرسوم على البضائع الأجنبية. وتتم التجارة بين شركاء وديين وتستبعد المنافسين. ويُعتبر الدعم والتمييز في المعاملة أدوات مشروعة لتحقيق الأهداف الاقتصادية. وتتبنى المركنتيلية، في شكلها الأكثر إيجازاً، نظرية أن التجارة حرب. ويُقاس النجاح في المركنتيلية بمقدار تكديس الذهب.

تعود جذور المركنتيلية إلى حرب المئة عام في القرنين الرابع عشر والخامس عشر، إلا أنها لم تبلغ مستوياتها المرتفعة الجديدة إلا مع تشكيل شركة شرق الهند في عام ١٦٠٠ في إنكلترا وشركة شرق الهند الهولندية في عام ١٦٠٢ في هولندا. ومع أن هاتين الشركتين عملتا بوصفهما شركتي أسهم مستقلتين، فقد مُنحتا احتكارات واسعة مدعومة بسلطة تشكيل جيوش والتفاوض على معاهدات وسك النقود وإقامة المستعمرات والحلول محل الحكومة في معاملاتها في آسيا وأفريقيا والأميركتين. وركّز الباحثون على الملامح الخاصة لهاتين المؤسستين، مثل ملكية الأسهم وتوزيع الأرباح ومجالس الإدارة. إلا أنهما تُفهمان أكثر، بالنظر إلى سلطاتهما شبه السيادية، بوصفهما امتداداً للسيادي

مع مالكين خاصين ومديرين[1]. ويمكن تشبيه هذا التدبير بالبنوك الإقليمية للاحتياطي الفدرالي في الولايات المتحدة وهي ملكيات خاصة لكنها تشكّل الذراع المالية للحكومة.

ولم يحصل إلا في أواخر القرن الثامن عشر، مع الثورة الصناعية ونشر «ثروة الأمم» The Wealth of Nations لآدم سميث، أن برز شكل أكثر حداثة من أشكال حرّية التصرّف الرأسمالية مع الملكية الخاصة والمصرفية. إلا أن القرن العشرين شهد، بالرغم من نجاح المبادرة الفردية، استمرار انتشار تحكّم الدولة في الأعمال في المجتمعات التي يسيطر عليها الشيوعيون والفاشيون والأوليغارشيون والكثير غير ذلك من القوى المعادية للديمقراطية.

ما نسلّم به اليوم بوصفه المثال المالي السائد للمبادرة الرأسمالية الحرة الخاصة وريادة الأعمال، هو في الواقع استثنائي في معظم الأوقات ومعظم الأمكنة. وربما عُرف عن المبادرة الخاصة فاعليتها الكبرى وخلقها للثروة، لكنّ هذه ليست بالقيم المقبولة بصورة عامة. ويبدو أن الادعاء الرأسمالي بالسيطرة على مستقبل التجارة العالمية لا يمتلك أساساً تاريخياً أقوى من ادعاءات النظام الملكي والإمبريالية والشيوعية وغيرها من أنظمة تلك الأيام.

يمكن للشركات التي تبدو خاصة لكنها تستند إلى موارد تكاد تكون غير محدودة من الدولة، مثل شركة النفط والكيماويات الصينية (وتُعرف باسم «سينوبك»)، المزايدة على الموارد الطبيعية وشراء المنافسين والاستثمار في التجهيزات من دون اعتبار للتأثير المالي القصير المدى. وهي تستطيع كسب حصة من السوق عن طريق البيع بأسعار دون الكلفة. وليس عليها أن تقلق في شأن خسارة وصولها إلى الأسواق المالية في زمن المحنة الاقتصادية. ولا تحتاج هذه الكيانات إلى الخوف من تحقيق تقوم به حكومتها في حال رشت الديكتاتوريين

(١) تستقي المادة المتعلقة بالمركنتيلية وتاريخ شركتي شرق الهند وشرق الهند الهولندية من: Stephen R. Brown, *Merchant Kings: When Companies Ruled the World, 1600-1900,* New York: St. Martin's, 2009.

وجيوشهم لحماية مصالحها. وتمثّل المركنتيلية الجديدة هذه قوة الدولة المتخفية بلباس الشرطة الحديثة: خمرة عتيقة في زجاجات جديدة.

وليست صناديق الثروة السيادية وشركات النفط الوطنية وغيرها من المؤسسات التي تملكها الدولة إلا أمثلة على هذا النسل الجديد من المؤسسات. وتتوافر هذه الكيانات بكثرة في روسيا والصين والبرازيل والمكسيك وغيرها من الأسواق الناشئة. ولأوروبا الغربية أيضاً شركاتها الضخمة التي تملكها الدولة. وقد عرضت شركة الفضاء والدفاع الجوي الأوروبية أسهماً في التداول العام، إلا أن غالبيتها مملوكة من كونسورتيوم يضم شركات قابضة حكومية فرنسيا وإسبانية وبنكاً روسياً تملكه الدولة وشركة «دبي هولدينغ». وتشكل شركة النفط الإيطالية «إيني» ـ تملك الدولة ٣٠ بالمئة منها ـ مثالاً آخر، ليس إلا واحداً من بين أمثلة كثيرة. يشعر الأميركيون بإغراء يدفعهم إلى رجم هذه الكيانات المملوكة من الدولة ويصفونها بأنها تشكّل منافسة غير عادلة، إلا عندما يتم تذكيرهم بأن الحكومة الأميركية أنقذت في عام ٢٠٠٨ «سيتي بنك» و«جنرال إلكتريك» و«غولدمان ساخس». فللولايات المتحدة مؤسساتها التي تملكها الدولة؛ وهي في الحقيقة ليست على هذا القدر من الاختلاف.

يحتاج فهم العولمة ورأسمالية الدولة إلى منظور مختلف غير أميركي. فقد دُرّب محللو الاستخبارات على تفادي «تصوير المرآة» أي الميل إلى افتراض أن الآخرين يرون العالم كما نراه نحن. ويمكن لتصوّر الأمور عبر مرآة الذات أن يشكّل خللاً قاتلاً في محاولة تبيان نوايا الخصوم. ويتطلّب تحليل التهديد أن يضع المحلل نفسه مكان الروس والصينيين والعرب وغيرهم ليفهم، ليس الفوارق في اللغة والثقافة والتاريخ فحسب، بل أيضاً الفوارق في الحافز والقصد. ولا يرى الزعماء الروس عندما يفكّرون في الغاز الطبيعي المردود من التصدير وحسب، بل أيضاً المسكة الخانقة على الاقتصاد الصناعي الأوروبي. وعندما يفكر الاستراتيجيون الصينيون بما يمتلكونه من سندات حكومية أميركية يدركون أنهم يمتلكون سلاحاً يمكنه أن يدمّر الاقتصاد الأميركي أو أن ينفجر في وجوههم.

وعندما يتحرك الزعماء العرب على مسار الحداثة يدركون تمام الإدراك أنهم يضعون أنفسهم في ملزمة رجعية ودينية يمكنها سحقهم. ومن شأن جولة كبرى تأخذنا في القرن الحادي والعشرين إلى دبي وموسكو وبكين أن تساعدنا في رؤية أنفسنا بالطريقة نفسها التي يرانا فيها مليارات العرب والروس والصينيين، وفي فهم أن مصير الدولار ليس في أيدي الأميركيين كليّاً.

◄ دبي

إذا أعيد اليوم تصوير فيلم كازابلانكا فسيُدعى دبي. تدور أحداث الفيلم حول «مقهى ريك الأميركي» الذي يقدم فيه مالكه، وقد لعب دوره هامفري بوغارت، المشروب والموسيقى والقمار، ومعها الدسائس. وشكّل المغرب خلال الحرب العالمية الثانية المسرح الغريب لأحداث الفيلم. وما ميّز كازابلانكا هو المزيج المحايد الذي يمكن للأعداء الاختلاط فيه براحة. وجلس النازيون واللاجئون ومهرّبو الأسلحة إلى طاولات متجاورة يقارعون الشمبانيا ويغنون «مع مرور الوقت» As Time Goes By.

وهكذا الأمر في دبي، واحة الهدوء النسبي التي تحيط بها الحروب في أفغانستان وليبيا، وعدم الاستقرار في العراق وفي لبنان، والعملية الانتقالية في تونس وفي مصر، والعداوة المرة بين إسرائيل وإيران. إنه الجوار الملتبس الأقصى. وتحتوي، بدلاً من مقهى ريك، على «أطلنطس» المنتجع الراقي على جزيرة النخيل الصناعية التي جُرفت من قاع البحر وأُعطيت شكل نخلة كبيرة جداً يمكن رؤيتها من الفضاء. ويضم أطلنطس أفضل مطاعم المدينة حيث يجلس العملاء والدسّاسون والقتلة المأجورون وتجار السلاح والمهربون المحليون جنباً إلى جنب، تحيط بهم شقراوات جميلات السيقان يظهرن بوضوح، في غير مكانهن، في الصحراء.

ما يجدونه في دبي هو ما وجده زبائن ريك في كازابلانكا: مضمار محايد يمكنهم الاجتماع فيه والتجنيد وخيانة بعضهم بعضاً من دون خوف من تعرضهم

للتوقيف الفوري. وتبعث دبي على الدسيسة الدولية، فطقسها مثالي من تشرين الأول/أكتوبر وحتى آذار/مارس. وتقع وسط منطقة خطر تحيط بها مومباي ولاهور وطهران وإسطنبول والقاهرة والخرطوم وأوكار القراصنة في الصومال. هواؤها ووسائل اتصالها بالعالم ممتازة. وتشتهر بالمبالغة في بنائها: تتفاخر بأعلى مبنى في العالم، وبوفرة بهرجة ما بعد الحداثة، لتبهر الزوار وتصرفهم عن رؤية المجتمعات الأكثر تقليداً وقمعاً.

تترافق هذه الروعة والدسيسة كلها مع بعض العنف الهوليوودي الأسلوب. فقد قُتل في آذار/مارس ٢٠٠٩ أحد أسياد الحرب الروس بإطلاق النار عليه في منطقة المارينا الراقية في دبي على مقربة من بعض أجمل شواطئها وفنادقها. أوقف مشبوهان، أحدهما طاجكي والآخر إيراني وأدليا باعترافات تُورّط عضواً في مجلس الدوما الروسي يأتمر بأوامر رجل الشيشان القوي رمزان حيدروف. وفي لمسة كأنها أُخرجت مباشرة من كتاب أيان فلمينغ «صاحب المسدس الذهبي» The Man with the Golden Gun أُطلقت النار على الضحية من مسدس مطلي بالذهب هرّبه أحد الدبلوماسيين الروس.

وحصلت جريمة قتل أكثر إثارة في كانون الثاني/يناير ٢٠١٠ عندما اغتال رجال مراقبة وقتلة إسرائيليون ـ عملوا في مجموعات وسافروا بجوازات سفر مزورة وتنكّروا واستخدموا هواتف مشفّرة تشفيراً عالياً ـ محمود المبحوح أحد العاملين الكبار مع حركة حماس في غرفته في الفندق حيث كان ينتظر إتمام صفقة أسلحة مع مزوّديه الإيرانيين. وتتميز دبي بمعدل إجرام متدنّ، لكن عندما يتعلّق الأمر بالتصفيات لا تعود، حتى الصحراء، مكاناً آمناً.

ازدهرت دبي تاريخياً من نشاطين اثنين: الغطس بحثاً عن اللؤلؤ والتهريب. وبات البحث عن اللؤلؤ اليوم تجارة صغيرة تتم في جزء منها لاجتذاب السياح. أما التهريب فأصبح أكبر من أي وقت مضى. وتتكوّم عالياً على رصيف الجون الطويل، في الجزء القديم من دبي، الأدوات الإلكترونية والأجهزة وقطع الغيار

وغيرها من البضائع المتوجهة إلى إيران. ويبقى على المرء أن يقدّر مبالغ الذهب والمال في داخل صناديق تحمل علامات «سوني» أو «إتش. بي.». وتوجد على جانب طريق بانياس، التي تمر على طول الرصيف، مصارف إيرانية حيث يمكن على الفور تدبير الاعتمادات المستندية لتمويل شحنة البضائع، من دون اعتبار للعقوبات التجارية الأميركية. وترسو في الجون نفسه المراكب الشراعية: مراكب خشبية واسعة عالية المقدمة ذات أشرعة مثلثة كبيرة وجاهزة للإبحار في رحلة عبر الخليج الفارسي، إلى بندر عباس وغيره من الموانئ على الساحل الإيراني. والتهريب في دبي نمط حياة وليس له أي شكل من أشكال السمعة السيئة.

تُعتبر دبي مركزاً مالياً عالمياً وجنة ضريبية، وتغص جاداتها وشوارعها الخلفية بالبنوك الدولية. وهي مركز «الأوفشور» المصرفي الرئيسي لإيران. وتوجد علاقة بين بنوك دبي الرئيسية وبنوك إيران لتسهيل عمليات الدفع وصفقات الصرف الأجنبي مع باقي العالم بما في ذلك تحويل الاحتياطي الإيراني إلى اليورو والذهب والتخلي البطيء عن الدولار. كذلك تعمل دبي مركزاً مصرفياً لتجارة القرصنة الصومالية. ففي حين ينخرط القراصنة وطواقم الرهائن والدوريات البحرية في مواجهات في بحر العرب، يجول وكلاء القراصنة في دبي للتفاوض على الفدية وتوفير التعليمات البرقية للدفع النهائي.

وهناك، بالنسبة إلى الثروة الملموسة، سوق الذهب وهي من أكبر الأسواق في العالم حيث الذهب بكل أشكاله ـ الحلى، النقود، القضبان والسبائك ـ معروض للبيع ليعاد تصديره في الحقائب الصغيرة إلى الخزنات الخاصة حول العالم من دون طرح أي أسئلة. وتمتلك دبي مركزاً للسلع مع ناطحات سحاب زجاجية منفصلة تحمل أسماء الذهب والفضة والألماس بالعربية. وتوجد تحت هذه الأبراج الخزنات الأكبر والأكثر أماناً في العالم تديرها «برينكز». وأصبحت عملية تحويل الثروة إلى ذهبٍ، لا يمكنُ اقتفاء أثره وإيداعه الصحراء بأمان، استراتيجية جذابة بعد تعرض السرّية المصرفية السويسرية للهجوم والمضايقة التي تطاول الأوليغارشيين في روسيا.

وليس الذهب الذي تتبادله الأيادي في السوق إلا قمة جبل الجليد لثروة الجملة التي تعبر دبي. فالعملة الورقية تتحرك في شكل دائم من الطابعين إلى البنوك المركزية وإلى الزبائن، ومعظمها يتم التداول به خارج البلد الأم. وتشكّل دبي أكبر مركز عالمي لنقل الأموال الورقية. وتُخزن كميات ضخمة من الأوراق المالية في مراكز مأمونة على مقربة من مطار دبي في انتظار العودة إلى البنوك التي أصدرتها.

تعطي الجاسوسية والاغتيال والذهب والأعمال والمزيج الدولي من اللاعبين عند تقاطع طرق العالم لدبي، منزلتها بوصفها كازابلانكا الجديدة. فهي، على غرار كازابلانكا، ليست إلا مرآة زمانها ومكانها. ولولا فساد العالم الأكبر واختلاله الوظيفي لما وجدت دبي الزبائن. فكل حرب تحتاج إلى مكانها المحايد، وفي حرب العملات تؤدي دبي هذا الدور. ولا توجد عملة في أي مكان ليست صالحة في دبي، ولكن بثمن.

◄ موسكو

سرعان ما يتآلف زائر موسكو مع منظر ما يُسمى «الشقيقات السبع»: وهي مجموعة من ناطحات السحاب الرمادية العائدة إلى الحقبة السوفياتية يرتفع كل منها نحو ١٥٠ متراً، أو ٤٥٠ قدماً، أقرّها ستالين وبُنيت في أواخر الأربعينيات بنوع من الأسلوب النيو ـ قوطي التوتاليتاري، وتميّزت بتناظرها وضخامتها ورؤوس أبراجها الناطحة السماء التي يحبها البيروقراطيون في كل مكان. وقد انتشرت من حول موسكو في حلقة ضخمة بحيث تسيطر واحدة منها على الأفق في أي اتجاه. وهي تختلف في التفاصيل، لكنها متشابهة شكلاً بما يكفي لخلق الانطباع بأنه تمت مشاهدتها من قبل. ويمكن للزائر مغادرة واحدة من الشقيقات، لنقل جامعة موسكو الرسمية، ويسافر عبر المدينة للقاء أخرى مشابهة مثل فندق لينينغراد سكايا السابق.

وهناك شقيقة ثامنة، جاءت إلى الدنيا حديثاً وانتصبت في موقع واسع مكشوف في شارع نمتكينا خارج حلقة الطرق الأعمق المحيطة بوسط موسكو.

وبلغت الحد المناسب نفسه تقريباً من ضخامة السبع الأصلية وارتفاعها مع سطح هرمي يذكّر بالأبراج المحددة للشقيقات. إلا أن التشابه ينتهي هنا، فالشقيقة الجديدة، التي انتهى العمل بها في عام ١٩٩٥، تمتلك واجهة خارجية من الزجاج الأزرق والفولاذ والباطون بأسلوب ما بعد الحداثة. وتمتلك، تمشياً مع مظهرها العصري، وظيفة معاصرة: فهي مقر «غازبروم»، الشركة الأكبر في روسيا وشركة الغاز الطبيعي الأكبر في العالم وعماد الاقتصاد الروسي المرتكز إلى الموارد الطبيعية. وتصبح «غازبروم» وروسيا واحداً في استغلال الغاز الطبيعي، وهو ما يطلقون عليه اسم «الفيول الأزرق» في إشارة إلى خصائص احتراقه النظيفة التي تظهر في لهبه الأزرق.

يصعب على الغربيين، حتى في عصر عمليات الإنقاذ المالي التي تقوم بها الحكومة لصناعات بكاملها، فهم مدى عمليات «غازبروم» وروابطها بالحكومة الروسية. ويبدو الأمر كما لو أن «إكسون موبيل» و«جي. بي. مورغان» و«تايم وارنر» شركة واحدة يرأس بيل كلينتون مجلس إدارتها. تشكّل مداخيل «غازبروم» نحو ١٠ بالمئة من الناتج المحلي الإجمالي الروسي. وهي تنتج ما يزيد على ٨٥ بالمئة من الغاز الطبيعي الروسي وما يزيد على ٢٠ بالمئة من الإمداد العالمي. وهي تسيطر على ٢٠ بالمئة تقريباً من احتياطات الغاز العالمية و٦٠ بالمئة من احتياطات الغاز الروسية. وهي ذات تكامل عمودي يتضمن التنقيب والإنتاج والنقل والمعالجة والتسويق والتوزيع. ولديها، بالإضافة إلى الطاقة، مصالح في الإعلام والمصارف والتأمين وتعمل كشركة استثمار داخلية.

تولى دمتري ميدفيديف، الذي انتخب في عام ٢٠٠٨ رئيساً لروسيا، رئاسة مجلس إدارة «غازبروم» مرتين. أما الرئيس الحالي للشركة فهو فيكتور زوبكوف نائب رئيس الوزراء الروسي، أي اليد اليمنى لرئيس الوزراء فلاديمير بوتين. أما رئيس مجلس الإدارة فهو ألكسي ميللر أحد أصدقاء بوتين من أيامهما معاً في سانت بيترسبورغ في التسعينيات. ويتم التداول بأسهم الشركة في بورصات عدّة، إلا أنها تقع مع ذلك تحت سيطرة الدولة الروسية.

تبدو خطط «غازبروم» البعيدة المدى أشبه بدراسة في التكتيكات العسكرية منها باستراتيجية شركة. وهي تتحدث عن المتّجه الصيني وعن استغلال شبه جزيرة يمال وعن إقامة قواعد في القطب الشمالي. ويمثّل التشبيه العسكري ما هو أكثر من استعارة. فقد أجاز مجلس الدوما الروسي في عام ٢٠٠٧ لـ «غازبروم» إنشاء قوتها الأمنية الخاصة التي امتلكت سلطات أبعد بكثير من سلطات شركات الأمن العادية ـ وهي في الواقع جيش شركة أشبه بالجيوش التي نشرتها الشركات التجارية في العصر المركنتيلي. ولـ «غازبروم» عدو استراتيجي صممت على تدميره اسمه «نابوكو».

و «نابوكو» هي كونسورتيوم خط أنابيب الغاز الجديد المدعوم من الاتحاد الأوروبي ومن الولايات المتحدة والذي سيسمح لأوروبا بالحصول على الغاز الطبيعي من دون الاعتماد على روسيا. ويشكّل تهديداً مباشراً على احتكار «غازبروم» إمدادات الغاز الطبيعي إلى أوروبا من خلال خطوط تعبر أوكرانيا وبيلاروسيا. وتشكّل «نابوكو» محاولة للالتفاف بهذه الخطوط بطريقة لا تستخدم فيها الغاز الطبيعي الروسي أو تمر عبر الأراضي الروسية. وستشكل أذربيجان في الأساس مصدراً لـ «نابوكو» على أن تتبعها لاحقاً كازاخستان والعراق. وهي ستعبر تركيا في طريقها إلى أوروبا.

يشكّل خط أنابيب جنوب القوقاز الذي يمر عبر جورجيا واحداً من الروابط الحيوية في المخطط الأكبر لـ «نابوكو». واستُخدمت، مع غزو جورجيا في آب/ أغسطس ٢٠٠٨، أرتال الدبابات لتهديد «نابوكو» ولدعم موقع «غازبروم» المسيطر. وجاء هذا الغزو في عز عمليات الإنقاذ المالي الأميركية لـ «فاني ماي» وكانت روسيا المالك الأكبر لسندات «فاني ماي» في ذلك الوقت. وبإنقاذ «فاني ماي» مالياً حمت إدارة بوش مصالح روسيا المالية بأموال دافعي الضرائب الأميركية حتى عندما هددت روسيا المصالح الأميركية على جبهة الطاقة. وهذه هي حلقة الاتصال الجغرافية السياسية التي تخاض فيها حروب العملات.

لا تكتفي روسيا بالتصميم على تعطيل «نابوكو» بل ترعى أيضاً خطّين بديلين للأنابيب ينقلان الغاز من آسيا الوسطى إلى أوروبا وتتحكم بهما «غازبروم» ويعبران روسيا. وتهدف «غازبروم» إلى إبقاء مخزون آسيا الوسطى معبّأ داخل خطوط الأنابيب الروسية قبل أن يتدفق إلى أوروبا. فروسيا تبقي على قدر كبير من الإمدادات الأوروبية بالطاقة رهينة عندها ولا تمتلك النية في تركها وشأنها.

يذهب استخدام روسيا الغاز الطبيعي كسلاح جيوبوليتيكي إلى ما هو أبعد من التهديدات؛ فقد تم استخدامه مرات عدة. وقطعت «غازبروم» يوم رأس سنة ٢٠٠٦ إمدادات الغاز الطبيعي عن أوكرانيا. ولم تقتصر التأثيرات على أوكرانيا بل تم الشعور بها في أنحاء أوروبا كافة. وتطرق السبب المعلن إلى خلافات تتعلق بالفواتير. ففيما وافقت أوكرانيا على أن تدفع لروسيا ثمن ما تستهلكه من غاز، وافقت روسيا على أن تدفع لأوكرانيا حق العبور في أراضيها لتسليم الغاز إلى باقي أوروبا. وأمكن لروسيا دفع رسومها عينياً، بمعنى أنها تعفي أوكرانيا من دفع ثمن بعض ما تستهلكه من الغاز. ولم يتم أي من هذه المدفوعات بأسعار السوق بل تم التفاوض عليها سرّاً وتضمنت وسطاء يُعتقد أنهم حوّلوا بعضاً من المدفوعات إلى حسابات في الخارج لمسؤولين روس وأوكرانيين. وضَمَنَ هذا المزيج من المفاوضات السرية والوسطاء والمدفوعات العينية والعمليات من خارج السوق بقاء الأطراف في حال من الخلاف الدائم حول من يدين بماذا؟ ولمن؟

استغلت أوكرانيا هذا الالتباس للتغطية على النقص المزمن في عملتها الصعبة ودفعاتها المتأخرة. وتعلّمت روسيا مع الوقت أنه يمكنها استخدام هذا الالتباس نفسه لخدمة أغراضها ـ استخدام خلافاتها مع أوكرانيا لوقف عمليات الشحن إلى أوروبا في حين تلقي باللوم في ذلك على أوكرانيا. ويمكن لروسيا أن تضع نفسها في الموقع الأفضل بلعب دور الدائن المهضوم الحق وتظهر في الوقت نفسه لأوروبا نتائج التبعية في مجال الطاقة.

وشهد يوم رأس سنة ٢٠٠٩ وقفاً روسياً آخر لعمليات التسليم إلى أوكرانيا.

وجاءت العواقب هذه المرة أكثر قسوة مع إقفال واسع للمعامل في شرق أوروبا وفقدان التدفئة في المنازل في عز الشتاء. وتصاعدت حرب الغاز بحلول السابع من كانون الثاني/يناير وخفضت الإمدادات إلى أوكرانيا إلى الصفر. غير إن أوكرانيا عمدت عندها إلى تحويل الإمدادات العابرة لاستخدامها الخاص وامتدّ النقص إلى أنحاء أوروبا الشرقية كافة وأثّر في شكل جدي بالمجر وبولندا وغيرهما من الدول. أمسكت روسيا بأوكرانيا رهينة، لكن الأخيرة أمسكت بما تبقى من أوروبا رهينة لحماية نفسها، وهي النتيجة التي توجب على روسيا توقعها. وفي النهاية أدت قمة في ١٨ كانون الثاني/يناير استمرت الليل كله بين بوتين ورئيسة وزراء أوكرانيا حينها يوليا تيموتشينكو إلى خطة جديدة للتسعير، واستأنفت روسيا الإمدادات.

من المستبعد أن يكون العالم قد شهد نهاية حروب الغاز الطبيعي. وأوحى بوتين أخيراً أن على باقي أوروبا مساعدة أوكرانيا في ما تعانيه من نقص في عملاتها الصعبة لحماية نفسها من عواقب الاختلالات المستقبلية في الإمداد. وهو ما يحوّل المشكلة إلى مشكلة إقليمية ويظهر كم ان روسيا ستعمد في شكل عدواني إلى استخدام تركيبة من سلاح الغاز وسلاح العملة.

نشرت روسيا أخيراً رسمياً «استراتيجية الأمن القومي للاتحاد الروسي حتى العام ٢٠٢٠»، وهي كناية عن نظرة عامة إلى الفرص الاستراتيجية العالمية والتحديات التي تواجه روسيا. وحدّدت الاستراتيجية، بالإضافة إلى التحليل المعتاد لأنظمة الأسلحة والتحالفات، الرابط بين الطاقة والأمن القومي ونظرت في الأزمة المالية العالمية وحروب العملات وتعطيل سلسلة الإمدادات والصراع على المصادر الطبيعية الأخرى بما فيها المياه. ولا تستبعد الاستراتيجية استخدام القوة العسكرية لحل أي من هذه الصراعات المالية أو المتعلقة بالطاقة.

يبرز إتقان استخدام روسيا لسلاح الفيول الأزرق وسط الأزمة المالية العالمية. وهو ما يوفّر لها قوتها المضاعفة، ما يوسّع القوة الهجومية إلى ما هو أكبر من

قيمتها الطبيعية. فعمليات قطع الغاز الروسي مدمّرة في أفضل الحالات. ويمكن لوقع عملية القطع المقبلة التي تأتي وسط أزمة الدين السيادي الأوروبي وانهيار سوق الإسكان أن يأتي كارثياً.

يمتلك ضحايا حرب الفيول الأزرق ترياقاً بالطبع. إذ يمكنهم إدارة ظهورهم لحلف شمال الأطلسي ولليورو وللدولار وللغرب والانضمام إلى دائرة النفوذ الروسية في مقابل تأمين الطاقة في شكل مضمون يمكن الاعتماد عليه وبسعر معقول. ولا تطلب روسيا من أتباعها الجدد تبني أنظمة سياسية توتاليتارية من الماضي السوفياتي، بل تطلب أن يكونوا حلفاء يُعتمد عليهم في مسائل الجيوبوليتيكا وأن ينضموا إلى الكتلة الإقليمية المتداولة بالروبل في حين تحتفظ بواجهة من الديمقراطية كما تفعل روسيا نفسها.

تتحدث روسيا كذلك صراحة عن خلع الدولار عن عرشه كعملة احتياط مسيطرة. وليس الروبل الروسي في موقع الحلول محل الدولار في الاحتياطات الدولية، غير أن في وسعه أن يصبح عملة الاحتياط والتجارة الإقليمية للمزوّدين بالغاز في روسيا وآسيا الوسطى ولزبائنهم الأوروبيين الشرقيين، خالعين الدولار عند هذا الحد على الأقل. ويكفي في الوقت الراهن القول بأن روسيا حذّرت العالم، قولاً وفعلاً، من حروب الفيول الأزرق المقبلة. فالطاقة كناية عن وتد يُستخدم في صياغة كتلة اقتصادية إقليمية لها عملتها الاحتياطية الإقليمية وهي الروبل. وسيتم نسيان أمر الدولار.

◄ بكين

الأمر اللافت أكثر في التاريخ الصيني هو في المدى والفجائية اللذين انحرف بهما، خلال الألفيات، من النظام إلى الفوضى. وبالرغم من مظهر الدينامية الاقتصادية في الصين اليوم فإن الانهيار الفجائي ممكن تماماً، ويمكن أن تتسبب فيه أمور مثل التضخم وارتفاع معدلات البطالة والتوترات الإثنية أو انفجار فقاعة الإسكان. ويُحتمل ان تضرب البطالة الطويلة الأمد والمنتشرة الاستقرار

في الصين أكثر مما تفعل في الاقتصادات الأكثر نمواً وبخاصة عندما تترافق مع فقدان عشرات الملايين الإضافية من المواطنين حراكهم الصاعد.

تجلس الصين، بالإضافة إلى الضغوط السكانية العادية، على برميل من البارود الديمغرافي يأخذ شكل «فائض ذكري» من ٢٤ مليوناً، بنتيجة القضاء على الطفلات المولودات حديثاً إما من خلال قتلهن وإما بواسطة الإجهاض الانتقائي، بحسب جنس الجنين، بموجب السياسة الصينية القاضية بإنجاب ولد واحد. وقد أصبح الكثيرون منهم الآن في العشرينات من العمر ويرتبطون في الغالب بأشكال من السلوك المعادي للمجتمع بما في ذلك العصابات والقتل والمخدرات والكحول.

يشكّل عدم الاستقرار الاجتماعي الداخلي بفعل الفائض السكاني من الرجال العازبين، إلى جانب التضخم في أسعار الغذاء وكتلة البطالة الكبيرة، تهديداً هو في نظر الحكام الصينيين أكبر من التهديد الذي يشكله الجيش الأميركي. ويمكن التلطيف جزئياً من عدم الاستقرار من خلال استثمارات تخلق الوظائف في البنى التحتية التي تعتمد الصين على احتياطيها من العملات لتمويلها. فما الذي يحصل عندما تخفض الولايات المتحدة من قيمة هذه الاحتياطات من خلال التضخم؟ ربما كان للتضخم معنى بالنسبة إلى صانعي السياسة الأميركية، إلا أن الصينيين ينظرون إلى ما ينتج عن ذلك من انتقال للثروة من الصين إلى الولايات المتحدة بوصفه تهديداً وجودياً. فالحفاظ على القيمة الحقيقية للاحتياطي الصيني واحد من المفاتيح الأساسية للحفاظ على السيطرة الاجتماعية الداخلية. ويحذّر الصينيون الأميركيين من أنهم لن يحتملوا تضخّم الدولار وسيتخذون إجراءات مضادة للحؤول دون خسارة الثروة. وها إن حرب العملات الأميركية ـ الصينية قد بدأت للتو وبات من المعقول تماماً القول، بعد التيسير الكمي الذي اعتمده الاحتياطي الفدرالي، أن الولايات المتحدة هي التي بادرت إلى اطلاق الرصاصة الأولى.

تشكّل الدراسة التي تحمل عنوان «وجه إله الحرب أصبح غير واضح» العرض

الأوضح لنمط التفكير الصيني في شأن حرب العملات، وقد تضمنها كتاب عن الحرب المطلقة وضعه في عام ١٩٩٩ العقيدان في جيش التحرير الشعبي كياو ليانغ ووانغ كزيانغسوي. ويستحق أحد المقاطع بالتحديد إيراده مطوّلاً:

> بلغت الحرب المالية رسمياً الآن قلب ساحة الوغى، الساحة التي لم يحتلها على آلاف السنين سوى الجنود والأسلحة.... ونعتقد أنه بعد وقت ليس بالطويل ستصبح «الحرب المالية» مدخلاً في... قواميس المفردات العسكرية الرسمية. والأكثر من ذلك هو أنه عندما يراجع الناس كتب التاريخ المتعلقة بالعمليات الحربية في القرن العشرين.. سيحظى القسم المتعلق بالحرب المالية بالانتباه الخاص به.... فاليوم، وبعدما أصبحت الأسلحة النووية بالفعل أدوات مخيفة تُزين بها رفوف المواقد بعدما أخذت تفقد من قيمتها العملانية الحقيقية... أضحت الحرب المالية سلاحاً «استراتيجياً فائقاً» يجتذب انتباه العالم. هذا لأن المناورة سهلة في الحرب المالية وتسمح بالأعمال الخفية، كما إنها تدميرية إلى حد كبير(١).

يوحي التأمل في مثل هذا المبدأ العسكري بأن مستقبل الجيوبوليتيكا قد لا يكون في الروح الحميدة المتعددة الجنسية لـ «رجل دافوس» بل في عالم أكثر ظلاماً وبؤساً من الشح في المصادر وانهيار البنى التحتية والمركنتيلية والتقصير عن الدفع. وربما أُخذت الدعوة الصينية إلى استبدال الدولار كعملة احتياط عالمية، والتي يرفضها روتينياً نخبة العالم التقليديون، على محمل أكبر من الجد لو انهم ألفوا استراتيجية الحرب المالية الصينية كما يألفون النظرية الكينزية.

يشكّل سوق سندات الحكومة الأميركية رابط الصين الرئيس بالنظام المالي العالمي. وربما اعتُبرت الصين أقدم حضارة في التاريخ وقوة عظمى في طور النشوء، لكن من المرجح أكثر أن يُنظر إليها في وول ستريت على أنها أفضل زبون

(١) Colonel Qiao Liang and Colonel Wang Xiangsui, *Unrestricted Warfare*, Panama City: Pan American Publishing, 2002.

في العالم. وعندما تحتاج الصين إلى بيع أو شراء سندات الخزينة الأميركية تفعل ذلك من خلال شبكة من المتداولين الأساسيين. ويفضل الزبائن الكبار كالصين التعامل مع متداولين أساسيين لأن علاقتهم المتميزة بالاحتياطي الفدرالي تزودهم بأفضل المعلومات حول أوضاع السوق. فالعلاقات هي مفتاح معرفة حقيقة ما يجري في الأسواق، وتستفيد الصين من هذه العلاقات.

عندما تتصل الصين بمتداول في بنك لا يذهب الاتصال إلى صندوق البريد الصوتي. فقد أقيمت خطوط مباشرة بين البنك المركزي الصيني وصناديق الثروة السيادية وبين قاعات التداول الكبيرة كالحلبات في «يو. بي. أس.» و«جي. بي. مورغان» و«غولدمان ساخس» وغير ذلك من البنوك الكبرى. ويعرف مندوب المبيعات أن الصين على الخط حتى قبل أن يرفع السماعة. وتُستخدم الأسماء الرمزية بحيث يمكن لمندوب المبيعات والمتداول الانخراط في محادثة صناعة السوق بأمان من التنصت. وعندما تريد الصين التداول بالسندات الأميركية تتصل بعدد من المتداولين دفعة واحدة وتجعلهم يتنافسون على العملية. وتتوقع الصين ـ وهو ما تحصل عليه ـ أفضل الصفقات على مبيعات سنداتها في مقابل الحجم الضخم لما توفّره من عمل.

يصعب التأكد من أرقام المشتريات الصينية من سندات الخزينة الأميركية لأن الصين غير شفافة في ما يتعلّق بأرصدتها. فالحكومة الأميركية ليست من يُصدر كل سند مقوّم بالدولار كما أن الخزانة لا تصدر كل الأوراق المالية الحكومية. فالكثير من الأوراق الحكومية الأميركية يصدر عن «فاني ماي» و«فريدي ماك» وغير ذلك من الوكالات، كما إن الصين تمتلك بعض السندات المقوّمة بالدولار صادرة عن بنوك ووكالات ليست تابعة للحكومة الأميركية. ولا من شك في أن الغالبية الكبرى من الأرصدة الصينية بالدولار هي كناية عن سندات خزينة أميركية وكمبيالات وعملات ورقية. وتقدّر الأرقام الرسمية الأميركية الأرصدة الصينية من الأوراق المالية الصادرة عن الخزانة بما يفوق التريليون دولار، إلا أن مجموع الأوراق المالية الحكومية المقوّمة بالدولار يصبح أكثر بكثير عندما تؤخذ الأوراق

المالية الحكومية الصادرة عن وكالات مثل «فاني ماي» و«فريدي ماك» في الاعتبار.

يتمثل خوف الصين الأكبر من أن تعمد الولايات المتحدة إلى خفض قيمة عملتها من خلال التضخم وتدمّر قيمة الأرصدة الصينية من الديون الأميركية. ودارت تكهنات كثيرة بأنه يمكن أن ترد الصين على التضخم الأميركي بطرح كل أوراق الخزانة الأميركية التي تملكها وهي بقيمة تريليون دولار للبيع بأسعار محروقة في عملية بارزة جداً للعيان ستتسبب بصعود حاد في أسعار الفائدة الأميركية وبانهيار الدولار في أسواق الصرف الأجنبية. وستنتج عن ذلك كلفة أكبر في الرهون العقارية وخفضاً أكبر في أسعار البيوت في الولايات المتحدة إضافة إلى عمليات تقطيع أوصال مالية أخرى. وهناك خوف أيضاً من أن تستخدم الصين قوة رفعها المالية لهزّ السياسة الأميركية في مناطق من تايوان إلى كوريا الشمالية جراء التيسير الكمي.

يرفض معظم المراقبين هذه المخاوف، ويقولون إن الصين لن تغرق السوق أبداً بأوراق الخزانة المالية لأنها تمتلك الكثير جدّاً منها. وسوق الخزانة واسعة لكنها ليست على هذا القدر من الاتساع وسينهار سعر سندات الخزينة قبل وقت طويل من إمكان بيع أكثر من جزء صغير من السندات التي تملكها الصين. وستتكبد الصين نفسها الكثير مما سينتج عن ذلك من خسائر. والواقع هو أن إغراق السوق بسندات الخزينة سيعني الانتحار الاقتصادي للصينيين.

غير أن هذا المنطق السهل يتجاهل أموراً أخرى يمكن للصين القيام بها وتتسبب بالقدر نفسه من الضرر على الولايات المتحدة وهي أقل كلفة بكثير على الصينيين. فسندات الخزينة تباع بفترات استحقاق عدّة تمتد من ثلاثين يوماً إلى ثلاثين سنة. ويمكن للصين تغيير مزيج أرصدتها من سندات الخزينة من فترات استحقاق أطول إلى فترات استحقاق أقصر من دون بيع سند واحد ومن دون خفض مجموع أرصدتها. ويمكنها، كلما استحق سند طويل الأجل،

أن تعيد الاستثمار في أدوات الثلاثة أشهر من دون خفض مجموع استثمارها في سندات الخزينة. وهذه الاستحقاقات القصيرة الأجل أقل تقلّباً، ما يعني أن الصين ستصبح أقل عرضة لهزّات السوق. وفي وسع هذا التغيير أن يجعل من المحفظة المالية الصينية أكثر سيولة، وهذا ما يسهّل إلى حدّ كبير انسحاب الصين من سندات الخزينة. ولن يضطر الصينيون إلى إغراق السوق بأي شيء بل سيتوجب عليهم فقط أن ينتظروا الستة أشهر أو ما شابه لتستحق السندات الجديدة. وتأثير هذا أشبه بتقصير فتيل التفجير.

يعمد الصينيون بالإضافة إلى ذلك إلى تنويع وضعياتهم بالنسبة إلى الاحتياط النقدي بعيداً من الأدوات التي يسيطر عليها الدولار من أي نوع كانت. ومرّة أخرى، لا يتضمن الأمر قيام الصين بإغراق السوق وبإعادة الاستثمار، بل بمجرد نشر احتياطيها في اتجاهات جديدة. ويكسب الصينيون عدة مئات من مليارات الدولارات سنوياً من فائضهم التجاري. وهذه كمية ضخمة من المال الجديد الذي يحتاج إلى استثماره إلى جانب الاحتياطي الذي يملكونه أصلاً. وفيما يبقى معظم الاحتياطي الموجود مؤلفاً من ديون الخزانة الأميركية فإنه يمكن استخدام الاحتياطات الجديدة بأي طريقة تبدو منطقية للصينيين.

بيد أن خيارات الاستثمار بالعملات الأخرى محدودة. ويمكن أن يشتري الصينيون سندات بالين واليورو والإسترليني تصدرها الحكومات في خارج الولايات المتحدة، لكن الخيارات قليلة لأنها ببساطة غير متوفرة بما يكفي. ولا يمتلك أي من تلك الأسواق الأخرى عمق سوق سندات الخزينة الأميركية ونوعيتها. لكن خيارات الصين غير محدودة بالسندات. فالاستثمار الرائد الآخر، والذي يحبذه الصينيون الآن، هو السلع.

لا تتضمن السلع الأشياء الجلية مثل الذهب والنفط والنحاس فحسب، بل تتضمّن أيضاً أسهم شركات التعدين التي تمتلك سلعاً ـ وهي طريقة غير مباشرة لامتلاك السلعة نفسها ـ وأراضي زراعية يمكن استخدامها لإنبات سلع مثل

القمح والذرة والسكر والبن. وهي تتضمن كذلك السلعة الأثمن بينها كلها، وهي الماء. وقد نُظمت صناديق خاصة لشراء الحقوق الحصرية بالمياه العذبة من البحيرات العميقة والأنهر الجليدية في باتاغونيا. ويمكن ان يستثمر الصينيون في هذه الصناديق أو أن يشتروا ينابيع المياه العذبة مباشرة.

باتت برامج الاستثمار في هذه السلع قيد التنفيذ. والأبرز بينها هو أن الصين عملت سرّاً ما بين عامي ٢٠٠٤ و٢٠٠٩ على زيادة أرصدتها الرسمية من الذهب إلى الضعفين. واستخدمت واحداً من صناديقها السيادية، إدارة الصرف الأجنبي التابعة للدولة، لشراء الذهب سرّاً من التجار في شتى أنحاء العالم. ولمّا كانت إدارة الصرف الأجنبي غير البنك المركزي الصيني، فقد شُطبت هذه المشتريات من دفاتر الحساب من وجهة نظر البنك. وحوّلت إدارة الصرف الأجنبي في صفقة واحدة في عام ٢٠٠٩ وضعيتها الكاملة المؤلفة من خمسمئة طن متري إلى البنك المركزي أُدخلت في دفاتر الحسابات ثم تمّ بعد ذلك الإعلان عنها للعالم. وحاججت الصين بأن الأمر اقتضى السرية لتفادي رفع أسعار الذهب بفعل الآثار الضارة على السوق التي تظهر لدى وجود شارٍ كبيرٍ وحيدٍ فيها. وهذه مشكلة شائعة. وتتعامل الدول في العادة معها بإعلانها عن برامج شراء طويلة الأجل وتترك لنفسها المرونة في ما يتعلق بالتوقيت بحيث لا تحقّق السوق فائدة مفرطة من الشاري الوحيد. وذهبت الصين في هذه الحالة إلى ما هو أبعد من المرونة في التوقيت وقامت بعملية سرّية[١].

ما هي العمليات المالية الأخرى التي تتم في هذه الأيام سرّاً؟ في حين تتحرك الصين على جبهات عدّة، تواصل الولايات المتحدة اعتبار هيمنة دولارها بمثابة الأمر المسلّم به. ومن المتوقع أن تصبح وضعية الصين حيال الدولار الأميركي أكثر عدائية مع إحرازها تقدماً أكبر في تنويع احتياطيها. وتشكّل مرحلة النهاية في لعبة الأصول الثابتة الصينية قنبلة موقوتة أخرى للدولار.

(١) "China Admits to Building Up Stockpile of Gold," Reuters, April 24, 2009.

◄ الانهيار

من المثير للرهبة، بعد هذه الجولة على البقع المالية الساخنة، النظر في ما قد يشكّل الخطر الأكبر على الإطلاق وهو الترابط. ويشير الترابط، لناحية تطبيقه على سيناريوهات الحرب المالية العالمية، إلى تهديدين أو أكثر مصدرهما الخارج وقد ينتجان هزّات وخيمة في الوقت نفسه، إما بفعل التنسيق وإما لأن أحدهما يلعب دور المحفّز للآخر. فإذا أرادت روسيا أن تشن هجوم المصادر الطبيعية على الغرب من خلال قطع الإمدادات بالغاز الطبيعي، قد يصبح من المنطقي بالنسبة إلى الصينيين تسريع جهودهم في التنويع بالخروج من الأصول الورقية إلى الأصول الثابتة بسبب الارتفاعات الحادة في الأسعار الناتجة عن الخطوة الروسية. وإذا باتت الصين في المقابل مستعدة للإعلان عن عملة احتياط بديلة مدعومة من السلع، فمن المنطقي أن تعلن روسيا أنها لن تقبل بعد الآن بالدولارات ثمناً لصادراتها من الغاز الطبيعي إلا بسعر صرفٍ متدنّ جداً بالنسبة إلى العملة الجديدة.

وقد تجد الصين وروسيا، على مستوى أكثر إيذاءً، أنه من المفيد لهما أن تنسقا سرّاً توقيت هجماتهما في السلع والعملات بحيث تصبحان ذاتيتيّ التعزيز. ويمكنهما تكديس وضعيات كبرى استباقاً لأعمالهما باستخدام الرفع المالي والمشتقات. ولن يشكّل هذا هجوماً مالياً فحسب بل يتضمن تداولاً بناء على معلومات داخلية مسبقة للاستفادة من أعمالهما الآثمة. وربما قرر الإيرانيون، القادرون على الوصول إلى بنوك دبي بعد مراقبة هذه التطورات، إشعال حرب مع السعودية أو القيام بهجوم إرهابي ليس بالضرورة لأنهم على تواصل مع الروس أو الصينيين بل لأن القوة المضاعفة المالية الناتجة عن مثل هذا الهجوم ستتضاعف إلى حد كبير.

يؤدي الشروع في هجوم الموارد الروسي وهجوم العملات الصيني وهجوم إيران العسكري على المصالح الأميركية، في تحدّ شبه متزامن، إلى مفاعيل

متوقّعة في أسواق المال السريعة التأثّر. وستختبر الأسواق المعادل المالي للسكتة الدماغية. وهي لن تنهار وحسب، بل قد تتوقف كلّياً عن العمل.

أخذت التهديدات التي سبق ذكرها تصل سريعاً. وهي لا تشكّل السيناريوهات الأسوأ القصوى بل ذروة أحداث تحصل اليوم. وما عليكم إلا أن تتأملوا التالي:

- ٢٨ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠٠٨: ذكرت وكالة إنترفاكس أن رئيس الوزراء الروسي فلاديمير بوتين نصح رئيس وزراء الصين ون جياباو بالتخلي عن الدولار كعملة صفقات واحتياط.
- ١٥ تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠٠٨: ذكرت الأسوشيتدبرس أن إيران حولت احتياطاتها المالية إلى ذهب.
- ١٩ تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠٠٨: أفادت داو جونز أن الصين تفكّر في استهداف الوصول إلى أربعة آلاف طن متري في احتياطيها الرسمي من الذهب للتنويع في مواجهة مخاطر الاحتفاظ بالدولارات الأميركية.
- ٩ شباط/فبراير ٢٠٠٩: ذكرت فايننشال تايمز أن التداول بسبائك الذهب بلغ أعلى مستوى قياسي له في كل الأوقات.
- ١٨ آذار/مارس ٢٠٠٩: ذكرت رويترز أن الأمم المتحدة تؤيد التخلي عن الدولار الأميركي بوصفه عملة الاحتياط العالمية.
- ٣٠ آذار/مارس ٢٠٠٩: ذكرت وكالة فرانس برس أن روسيا والصين تتعاونان في إيجاد عملة عالمية جديدة.
- ٣١ آذار/مارس ٢٠٠٩: أفادت فايننشال تايمز أن الصين والأرجنتين دخلتا في عملية مقايضة للعملات ما يسمح للأرجنتين باستخدام اليوان الصيني بدلاً من الدولار.
- ٢٦ نيسان/أبريل ٢٠٠٩: ذكرت وكالة فرانس برس أن الصين تطالب بإصلاح النظام النقدي العالمي وباستبدال الدولار الأميركي بوصفه عملة الاحتياط الرائدة.

- ١٨ أيار/مايو ٢٠٠٩: أفادت فايننشال تايمز أن البرازيل والصين اتفقتا على البحث في قيامهما بالتجارة الثنائية من دون استخدام الدولارات.
- ١٦ حزيران/يونيو ٢٠٠٩: ذكرت رويترز أن البرازيل وروسيا والهند والصين دعت في قمة دول البريك BRIC إلى «نظام نقدي أكثر تنوعاً واستقراراً وتوقّعاً».
- ٣ تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠٠٩: ذكرت بلومبرغ أن الهند اشترت ما قيمته ٦,٧ مليارات دولار من ذهب صندوق النقد الدولي لتنويع أصولها بعيداً من الدولار الأكثر ضعفاً.
- ٧ تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠١٠: أعلن رئيس البنك الدولي روبرت زوليك أن على مجموعة العشرين أن «تفكّر في استخدام الذهب كنقطة مرجعية دولية لتوقعات السوق في شأن التضخم والانكماش والقيم المستقبلية للعملة».
- ١٣ كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٠: دعا الرئيس الفرنسي نيكولا ساركوزي إلى النظر في دور أكبر لحقوق السحب الخاصة في النظام النقدي الدولي.
- ١٥ كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٠: ذكرت بيزنس ويك أن الصين وروسيا طالبتا في نداء مشترك بتقليص دور الدولار في التجارة العالمية وهما في صدد إطلاق آلية عملة ترتكز إلى اليوان ـ الروبل في التسويات التجارية.

ليست هذه إلا مجرّد عيّنة من تقارير كثيرة تشير إلى أن الصين وروسيا والبرازيل وغيرها تسعى إلى بديل من الدولار كعملة احتياط عالمية. وشكّل إعطاء السلع دوراً كأساس للعملة الجديدة لازمةً متكررةً أخرى.

إنها اتجاهات مخيفة وتطرح خيارات صعبة. ولا يمكن دعم مصالح الأمن القومي الأميركي من دون معرفة ديناميات الأسواق المالية العالمية. ولا يؤدي اعتماد الولايات المتحدة على الخصوم التقليديين لتمويل ديونها إلى إثقال سياستها المالية فحسب، بل أيضاً الأمن القومي الأميركي والخيارات العسكرية.

وأخذت قطع دومينو الجيوبوليتيكا تتساقط بالفعل في أمكنة مثل باكستان والصومال وتايلندا وإيسلندا ومصر وليبيا وتونس والأردن. وتنتظر قطع الدومينو الأكبر السقوط في أوروبا الشرقية وإسبانيا والمكسيك وإيران والسعودية. فالتحديات للقوة الأميركية تكبر مع ضعف الدولار الأميركي.

ثم هناك الثلاث الكبار في لعبة الجيوبوليتيكا: الولايات المتحدة وروسيا والصين. والولايات المتحدة من بينها هي الأكثر حماية ضد الهجوم المالي الخارجي وتبدو مصممة مع ذلك على تقويض نفسها من خلال الحط من قيمة دولارها. ومن الواضح أن روسيا ضعيفة، إلا أنها قد تجد قوتها في هذا الضعف فلديها تاريخ من إدارة ظهرها للعالم والإبقاء على الاستبداد. وتبدو الصين مرنة لكنها، وكما يتبين من خلال التاريخ، الأكثر هشاشة إذ تأرجحت على مدى خمسة آلاف سنة تكراراً بين الإمبراطوريات المركزية والدول المجزّأة المتحاربة. ويصعب تقدير مدى الخوف الذي تعيشه زعامتها من أي إشارة إلى الاضطراب تصدر من العاطلين عن العمل ومن الريف ومن الفالون غونغ والتيبتيين واليوغور واللاجئين الكوريين الشماليين، أو من الكثير من القوى اللاعبة الأخرى البعيدة عن المركز. ويمكن لأزمة اقتصادية عالمية ممسوسة بدينامية معقّدة أن تشكّل حافزاً يقضي على ستين عاماً من حكم الحزب الشيوعي الصيني. وتتربص إيران الفرص وهي ترى أن الضعف الاقتصادي الأميركي يشكل القوة المضاعفة القصوى، وهو أمر قد يعطي إيران المزيد من المردود لمجهودها عندما تقرر ضرب جيرانها في الشرق الأوسط. لقد شرعنا في انحدارنا إلى الاضطراب الهائل. وحلقة رأس المال العالمي غير المقيّد والسياسات غير المستقرة هي بمثابة وحش أخذ في إظهار مخالبه.

الفصل التاسع

سوء استخدام علم الاقتصاد

«لا يمكن للقرارات الإنسانية التي تؤثر بالمستقبل... أن تعتمد على التوقعات الحسابية المحض، لأن الأساس للقيام بمثل هذه الحسابات غير موجود أصلاً؛... إن رغبتنا الفطرية بالحركة هي التي تجعل العجلات تدور، وذاتنا العقلانية هي التي تختار... لكننا غالباً ما نتراجع عن دوافعنا جراء نزوة أو شعور أو صدفة».

جون مايناردكينز، ١٩٣٥

في أواخر الأربعينيات طلّق علم الاقتصاد نفسه من حلفائه السابقين في العلوم السياسية والفلسفة والقانون وسعى إلى تحالف جديد مع العلوم الثابتة في مجالات الرياضيات والفيزياء التطبيقية. ومن سخرية الأمور أن يتحالف علم الاقتصاد مع الفيزياء السببية الكلاسيكية في نفس الوقت الذي أخذ فيه الفيزيائيون أنفسهم يعتنقون مبدأ الريبة والتعقيد. ويؤكد إنشاء جائزة نوبل للعلوم الاقتصادية في عام ١٩٦٩، بعد ٧٤ عاماً على جائزة نوبل للفيزياء، هذا التحول الأكاديمي. فقد أصبح الاقتصاديون كبار الكهنة الجدد في جزء كبير من النشاط الإنساني ـ خلق الثروة، والوظائف، والمدخرات والاستثمار ـ وجاؤوا مجهزين بكامل عدتهم المؤلفة من المعادلات والنماذج والحواسيب التي يحتاجون إليها لممارسة وظائفهم الكهنوتية.

لم يوجد أبداً زمن، منذ نشوء الرأسمالية الحرّة، خلت فيه الأنظمة الاقتصادية كلّياً من الاضطراب. فالفقاعات والذعر والتدهور والكساد جاءت وذهبت بانتظام الفيضانات والأعاصير. وليس هذا بالأمر المفاجئ لأن الديناميات الكامنة للاقتصاد، المتجذرة في الطبيعة الإنسانية، في حالة عمل دائم. بيد أن الاقتصاد

العلمي وعد بما هو أفضل. تعهد الاقتصاديون بأنه سيتم تلطيف تقلبات السوق من خلال الضبط الدقيق للسياسات المالية والنقدية وإعادة التوازن إلى معدل التبادل التجاري وتوزيع المخاطر من خلال المشتقات، كما سيتم توسيع قوس النمو إلى ما هو أبعد مما كان ممكناً في الماضي. وتعهّد الاقتصاديون كذلك بأنهم، بتخلّيهم عن الذهب، سيوفّرون ما يحتاج إليه الأمر من المال لتعزيز النمو وبأن المشتقات ستضع المخاطر في أيدي أفضل القادرين على تحمّلها.

إلا أن ذعر عام ٢٠٠٨ كشف أن أباطرة الاقتصاد عراة. ووحدها التدخلات الحكومية الضخمة والتي تضمنت الرساميل البنكية وقروض ما بين المصارف وكفالات الأسواق النقدية وكفالات الرهون وضمان الودائع وغيرها كثير من الوسائل حالت دون الانهيار الشامل للأسواق المالية وللاقتصاد. وقد فشل محللو الاقتصاد الجزئي الأساسيون وصانعو السياسة ومديرو المخاطر، باستثناء القلة منهم، في توقّع الانهيار وعجزوا عن وقفه إلا من خلال الاستخدام الصريح لأداة المال المجاني غير المحدود.

من المفيد لشرح السبب اعتماد عام ١٩٤٧، وهو العام الذي نُشر فيها كتاب بول صمويلسن «أسس التحليل الاقتصادي» Foundations of Economic Analysis، بوصفه الخط الاعتباطي الفاصل بين عصر علم الاقتصاد كعلم اجتماعي وعصر الاقتصاد الجديد بوصفه علماً طبيعياً. ويكشف هذا الخط الفاصل التشابهات في سلوكيات السوق السابقة واللاحقة. ويحتمل انهيار إدارة رأس المال الطويل الأجل في عام ١٩٩٨ المقارنة مع انهيار بنك «نيكربوكر تراست» وذعر عام ١٩٠٧ من خلال ديناميات انتشار عدواه والحل الخاص الذي قام به نظراؤه البنوك الأكثر عرضة للخسارة. ويذكّر انهيار البورصة في ١٩ تشرين الأول/أكتوبر ١٩٨٧، عندما هبط مؤشر داو جونز الصناعي ٢٢,٦١ نقطة في يوم واحد، بالهبوط الذي حصل على مدى يومين في ٢٨ ـ ٢٩ تشرين الأول/أكتوبر ١٩٢٩ بمعدل ٢٣,٠٥ نقطة. ويمكن مقارنة البطالة في عام ٢٠١١ بالمستويات التي بلغتها

في الكساد الاقتصادي الكبير حيث استُخدمت في الفترتين منهجيات ثابتة في معاملة العمال المثبطي العزيمة. باختصار، لا يوجد في فترة ما بعد عام ١٩٤٧ ما يوحي بأن ما يسمى بالعلم الاقتصادي الثابت حقق أي نجاح في التخفيف من المشكلات الكلاسيكية للازدهار والكساد. بل يوجد في الواقع ما يكفي من الدليل للإيحاء بأن الممارسة الحديثة لعلم الاقتصاد قد تركت المجتمع في حالة أسوأ عندما يتأمل المرء العجز في الإنفاق الحكومي والدين المتراكم والتفاوت في ارتفاع الدخل وجيوش العاطلين منذ أمدٍ عن العمل.

جرّدت الإخفاقات الأخيرة الاقتصاديين من حصانة خضوعهم للفحص الدقيق من قبل المواطنين العاديين. لم يعد ما ينجح أو لا ينجح في الاقتصاد مجرّد مسألة نقاش أكاديمي بعدما أصبح ٤٤ مليون أميركي يعيشون على القسائم الغذائية. ولم تعد مزاعم المنظرين الاقتصاديين في شأن المضاعِفات والتعقّل والفاعلية والترابط والمخاطر الموزعة في شكل طبيعي تجريداً بحتاً، بل أصبحت تهديداً لعافية الأمة. وبرزت مؤشرات الإخفاقات الاقتصادية في سياسة الاحتياطي الفدرالي وفي الكينزية وفي نظرية الاقتصاد النقدي وفي الاقتصاد المالي. ويتيح لنا فهم هذه الإخفاقات أن ندرك لماذا توقف النمو وأخذت حرب العملات تلوح في الأفق.

◄ الاحتياطي الفدرالي

يُعتبر نظام الاحتياطي الفدرالي الأميركي البنك المركزي الأقوى في التاريخ والقوة المسيطرة في الاقتصاد الأميركي اليوم. وغالباً ما يوصف الاحتياطي الفدرالي بأنه يمتلك انتداباً مزدوجاً يقضي بتوفير الاستقرار في الأسعار وبخفض البطالة. ويُتوقّع منه كذلك أن يلعب دور مرجع الاقتراض الأخير في حالة الذعر المالي ويُطلب منه ضبط البنوك وبخاصة تلك التي تُعتبر «أكبر من أن تخفق». أضف إلى ذلك أن الاحتياطي الفدرالي يمثّل الولايات المتحدة في مواقع الاجتماعات المتعددة الجنسيات للبنوك المركزية كمجموعة العشرين

وبنك التسويات الدولية، ويقوم بالصفقات مستخدماً موجودات الخزانة من الذهب. ومُنح الاحتياطي الفدرالي أيضاً انتدابات جديدة بموجب تشريع دود ـ فرانك الإصلاحي في عام ٢٠١٠». وبات الانتداب المزدوج أشبه بمسخ برأس «هيدرا».

تمثّل الانتداب الأهم للاحتياطي الفدرالي منذ إنشائه في عام ١٩١٣ بالمحافظة على القدرة الشرائية للدولار؛ غير أن الدولار خسر منذ عام ١٩١٣ حوالى ٩٥ بالمئة من قيمته. وإذا طرحنا الأمر بصورة مختلفة، فإن الأمر يتطلب عشرين من دولارات اليوم لشراء ما أمكن شراؤه بدولار واحد في عام ١٩١٣. وتخيّلوا أن يخسر مدير استثمار ٩٥ بالمئة من مال أحد زبائنه لتُدركوا مقدار الفاعلية التي نفذ بها الاحتياطي الفدرالي مهمته الأساسية هذه.

يجب مقارنة سجل إنجاز الاحتياطي الفدرالي بالنسبة إلى استقرار سعر الدولار بسجل جمهورية روما التي حافظ دينارها الفضي على مئة بالمئة من قوته الشرائية الأصلية لما يفوق المئتي سنة إلى أن شرع الأمبراطور أغسطس في خفض قيمته في أواخر القرن الأول قبل الميلاد. كذلك فإن الصوليدوس الذهبي البيزنطي امتلك سجل إنجاز أكثر إثارة للإعجاب إذ حافظ على قدرته الشرائية من دون تغيير على مدى أكثر من خمسمئة سنة، منذ الإصلاح النقدي في عام ٤٩٨ ميلادي وحتى الشروع في عملية خفض أخرى في عام ١٠٣٠.

يشير المدافعون عن الاحتياطي الفدرالي إلى أنه في حين خسر الدولار حوالى ٩٥ بالمئة من قدرته الشرائية ارتفعت الأجور بعامل يزيد على العشرين، وبالتالي تُوازن الزيادات في الأجور النقص في القدرة الشرائية. وفكرة أن الأسعار والأجور تسيران معاً من دون ضرر تُعرف بالحياد المالي. لكن هذه النظرية تتغاضى عن واقع أنه في حين ارتفعت الأجور والأسعار معاً، لم يأتِ وقعها متماثلاً عبر كل القطاعات. إذ ينتج عن هذه العملية رابحون وخاسرون لا يستحقون هذا الربح أو الخسارة. والخاسرون هم في شكل نموذجي أولئك المدخرون الأميركيون

الحريصون ومن يعيشون على معاشات التقاعد الذين يؤدي التضخم إلى خفض قيمة عائداتهم. أما الرابحون فهم في العادة استخدموا الرافعة المالية وكذلك الذين يمتلكون فهماً أفضل للتضخم والموارد للتحوّط ضده المؤلفة من أصول ثابتة مثل الذهب والأراضي والأعمال الفنية. ومن تأثيرات إيجاد من لا يستحقون ما يلحق بهم من ربح أو خسارة أنها تشوّه عملية اتخاذ القرار في الاستثمار وتتسبب بسوء توزيع في رأس المال وتخلق فقاعات الأصول وتزيد من التفاوت في الدخل. فعدم الكفاءة والغبن يشكلان الكلفة الحقيقية للفشل في الحفاظ على الاستقرار في الأسعار.

انتُدب الاحتياطي الفدرالي أيضاً كمرجع أخير للاقتراض. ويعني هذا، بصياغة القرن التاسع عشر الكلاسيكية للمؤلف الاقتصادي والتر بيجهوت، أن على البنك المركزي، في حالة الذعر المالي عندما يريد جميع المودعين سحب أموالهم دفعة واحدة، أن يقرض المال بحرية إلى البنوك صاحبة الملاءة في مقابل تأمينات تغطية جيدة بمعدل فائدة مرتفع للسماح للبنوك بالوفاء بالتزاماتها للمودعين[1]. ولا يُفسّر هذا النوع من الإقراض نموذجياً على أنه إنقاذ مالي، بل بالأحرى طريقة لتحويل الأصول الجيدة إلى نقد في غياب جهوزية السوق للأصول. وما إن يهدأ الذعر وتُستعاد الثقة حتى يمكن تسديد القروض للبنك المركزي وتُعاد تأمينات التغطية للبنوك الخاصة.

فشل الاحتياطي الفدرالي فشلاً ذريعاً في عز الكساد الاقتصادي الكبير عندما احتاج الأمر أكثر ما احتاج إلى مرجع الاقتراض الأخير هذا. وأُقفل ما يزيد على عشرة آلاف بنك في الولايات المتحدة أو تم حجزها وتراجعت الأصول في النظام المصرفي بما يقارب الثلاثين بالمئة. وبلغ الشح في المعروض من المال حداً دفع بالكثيرين من الأميركيين إلى المقايضة فبادلوا في بعض الحالات البيض بالسكر أو البن. شكّل ذلك عهد النيكل الخشبي الذي أمكن للتاجر المحلي استخدامه

(١) كل الإشارات إلى مبادئ بيجهوت في شأن وظيفة البنك المركزي مأخوذة من: Walter Bagehot, *Lombard Street: A Description of the Money Market*, New York: Scribner, Armstrong, 1873.

لردّ النقود لأحد الزبائن فيقبله من ثمّ تجار آخرون في الجوار في مقابل بضائعهم وخدماتهم.

وشكّل ذعر عام ٢٠٠٨ المرة التالية التي أصبحت فيها وظيفة مرجع الاقتراض الأخير حيوية بالقدر الذي تطلبه منها الكساد الكبير. إذ تصرّف الاحتياطي الفدرالي في عام ٢٠٠٨ كما لو إن أزمة السيولة قد بدأت بالفعل وهي لا تزال بعد أزمة ملاءة وائتمان. ففي وسع الإقراض القصير الأجل أن يساعد في التخفيف من أزمة السيولة من خلال عمله كقرضٍ مؤقت، لكنه لا يستطيع علاج أزمة الملاءة في الوقت الذي أصيب فيه ضمان التغطية بالإعاقة الدائمة. ويقضي حل أزمة الملاءة في إقفال البنوك التي فقدت ملاءتها أو في تأميمها باستخدام سلطات الطوارئ الموجودة وبسيطرة الحكومة على الأصول المعدومة ومن ثم إعادة خصخصة البنك الجديد ذي الملاءة في عرض عام للأسهم على المساهمين الجدد. ويصبح البنك الجديد عندها في وضعية تقديم قروض جديدة. والفائدة من وضع الأصول المعدومة تحت إشراف الحكومة هي في أنه يمكن تمويلها بكلفة متدنية من دون رأس مال ومن دون احتساب خسائر القيمة عند الإقفال. وسيتحمل أصحاب أسهم وسندات البنك الذي فقد الملاءة وصندوق الوكالة الفدرالية لضمان الودائع الخسائر على الأصول المعدومة على أن يتحمل دافعو الضرائب فقط مسؤولية أي خسائر زائدة.

لكن الاحتياطي الفدرالي أخطأ مرة أخرى في قراءة الوضع. وبدلاً من إقفال البنوك الفاقدة للملاءة عمد هو والخزانة إلى إنقاذها عبر صناديق برنامج إغاثة الأصول المتعثرة وغير ذلك من الحيل ليستمر حاملو السندات وإدارة البنوك في جني الفائدة والأرباح والعلاوات على حساب دافعي الضرائب. ويتفق هذا مع الانتداب الفعلي للاحتياطي الفدرالي الذي يعود إلى «جيكيل آيلند»، وهو إنقاذ المصرفيين من أنفسهم. وكاد الاحتياطي الفدرالي ينسى كلّياً المبادئ الأساسية لبيجهوت. صحيح أنه أقرض بحرّية، كما أوصى بيجهوت بذلك، لكنه حصل على ضمانات تغطية ضعيفة لا يزال معظمها مودعاً في دفاتر الاحتياطي الذي كاد لا

يحمّلها أي فوائد بدلاً من المعدلات المرتفعة التي تُطلب عادة من المقترضين الواقعين في محنة. كما إن الاحتياطي أقرض بنوكاً فاقدة الملاءة بدلاً من مجرّد إقراض ذات الملاءة التي يجدر إنقاذها. وكانت نتيجة ذلك على الاقتصاد حتى الآن هي في أن الأصول المعدومة لا تزال في المنظومة، والتسليف المصرفي مقيّد إلى حد كبير بسبب الحاجة إلى إعادة بناء رأس المال، ولا يزال الاقتصاد يواجه صعوبة جمة في العودة إلى النمو ذي الاكتفاء الذاتي.

أفسد الاحتياطي الفدرالي الأمور في المرتين اللتين طُلب منه فيهما بإلحاح ممارسة وظيفته كمرجع الاقتراض الأخير، في المرة الأولى بين عامي ١٩٢٩ ـ ١٩٣٣ عندما توجب عليه توفير السيولة ولم يفعل. ومن ثم مرة جديدة بين عامي ٢٠٠٧ ـ ٢٠٠٩ عندما توجب عليه إقفال البنوك الفاقدة الملاءة لكنه وفّر بدلاً من ذلك السيولة. ومن غريب الأمور أن نتيجة هاتين الحادثتين تتمثل في أن الاحتياطي الفدرالي كشف عن أنه لا يعرف إلا القليل نسبياً عن الفنون البنكية الكلاسيكية.

أضاف قانون همفري ـ هوكينز للعمالة الكاملة الذي وقعه الرئيس جيمي كارتر إدارة البطالة إلى انتداب الاحتياطي الفدرالي. وشكّل القانون اعتناقاً واضحاً لعلم الاقتصاد الكينزي وأناط بالاحتياطي وبالهيئة التنفيذية العمل معاً لتحقيق العمالة الكاملة والنمو واستقرار الأسعار وتوازن الموازنة. وحدد القانون أهدافاً رقمية محددة بنسبة ٣ بالمئة من البطالة في عام ١٩٨٣ على أن تتم المحافظة عليها بعد ذلك. والواقع هو أن البطالة بلغت بنتيجة ذلك درجات عليا دورية وصلت إلى ١٠,٤ بالمئة في عام ١٩٨٣، و٧,٨ بالمئة في عام ١٩٩٢، و٦,٣ بالمئة في عام ٢٠٠٣، و١٠,١ بالمئة في عام ٢٠٠٩. ولم يكن واقعياً توقع تحقيق الاحتياطي الفدرالي الأهداف المشتركة لهمفري ـ هوكينز كلها دفعة واحدة، بالرغم من أن مسؤولي الاحتياطي لا يزالون يدّعون تأييدهم الفكرة في شهاداتهم أمام الكونغرس. ولم يحقق الاحتياطي، في الواقع، ما أناطه به انتدابه من تحقيق العمالة الكاملة. وبحسب تقديرات الاحتياطي الخاصة في عام ٢٠١١ فإن العمالة الكاملة كما تحدّدت تقليدياً لا تزال متأخرة خمس سنوات.

يجب أن يضاف إلى هذه الإخفاقات في تحقيق استقرار الأسعار وفي لعب دور مرجع الاقتراض الأخير وفي الحد من البطالة الإخفاق الأكبر بينها كلها: وهو تنظيم البنوك. استمعت لجنة التحقيق في الأزمة المالية التي شكلها الكونغرس في عام ٢٠٠٩ للنظر في أسباب الأزمة المالية والاقتصادية الراهنة في الولايات المتحدة إلى أكثر من سبعمئة شاهد، وتم فحص ملايين صفحات الوثائق وعُقدت جلسات استماع مكثفة للوصول إلى استنتاجات في شأن المسؤولية عن الأزمة المالية التي بدأت في عام ٢٠٠٧. وخلصت اللجنة إلى أن الإخفاق التنظيمي يشكّل السبب الأول للأزمة وحمّلت الاحتياطي الفدرالي صراحة مسؤولية هذا الإخفاق. وجاء في التقرير الرسمي:

> توصلنا إلى خلاصة أنه أمكن تجنّب الأزمة. وهي أزمة ناتجة عن الفعل الإنساني وعدم الفعل.... والمثال الأول على ذلك هو فشل الاحتياطي الفدرالي المحوري في صدّ تدفق الرهون السامة الذي أمكنه القيام به من خلال وضع مقاييس حذرة لعملية الرهن ـ القرض. والاحتياطي الفدرالي هو الكيان الوحيد الذي يتمتع بسلطة القيام بذلك لكنه لم يفعل.... وقد خلصنا إلى أن الإخفاقات الواسعة في التنظيم المالي وفي الاشراف برهنت على أنها مدمرة لاستقرار أسواق البلاد المالية. فقد غاب الحراس عن مراكزهم.... بيد أننا لا نقبل بوجهة النظر القائلة بأن المنظمين افتقروا إلى السلطة لحماية النظام المالي، لأنهم امتلكوا الكثير من السلطة في الكثير من المجالات لكنهم اختاروا عدم استخدامها.... وأمكن لبنك الاحتياطي الفدرالي في نيويورك وغيره من المنظمين الإطباق على تجاوزات «سيتي غروب» في خلال السير في اتجاه الأزمة. ولم يفعلوا ذلك.... واستمر المنظمون، في الحالة بعد الحالة، في تصنيف المؤسسات التي يشرفون عليها بوصفها آمنة وسليمة حتى في مواجهة المشاكل المتصاعدة[1].

---

(١) *The Financial Crisis Inquiry Report: Final Report of the National Commission on the Causes of the Financial and Economic Crisis in the United States*, New York: Public Affairs, 2011, xvii.

ويمضي التقرير على أكثر من خمسمئة صفحة ليفصّل إخفاقات الاحتياطي الفدرالي التنظيمية بالتفاصيل الدقيقة. وكما تمت الإشارة إليه في المقتطفات السابقة فإنه أمكن للاحتياطي الفدرالي تفادي كل إخفاقاته.

يتضمن الاختبار الأخير جدارة الاحتياطي الفدرالي في تدبير ميزانيته العمومية. فصحيح أنه بنك مركزي، لكنه يبقى بنكاً يمتلك ميزانية وقيمة صافية. وللميزانية العمومية جانبان: الأصول وهي الأمور التي يملكها، والالتزامات وهي الأمور التي يدين بها للآخرين. وتساوي القيمة الصافية، وهي تُدعى أيضاً رأس المال، الأصول ناقص الالتزامات. وأصول الاحتياطي الفدرالي هي في الأساس قيم مالية حكومية منقولة يشتريها، والتزاماته هي في الغالب المال الذي يطبعه لشرائها.

امتلك الاحتياطي الفدرالي منذ نيسان/أبريل ٢٠١١ قيمة صافية بنحو ٦٠ مليار دولار وأصولاً تقارب الثلاثة تريليونات دولار. وإذا اعتبرنا أن قيمة أصول الاحتياطي تراجعت اثنين بالمئة، وهذا حدث صغير إلى حد ما في الأسواق المتقلبة، وإذا قيس تراجع الاثنين بالمئة على التريليونات الثلاثة فستنتج عن ذلك خسارة بقيمة ٦٠ مليار دولار، وهو ما يكفي للقضاء على رأسمال الاحتياطي الفدرالي. وعندها يفقد الاحتياطي ملاءته. فهل يمكن حدوث هذا؟ لقد حصل بالفعل لكن الاحتياطي الفدرالي لا يبلّغ عنه لأنه ليس مطلوباً منه إعادة تقييم أصوله نسبة إلى سعر التداول. وسيصل هذا الوضع إلى نقطة الأزمة عندما يحين وقت حل برنامج التيسير الكمي من خلال بيع السندات. وربما تجاهل الاحتياطي على المدى القريب خسائر القيمة عند الإقفال، لكنه سيتوجب عليه إظهار هذه الخسائر في الدفاتر عندما يقوم ببيع السندات.

يعي الاحتياطي الفدرالي هذه المشكلة تماماً. وأوفد في عام ٢٠٠٨ مسؤولين للقاء الكونغرس ومناقشة إمكان تعزيز الاحتياطي ميزانيته العامة بإصدار سنداته الخاصة على غرار ما تفعله الخزانة الآن. وطرحت جانيت يلين في عام ٢٠٠٩، وكانت رئيسة بنك الاحتياطي الفدرالي في سان فرانسيسكو، هذا الطلب في

العلن في خطاب لها في نيويورك. وقالت في ما يتعلّق بسلطة إصدار سندات الاحتياطي الفدرالي الجديدة: «سأشعر بسعادة أكبر لحصول ذلك الآن» و«من المؤكد أن الحصول عليه أمر جيد»[1]. بدت يلين حريصة على السير في البرنامج ولسبب وجيه. فقد أخذ ترنّح الاحتياطي الفدرالي صوب فقدان الملاءة يصبح في كل يوم أكثر ظهوراً وهو يكدّس المزيد من الرفع المالي في قاعدة رأسماله. يمكن للاحتياطي، بحصوله على إذن من الكونغرس بإصدار سنداته الجديدة، أن يحل التيسير الكمي من دون أن يضطر إلى بيع السندات الموجودة على دفاتره. وسيصبح مبيع سندات الاحتياطي الجديدة بديلاً من مبيع سندات الخزينة القديمة لخفض المعروض النقدي. وسيبقي هذا الاستبدال على خسائر سندات الخزينة القديمة مخفية.

أُسقط هذا السند المخادع في تلة الكابيتول واحتاج الاحتياطي الفدرالي مع فشله إلى حل آخر سريع. وأخذ الوقت يداهمه قبل أن يحتاج الأمر إلى إبطال التيسير الكمي. وجاء الحل في صفقة تم التوصل إليها بين الخزانة والاحتياطي الفدرالي ولا تحتاج إلى موافقة الكونغرس.

يجني الاحتياطي الفدرالي في كل سنة أرباحاً ضخمة من أسعار الفائدة على سندات الخزينة التي يملكها. ويسدد الاحتياطي في العادة هذه الأرباح إلى الخزانة. واتفق الاحتياطي والخزانة في عام ٢٠١٠ على أنه يمكن الاحتياطي تعليق هذه المدفوعات إلى أجل غير مسمّى. ويحتفظ الاحتياطي بالنقود ويفتح حساب التزامات بالمبلغ الذي يدفعه في العادة للخزانة، أي في الأساس المرافق المملوكة من المستثمر. وهذا أمر لا سابقة له ويؤشّر إلى المدى اليائس الذي أصبح عليه الوضع.

ولا يعمد الاحتياطي الآن، مع ازدياد الخسائر على مبيعات السندات مستقبلاً،

---

(١) "Fed Seeks Power to Issue Own Debt When Crisis Ebbs, Yellen Says," Bloomberg, March 26, 2009.

إلى خفض رأس المال كما يجب أن يحصل في العادة، بل يزيد في مبلغ المرافق المملوكة من الخزانة. وأخذ يصدر في الواقع سندات المرافق المملوكة من المستثمر للخزانة ويستخدم المبالغ النقدية لتفادي الظهور بمظهر فاقد الملاءة. وطالما استمر الاحتياطي الفدرالي قادراً على إصدار هذه المرافق المملوكة من المستثمر فلن تقضي خسارة وضعية سنداته على رأسماله. وهكذا يحل الاحتياطي الفدرالي مشكلة رأسماله على الورق، لكنه يضاعف في الواقع من رفعه المالي ويودع خسائره لدى الخزانة. ولو أن مديري الشركات لعبوا هذه الأنواع من الألعاب الحسابية لأرسلوا إلى السجن. ولا يجب أن يغيب عن الأذهان أن الخزانة مؤسسة عامة في حين أن الاحتياطي الفدرالي مؤسسة خاصة تملكها بنوك، وبالتالي فإن زيف محاسبته يشكّل مثالاً آخر على حرمان دافعي الضرائب من الأموال لمصلحة البنوك.

تمتلك الولايات المتحدة نظاماً تعاني فيه الخزانة من عجوزات لا يمكن تحمّلها وتبيع السندات لتفادي الإفلاس. ويطبع الاحتياطي الفدرالي المال لشراء تلك السندات ويتكبد الخسائر بامتلاكها. عندها تستعيد الخزانة المرافق المملوكة من المستثمر من الاحتياطي الفدرالي لإنقاذه من الإفلاس. ويشبه هذا كثيراً السير على سلك رفيع ويدهش النظر. وتشبه الخزانة والاحتياطي الفدرالي سكّيرين يستند أحدهما إلى الآخر حتى لا يسقط أي منهما. ويبدو الاحتياطي الفدرالي اليوم، بنسبة رفع مالية تبلغ ٥٠ إلى واحد وباستثماره في القيم المالية المنقولة في المدى المتوسط المتقلّب، أشبه بصندوق تحوّط سيّئ الإدارة منه بالبنك المركزي.

اشتهر إد كوخ، رئيس بلدية نيويورك الشعبي في الثمانينيات، بتجواله في المدينة سائلاً المارة بلكنته النيويوركية المميزة: «كيف أعمل؟» كطريقة للحصول على ردّ فعل على إدارته. أما إذا سأل الاحتياطي الفدرالي «كيف أعمل؟» فسيأتيه الجواب أنه منذ تأسيسه في عام ١٩١٣ فشل في الحفاظ على استقرار الأسعار، وفشل كمرجع أخير للاقتراض، وفشل في الحفاظ على العمالة الكاملة، وفشل كمنظّم للبنوك، وفشل في الحفاظ على نزاهة ميزانيته العامة. والنجاح الوحيد

المشهود له هو في أن كتلة الذهب التي في عهدته ارتفعت قيمتها من حوالى ١١ مليار دولار في زمن صدمة نيكسون في عام ١٩٧١ إلى ما يزيد على ٤٠٠ مليار دولار اليوم. إلا أن هذه الزيادة ليست بالطبع إلا الوجه الآخر لتهديمه الدولار. ويصعب في المجمل التفكير بوكالة حكومية أخرى فشلت في شكل مستمر في أكثر من واحدة من مهماتها الأساسية أكثر مما فشل الاحتياطي الفدرالي.

◄ المذهب النقدي

يرتبط المذهب النقدي في شكل وثيق بميلتون فريدمان الفائز بجائزة نوبل للاقتصاد في عام ١٩٧٦. ويتمثل مبدأه الأساسي في أن التغييرات في الكتلة النقدية هي السبب الأهم في التغييرات التي تصيب الناتج المحلي الاجمالي. ويمكن تقسيم التغييرات في الناتج المحلي الإجمالي، لدى قياسها بالدولار، إلى مكوّنين اثنين: المكون «الحقيقي» الذي يُنتج الأرباح الفعلية، والمكون التضخمي وهو خدّاع. وتنتج الزيادة الاسمية عن ناتج الحقيقي زائد التضخمي يقاس مبلغه الإجمالي بالدولار.

وساهم فريدمان في إظهار أن زيادة الكتلة النقدية من أجل زيادة الناتج لا تعمل إلا عند حد معيّن يصبح كل ما يتعدّاه من الأرباح الاسمية تضخّمياً وليس حقيقياً. ويمكن للاحتياطي الفدرالي في الواقع أن يطبع المال للحصول على نمو اسمي ولكن يوجد حدّ لمدى ما ينتج عن ذلك من نمو فعلي. وخلص فريدمان أيضاً إلى أن النتائج التضخمية لزيادة الكتلة النقدية قد تحصل بفارق من الزمن بحيث أن طباعة المال قد تزيد في الناتج المحلي الإجمالي في الأجل القصير، ولن يلبث أن يظهر التضخم للقضاء على هذه المكاسب الأولى.

ولخّص فريدمان فكرته في معادلة عُرفت بنظرية الأرصدة النقدية. والمتغيرات هي ك = الكتلة النقدية، س = سرعة تداول النقود، ن = المستوى العام للأسعار، د = الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي، ويتم التعبير عنها كالآتي:

ك س = ن د

بما يعني أن الكتلة النقدية (ك) مضروبة بسرعة تداول النقود (س) تساوي الناتج الإجمالي المحلي الحقيقي الذي يمكن تقسيمه إلى مكوّنيه وهما تغيير الأسعار (ن) والنمو الحقيقي (د).

يسيطر الاحتياطي الفدرالي على الكتلة النقدية (ك). ويزيد الاحتياطي من الكتلة النقدية بشرائه السندات الحكومية بالمال المطبوع وينقص منها ببيعه السندات بمال يختفي من بعدها. أما سرعة تداول النقود (س) فهي مجرّد قياس لسرعة حجم التداول بالمال. فلو إن شخصاً ما أنفق دولاراً وكذلك أنفقه الذي حصل عليه ستصبح سرعة تداوله اثنين لأنه أُنفق مرتين. إما إذا أودع الدولار بدلاً من ذلك في البنك فستصبح سرعة تداوله صفراً لأنه لم يُنفق على الإطلاق. وفي الجانب الآخر من المعادلة يمتلك النمو الفعلي في الناتج المحلي الإجمالي مكوّنه الحقيقي (د) ومكوّنه التضخّمي (ن).

تمثّلت على مدى عقودٍ أكثر الأسئلة أهمية التي انبثقت من هذه المعادلة في هل يوجد حدّ طبيعي للمبلغ الذي يمكن للاقتصاد الحقيقي التوسع فيه قبل أن يسود التضخم؟ فالنمو الحقيقي في الاقتصاد محدود بمقدار العمل وبإنتاجه. ويبلغ النمو السكاني في الولايات المتحدة حوالى ١,٥ بالمئة في السنة. وتتنوّع الزيادة في الإنتاج إلا أن التقدير المعقول يتراوح بين ٢ بالمئة إلى ٢,٥ بالمئة في السنة. وتعني تركيبة السكان والإنتاج أنه يمكن للاقتصاد الأميركي أن ينمو فعلياً بنحو ٣,٥ بالمئة إلى ٤ بالمئة في السنة. وهذا هو الحد الأقصى للنمو الطويل الأجل للإنتاج الحقيقي، أو (د) في المعادلة.

وسيقول صاحب المذهب النقدي الذي يحاول تنقيح سياسة الاحتياطي الفدرالي النقدية أنه إذا أمكن لـ(د) أن ينمو إلى حد ٤ بالمئة فقط فسيتوجّب على السياسة المثلى أن تكون تلك التي تنمو فيها الكتلة النقدية ٤ بالمئة وتحافظ فيها سرعة تداول النقود ومستوى الأسعار على ثباتهما. وهذا عالم من النمو الحقيقي الذي يكاد يبلغ حدّه الأقصى ويقارب التضخم فيه الصفر.

لو أن زيادة المعروض من النقد بمقادير متواضعة هي كل ما يتوجب القيام به لأصبحت سياسة الاحتياطي الفدرالي النقدية الوظيفة الأسهل في العالم. حتى إن ميلتون فريدمان أوحى مرّة في الواقع أن حاسوباً مبرمجاً كما يجب يمكنه ضبط المعروض من النقد من دون الحاجة إلى الاحتياطي الفدرالي. وما على المرء إلا البدء بتقدير جيّد للمعدل الطبيعي الحقيقي للنمو وإدارة قرص الكتلة النقدية بالمعدل المستهدف ومراقبة الاقتصاد ينمو من دون تضخم. وربما احتاج الأمر إلى القليل من التعديل لتوقيت الفوارق الزمنية والتغييرات في توقعات النمو بحسب الإنتاج، إلا أن ذلك كلّه على حد كبير من البساطة طالما بقيت سرعة تداول النقود على ثباتها.

لكن ماذا لو لم تكن سرعة تداول النقود ثابتة؟

تبين أن سرعة تداول النقود هي ورقة الجوكر الكبيرة، العامل الذي لا يمكن لأحد السيطرة عليه، والمتغيّر الذي لا يمكن تنقيحه. فسرعة تداول النقود نفسية: إذ يتعلّق كلّ شيء بكيفية شعور الشخص حيال احتمالاته الاقتصادية أو كيف يشعر جميع المستهلكين على وجه الإجمال. ولا يمكن لمطبعة الاحتياطي الفدرالي أن تتحكم بسرعة تداول النقود أو بالتقدم الذي يحرزه الإنتاج. فهو ظاهرة سلوكية، وظاهرة قوية.

تخيّلوا أن الاقتصاد دراجة بعشر سرعات وأن الكتلة المالية هي علبة الغيار وسرعة تداول النقود هي المكابح والراكب هو المستهلك. ويمكن للاحتياطي الفدرالي مساعدة راكب الدراجة على زيادة سرعته أو تسلّق الهضبات من خلال تغيير السرعات صعوداً أو نزولاً. إلا أنه إذا ضغط الراكب على المكابح بما يكفي من القوة فستبطئ الدراجة من سرعتها بغض النظر عن غيار السرعة التي هي فيه. وإذا ضغط الراكب على المكابح بقوة شديدة والدراجة تسير بسرعة كبيرة فيمكن أن تنزلق أو تتدهور.

وهذه باختصار الدينامية التي ميّزت الاقتصاد الأميركي لما يزيد على عشرة

أعوام. فبعدما بلغت سرعة تداول العملة أوجها بنسبة ٢,١٢ في عام ١٩٩٧ شرعت من يومها بالتراجع على عجل. وتسارع الهبوط في سرعة تداول العملة بنتيجة ذعر عام ٢٠٠٨ وسقط من ١,٨٠ في عام ٢٠٠٨ إلى ١,٦٧ في عام ٢٠٠٩ ـ أي بتراجع بلغ ٧ بالمئة في سنة واحدة. وهذا مثال على قيام المستهلك بالضغط فجأة على المكابح. وثبتت أخيراً، في عام ٢٠١٠، سرعة تداول النقود عند ١,٧١ بالمئة. فعندما يسدد المستهلك ديونه ويزيد من ادخاراته بدلاً من الإنفاق تتراجع سرعة تداول النقود ومعها الناتج المحلي الإجمالي إلا إذا زاد الاحتياطي الفدرالي من المعروض من النقد. وهكذا عمل الاحتياطي في شكل محموم على طباعة المال ليس إلا للحفاظ على الناتج المحلي الإجمالي الاسمي في مواجهة تراجع سرعة تداول النقود.

يواجه الاحتياطي الفدرالي مشكلة أخرى غير الطبيعة السلوكية والتي لا يمكن السيطرة عليها بسهولة لسرعة تداول النقود. فالمعروض من النقد الذي يسيطر عليه الاحتياطي عن طريق الطباعة، ويُدعى القاعدة النقدية، ليس إلا جزءاً صغيراً من مجموع الكتلة النقدية، أي حوالى ٢٠ بالمئة بحسب آخر المعطيات. أما الثمانون بالمئة الأخرى فتخلقها البنوك عندما تعطي القروض أو تدعم أشكالاً أخرى من إنشاء الأصول مثل صناديق السوق النقدية والأوراق التجارية. وفي الوقت الذي ارتفعت فيه القاعدة النقدية ٢٤٢ بالمئة من كانون الثاني/يناير ٢٠٠٨ إلى كانون الثاني/يناير ٢٠١١، لم ترتفع الكتلة النقدية الأوسع إلا ٣٤ بالمئة. وهذا لأن البنوك تحجم عن إعطاء قروض جديدة وتكافح مع القروض السامة التي لا تزال على دفاترها. أضف إلى ذلك أن الزبائن والأعمال يخشون الاقتراض من البنوك إما لأنهم أساساً مثقلون بالديون وإما بسبب ريبتهم في الاقتصاد وشكوكهم في قدرتهم على التسديد. لقد تعطّلت آلية نقل الحركة من القاعدة النقدية إلى مجمل الكتلة النقدية.

إن معادلة (ك س = ن د) حاسمة لفهم دينامية القوى التي تؤثر في الاقتصاد. فإذا تعطّلت آلية التوسع النقدي (ك) لأن البنوك لا تسلّف، وركدت سرعة تداول

النقد (س) أو تراجعت بسبب مخاوف المستهلك، فمن الصعب عندها رؤية كيفية توسع الاقتصاد (ن د).

وهو ما يوصلنا إلى صلب الموضوع. فالعوامل التي يمكن للاحتياطي الفدرالي التحكم فيها، مثل قاعدة العملة، لا تتحرك بالسرعة الكافية لإنعاش الاقتصاد وخفض البطالة. والعوامل التي يحتاج الاحتياطي الفدرالي إلى تسريعها هي التسليف المصرفي وسرعة تداول النقود التي ينتج عنها المزيد من الإنفاق والاستثمار. بيد أن الإنفاق تُحركه سيكولوجية المُقرض والمقترض والمستهلك وهو في أساسه ظاهرة سلوكية. وبناء عليه، يحتاج الاحتياطي الفدرالي لإنعاش الاقتصاد إلى أن يغيّر السلوك الجماعي وهو ما يتضمن حتماً استخدام فن الخداع والتلاعب والدعاية.

على الاحتياطي الفدرالي في سعيه إلى زيادة سرعة تداول النقد أن يغرس في الجمهور إما النشوة من تأثير الثروة وإما الخوف من التضخم. والفكرة من تأثير الثروة هي في أن المستهلكين سينفقون بحرية أكبر إذا شعروا بأنهم أكثر ثراء. والطريق المفضّلة إلى تأثير الثروة هي في الزيادة في قيمة الأصول. ويفضل الاحتياطي الفدرالي لهذا الغرض فئات الأصول من نوع أسعار الأسهم وأسعار المساكن لأنها معروفة على نطاق واسع ومُراقبة عن كثب. استقرت أسعار المساكن في أواخر عام ٢٠٠٩، بعدما هبطت بحدة من ذروتها في أواسط عام ٢٠٠٦، وارتفعت بعض الشيء في أوائل عام ٢٠١٠ بفعل إدخال سياسات الائتمان الضريبي لمن يشتري منزلاً للمرة الأولى. إلا أن البرنامج أوقف في أواخر عام ٢٠١٠ وعادت أسعار المساكن لتتراجع من جديد. ورجعت أسعارها في أوائل عام ٢٠١١، على الصعيد الوطني، إلى مستويات منتصف عام ٢٠٠٣ وبدا أنها متجهة إلى المزيد من الهبوط، وإن تأثير الثروة لن ينجح هذه المرة بالنسبة إلى الإسكان.

بيد أن الاحتياطي الفدرالي حقق نجاحاً أكبر في دعم البورصة. وارتفع مؤشر داو جونز الصناعي بنحو ٩٠ بالمئة من آذار/مارس ٢٠٠٩ وحتى نيسان/

أبريل ٢٠١١. ولم تترك سياسة معدل الفائدة الصفري التي اعتمدها الاحتياطي الفدرالي مجالاً كبيراً للمستثمرين يتحركون ضمنه إذا أرادوا عائدات تفوق الصفر. وهكذا فشلت سوق الأسهم أيضاً في إنتاج تأثيرات الثروة المرجوة. وجنى بعض المستثمرين المال لكن العدد الأكبر بقي بعيداً من البورصة لأنهم فقدوا ثقتهم بالسوق بعد عام ٢٠٠٨.

اصطدم الاحتياطي الفدرالي بعجزه في توليه تأثير الثروة فاستدار صوب أداته السلوكية الوحيدة، وهي أن يغرس في المستهلكين شعور الخوف من التضخم. واضطر الاحتياطي، للقيام بالأمر بطريقة تزيد من الاقتراض ومن سرعة تداول النقود، إلى التلاعب بثلاثة أمور دفعة واحدة: أسعار الفائدة الإسمية، أسعار الفائدة الحقيقية، وتوقعات التضخم. وقضت الفكرة بإبقاء الأسعار الإسمية منخفضة وتوقعات التضخم مرتفعة. والغرض من ذلك خلق أسعار حقيقية سلبية، أي الفارق بين الأسعار الإسمية ناقص توقع معدل التضخم. ولو أن توقعات التضخم بلغت مثلاً ٤ بالمئة ومعدلات أسعار الفائدة الإسمية ٢ بالمئة، فإن معدل سعر الفائدة الحقيقي سيصبح ناقص اثنين بالمئة. وعندما تصبح المعدلات الحقيقية سلبية يصير الاقتراض جذاباً ويزيد كلا الإنفاق والاستثمار. وبحسب معادلة منظري الاقتصاد النقدي فإن هذه التركيبة القوية من المزيد من الاقتراض الذي يزيد في المعروض من النقد ومن المزيد من الإنفاق الذي يزيد من سرعة تداول النقود ستؤدي إلى نمو الاقتصاد. وشكّلت سياسة معدلات الأسعار الحقيقية السلبية والخوف من التضخم آخر أفضل أمل للاحتياطي الفدرالي بتوليد انتعاش اقتصادي يستمر ذاتياً.

من شأن معدلات أسعار الفائدة السلبية أن تولّد وضعاً يمكن فيه اقتراض الدولار وتسديده بدولارات أرخص بفعل التضخم. والأمر أشبه باستئجار سيارة ذات خزان مليء بالوقود وإعادتها بخزان نصف مملوء من دون أن يتكبّد مستخدمها أي كلفة. ويصعب على المستهلكين والأعمال تفويت مثل هذه الفرصة.

قضت خطة الاحتياطي الفدرالي بتشجيع الاقتراض من خلال معدلات الفائدة السلبية وتشجيع الإنفاق بسبب الخوف من التضخم. وقد يؤدي ما ينتج عن ذلك من تركيبة من الرفع المالي وتوقعات التضخم إلى زيادة الكتلة النقدية وسرعة تداول النقود وبالتالي يزيد من الناتج المحلي الإجمالي. وقد ينجح في ذلك، لكن ما الذي تتطلبه زيادة توقعات التضخم؟

قام بن برنانكي وبول كروغمان في التسعينيات بأبحاث نظرية واسعة في هذا الشأن بنتيجة دراسة حدث مماثل في اليابان في خلال «عقدها الضائع». وكتب الاقتصادي لارس سفنسون في عام ٢٠٠٣ ملخصاً نهائياً عن هذا البحث. وكان سفنسون زميلاً لبرنانكي وكروغمان في برينستون وأصبح لاحقاً مصرفياً مركزياً في السويد. وتعتبر دراسته حجر رشيد حروب العملات لأنها تكشف الرابط بين خفض قيمة العملة ومعدلات أسعار الفائدة الحقيقية السلبية كوسيلة لتحفيز الاقتصاد على حساب بلدان أخرى[١].

ويناقش سفنسون فوائد حرب العملات:

> حتى ولو... بلغت معدلات الفائدة الصفر فإن خفض قيمة العملة يوفّر وسيلة قوية لتحفيز الاقتصاد.... ومن شأنه أن يحفّز الاقتصاد في شكل مباشر من خلال إعطاء دفعة قوية لقطاع التصدير. والأهم من ذلك هو في أن خفض قيمة العملة وتثبيت سعر صرفها عند معدل منخفض يعمل بمثابة التزام واضح بمستوى أكثر ارتفاعاً للسعر في المستقبل[٢].

ويصف سفنسون أيضاً صعوبات التلاعب بالجمهور في سياق متابعة هذه السياسات:

> إذا أمكن للبنك المركزي التلاعب بمعتقدات القطاع الخاص فسيحمله على

(١) Lars E. O. Svensson, "Escaping a Liquidity Trap and Deflation: The Foolproof Way and Others," Working Paper No. 10195, National Bureau of Economic Research, December 2003.

(٢) المصدر السابق.

الاعتقاد بالتضخم المستقبلي ويتراجع معدل الفائدة الحقيقية ويخرج الاقتصاد في وقت قريب من التضخم.... لكن المشكلة تكمن في أنه يصعب التأثير في معتقدات القطاع الخاص[1].

وهاكم كامل كتاب قواعد اللعبة بحسب برنانكي: الإبقاء على سعر الفائدة عند الصفر، خفض قيمة الدولار من خلال التيسير الكمّي والتلاعب بالرأي العام لإثارة الخوف من التضخم. ووفرت سياساته المتعلقة بالفائدة الصفر والتيسير الكمي الوقود لإشعال التضخم. ومن سخرية الأمور أن أشد منتقدي برنانكي ضراوة ساعدوه في خطته من خلال نفخهم المتواصل في نفير التحذير من التضخم؛ أزكوا الخوف من التضخم بلغة لا يستطيع أي رئيس للاحتياطي الفدرالي استخدامها بنفسه.

بات هذا هو العمل المصرفي المركزي من دون قناع. لم يعد تلك المتابعة الباردة، العقلانية والعلمية للاقتصاديين النزهاء القابعين في هيكل الاحتياطي الفدرالي الرخامي في واشنطن، بل تحوّل إلى ممارسة للخداع والأمل بالأفضل. حافظ برنانكي على رباطة جأشه في العلن عندما أخذت أسعار النفط والفضة والذهب وغيرها من السلع في الارتفاع الحاد في عام ٢٠١١، وأوضح أن أسعار الفائدة الفعلية ستبقى منخفضة. والواقع هو أن ما أفيد عن قلق متزايد من التضخم في مختلف أنحاء العالم بالتلازم مع الاستمرار في أسعار الفائدة المنخفضة شكّل بالضبط ما نادت به نظريات برنانكي وكروغمان وسفنسون. أضحت أميركا أمة حيوانات الاختبار في التجربة النقدية الكبرى وقد طبخت في طبق «بتري»[2] الخاص بقسم الاقتصاد في جامعة برينستون.

توضح نظرية برنانكي ـ كروغمان ـ سفنسون أن جهود الاحتياطي الفدرالي المعلنة لفصل السياسة النقدية عن حروب العملات هي جهود مخادعة. فالائتمان

(١) Lars E. O. Svensson، مصدر سابق.

(٢) وعاء لزرع الخلايا في المختبر.

الميسّر وخفض سعر الدولار ليسا إلا وجهين لعملة واحدة، وتشكّل حروب العملات جزءاً من الخطة. وقد صُمم الائتمان الميسّر وخفض سعر الدولار للعمل معاً والتسبب بالتضخم الفعلي وزيادة توقعات التضخم فيما يُبقى على أسعار الفائدة منخفضة ويعاد تشغيل آلة التسليف والإنفاق. وهذا واضح بالنسبة إلى الصينيين والعرب وغير ذلك من الأسواق الناشئة في آسيا وأميركا اللاتينية التي اشتكت بقوة من إدارة الاحتياطي الفدرالي للدولار. لكن هل إنّ انهيار الدولار واضح بالنسبة إلى الشعب الأميركي؟ تلك هي المسألة.

لا يكفي المذهب النقدي في الأساس ليشكل أداة للسياسة، ليس لأنه يخطئ في إدراك المتغيرات بل لأنه يصعب جداً السيطرة على المتغيرات. وتُعتبر سرعة تداول النقود مرآة لثقة المستهلك أو لخوفه ويمكنها أن تكون متقلّبة للغاية. ويمكن لآلية انتقال الكتلة النقدية من قاعدة مالية إلى قروض بنكية أن تتعطّل جراء فقدان اليقين والثقة من جانب المسلِّفين والمقترضين. ويكمن الخطر في أن الاحتياطي الفدرالي لا يقبل بهذه القيود السلوكية ويحاول على أي حال التحكّم فيها عبر التواصل المخضّب بالخداع والدعاية. إلا أن الأكثر سوءاً بعد هو أنه عندما يدرك الجمهور أنه تعرّض للخداع ستنشأ حركة تغذية راجعة تنكسر فيها الثقة إلى درجة أنه لن يصدق أحد الحقيقة، هذا إذا أمكن العثور عليها. وقاربت الولايات المتحدة هذه النقطة في شكل خطر.

◄ الكينزية

توفى جون ماينارد كينز في عام ١٩٤٦ وبالتالي لم يعش لرؤية الأخطاء التي ارتُكبت باسمه. وجاء موته قبل سنة واحدة فقط على نشر كتاب صمويلسن «أسس التحليل الاقتصادي» الذي وضع القاعدة الفكرية لما أصبح يُعرف بعلم الاقتصاد النيو ـ كينزي. لم يستخدم كينز نفسه في كتاباته سوى القليل من المعادلات، لكنه وفّر تحليلاً موسعاً في نثر واضح. ولم تظهر إلى الوجود إلا في أواخر الأربعينيات وفي الخمسينيات النماذج والرسوم البيانية التي ترتبط اليوم بالاقتصاد الكينزي.

وهنا تترسخ الأخطاء في المفاهيم التي تبنت اسم «الكينزية»؛ أما عن رأي كينز، لو عاش، في شأن هذه الأخطاء فمتروك للتكهنات.

ساند كينز قرابة نهاية حياته إصدار عملة جديدة أسماها «بانكور» ترتبط قيمتها بسلة من السلع ومن بينها الذهب. وتميّز بالطبع بأنه انتقد بعنف في العشرينيات قاعدة الصرف بالذهب، لكنه امتلك ما يكفي من الواقعية ليدرك أن على العملات أن ترتكز إلى شيء ما ولهذا السبب فضّل قاعدة السلع العالمية على قاعدة الدولار والذهب التي ظهرت في عام ١٩٤٤ في بريتون وودز.

ليست غايتنا هنا مراجعة حقل الاقتصاد الكينزي ككل، بل التصويب على الخلل الأكثر تعلّقاً بحروب العملات. فقد تمثل الخلل، في حالة المذهب النقدي، في تقلّب سرعة تداول النقود كما يتم التعبير عنها في خيار المستهلك. أما الخلل في الكينزية فهو «المضاعِف» الاقتصادي الشهير.

ترتكز نظرية المضاعِف الكينزية إلى أنه يمكن لدولار عجز الإنفاق الحكومي أن ينتج أكثر من دولار في الإنتاج الاقتصادي العام بعد أخذ كل التأثيرات الثانوية في الاعتبار. ويُعتبر المضاعِف بمثابة «صاحب القدم الكبيرة» Bigfoot للاقتصاد، وهو أمر يفترض الكثيرون وجوده لكن قلة هم الذي يرونه، هذا إذا رآه أحد. ويُطلق على أساس السياسة الكينزية العامة اسم الطلب الإجمالي، أو مجمل كل الإنفاق والاستثمار في الاقتصاد الداخلي مع استبعاد قوائم الجرد. فإذا سُرّح، مثلاً، عامل من وظيفته لا يخسر مدخوله وحسب، بل سيتوقف كذلك عن الإنفاق بطرق تتسبب أيضاً بخسارة آخرين لمدخولهم. ويتسبب الدخل المفقود والإنفاق المفقود هبوطاً في الطلب الإجمالي، وهو ما يمكن أن يتغذّى من ذاته، فيؤدي بالمزيد من الأعمال إلى تسريح المزيد من الموظفين الذين يعمدون بدورهم إلى التقليل من الإنفاق وهكذا دواليك في حلقة مفرغة. وتقول النظرية الكينزية أنه في وسع الحكومة التدخل وصرف مال لا يمكن للأفراد إنفاقه، أو أنهم لا يريدون ذلك، فتزيد بذلك من الطلب

الإجمالي. وفي وسع الإنفاق الحكومي عكس المسار الانزلاقي والمساهمة في تجدد النمو الاقتصادي.

والمشكلة في نظرية قيام الحكومة بالإنفاق لتعزيز الطلب الإجمالي هي في أنها لا تملك في المقام الأول مالاً خاصاً بها. فعلى الحكومات أن تطبع المال وأن تحصل عليه من الضرائب أو تقترضه من مواطنيها أو من الخارج. وفي وسع طباعة المال أن تُحدث نموّاً اسميّاً لكنها يمكن أن تتسبب أيضاً بالتضخم، وبالتالي لا يتغيّر النمو الحقيقي مع الوقت. وقد يسمح فرض الضرائب والاقتراض للحكومة بأن تنفق أكثر، غير أن هذا يعني أنه سيوجد الأقل منه للقطاع الخاص لينفق أو يستثمر، ولا تتضح بالتالي كيفية ازدياد الطلب الإجمالي. وهنا يدّعي المضاعِف أنه يلعب دوراً. والفكرة من المضاعِف هي في أن دولاراً من الإنفاق الحكومي سيحفّز الآخرين على المزيد من الإنفاق وينتج عن ذلك أكثر من دولار من الزيادة في الإنتاج وهذا هو مبرر أخذ هذا الدولار من القطاع الخاص.

كم يبلغ المزيد من المحصول الذي سيجنيه دولار الإنفاق الحكومي؟ أو بتعبير آخر، ما هو حجم المضاعِف؟ في دراسة شهيرة وُضعت تماماً قبل بدء إدارة الرئيس أوباما، نظر اثنان من مستشاريه، كريستينا رومر وجارد برنستين، في المضاعِف بالارتباط مع برنامج التحفيز المقترح للعام ٢٠٠٩. وقدرت رومر وبرنستين المضاعِف بنحو ١,٥٤ ما إن يشرع العمل بالإنفاق الجديد. ويعني هذا أنهما توقّعا في مقابل كل ١٠٠ مليون دولار في برنامج إنفاق أوباما أن يزيد الإنتاج ١٥٤ مليون دولار. ولمّا كان برنامج أوباما برمته انتهى إلى ٧٨٧ مليار دولار فقد افتُرض بالإنتاج «الإضافي» المتوقع من مجرّد القيام ببرنامج التحفيز أن يبلغ ٤٢٥ مليار دولار، وهو أكبر وجبة مجانية في التاريخ. وهدَفَ هذا البرنامج إلى تعويض آثار الكساد الذي بدأ في أواخر عام ٢٠٠٧ وإلى إنقاذ الوظائف[1].

(١) Christina D. Romer and Jared Bernstein, "The Job Impact of the American Recovery and Reinvestment Plan," report prepared by the Council of Economic Advisers, January 9, 2009.

عانت إدارة أوباما من عجز مالي سنوي بلغ في عام ٢٠٠٩ ما يزيد على ١,٤ تريليون دولار و١,٢ تريليون في عام ٢٠١٠. وتوقعت الإدارة عجزاً إضافياً في عام ٢٠١١ يبلغ ١,٦ تريليون دولار و١,١ تريليون دولار في عام ٢٠١٢، وهذا مجموع مذهل يفوق ٥,٤ تريليون دولار في أربع سنوات فقط. وبات أمراً محسوماً، من أجل تبرير برنامج الـ٧٨٧ مليار دولار من التحفيز الإضافي مع عجوزات بهذا الحجم، أن يُظهر للشعب الأميركي أنه سيعاني من حال أكثر سوءاً من دون هذا الإنفاق. وتوجب على الدليل إلى المضاعِف الكينزي أن يكون قوياً كالصخر.

ولم يتأخر وصول الدليل كثيراً، فبعد شهر على دراسة رومر وبرنستين أصدر جون ب. تايلور وجون ف. كوغان وزملاؤهما من جامعة ستانفورد دراسة أكثر دقّة حول برنامج الإنفاق نفسه. والأساس في النتائج التي أظهرها تايلور وكوغان هو في أن كل المضاعفات هي أقل من واحد، ما يعني أن كمية البضائع والخدمات التي ينتجها القطاع الخاص تتراجع في مقابل كل دولار من الإنفاق «التحفيزي». واستخدم تايلور وكوغان نموذجَ مضاعِفٍ أكثر عصرية اجتذب دعماً أوسع بين الاقتصاديين واستخدم افتراضات أكثر واقعية في شأن المسار المتوقع لأسعار الفائدة وتوقعات المستهلكين في مواجهة أعباء ضريبية أكثر ارتفاعاً في المستقبل. ووضعت الدراسة تأثير المضاعِف في برنامج أوباما التحفيزي عند ٠,٩٦ في مراحله الأولى وأظهرت أنه يتراجع سريعاً إلى ٠,٦٧ مع نهاية عام ٢٠٠٩ وإلى ٠,٤٨ بنهاية عام ٢٠١٠. وأظهرت أنه بحلول عام ٢٠١١ سيتراجع إنتاج القطاع الخاص بنحو ٦٠ سنتاً في مقابل كل دولار تحفيزي يُنفق. أخذ برنامج أوباما التحفيزي يضر بالقطاع الخاص وبالتالي يعوّق قدرته على خلق الوظائف[1].

لم تكن دراسة تايلور وكوغان هي الوحيدة التي توصلت إلى الاستنتاج بأن

(١) John F. Cogan, Tobias Cwik, John B. Taylor and Volker Wieland, "New Keynesian Versus Old Keynesian Government Spending Multipliers," Working Paper No. 14782, National Bureau of Economic Research, February 2009, www.volkerwieland.com/docs/CCTW%20Mar%202.pdf.

المضاعفات الكينزية أقل من واحد وبأن برنامج التحفيز يضرب إنتاج القطاع الخاص. فقد توصل جون تايلور إلى خلاصات مشابهة في دراسة منفصلة أجراها في ١٩٩٣. وقد أفيد عن تأكيد تجريبي بأن المضاعفات الكينزية هي أقل من واحد في بعض الحالات في دراسات منفصلة لمايكل وودفورد من جامعة كولومبيا وروبرت بارو من هارفرد ومايكل كامهوف من ستانفورد وغيرهم. وتظهر مراجعة للأدبيات الاقتصادية أن المناهج التي استخدمها رومر وبرنستين لدعم برنامج أوباما التحفيزي جاءت من خارج الفكر الاقتصادي السائد ويصعب دعمها إلا لأسباب إيديولوجية[١].

تبين أن نظرية كينز، ومفادها بأنه يمكن للإنفاق الحكومي أن يحفز الطلب الإجمالي، لا يمكن أن تنجح إلا في حالات محدودة، ما يحولها إلى نظرية خاصة أكثر منها النظرية العامة التي تدعيها. فبرنامج التحفيز يعمل أفضل على المدى القصير منه على المدى الطويل. ويعمل التحفيز أفضل في أزمة السيولة من أزمة الملاءة، وفي شكل أفضل في انكماش اقتصادي خفيف من انكماش حاد. كما ان التحفيز يعمل في شكل أفضل لاقتصادات دخلت منذ البداية في الانكماش بمستوى متدنّ نسبياً من الديون. وقد نظّر عمل الاقتصاد الإحصائي للبروفسور كارل ف. كرايست الأصيل، الذي لم يحظ بعد بالتقدير الكافي، منذ الستينيات بأن أدوات الكينزية والاقتصاد النقدي كليهما يعملان في شكل أكثر قوة في الاقتصادات التي بدأت بموازنة متوازنة. وكان كرايست أول من حدد ما أسماه «ضبط الموازنة الحكومية»، وهو مفهوم بدا أنه تم التغاضي عنه. وكتب كرايست: «توحي النتائج بقوة أن المدافعين المتطرفين عن النظرية المالية

(١) Charles Freedman, Michael Kumhof, Douglas Laxton, Dirk Muir and Susanna Mursula, "Global Effects of Fiscal Stimulus during the Crisis," International Monetary Fund, February 25, 2010; Robert J. Barro and Charles J. Redlick, "Macroeconomic Effects from Government Purchases and Taxes," Working Paper No. 10-22, Mercatus Center, George Mason University, July 2010; and Michael Woodford, "Simple Analytics of the Government Expenditure Multiplier," paper presented at the meetings of the Allied Social Sciences Association, January 3, 2010.

مخطئون كما المدافعين المتطرفين عن النظرية النقدية مخطئان: فالمتغيرات المالية تؤثر بقوة على تبدّل ما... في الكتلة النقدية، كما إن العمليات في السوق المالية المفتوحة تؤثر في التغييرات المحددة في الإنفاق الحكومي والضرائب». وما يقصده كرايست هو أنه لا يمكن قياس وقع التحفيز الكينزي بمعزل عن خط انطلاق العجز[1].

غاب أي من الشروط المؤاتية للتحفيز الكينزي عن الولايات المتحدة في أوائل ٢٠٠٩. فقد أثقل الدين بشدة على البلاد التي عانت من عجز ضخم ومن أزمة ملاءة حادة توحي بأنها ستستمر لسنوات كثيرة، وهذه بالتحديد البيئة الخاطئة للتحفيز الكينزي. فالإنفاق التحفيزي سيزيد في العجز ويهدر موارد قيمة ولن يفعل الكثير غير ذلك.

جاءت النتائج الاقتصادية بعد سنتين على دراسة رومر وبرنستين وأطاحت بفرضيتهما. فقد قدّرا بأن يفوق مجمل التوظيف ١٣٧ مليوناً بنهاية عام ٢٠١٠. إلا أن الرقم الفعلي جاء نحو ١٣٠ مليوناً فقط. وقدّرا زيادة بنسبة ٣,٧ بالمئة في الناتج المحلي الإجمالي بحلول أواخر عام ٢٠١٠؛ ولم يتم إحراز أي زيادة. كما أنهما قدّرا أن تبلغ البطالة الناجمة عن الانكماش ذروة ٨ بالمئة، إلا أنها بلغت ومن سوء الحظ ١٠,١ بالمئة في تشرين الأول/أكتوبر ٢٠٠٩. وجاء أداء الاقتصاد، بكل القياسات، أسوأ في شكل ملحوظ مما توقعه رومر وبرنستين باستخدام النسخة الخاصة بهما من المضاعِف الكينزي. ولم يكن تحفيز أوباما منذ البدء أكثر من قائمة تمنيات إيديولوجية من البرامج وجمهور الأنصار المفضلين مرتدية الرداء الأكاديمي لجون مينارد كينز.

من شبه المؤكد أن خطة رومر ـ برنستين أنقذت بعض الوظائف في القطاع الحكومي النقابي. بيد أن قلّة حاججت بأنه لن ينتج عن التحفيز أية وظائف،

(١) Carl F. Christ, "A Short-Run Aggregate-Demand Model of the Interdependence and Effects of Monetary and Fiscal Policies with Keynesian and Classical Interest Elasticities," *The American Economic Review* 57, no. 2, May 1967.

بل بأن التكاليف الخفية مرتفعة جداً فحسب. فقد أدت تركيبة من عجز الإنفاق والتسهيلات النقدية والإنقاذ المصرفي إلى تعزيز الاقتصاد في المدى القريب. إلا أن المشكلة تمثّلت في أن الانتعاش جاء اصطناعياً وليس من استمرار ذاتي لأنه نجم عن الإنفاق الحكومي والائتمان الميسّر بدلاً من قيام القطاع الخاص بالاستهلاك والاستثمار. وأدى هذا إلى ردّ فعل سياسي عنيف ضد المزيد من عجز الإنفاق والتيسير الكمي.

أضحى الدين المتزايد الناتج عن التحفيز الكينزي الفاشل قضية شهيرة في حروب العملات، وهي حروب تتعلق في الأساس بخفض قيمة عملة بلدٍ ما في ما يشكّل نوعاً من أنواع التقصير عن الدفع. ويقصر بلد ما عن الدفع لمدينيه الخارجيين عندما تصبح ديونه فجأة أقل قيمة من خلال عملية خفض سعر العملة. كما إن الدولة تقصر في الدفع لمواطنيها من خلال التضخم ورفع أسعار البضائع المستوردة. وعندما يبلغ الدين في أيدي المستثمرين الأجانب مستويات غير مسبوقة يصبح الوقع الدولي لخفض سعر العملة أكبر بكثير وتُخاض بالتالي حروب العملات بقساوة أكبر.

وبما أن حجم الدين والعجز أصبح اليوم أكبر بكثير فقد فقدت الولايات المتحدة جهوزيتها للرد إلى حد أنها في حال واجهت أزمة مالية أخرى أو كارثة طبيعية بحجم الإعصار كاترينا أو أكبر، ستضعف قدرتها على اللجوء إلى عجز الإنفاق. وفي حال واجهت الولايات المتحدة حرباً كبيرة في الشرق الأوسط أو شرق آسيا فلن تملك المال الكافي لدعم المجهود الحربي كما فعلت في الحرب العالمية الثانية. فقابلية العطب للدائنين الخارجيين قد أصبحت تامة. وستضطر الولايات المتحدة في مواجهة أي من هذه الأزمات ـ المالية أو الطبيعية أو العسكرية ـ إلى اللجوء إلى الإجراءات الطارئة كما فعل فرانكلين ديلانو روزفلت في عام ١٩٣٣ ونيكسون في عام ١٩٧١. وسيصبح إقفال المصارف ومصادرة الذهب والرسوم على الواردات والتحكم في رأس المال من الأمور المطروحة للبحث. وها قد نتج عن افتتان أميركا بالوهم الكينزي أن القوة الأميركية باتت

وهماً. ولا يمكن لأميركا إلا أن تأمل في عدم حصول أي مكروه. ونظراً إلى مسار الأحداث العالمية فإن ذلك يبدو بمثابة قصبة دقيقة يتم الاتكاء عليها.

◄ الاقتصاد المالي

في الوقت نفسه تقريباً الذي عمل فيه بول صمويلسن وغيره على تطوير نظرياتهم الكينزية، أخذت مجموعة أخرى من الاقتصاديين في تطوير نظرية الأسواق المالية. ونزل من كليات يال و«أم. آي.تي.» وجامعة شيكاغو فيض من الدراسات الأكاديمية اعتُني في تعليلها، وأعدّها فائزون مستقبليون بجائزة نوبل أمثال هاري ماركوفيتز، ومرتون ميللر، ووليام شارب وجايمس توبين. وحاججت أوراقهم التي نُشرت في الخمسينيات والستينيات بأنه لا يمكن المستثمرين التغلب على السوق على أساس ثابت وبأن أفضل النتائج سينتج مع الوقت عن محفظة متنوعة تتبع السوق في شكل واسع. وبعد ذلك بعقد طرح جيل من الأكاديميين أكثر شباباً، من بينهم مايرون سكولز وروبرت سي. مرتون (ابن عالم الاجتماع الشهير روبرت ك. مرتون) وفيشر بلاك، نظريات جديدة حول تسعير الخيارات فاتحين الباب منذ ذلك الوقت أمام النمو المتفجر للعقود المالية الآجلة وغير ذلك من العقود الاشتقاقية. وتشكّل أعمال هؤلاء وغيرهم من الباحثين، وقد تراكمت على مرّ أكثر من خمسين عاماً ولا تزال مستمرة اليوم، فرع العلوم الاقتصادية المعروف بالاقتصاد المالي.

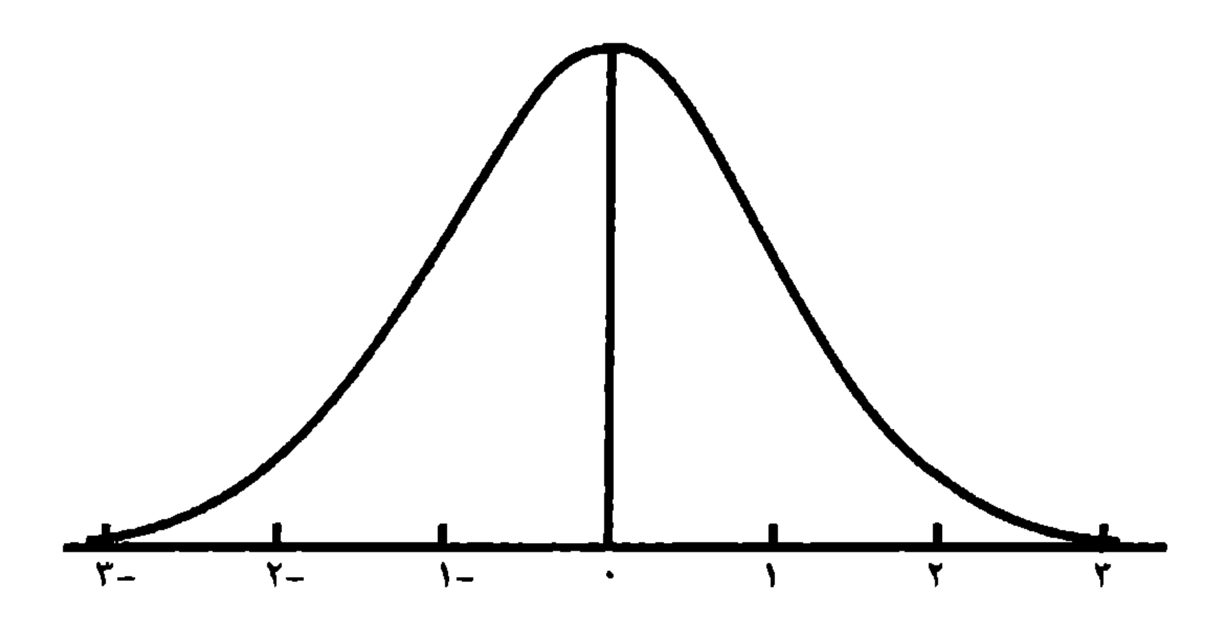
يمتلك علماء البيولوجيا في الجامعات، ممن يعملون على فيروسات معدية، منشآت محكمة الإقفال لضمان عدم هروب الفيروسات موضوع بحثهم من المختبر وإلحاق الضرر بالسكان عموماً. ومن سوء الحظ أنه لا تُفرض مثل هذه الحماية على أقسام علوم الاقتصاد. فمقابل كل تصوّر لامع يوجد بعض المفاهيم الخاطئة التي تصيب بعدواها مجرى دماء العالم المالي وتتسبب بضررٍ لا يُحصى. ولم يتسبّب أي من هذه الأفكار بالقدر من الضرر الذي تسبب به توأما سموم الاقتصاد المالي المعروفان بـ«كفاءة السوق» و«التوزيع العادي للمخاطر».

تتمثل الفكرة من وراء كفاءة السوق في أن المستثمرين يهتمون فقط في تحقيق الحد الأقصى من الثروة، وسيتجاوبون بطريقة عقلانية مع مؤشرات الأسعار والمعلومات الجديدة. وتفترض النظرية أنه ما إن تصل المادة الاعلامية حتى تُحلّل على الفور إلى أسعار بحيث تتحرك الأسعار بسلاسة من مستوى إلى آخر ارتكازاً إلى الأخبار. ولمّا كانت الأسواق تعمل بكفاءة على تثمين فوري لهذه المعلومات الجديدة، فإنه لا يمكن لأي مستثمر أن يتغلّب على السوق إلا بفعل الحظ المطلق لأن أية معلومات قد يريدها أي مستثمر، للقيام باستثماره، ستكون قد انعكست بالفعل في سعر السوق. ولأنه لا يمكن مسبقاً المعلومة الجديدة التالية، فستصبح حركة أسعار العقود الآجلة غير متوقعة وعشوائية.

ولمّا كانت حركات أسعار العقود الآجلة عشوائية، فإن فكرة التوزيع العادي للمخاطر تتمثّل في أن حدة وتواتر تقلبات الأسعار هي الأخرى عشوائية أيضاً، وأشبه برمي قطعة النقود أو بقذف الزهر. والأحداث الخفيفة تحصل في شكل متكرر في حين أن الأحداث القصوى تحصل في شكل غير متكرر. وعندما توضع الأحداث الخفيفة والمتكررة والأحداث الحادة غير المتكررة في رسم بياني فإنها تأخذ شكل منحنى الجرس الشهير. وتُجمع الغالبية الكبرى من النتائج في منطقة الشدّة المنخفضة مع أحداث أقل بكثير في منطقة الشدة المرتفعة. ولمّا كان المنحنى ينخفض في شكل حاد فإن الأحداث القصوى للغاية نادرة جداً إلى حد أنها تصبح شبه مستحيلة.

في الرسمة الأولى، في ما يلي، يُظهر ارتفاع المنحنى مدى تكرار حصول الأحداث، ويظهر اتساع المنحنى مدى حدّتها، إيجاباً أو سلباً. والمنطقة المركزة على الصفر ترسم تلك الأحداث الخفيفة التي تحصل في شكل متكرر. أما إذا نظرتم إلى منطقة المنحنى في ما بعد ناقص ٣ أو زائد ٣، فإنها تمثل الأحداث الأكثر حدة بكثير، أحداثاً مثل انهيار البورصة أو انفجار فقاعة الإسكان. بيد أنه،

واستناداً إلى منحنى الجرس هذا، فإنها أحداث لا تكاد تحصل. وهو ما يظهر في واقع أن المنحنى يلامس عملياً خط الأساس الأفقي، ما يعني أموراً لا تحصل على الإطلاق.



الرسم رقم ١: منحنى جرسي يظهر التوزيع العادي للمخاطر

تتمثل المشكلة في النظريات الحائزة على جائزة نوبل والمرتكزة إلى منحنى الجرس في أن الدليل التجريبي يظهر أنها لا تتناسب مع العالم الحقيقي للأسواق والبحوث العلمية، ومن الواضح أن الأسواق ليست ذات كفاءة، وحركات الأسعار ليست عشوائية، والمخاطر لا تتوزع في شكلٍ عادي.

شُنّت الهجمات الأكاديمية المضادة على مبادئ الاقتصاد المالي هذه من اتجاهين. وجاء من حقول علم النفس والاجتماع والبيولوجيا فيض من الدراسات يُظهر أن المستثمرين هم في النهاية غير عقلانيين، على الأقل من وجهة نظر مضاعفة الثروة. وأدلى عبقري الرياضيات ومحطّم الأيقونات بينوا ماندلبرو بتبصّر أظهر أن أسعار العقود الآجلة غير مستقلة عن الماضي، وأن السوق تمتلك «ذاكرة» تمكنّها من أن تستجيب أو تبالغ في الاستجابة بطرق مخرّبة مثيرةً فترات متعاقبة من الازدهار والكساد.

برهن دانيال كاهنمان وزميله عاموس تفيرسكي في سلسلة من التجارب

المركبة البسيطة، ولكن اللامعة، على أن الأفراد مشحونون بالتحيّزات غير العقلانية. تعلّقت مواضيع تجاربهم بتفادي الخسارة أكثر مما تعلّقت بتوخي الربح بالرغم من أن الاقتصادي سيقول أن للنتيجتين القيمة نفسها بالضبط. وتساعد هذه السمة، التي تُدعى «تجنب المجازفة»، في شرح سبب قيام المستثمرين بالإسراع في بيع الأسهم بكميات كبيرة في حالة الذعر في حين يتباطأون في العودة إلى السوق ما إن تأخذ عجلتها في الدوران.

ولما شرع علماء الاقتصاد في البحث في معطيات السوق المالية عن أنواع اللاعقلانية التي برهن عليها كاهنمان وتفيرسكي لم يجدوا صعوبة في العثور عليها. ومن بين الشواذات التي اكتشفوها أنه ما إن تبدأ عجلة الاتجاهات في الدوران حتى يصبح من المرجح أن تستمر في ذلك بدلاً من الدوران العكسي، وهذا هو أساس «الزخم» في الاستثمار. وبدا أيضاً أن أسهم الشركات الصغيرة الرسملة تتفوّق على أسهم الشركات الكبيرة الرسملة. وحدّد آخرون ما يُسمى بتأثير كانون الثاني/يناير وقد أظهر أن تأدية الأسهم في كانون الثاني/يناير أفضل من أي أشهر أخرى. ولا يتلاءم أي من هذه الاستنتاجات مع كفاءة السوق أو تحركات الأسعار العشوائية.

كان يمكن للجدل بين منظّري كفاءة الأسواق وعلماء الاجتماع أن يبقى مجرّد نزاع أكاديمي سرّي آخر لولا واقع حاسم واحد. فقد تسرّبت نظرية كفاءة الأسواق ولازماتها من حركات الأسعار العشوائية ومنحنى جرس توزيع المخاطر من المختبر، وأصابت عدواها كل جهاز التداول في وول ستريت والنظام المصرفي الحديث. وساهم تطبيق هذه النظريات المعيبة في نشاط الأسواق المالية الفعلية في انهيار البورصة في عام ١٩٨٧ وإدارة رأس المال الطويل الأجل وفي أعظم كارثة على الإطلاق، وهي ذعر عام ٢٠٠٨. وعُرف أحد الفيروسات المعدية التي نشرت مرض الاقتصاد المالي باسم «القيمة المعرضة للخطر».

لعبت القيمة المعرضة للخطر دوراً هائلاً في التسبب بذعر عام ٢٠٠٨ لكنها لم تخضع أبداً للتمحيص الدقيق. وبالكاد نظرت لجنة التحقيق في الأزمة

الاقتصادية في نماذج مخاطر التداول. فقد خضعت الأدوار المتضاربة للغاية والاحتيالية لسماسرة الرهون ومصرفيي الاستثمار ووكالات تصنيف الجدارة الائتمانية للفحص الموسّع. إلا أن دور القيمة المعرضة للخطر بقي مستتراً. فقد شكّلت هذه القيمة، من أبواب عدة، الخيط الخفي الذي يمر عبر كل التجاوزات التي أدت إلى الانهيار. فما الذي سمح للبنوك ولوكالات التصنيف وللمستثمرين افتراض أن وضعياتهم آمنة؟ ما الذي وفّر للاحتياطي الفدرالي وللجنة البورصة والأوراق المالية الارتياح إلى امتلاك البنوك والسماسرة رأس المال المناسب؟ لماذا استمر مديرو المخاطر بتطمين رؤساء مجالس إدارتهم ومديريهم بأن كل شيء تحت السيطرة؟ تدور الأجوبة حول القيمة المعرضة للخطر والنماذج المرتبطة بها. فنماذج القيمة المعرضة للخطر تكشف في شكل واضح تماماً عن الرفع المالي المرتفع والالتزامات الضخمة من خارج الميزانية[1].

لم يعرف المنظّمون عن القيمة المعرضة للخطر بقدر ما عرفته البنوك، ولذا فإنهم لم يكونوا في موقع مساءلة تقويمات المخاطر. وسمحوا للبنوك بتنظيم ذاتها بذاتها ما إن تعلق الأمر بالمخاطر وبالرفع المالي. بدا الأمر أشبه بسماح لجنة التنظيم النووي الأميركية لبنائي معامل الطاقة الذرية بتحديد معايير السلامة الخاصة بهم من دون مراجعة مستقلة.

(١) عقد مجلس النواب جلسة استماع واحدة حول هذا الموضوع قدّم فيها مؤلف كتاب البجعة السوداء *Black Swan* نسيم نيكولاس طالب والمحلل المصرفي كريستوفر والن وأنا نفسي من بين آخرين شهادة تحت القسم. وقد عقدت اللجنة الفرعية للتحقيق والمراقبة التابعة للجنة العلوم والفضاء والتكنولوجيا هذه الجلسة في ١٠ أيلول/سبتمبر ٢٠٠٩. والسبب الظاهري في استخدام لجنة العلوم هي في أن القيمة المعرضة للخطر كمّية وهي بالتالي فرع من فروع المعرفة العلمية، غير أنني أُبلغت بأن الأمر تم بناء على طلب من رئيس لجنة الخدمات المالية بارني فرانك لتسجيل محضر في حق القيمة المعرضة للخطر ويتفادى في الوقت نفسه مجموعات الضغط التي تؤثر في العادة في عملية اختيار الشهود والأسئلة في لجنة الخدمات المالية. وقد أجمع الشهود على أن القيمة المعرضة للخطر ذات خلل عميق وساهمت في شكل كبير في أزمة عامي ٢٠٠٧ ـ ٢٠٠٨ الاقتصادية. بيد أنه لم يكن لجلسة الاستماع هذه تأثير كبير على ما نتج عن ذلك من تشريع دود ـ فرانك إذ لم تُفرض أي حدود على استخدام القيمة المعرضة للخطر. المحضر متوفر على http://gop.science.house.gov/Hearings/Detail.aspx?ID=166.

أدرك كثير من الباحثين والممارسين عيوب القيمة المعرضة للخطر ومحدوديتها. والحقيقة هي أن هذه العيوب عُرفت جيداً ونوقشت على نطاق واسع على مدى عقدٍ في الأكاديميا وفي وول ستريت. وواصلت البنوك العمل بالقيمة المعرضة للخطر ليس لأنها ناجحة بل لأنها تسمح بالادعاء بالسلامة ما سمح لها باستخدام رفع مالي مفرط وإحراز مكاسب كبرى في حين يقوم دافعو الضرائب بصدّها ما إن تسوء الأمور. ويشبه استخدام القيمة المعرضة للخطر لإدارة المخاطر قيادة سيارة بسرعة مئة ميل في الساعة فيما يتم التلاعب بمقياس السرعة ليشير إلى خمسين ميلاً في الساعة. ويسترق المنظمون الجالسون في المقعد الخلفي النظر إلى مقياس السرعة ويرون الرقم ٥٠ فيعاودون نومهم. وتترنّح السيارة في غضون ذلك بعنف أشبه بمشهد من فيلم ماد ماكس.

يصعب تحديد الإرث المدمّر للاقتصاد المالي بافتراضاته الخاطئة في شأن العشوائية والكفاءة والتوزيعات العادية للمخاطر، لكن الستين تريليون دولار من الثروة الضائعة في أعقاب ذعر عام ٢٠٠٨ تشكّل تقديراً جيّداً. ولم تحوّل عقود المشتقات المخاطر إلى أيدٍ قوية بل عمدت بدلاً من ذلك إلى حصر المخاطر في أيدي من هم أكبر من أن يُسمح لهم بالسقوط. لم تقس القيمة المعرضة للخطر المخاطر بل دفنتها وراء جدار من المعادلات التي أخافت المنظمين الذين افترض بهم أن يعرفوا أكثر. واجتهدت البنوك والمنظمون في تجاهل الطبيعة البشرية وكل نزواتها. وعندما تحطم الاقتصاد المالي ودُمرت قدرته على مساعدة التجارة تدميراً كاملاً تحوّل محرّك النمو إلى السرعة البطيئة وحافظ من يومها عليها.

◄ «واشنطن» و«وول ستريت» البرجان التوأمان للخداع

مع بدء حرب العملات الجديدة في عام ٢٠١٠ لم يعد عمل البنك المركزي يرتكز إلى مبادئ المال السليم بل إلى قدرة المصرفيين المركزيين على استخدام التواصل لتضليل المواطنين في ما يتعلّق بنواياهم الحقيقية. فقد ارتكز الاقتصاد النقدي على علاقة غير مستقرة بين سرعة تداول النقود وبين المال، ما جعله غير

فاعل كأداة سياسية. وقد طُبقت الكينزية بتهوّر استناداً إلى مُضاعِف أسطوري افتُرض به خلق المداخيل فإذا به يدمّرها. وبات الاقتصاد المالي أشبه بناطحة سحاب مشيّدة على الرمال المتحرّكة لكفاءة الأسواق والتوزيع العادي للمخاطر ولا علاقة لها بتاتاً بالسلوك الحقيقي للأسواق المالية. فمنظومة السياسة المالية والسياسة النقدية والعمل المصرفي وإدارة المخاطر كانت برمتها فاسدة فكرياً ومخادعة، ولا تزال العيوب مستمرة إلى اليوم.

ظهرت أخيراً نماذج اقتصادية جديدة وأفضل. غير أن كلاً من واشنطن وول ستريت امتلكت منافع راسخة في نماذج الماضي المعيبة. فالكينزية تشكّل بالنسبة إلى واشنطن عذراً لتوسيع الإنفاق، كما يقدّم الاقتصاد النقدي عذراً لحصر السلطة بالاتحاد الفدرالي. أما بالنسبة إلى وول ستريت فقد وفرت نظريات الاقتصاد المالي غطاء للرفع المالي الكبير وممارسات البيع الخادعة للمشتقات بالتزامات من خارج الميزانية. فللأرباح المقام الأول في وول ستريت ويحل العلم الجيد ثانياً. ولا بأس إذا أمكن امتطاء نظرية ما ـ بغض النظر عن عيوبها أو مرور الزمن عليها ـ ذات نسب أكاديمي مناسب لتوفير السند المنطقي للمجازفة. ومن الجيد أيضاً تخلّف السياسيين والمنظمين أكثر من وول ستريت عن المنحنى التعليمي. وطالما استمر جني المكاسب في وول ستريت فلن تُطرح الأسئلة الصعبة ناهيك بالإجابة عليها.

الفصل العاشر

العملات ورأس المال ونظرية التعقيد

«لا تكمن الصعوبة في الأفكار الجديدة، بل في التخلص من الأفكار القديمة»
جون ماينارد كينز، ١٩٣٥

لا يزال المضاعِف الكينزي ومقاربة نظرية كمية النقود للمال، بالرغم مما ظهر فيهما من خلل نظري وفعلي، النموذجين السائدين المستخدمين في السياسة العامة كلما تعثّر النمو الاقتصادي. ولا يحتاج المرء إلا إلى النظر إلى برنامجي أوباما التحفيزي وبرنانكي للتيسير الكمي ليرى أيدي جون ماينارد كينز وميلتون فريدمان منكبّتين على العمل. ويحرّك استمرار هذه المدرسة القديمة أيضاً حرب العملات الجديدة بسبب توسّع الدين العام الذي لا يمكن تسديده إلا بمساعدة من التضخم ومن خفض قيمة العملة. وعندما يتعثّر النمو تصعب مقاومة سلب البلدان الأخرى نموها من خلال خفض سعر العملة. إلا ان الأمر يحتاج إلى حلول أفضل من ذلك بكثير.

من حسن الحظ أن علم الاقتصاد لم يقف مكتوف اليدين تماماً. وظهر على مدى الأعوام العشرين الماضية نموذج جديد من عدة مدارس فكرية بما فيها، من بين أخرى، علم الاقتصاد السلوكي ونظرية التعقيد. ويأتي نمط التفكير الجديد هذا مقروناً بجرعة صحية من التواضع، ويعترف الممارسون في حالات عدة بمحدودية ما يمكن فعله بالأدوات المتوفرة. وتتفادى المدارس الجديدة الادعاء بالتفوق الذي نسبه كينز إلى «النظرية العامة» وقول فريدمان المأثور بأن التضخم نقدي «دائماً وفي كل مكان».

أما المدرسة الجديدة الواعدة أكثر من غيرها فهي نظرية التعقيد. وترتكز هذه

النظرية، بالرغم من اسمها، إلى أسس واضحة أولها أن المنظومات المعقدة ليست مصممة من أعلى إلى أسفل. بل إن الأنظمة المعقدة صممت نفسها عبر تطور أو تفاعل عدد لا يحصى من الأجزاء المستقلة. أما المبدأ الثاني فهو أن للأنظمة المعقدة خصائص منبثقة وهي الطريقة التقنية للقول إن الكل أكبر من مجموع أجزائه، وسيتصرف النظام برمته بطرق لا يمكن الاستدلال إليها من النظر إلى الأجزاء. ويقضي المبدأ الثالث بأن الأنظمة المعقّدة تستهلك كميات تصاعدية أكبر من الطاقة. ويمكن لهذه الطاقة أن تأخذ أشكالاً كثيرة إلا أن المقصود هو أنه عندما يضاعف المرء مستوى المنظومة بعامل من عشرة فإنه يضاعف متطلبات الطاقة بعامل من ألف، وهكذا دواليك. أما المبدأ الرابع فهو أن الأنظمة المعقّدة عرضة للانهيار الكارثي. ويوجد ترابط بين المبدأين الثالث والرابع. فعندما تبلغ المنظومة مستوى معيّناً ينضب معين الطاقة لأن العلاقة التصاعدية بين المستوى والمعين تستنفذ الموارد المتوفرة. وباختصار فإن الأنظمة المعقّدة تظهر تلقائياً وتتصرف بطريقة غير متوقّعة وتستنفذ الموارد وتنهار بطريقة كارثية. وعندما يُطبّق المرء هذا النموذج على التمويل يشرع في رؤية الاتجاه الذي تمضي إليه حروب العملات.

لنظرية التعقيد أساس تجريبي قوي كما أنها تمتلك تطبيقات واسعة في أطر متنوعة من بينها المناخ وعلم الزلازل والإنترنت. وقد تحقق تقدم ملموس في تطبيق التعقيد على أسواق المال والنقد. إلا أن هناك تحدّياً كبيراً يظهر عندما ينظر المرء في التفاعل بين السلوك الإنساني وديناميات السوق. فتعقيدات الطبيعة الإنسانية تجثم مثل شاحن تربيني فوق تعقيدات الأسواق. والطبيعة الإنسانية والأسواق والحضارة في شكل أوسع كلها أنظمة معقدة تعشش بعضها في داخل بعض أشبه بالكثير من دمى «ماتريوشكا» الروسية. وسيوفّر المدخل إلى علم الاقتصاد السلوكي مَعْبراً إلى النظر في شكل أوسع في نظرية التعقيد وكيف يمكن لدينامياتها المتأصلة أن تحدد مصير الدولار والمرحلة النهائية من حروب العملات.

◄ علم الاقتصاد السلوكي والتعقيد

تمتد جذور علم الاقتصاد السلوكي المعاصر إلى علم الاجتماع في منتصف القرن العشرين. وقد أجرى روّاد في علم الاجتماع أمثال ستانلي ميلغرام وروبرت ك. مرتون تجارب واسعة وحلّلوا المعطيات لاكتشاف تصورات جديدة للسلوك البشري.

تمثّلت مساهمة روبرت ك. مرتون الأكثر شهرة في صياغة فكرة النبوءة المحققة لذاتها، وتتمثّل في أنه يمكن لبيان يُعلن بوصفه حقيقة، ولو أنه في أساسه خاطىء، أن يصبح حقيقة إذا غيّر البيان نفسه سلوكه بطريقة تثبت الوعد الزائف. ومن المثير أن يستخدم مرتون لإثبات فكرته مثال الاندفاع المذعور إلى البنوك في الأيام التي تسبق التأمين على الودائع. فيمكن لبنك ما أن يبدأ نهاره على أساس سليم مع رأسمال وافٍ. ويمكن لشائعة مفادها أن البنك غير سليم، ولو أنها خاطئة، أن تطلق موجة متدافعة من المودعين الذين يحاولون سحب أموالهم كلها دفعة واحدة. ولا يحتفظ حتى أفضل البنوك بمئة بالمئة من المال النقدي في المتناول، وبالتالي يمكن للاندفاع الحقيقي المذعور أن يجبر البنك على إقفال أبوابه في وجه مطالب المودعين. وينتهي النهار بالبنك وقد أفلس مثبتاً بالتالي الشائعة ولو أنها بدأت في الأساس خاطئة. ويشكل التفاعل بين الشائعة وما ينتج عنها من سلوك وإفلاس البنك في مآل الأمر مثالاً على حلقة التغذية الراجعة الموجبة بين المعلومة والسلوك[1].

لم يكن مورتن وغيره من علماء الاجتماع في زمنهم من الاقتصاديين. مع أنهم كانوا كذلك، بمعنى ما، لأن علم الاقتصاد يشكّل في مآله دراسة في طريقة اتخاذ القرار الإنساني المتعلّق بالبضائع في حالة الشح. ويمكن لعلماء الاقتصاد أن يلقوا ضوءاً ساطعاً على عمليات اتخاذ القرار هذه. ويستطيع رئيس مجلس

---

(١) Robert K. Merton, "The Self-Fulfilling Prophecy," *The Antioch Review 8, no. 2* (Summer 1948): 193-210.

الإدارة السابق لـ «بير ستيرنز»، ألن شوارتز، أن يصادق على قوة النبوءة المحققة لذاتها التي تحدّث عنها مرتون. قال شوارتز في ١٢ آذار/مارس ٢٠٠٨، لمحطة «أن. بي. سي.»: «لا نشهد أي ضغط على سيولتنا، ناهيك بأزمة سيولة». بعد ذلك بثمانٍ وأربعين ساعة سار «بير ستيرنز» نحو الإفلاس بعدما سحبت بنوك وول ستريت المذعورة مليارات الدولارات من خطوط الائتمان. وشكّل الأمر بالنسبة إلى «بير ستيرنز» نسخة حيّة عن تجربة مرتون الذهنية.

وجاء التقدم المفاجئ في وقع علم النفس الاجتماعي على علم الاقتصاد مع عمل دانيال كاهنمان، وعاموس تفرسكي، وبول سلوفيك وغيرهم في سلسلة من التجارب التي أجريت في الخمسينيات والستينيات. وأظهر كاهنمان وتفرسكي في أشهر مجموعة من الاختبارات أنه إذا أعطي الأشخاص موضوع الاختبار الخيار بين نتيجتين نقديتين فسيختارون تلك التي تحمل يقيناً أكبر في الحصول عليها ولو إنها لا تأتي بالمردود المتوقع الأكبر. وتتمثل النسخة النموذجية من هذا في أن يُعرض على موضوع الاختبار احتمال الفوز بمال مبني على الخيار بين: أ) ٤ آلاف دولار مع نسبة احتمال بالربح تبلغ ٨٠ بالمئة، أو ب) ٣ آلاف دولار مع نسبة احتمال بالربح تبلغ ١٠٠ بالمئة. ويشكّل هذا بالنسبة إلى مؤيدي كفاءة السوق مشكلة تافهة. فلربح أربعة آلاف دولار مع احتمال ٨٠ بالمئة قيمة متوقعة تبلغ ٣٢٠٠ دولار (أو ٤٠٠٠ x ٠,٨٠). وبما أن ٣٢٠٠ أكبر من الخيار البديل البالغ ثلاثة آلاف فإن اللاعب العقلاني الساعي إلى زيادة ثروته سيختار (أ). إلا أنه في ترجمة لهذا اختار ٨٠ بالمئة من المشاركين (ب). ومن الواضح أن المشاركين فضّلوا «الأمر المؤكد» ولو إن قيمته النظرية أقل. ويشكّل هذا، بطريقة ما، نسخة إحصائية رسمية عن المثل القديم القائل «عصفور باليد ولا اثنان على الشجرة». بيد أن النتائج جاءت ثورية وبمثابة هجوم مباشر على حجر زاوية الاقتصاد المالي[1].

(١) يوجد العمل الذي سيشكّل أساس الاقتصاد السلوكي في مجلدين: Daniel Kahneman and Amos Tversky, eds., *Choices, Values, and Frames*, Cambridge: Cambridge University Press, 2000; and Daniel Kahneman et al., eds., *Judgment under Uncertainty: Heuristics and Biases*, Cambridge: Cambridge University Press, 1982.

أظهر كهنمان وزملاؤه، عبر سلسلة من التجارب الأنيقة التصميم والخادعة في بساطتها، أن لمواضيع الدراسة تفضيلاً واضحاً لبعض الخيارات ارتكازاً إلى طريقة طرحها عليهم حتى ولو أن الخيار البديل سيؤدي إلى النتيجة نفسها تماماً. وأدخلت هذه التجارب قائمة مفردات جديدة بالكامل على علم الاقتصاد بما في ذلك اليقين certainty (الرغبة في تفادي الخسارة ويُدعى أيضاً تجنّب المجازفة)، الإرساء anchoring (التأثير المفرط للنتيجة الأولى في سلسلة من النتائج)، العزل isolation (الثقل المفرط على الميزات الفريدة في مقابل الميزات المشتركة)، التأطير framing (الثقل المفرط لكيفية عرض الأمور في مقابل الجوهر الفعلي) والاستدلال heuristics (حكم التجربة). وقُدم العمل بكامله تحت عنوان «نظرية الاستشراف» وسجّل انتقاداً قوياً لنظرية المنفعة التي استخدمها اقتصاديو النظرية المالية.

من سوء الحظ أن صانعي السياسة اعتنقوا علم الاقتصاد السلوكي من أجل التلاعب بالسلوك بدلاً من تنويره استناداً إلى التسليم المريب بحكمتهم المتفوقة. فحملة برنانكي لزيادة «التوقعات» التضخمية من خلال طباعة المال وخفض سعر الدولار في الوقت الذي أبقى فيه على معدلات الفائدة منخفضة تشكّل أجرأ نسخة معاصرة لمثل هذا التلاعب، إلا أنه يوجد غيره. فقد تضمنت حملات الدعاية المنسقة لقاءات ليست للنشر عقدها رؤساء مجالس إدارات شركات كبرى مع مراسلين اقتصاديين طلبوا منهم فيها تطبيق المزيد من التلفيق المؤاتي في الأخبار الاقتصادية. وكان لمحاولات التلاعب هذه جانبها السخيف مثل عبارة «البراعم الخضر» التي كرّرها المشجعون إلى درجة الغثيان على تلفزيونات الكابل في ربيع ٢٠٠٩ في الوقت الذي أخذت فيه أميركا تخسر ملايين الوظائف. ويشكّل «صيف الانتعاش» الذي أعلنه تيم غيثنر من تلقاء نفسه في عام ٢٠١٢ مثالاً آخر على ذلك. جاء ذلك الصيف وراح من دون انتعاش على الإطلاق بالنسبة إلى الأربعة والأربعين مليوناً من حاملي القسائم الغذائية. وهذه كلها أمثلة على ما يدعوه كهنمان «تأطير» مسألة ما لقلب الاحتمالات لمصلحة نتيجة محدّدة.

أدرك مرتون بسهولة ما فشل برنانكي وغيثنر، ومن يتوجهون توجههما من السلوكيين الذين يتبوأون مواقع سياسية، في رؤيته التأثير الإيجابي لردة الفعل الذي ينتج عن تأطير من دون جوهر. فلو كان الاقتصاد في حالة جيدة فعلاً لما احتاجت الرسالة إلى تأطير وستتحدث الوقائع عن نفسها، ولو مؤخراً. لكن عندما يتعلّق الواقع في المقابل بعملات في حالة انهيار وببنوك آخذة في الإفلاس وبفقدان الملاءة السيادية، فإن للحديث عن البراعم الخضر تأثيراً محدوداً ومؤقتاً في أفضل الحالات. أما التأثير الأطول مدى فهو فقدان تام لثقة الجمهور. وما إن تُلعب ورقة التأطير ما يكفي من الوقت من دون نتائج حتى يكفر المواطنون ارتكاسياً بكل ما يقوله المسؤولون في موضوع النمو الاقتصادي إلى درجة أنهم سيحافظون على حذرهم حتى في حالة تحسّن الأمور فعلاً. ولا يشكّل هذا فشلاً للاقتصاد السلوكي بقدر ما هو سوء استخدام له من قبل صانعي السياسة.

يمتلك الاقتصاد السلوكي أدوات قوية ويستطيع أن يوفّر تبصّراً ممتازاً بالرغم من سوء استخدامه ظرفياً. ويعطي أفضل ما عنده لدى استخدامه للإجابة على الأسئلة بدلاً من فرض النتائج. ويشكّل تفحّص مفارقة الكينزية مجال البحث المثمر الممكن للاقتصاد السلوكي الذي يحمل في طياته إمكان التخفيف من حروب العملات. وقد طُرحت الكينزية في جزء منها للتغلب على مفارقة عصر النفقات. وقد أشار كينز إلى أن الفرد قد يرد على أزمنة الضيق الاقتصادي بخفض الإنفاق ومضاعفة الادخار. غير أنه إذا قام الجميع بالأمر نفسه فسيزداد الضيق سوءاً بفعل القضاء على الطلب الإجمالي ما قد يتسبب بإقفال الأعمال وزيادة البطالة. وساد اعتقاد بأن الإنفاق الحكومي على الطريقة الكينزية سيحل محل النقص في الإنفاق الخاص. وقد نما الإنفاق الحكومي اليوم إلى حد كبير ومعه أعباء الدين السيادي بحيث يرى المواطنون عن حق أن الأمر يتطلب تركيبةً ما من التضخم وزيادة الضرائب والتقصير عن الدفع للتوفيق بين عبء الدين والوسائل المتوفرة لتسديده. وبدلاً من أن يحفّز الإنفاق الحكومي على المزيد من الإنفاق، فإنه يؤدي في الواقع إلى زيادة عبء الدين سوءاً وقد يضاعف من النزعة الخاصة إلى الادخار. وهذه أحجية يبدو أن

الاقتصاد السلوكي مناسب جدّاً لاستكشافها. وقد تكون النتيجة في اكتشاف أن التقشف الحكومي القصير الأجل يجعل احتمالات المدى البعيد الاقتصادية تشرق من خلال زيادة الثقة والنزعة إلى الإنفاق.

◄ نظرية التعقيد

تضمن تحديدنا للأنظمة المعقدة كلاً من التنظيم العفوي والتقلّب والحاجة إلى معين أكبر بأضعافٍ مضاعفة من الطاقة وإمكان حصول انهيار كارثي. أما الطريقة الأخرى لفهم التعقيد فهي في مقابلته مع ما هو أقل تعقيداً. فربما تميّزت الساعة السويسرية بالتشابك لكنها ليست معقّدة. فعدد مختلف المسننات والرقّاصات والأحجار والجذوع والعلب وحجومها يجعلها متشابكة. إلا أن الأجزاء لا يتواصل بعضها مع بعض. وهي تتلامس ولا تتفاعل. ولا يكبّر أحد المسنّنات نفسه لأن المسنّنات الأخرى تعتقد أنها فكرة جيدة. ولا تحوّل الرقّاصات نفسها تلقائياً إلى حساء معدني سائل. فالساعة متشابكة، إلا أن في التعقيد ما هو أكثر كثيراً من التشابك.

تبدأ الأنظمة المعقدة بمكونات فردية تُدعى العوامل المستقلة التي تتخذ القرارات وتأتي بالنتائج في المنظومة. ويمكن لهذه العوامل أن تكون أنواعاً بحرية في سلسلة الغذاء المحيطية أو مستثمرين أفراداً في أسواق العملات، إلا أن الديناميات تبقى هي نفسها. وتتطلب المنظومة في البداية، لتكون معقّدة، تنوعاً في أصناف العوامل. فلو تشابهت العوامل لن يحصل أي ما هو مثير جدّاً للاهتمام. أما إذا تنوعت فستستجيب بطرق مختلفة للمحفّزات المتنوعة ما يؤدي إلى نتائج أكثر تنوعاً[1].

يشكّل الترابط العنصر الثاني. وتقضي الفكرة بأن العوامل يترابط بعضها مع

(١) يستقي التحليل الموسع الذي يلي، بما في ذلك عناصر التنوع والترابط والتكيّف، من سلسلة من المحاضرات بعنوان «فهم التعقيد» "Understanding Complexity" ألقاها في عام ٢٠٠٩ البروفسور سكوت إ. بايج من جامعة ميشيغان.

بعض عبر قناة ما. وقد يتألف ذلك من خطوط كهربائية في حالة شبكة الطاقة، أو تغذية «تويتر» في حالة شبكات التواصل الاجتماعي، إلا أن على العوامل أن تمتلك وسيلة للاتصال بعضها ببعض.

أما العنصر الثالث فهو التكافل، ما يعني أن العوامل يؤثّر بعضها في بعض. فلو أن شخصاً ما غير متأكد من مقدار الصقيع في الخارج وينظر عبر النافذة ليشاهد الجميع يرتدون المعاطف فقد يختار أن يرتدي واحداً هو الآخر. ولا يأتي القرار تلقائياً ـ فقد يختار أن يرتدي كنزة فحسب ـ غير أن قرار ارتداء معطف دافئ يعتمد في جزء منه في هذه الحالة على قرار الآخرين.

ويشكّل التكيّف العنصر الأخير، ويعني في الأنظمة المعقدة ما هو أكثر من التغيير؛ إذ يشير بالأحرى إلى التعلّم بالتحديد. وقد يتعلّم المستثمرون، الذين يخسرون المال تكراراً على مسائل في وول ستريت مثل «الشراء والاحتفاظ»، مع الوقت أن عليهم النظر في استراتيجيات بديلة. ويمكن لهذا التعلّم أن يكون جماعياً بمعنى أنه تتم مشاركة الآخرين سريعاً بالأمثولات من دون أن يضطر كل عامل إلى اختبارها في شكل مباشر. وتشكّل العوامل المتنوعة المترابطة والمتكافلة والمتكيّفة أساس النظام المعقد.

من الضروري لفهم كيفية عمل النظام المعقد التفكير في قوة كل من هذه العوامل الأربعة. ولنتخيّل أن لكل منها قرصاً يمكن أن يُدار في وضعيات تتراوح بين الصفر والعشرة. ولا يثير النظام الاهتمام عند وضعية واحد، وقد يحتوي على عناصر التعقيد دون أن يحصل أمر مهم. فالتنوع منخفض، والترابط والتكافل ضعيفان ولا يكاد يحصل أي تعلّم أو تكيّف. ويصبح النظام فوضويّاً عند وضعية العشرة. وتحصل العوامل على الكثير من المعلومات من مصادر كثيرة جداً وتعوّق الإشارات المتناقضة والساحقة عملية اتخاذها القرار.

ولا يصبح التعقيد مثيراً للفضول إلى أقصى حد إلا في ما يسميه سكوت بايج من جامعة ميشيغان بالـ«متوسّط المثير للاهتمام». ويعني هذا وجود الأقراص

في وضعيات تتراوح ما بين الثلاثة والسبعة، وكل قرص يختلف عن الآخر، وهو ما يسمح بانسياب جيّد للمعلومات، وبالتفاعل والتعلّم بين مختلف العوامل، لكن ليس إلى حدّ يصبح فيه النظام فوضوياً. هذا هو لبّ التعقيد: المنظومة التي تُنتج باستمرار نتائج مدهشة من دون أن تنهار.

وتتمتع ميزتان إضافيتان للأنظمة المعقدة بأهمية قصوى في رؤيتنا لتطبيقهما في أسواق النقد والدولار، وهما الخصائص المنبثقة والتحولات الطورية.

إن القول بأن للنظام خاصية منبثقة يشبه القول بأن الكلّ أكبر من مجموع أجزائه. فتذوّق فطيرة تفاح لذيذة ساخنة أكثر تشويقاً من النظر إلى مكوناتها من العجين والسكر والتفاح والزبدة. وعندما تكون الأنظمة معقدة جداً تصبح الخصائص المنبثقة أقوى بكثير وغير متوقّعة. والمناخ واحد من أكثر المنظومات التي يتم درسها تعقيداً، ويصعب للغاية وضع نموذج له ولا يمكن الخروج بتوقعات جوية يُركن إليها إلا قبل نحو أربعة أيام. وتشكّل الأعاصير إحدى الخصائص المنبثقة للمناخ. وتسهل مراقبة مكوناتها مثل انخفاض ضغط الهواء والمياه الدافئة وانتقال الحرارة بالحمل وما شابه، غير أنه يستحيل توقع التوقيت الدقيق للأعاصير والمواقع التي ستظهر فيها. فنحن ندركها عندما نراها.

وربما شكّل الوعي الإنساني المثال الأفضل على الخاصية المنبثقة. فجسم الإنسان يتألف من الأوكسيجين والكربون والهيدروجين تضاف إليها آثار من النحاس والزنك. وإذا جمع أحدهم هذه المكونات في برميل وحرّكها بحذر، وحتى إذا صعق المزيج بالكهرباء فلن يحصل شيء. إلا أن المكونات نفسها تنتج الكائن الإنساني عندما تمتزج من خلال شفرة «الدي. أن. إي» فلا يوجد في جزيء الكربون ما يوحي بالتفكير ولا في جزيء الأوكسيجين ما يوحي بالنطق أو بالكتابة. غير أن قوة التعقيد تنتج تماماً هذه القدرات مستخدمة هذه المكونات بالذات. وينبثق الفكر من ذهن الانسان بالدينامية المعقدة ذاتها التي ينبثق فيها الإعصار من المناخ.

تشكل التحولات الطورية طريقة لوصف ما يحدث عندما يغيّر نظام معقّد حالته. فعندما ينفجر بركان تتغير حالته من ساكن إلى نشط. وعندما تتراجع البورصة عشرين بالمئة في يوم واحد تتغير حالتها من حسنة السلوك إلى مضطربة. وإذا ارتفع سعر الذهب إلى الضعفين في أسبوع واحد ستتحول حالة الدولار من مستقر إلى سقوط حرّ. وهذه كلها أمثلة على التحولات الطورية في أنظمة معقدة.

لا يملك كل نظام معقّد الاستعداد للانتقال المرحلي، إذ على النظام نفسه أن يمرّ في «حالة حرجة». ويعني هذا أن تنتظم العوامل في المنظومة بطريقة تجعل أعمال الواحد تطلق أعمال الآخر إلى أن تتغيّر المنظومة كلّها في شكل جذري. ويشكّل الانهيار الثلجي مثالاً جيداً على الانتقال المرحلي في نظام يمر بحالة حرجة. فحقل الثلج العادي على مساحة مسطحة مستقر إلى حد كبير، غير أن كمية الثلج نفسها على تلة شديدة الانحدار قد تصبح في حالة حرجة. وقد يتساقط المزيد من الثلج لفترة، لكن ندفة ثلج واحدة ستزعج بضع ندف أخرى ستزعج بدورها ندفاً متاخمة إلى أن يشرع انزلاق صغير في جرف المزيد من الثلج معه ويكبر على امتداد الطريق إلى أن يُطلق العنان لسفح الجبل كله. ويمكن للمرء لوم ندفة الثلج، ولكن من الأصح لوم حالة سفح جبل الثلج غير المستقرة. لقد مرّ حقل الثلج في حالة حرجة، وبات من المرجح أن ينهار عاجلاً أو آجلاً. ولو أن ندفة الثلج لم تتسبّب بالانهيار فمن الممكن أن تتسبب به ندفة أخرى.

تحصل العملية نفسها في انهيار البورصة. تُسجّل أوامر الشراء والمبيع في السوق دوماً أشبه تماماً بتساقط ندف الثلج على الجبل. ويُنظّم أحياناً البائعون والشارون بطرق غير مستقرة للغاية بحيث يُطلق أمر بيع واحد أوامر بيع أخرى، تقوم البورصة من ثم بالإبلاغ عنها. ما يُطلق المزيد من أوامر البيع يُصدرها المستثمرون المصابون بالتوتّر. وسرعان ما يخرج هذا التساقط عن السيطرة ويتم تلقائياً تنفيذ المزيد من أوامر البيع الموضوعة مسبقاً تطلقها قواعد «الحد من الخسارة». وتتغذّى العملية من نفسها. وتهدأ العملية أحياناً؛ فالثلج يتعرض في النهاية للكثير من الاضطرابات التي لا تتسبب بالكثير من الضرر. وتكبر العملية

أحياناً في شكل تصاعدي إلى أن يتدخل أمر ما من خارج المنظومة. ويمكن لهذا التدخل أن يأتي على شكل وقف التداول أو بذل نقابات التداول جهوداً لعكس التيار أو حتى إقفال البورصة. وما إن يتوقف التساقط حتى يتمكن النظام المعقد من العودة إلى الحالة المستقرة غير الحرجة حتى المرة المقبلة.

تصوّر الكوارث المتعددة الأخيرة على مقربة من سنداي في اليابان في شكل مثالي كيف تتم التحولات الطورية في الطبيعة والمجتمع، وكيف يمكن للانهيار أن يمتد من منظومة إلى أخرى عندما تكون كلها في حالة حرجة. وتشكّل الصفائح التكتونية والمحيطات واليورانيوم والبورصات كلها أمثلة على الأنظمة المعقدة المنفصلة. بيد أنها يمكن أن تتفاعل في نوع من الانهيار الكامل للمنظومة. تسبب تحرك الصفائح التكتونية في قعر المحيط الهادئ قبالة سواحل اليابان في الحادي عشر من آذار/مارس ٢٠١١ بهزة أرضية عنيفة للغاية بقوة ٩,٠ درجات. ونقلت عندها قوة الدفع في قعر المحيط الطاقة من منظومة هي القشرة الأرضية إلى أخرى وهي المحيط وتسببت بموجة مدية بارتفاع عشرة أمتار. واصطدم التسونامي بعدة مفاعلات نووية ناقلاً الطاقة من جديد ومتسبباً بكارثة أخرى هي في هذه المرة كناية عن انصهار جزئي لقضبان وقود اليورانيوم والبلوتونيوم المستخدمة في المفاعلات. وساهم في النهاية الخوف الذي ولّده الانصهار في المفاعلات في انهيار في بورصة طوكيو التي تدهورت بما يزيد على العشرين بالمئة في يومين. فالهزة الأرضية والتسونامي نظامان طبيعيان، أما المفاعل فهو هجين من اليورانيوم الطبيعي والتصميم البشري، في حين أن البورصة كلّياً من صنع الانسان. بيد أنها عملت كلها في ظل ديناميات الحالة الحرجة نفسها المتضمَّنة في أنظمة معقدة.

والأهم هو أنه في وسع التحولات الطورية أن تؤدي إلى تأثيرات كارثية من أسباب صغيرة، إذ يمكن لندفة ثلج واحدة أن تتسبب بدمار قرية جراء الانهيار الثلجي. وهذا أحد الأسرار وراء ما يُسمى «البجع الأسود». سوّق نسيم نيكولاس طالب تعبير «البجعة السوداء» في كتابه الذي يحمل الاسم نفسه. دمر طالب

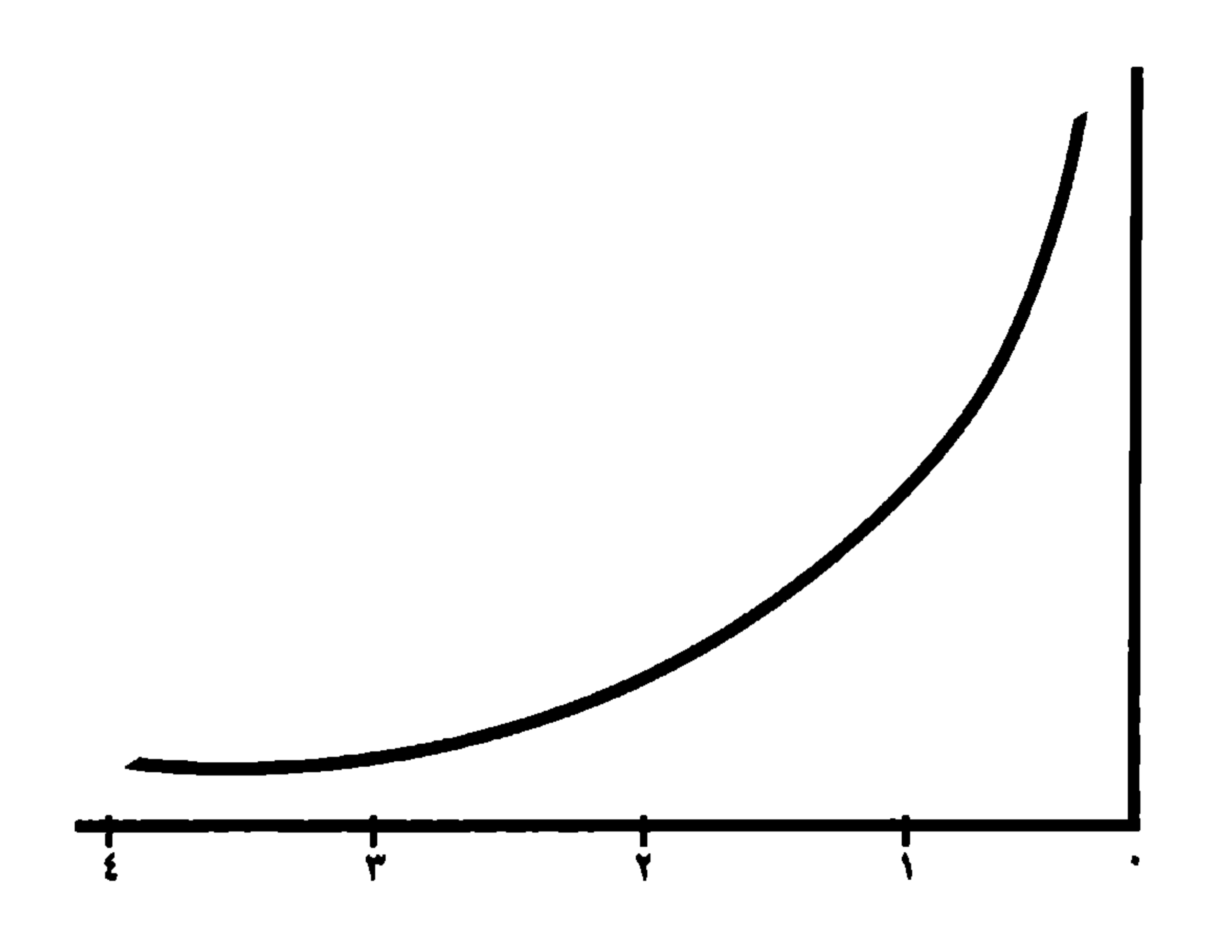
في ذلك الكتاب، وعن حق، التوزيع العادي ـ منحنى الجرس ـ بوصفه وسيلة لفهم المخاطر. إلا أن المشكلة هي في أنه قضى على نموذج من دون أن ينتج له بديلاً. وأعرب طالب عن بعض من الازدراء بالنموذج الرياضي عامة مفضلاً ارتداء عباءة الفيلسوف. ووصف كل الأحداث الكارثية غير المتوقعة بـ «البجعة السوداء» وكأنه يقول «إنها أمور تحصل» وترك الأمر عند هذا الحد. ويستخدم المحلّلون وصانعو السياسة ممن يدركون أن «الأمور تحصل»، هذا التعبير، لكنهم لا يستوعبون ديناميات الحالة والتعقيد التي تقف وراءه. إلا أنه يمكن للمرء القيام بما هو أفضل من رفع اليدين في الهواء.

يشكّل حريق الغابات الذي تحدثه الصاعقة مثالاً على قدر كبير من التثقيف. تتسبب شرارة صاعقة واحدة بالنيران سواء دمّرت هذه النيران شجرة وحيدة أو ملايين الفدادين. وربما أوحى الحدس البسيط بأن الصواعق الكبرى تشعل نيراناً كبيرة والصواعق الصغرى تتسبب بنيران أصغر، وهذا ليس صحيحاً إذ يمكن لشرارة صاعقة وحيدة ألا تتسبب بأي نار أو تشعل نيراناً كارثية بحسب الحالة الحرجة. وهذا ما يجعل البجع الأسود يأخذنا على حين غرّة. وهي تُدعى بالأحداث القصوى، إلا أنه من الأدق تسميتها النتائج القصوى المتأتية عن أحداث يومية. وستحصل النتائج القصوى بنوع من التواتر؛ وتطلقها أحداث يومية بحيث لا نراها تأتي لا لسبب بالضبط إلا لأنها عادية إلى حد كبير. وتظهر لنا دراسة المنظومة كيف يتحول حدث يومي إلى بجعة سوداء. إلا أن ما يهم فعلاً، كما في حالة الانهيار الثلجي، ليس الندفة بل الثلج.

يحتاج الأمر إلى مفهومين إضافيين لاكتمال فهمنا نظرية التعقيد. يتضمن الأول تواتر الأحداث القصوى نسبة إلى الأحداث المعتدلة في النظام المعقد ويُشار إليه بتعبير درجة التوزيع. أما الثاني فهو مفهوم الحجم.

يفيدنا منحنى جرس درجة التوزيع المستخدم في الاقتصاد المالي بأن الأحداث المعتدلة تحصل كل الوقت بينما لا تحصل الأحداث القصوى جدّاً من

الناحية العملية. بيد أن منحنى الجرس ليس إلا نوعاً واحداً من درجة التوزيع؛ ويوجد الكثير غيره. وتُدعى درجة التوزيع التي تصف الكثير من الأحداث في النظام المعقد، قانون القدرة. ويظهر المنحنى الذي يتناسب مع قانون القدرة في الرسم رقم ٢ التالي.



الرسم رقم ٢: منحنى يصوّر درجة توزيع قانون القدرة

يظهر تواتر الأحداث، في درجة التوزيع هذه، على المحور العمودي وشدة الأحداث على المحور الأفقي. وتحصل الأحداث القصوى، كما في منحنى الجرس، بتواتر أقل من الأحداث المعتدلة. ولهذا ينحدر المنحنى نزولاً (الأحداث الأقل تواتراً) وهو يتحرّك صوب اليمين (الأحداث الأقصى). إلا أنه يوجد بعض الفوارق الحاسمة بين قانون القدرة ومنحنى الجرس. فهذا المنحنى (راجع الرسم رقم ١) هو «أكثر بدانة» في المنطقة القريبة من المحور الأفقي. ويعني هذا أن الأحداث المعتدلة تحصل بتواتر أكبر في توزيعات منحنى الجرس وأقل تواتراً في توزيعات قانون القدرة. والحاسم في الأمر هو أن منحنى قانون القدرة لا

يقترب أبداً من المحور الأفقي بالقدر الذي يقترب فيه منحنى الجرس. فـ «ذَنب» المنحنى يستمر إلى مسافة بعيدة إلى اليمين ويبقى منفصلاً عن المحور الأفقي. وهذا هو «الذنب الثخين» الشهير الذي، في شكل متباين مع منحنى الجرس، يبدو أنه لا يلمس المحور الأفقي. ويعني هذا أن الأحداث القصوى تحصل بتواتر أكبر في توزيعات قانون القدرة.

يعج التلفزيون والمنتديات الإلكترونية بالنقاشات المتعلقة بالأذناب الثخينة بالرغم من أن استخدام هذا التعبير يبدو أشبه بالكلام المبتذل منه بالإدراك التقني. وما يحظى أيضاً بالإدراك الأقل هو دور الحجم. فالمنحنى الذي يظهر في الرسم رقم ٢ ينتهي عند حدّ ما للملاءمة. إلا أنه يمكنه، من الناحية النظرية، أن يستمر صوب اليمين إلى ما لا نهاية من دون أن يصطدم بالمحور الأفقي. ومن شأن هذا الاستمرار أن يأخذ مدى الكوارث المحتملة إلى مجالات لا يمكن تصوّرها مثل زلزال بقوة ١٠ درجات وهو أمر لم يسبق أن سُجّل أبداً.

هل توجد حدود لطول الذنب؟ نعم، لأن الذنب يسقط عند حد ما عمودياً على المحور الأفقي. ويسجّل هذا الاقتطاع حدود النظام. فمقياس الكارثة الأعظم في نظامٍ ما محدود بحجم النظام نفسه. ونعطي مثالاً على ذلك بركاناً نشطاً على جزيرةٍ بعيدة. يؤلف البركان والجزيرة نظاماً دينامياً معقداً في حالة حرجة. وقد تحصل الانفجارات على مدى قرون متسببة بدرجات مختلفة من الضرر، إلى أن ينفجر البركان كلّياً في النهاية وتغرق الجزيرة ولا تخلف وراءها شيئاً. وهذا حدث أقصى لكنه محدود بحجم النظام: جزيرة واحدة. لا يمكن للكارثة أن تكون أكبر من النظام الذي تحصل فيه.

هذا هو الخبر الطيّب. أما الخبر السيّئ فهو في أن حجم الأنظمة التي هي من صنع الإنسان يزداد كل الوقت. فشبكات الطاقة تزداد حجماً وترابطاً، وتتوسع شبكات الطرق، وتضيف الإنترنت عقد التحويل والمفاتيح الإلكترونية. لكن

الخبر الأسوأ هو في أن العلاقة بين الخطر الكارثي والحجم هي علاقة تصاعدية. ويعني هذا أنه كلما تضاعف حجم النظام لا يتضاعف حجم الخطر فحسب، بل يزيد بعامل عشرة. وإذا تضاعف حجم النظام من جديد تزيد المخاطر بعامل مئة. وإذا تضاعف من جديد زادت المخاطر بعامل ألف، وهكذا دواليك.

تشكّل الأسواق المالية أنظمة معقدة لا مثيل لها، يؤدي فيها ملايين المتداولين والمستثمرين والمضاربين دور العوامل المستقلة التي تتنوع من حيث مواردها وتفضيلاتها وشهيتها إلى المجازفة. وهم أشبه بالثيران والدببة ويتفاوتون طولاً وقصراً. قد يخاطر بعضهم بمليارات الدولارات، بينما يخاطر آخرون ببضع مئات. وتترابط هذه العوامل في شكل مكثّف. يتداولون ويستثمرون من داخل شبكات من البورصات والسماسرة وأنظمة التنفيذ التلقائية ودفق المعلومات.

ويشكّل التكافل أيضاً واحدة من ميزات الأسواق. وعندما ضربت أزمة الرهون العقارية المتدنية الجودة في أوائل آب/أغسطس ٢٠٠٧، تراجعت الأسهم بحدة في بورصة طوكيو. وقد أصيب المحللون اليابانيون بداية بالارتباك حول السبب الذي يجعل من أزمة رهون أميركية تؤثر في الأسهم اليابانية. أما السبب فهو أن الأسهم اليابانية كانت سائلة ويمكن بيعها لجمع المال النقدي لطلب هوامش تغطية في وضعيات الرهون الأميركية. ويشكّل هذا النوع من العدوى المالية تكافلاً إلى أقصى الدرجات.

وفي النهاية، ليس المتداولون والمستثمرون بشيء إذا لم يتكيّفوا. فهم يراقبون دفق المداولات وردود الفعل الجماعية، ويتعلّمون في شكل دائم من خلال خدمات الأخبار والتلفزيون وأسعار السوق وغرف المحادثة ووسائل الإعلام الاجتماعية ووجهاً لوجه؛ ويتجاوبون على هذا الأساس.

تظهر أسواق المال والعملات دلائل أخرى إلى الأنظمة المعقدة. وتُرى الخصائص المنبثقة من خلال أنماط السعر المتكررة التي يعشقها التقنيون كثيراً.

ويشكّل «الصعود والهبوط» peaks and valleys و«الارتفاعان المتتاليان» double tops و«نمط الرسم البياني المعكوس» head and shoulders وغير ذلك من أنماط الرسوم البيانية التقنية أمثلة على الانبثاق من تعقيد النظام عامة. وتوجد التحولات الطورية ـ التغييرات السريعة القصوى ـ على شاكلة فقاعات السوق وانهياراته.

لا يزال معظم العمل على أسواق المال، بوصفها أنظمة معقدة، نظرياً. بيد أنه يوجد دليل تجريبي قوي، ذكره للمرة الأولى بنوا ماندلبرو، إلى أن حجم بعض أسعار السوق وتواترها تُرسم بيانياً بوصفها درجة توزيع قانون القدرة. وأظهر ماندلبرو أن رسماً بيانياً للمتسلسلات الزمنية لتحركات هذه الأسعار يُظهر ما أسماه «البعد الكُسَيْري» fractal dimension. والبعد الكُسَيْري كناية عن بعد أكبر من واحد وأصغر من اثنين يتم التعبير عنه بكسر مثل ١١/٢؛ وتشتق كلمة «كُسَيْر» من «كسري». فللخط بعد واحد (الطول) وللمربع بعدان (الطول والعرض). أما البعد الكُسَيْري من ١/٢ ١ فهو أمر بين الاثنين[١].

وهناك مثال مألوف شائع يظهر في رسم بياني من هذا النوع لأسعار الأسهم نجده في الصحف اليومية وفي مواقع الإنترنت المالية. ويتألف الرسم البياني نفسه من أكثر من خط واحد (يحتوي على مئات الخطوط الصغيرة) لكنه أقل من مربع كامل (يوجد الكثير من المساحة غير المعبأة بعيداً من الخطوط). وهو يمتلك بالتالي بعداً كُسَيْرياً ما بين الواحد والاثنين. ويشكّل فيه النمط غير المنتظم للصعود والهبوط خاصية منبثقة، ويشكّل التدهور الحاد تحوّلاً طورياً.

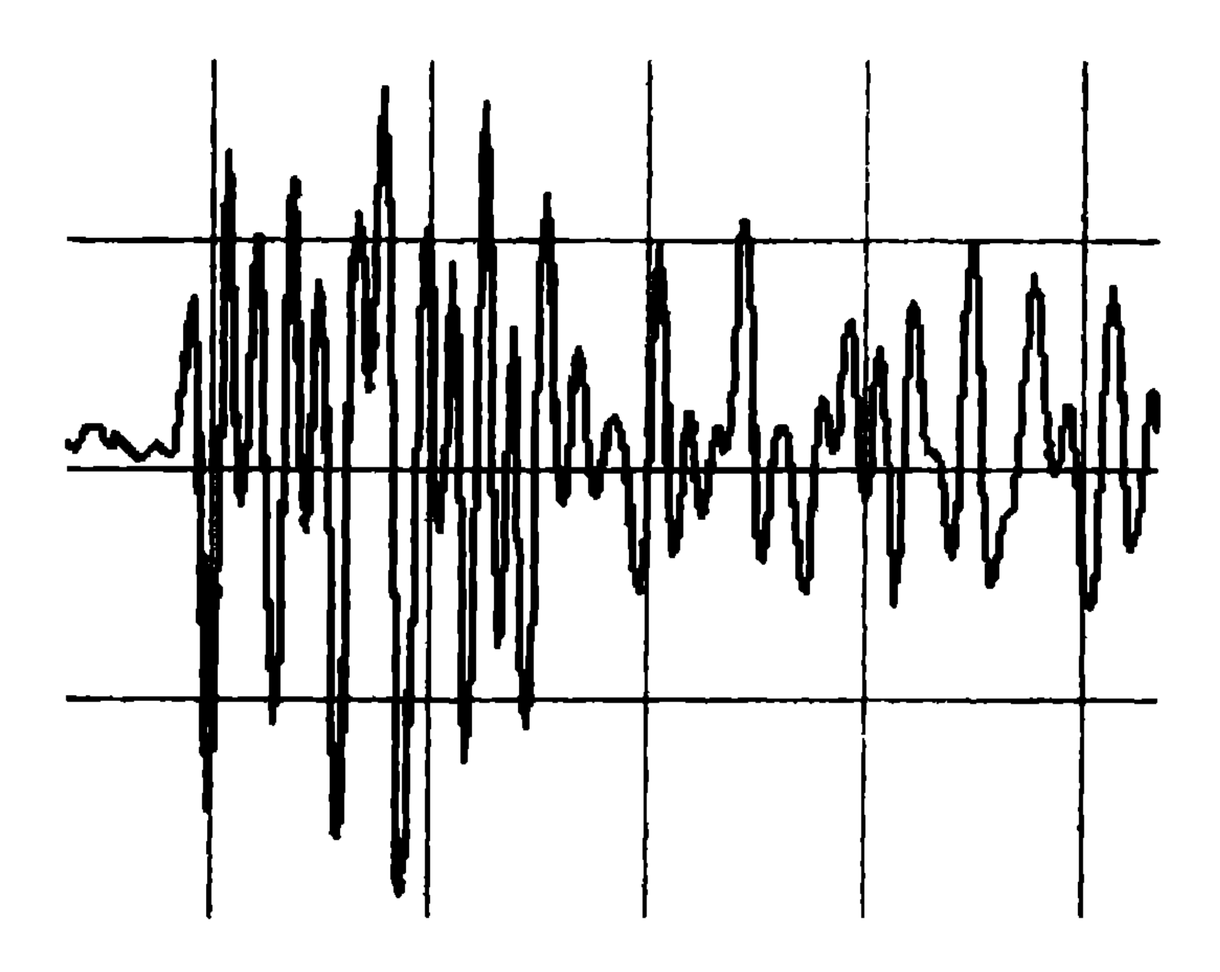
وسيظهر نمط كُسَيْري مشابه حتى لو كُبِّر الرسم البياني ليغطي الساعات والأيام والأشهر أو السنوات، ونحصل على النتائج نفسها من النظر إلى رسوم

(١) يستقي هذا النقاش عن الأبعاد الكسيرية في أسعار السوق من: Benoît Mandelbrot and Richard L. Hudson, *The (Mis) Behavior of Markets: A Fractal View of Risk, Ruin, and Reward*, New York: Basic Books, 2004.

بيانية أخرى في أسواق العملات والسندات والمشتقات. ويُظهر مثل هذه الرسوم حركات الأسعار، وبالتالي المخاطر، موزعة بحسب قانون قدرة وأنماط الرسوم البيانية مع بعد كَسَيْري أكبر في شكل ملحوظ من واحد. وتتعارض هذه الملامح مع التوزيع العادي للمخاطر وتتوافق مع درجة توزيع قانون القدرة للأحداث في الأنظمة المعقدة. ويحتاج الأمر إلى المزيد من العمل في هذا المجال، إلا أن موضوع فهم أسواق المال بوصفها أنظمة معقدة ذات درجة منخفضة من توزيع قانون القدرة لا يزال حتى الآن جذّاباً.

ويعود هذا بالتحليل إلى مسألة الحجم. ما هو حجم أسواق العملات والمال، وكيف يؤثر في المخاطر؟ ولو إن الانهيارات الكارثية تشكّل وظيفة أسيّة للحجم فستتسبب كل زيادة في الحجم في زيادة أكبر بكثير في المخاطر. ويزداد حجم أسواق المال في صفة مستمرة ولهذا يستمر البجع الأسود في المجيء بأعداد أكبر وحدّة أشد.

يشبه التفكير في أسواق المال اليوم محاولة قياس الملعب قبل اختراع القدم أو الياردة أو المتر. ولا توجد منظومة قياس متفق عليه لاحتساب مخاطر السوق باستخدام ديناميات التعقيد والحالة الحرجة. وتوجد سوابق لهذا النقص، إذ عُرفت الهزات الأرضية في خلال التاريخ، إلا أن مقياس ريختر لحدّة الهزات وتواترها لم يُخترع إلا في عام ١٩٣٥ . وتشكّل الهزات الأرضية تحولات طورية في منظومات الصفائح التكتونية المعقدة، ويتناسب قياس تواترها وحدّتها بمقياس ريختر مع قانون القدرة. وليس من قبيل الصدفة أن تتماثل الرسوم البيانية لسوق الأسهم مع القراءات الزلزالية (انظر الرسم رقم ٣).



الرسم رقم ٣: نموذج عن قراءة زلزالية

سيستغرق العمل التجريبي بعض الوقت ليلحق بالعمل النظري في هذا المجال. ومن المرجّح أن جوائز نوبل للاقتصاد تنتظر من يكتشف أفضل منظومات القياس ويحتسب بدقة انحدار منحنى القدرة. بيد أنه لا حاجة إلى انتظار استخلاص النتائج السليمة من النظرية، فتشييد العمارات على خط الصدع شكل فكرة سيئة حتى قبل اختراع مقياس ريختر. وتجاهل التعقيد وقوانين القدرة في أسواق المال يشكل فكرة سيئة اليوم حتى في غياب التجربة المكتملة، إذ يمكن بناء الرأسمالية أن ينهار في غضون ذلك.

وفي استطاعة المرء اليوم أن يقوم باستدلالات قيّمة في شأن الخصائص الإحصائية للمخاطرة في أسواق المال والعملات. وما من شك في أن حجم هذه الأسواق، كيفما قيس، كبر كثيراً في الأعوام العشرة الماضية. وخلقت سلسلة من الدمج بين البورصات بورصات عالمية ضخمة. وأتاح رفع الضوابط للبنوك التجارية والاستثمارية مزج النشاطات. وخلقت الالتزامات من خارج الموازنة

وآليات القنوات المنفصلة نظام ظلّ بنكيّاً آخر يوازي في حجمه حجم المنظومة الظاهرة. وما بين حزيران/يونيو ٢٠٠٠ وحزيران/يونيو ٢٠٠٧، وقبل أن تنهار السوق، ارتفع مبلغ المشتقات في سوق التداول الموازية من ١٥,٧ تريليون دولار إلى ٥٧,٦ تريليون دولار أي بنسبة زيادة بلغت ٣٦٧ بالمئة. وارتفع في الفترة نفسها مبلغ معدلات الفائدة للمشتقات في سوق التداول الموازية من ٦٤,٧ تريليون دولار إلى ٣٨١,٤ تريليون دولار، أي بنسبة زيادة ٥٨٩ بالمئة. كما ارتفع مبلغ المشتقات السهمية في سوق التداول الموازية من ١,٩ تريليون دولار إلى ٩,٥ تريليون دولار بنسبة زيادة بلغت ٥٠٣ بالمئة.

لا تثير هذه الزيادات القلق بموجب طرق وول ستريت المعهودة لتقويم المخاطر. ولأن المبالغ مؤلفة من وضعيات الأسهم الدائنة والمدينة على المكشوف تجري المقاصة الداخلية فيما بينها بموجب منهج القيمة المعرضة للخطر. والمخاطر بالنسبة إلى وول ستريت، موجودة دوماً في صافي الوضعية. فإذا وُجدت وضعية دائنة بقيمة مليار دولار من سندات الضمان ومليار دولار مدينة بسندات ضمان مشابهة للغاية، ستعمد مناهج مثل القيمة المعرضة للخطر إلى طرح الدائن من المدين وتخلص إلى أن المخاطرة ضعيفة جداً، وأحياناً قريبة من الصفر.

تختلف الرؤية كلّياً بموجب التحليل التعقيدي، فلا يتم طرح الدائن من المدين بل يُجمعان معاً. ويمثّل كل دولار ذي قيمة وطنية رابطاً ما بين عوامل النظام. ويخلق كل دولار ذي قيمة وطنية نوعاً من التكافل. وإذا أخفق الطرف المقابل فإن ما بدأ بوصفه وضعية صافية لبنك محدّد يصبح على الفور وضعية إجمالية gross position بسبب اختفاء «التحوّط». ويقع الخطر في الأساس في الوضعية الإجمالية وليس الصافية. وعندما تزداد الوضعيات الإجمالية بنسبة ٥٠٠ بالمئة يزداد الخطر النظري خمسة آلاف في المئة أو أكثر بسبب العلاقة الأسيّة بين الحجم وحجم الحادث الكارثي.

هذا ما جعل النظام المالي ينهار بهذا الشكل المثير في عام ٢٠٠٨. بدت

الرهون المتدنية الجودة أشبه بالندف التي تتسبّب بالانهيار الثلجي. ولا تزال الخسائر الفعلية من الرهون المتدنية الجودة أقل من ٣٠٠ مليار دولار، وهو مجموع صغير بالمقارنة مع مجمل خسائر الذعر المالي. لكن ما إن بدأ الانهيار الثلجي حتى جرف كل شيء معه وبات مجمل النظام المصرفي في خطر. وبلغ مجمل الخسائر، بعد إضافة المشتقات وغيرها من الأدوات إليها، ما يزيد على ستة تريليونات دولار وهو أمر من الضخامة بما يفوق الخسائر الفعلية للرهون الحقيقية. ويشرح الفشل في أخذ ديناميات الحالة ومنظومات القياس في الاعتبار لماذا «لم يتوقع» المنظِّمون الأمر؟ ولماذا «فوجئ» المصرفيون باستمرار بضخامة المشكلة؟ لقد استخدم المنظِّمون والمصرفيون الأدوات والمقاييس الخاطئة. ومن سوء الحظ أنهم لا يزالون يفعلون.

عندما يبلغ النظام الطبيعي نقطة الحرج وينهار من خلال التحوّل الطوري، يمر في عملية تبسيط يضعف فيها المقياس النُظمي كثيراً، ما يضعف أيضاً من مخاطر حادثٍ ضخم آخر. ولا يصح هذا في كل الأنظمة التي هي من صنع الإنسان. ويمكن لتدخّل الحكومة، على شاكلة الإنقاذ المالي وطبع المال، أن يوقف مؤقتاً دفق التفليسات، إلا أنه لا يستطيع إبعاد المخاطر. فالمخاطر كامنة في النظام في انتظار الحدث المُزعزِع التالي.

يتمثّل أحد الحلول لمشكلة المخاطرة، الناتجة عن السماح للنظام بالتوسع إلى نطاق هائل، في جعل النظام أصغر، ويُدعى إزالة الترسبات. وهو ما يدفع بدورية تزلّج الجبال إلى رمي الديناميت على المنحدرات غير المستقرة قبل بدء نهار التزلج. أي أنهم يخففون من خطر الانهيار الثلجي باقتلاع كتلة الثلج، أو بتبسيطها. وما يجري في عالم المال اليوم هو العكس. فدورية ثلوج المصرفيين المركزيين تجرف المزيد من الثلج على الجبل. وبات النظام المالي أكثر اتساعاً وتركيزاً مما كان عليه تماماً قبل انهيار السوق في عام ٢٠٠٧.

يوجد، إلى جانب إزالة الترسبات المالية العالمية، حل آخر لخطر التعقيد

يتمثل في الإبقاء على حجم النظام ولكن بجعله أكثر متانة بمنع أي من مكوّناته من أن يكبر أكثر من اللازم. ويتساوى مع ذلك في القطاع المصرفي وجود مزيدٍ من البنوك، ولكن أصغر حجماً، تمتلك نظام مجمل الأصول نفسه. فمنذ أعوام ليست بالطويلة كان «جي. بي. مورغان تشايز» الحالي موجوداً كأربعة بنوك منفصلة هي: «جي. بي. مورغان»، و«تشايز مانهاتن»، و«مانوفاكتورَرْز هانوفر» و«كيميكال». ومن شأن انفصالها اليوم أن يوفّر متانة أكبر للنظام المالي. إلا أن البنوك الأميركية أخذت بدلاً من ذلك تصبح أكبر وباتت دفاتر مشتقاتها أكبر اليوم مما كانت عليه في عام ٢٠٠٨. وهو ما يجعل من الانهيار الجديد ليس مسألة ممكنة بل حتمية وسيكون أكبر من الذي حصل في عام ٢٠٠٨. إلا أنه سيصبح في المرة المقبلة مختلفاً فعلاً. واستناداً إلى منظومات القياس النظرية لن تتمكن الحكومات من وقف الانهيار المقبل لأنه سيكون أكبر من الحكومات. فالجدار البحري الذي يرتفع خمسة أمتار سيواجه تسونامي بارتفاع عشرة أمتار وسيسقط حتماً.

◄ التعقيد والطاقة والمال

يوفّر الاستخدام المترادف لأدوات النظرية السلوكية والمعقدة إدراكاً كبيراً لكيفية تطور حروب العملات إذا لم تتوقّف في وقت قريب طباعة المال وتوسيع الدين. وسيتكوّن مسار حرب العملات من سلسلة من الانتصارات للدولار تعقبها هزيمة حاسمة له. وستظهر الانتصارات، أو على الأقل كما يصفها الاحتياطي الفدرالي بذلك، عندما يتسبب التيسير النقدي بتضخم يجبر البلدان الأخرى على إعادة تقويم أسعار صرف عملاتها. وينتج عن ذلك دولار ذو قيمة منخفضة جداً، وهو ما يريده الاحتياطي الفدرالي بالضبط. وسيُصاب الدولار بالهزيمة من خلال إجماع سياسي عالمي على استبدال الدولار كعملة احتياط، ومن ثم التخلي عنه نهائياً في اجتماع يُعقد سرّاً.

عندما يأتي وقت انهيار الدولار سيحصل ذلك بطريقتين: تدريجية ومن ثم

فجائية. وتشكّل تلك الصيغة، التي اشتهر همنغواي باستخدامها لوصف كيفية إفلاس المرء، وصفاً مناسباً لديناميات الحالة الحرجة في الأنظمة المعقدة. ويشبه الجزء التدريجي الندف التي تُزعج بقعة صغيرة من الثلج، فيما يشبه الجزء الفجائي الانهيار الثلجي. والندفة عشوائية إلا أن الانهيار الثلجي حتمي. ويسهل إدراك كلا الفكرتين. إلا أن ما يصعب إدراكه هو الحالة الحرجة للنظام الذي يحصل فيه الحدث العشوائي.

والنظام، في حالة حروب العملات، هو نظام النقد العالمي الذي يرتكز أساساً إلى الدولار. وترتكز كل سوق أخرى ـ الأسهم والسندات والمشتقات ـ إلى هذا النظام لأنه يوفر أسعار الأصول نفسها بالدولار. وهكذا عندما ينهار الدولار في النهاية سينهار معه كل النشاط المالي.

قد تبقى ثقة المستثمرين الأجانب بالدولار قوية طالما احتفظ المواطنون الأميركيون أنفسهم بتلك الثقة. بيد أن فقدان المواطنين الأميركيين ثقتهم بالدولار ينبئ بفقدان الثقة عالمياً. وسيصوّر نموذج بسيط كيف أن فقدان ثقة صغير بالدولار، بغض النظر عن السبب، قد يؤدي إلى انهيار تام للثقة.

لنبدأ بسكان الولايات المتحدة بوصفهم النظام. ولنقل، للملاءمة، أن عدد السكان هو ٣١١,٠٠١,٠٠٠ نسمة، وهذا قريب جدّاً من العدد الفعلي. يقسم السكان على أساس عتبات فردية حرجة، تدعى القيمة (ع) في هذا النموذج. وتمثّل العتبة الحرجة (ع) للشخص في النظام عدد الأشخاص الآخرين الذين يجب أن يفقدوا ثقتهم بالدولار قبل أن يفقد هو ثقته. وتشكل القيمة (ع) مقياساً لاستجابة الأشخاص لأول إشارة محتملة إلى التغيير أو انتظار أن تصبح العملية متقدمة جداً قبل أن يستجيبوا. وهذه هي نقطة اللاعودة بالنسبة إلى الفرد؛ غير أن اللاعبين المختلفين سيمتلكون نقاط لا عودة مختلفة. والأمر أشبه بالسؤال عن عدد الأشخاص الذين يجب أن يهربوا من المسرح المكتظ قبل أن يقرر الشخص التالي الهرب. سيهرب بعض الناس عن أول إشارة إلى المشكلة. وسيبقى آخرون

جالسين متوترين ولا يهربون إلا بعدما يشرع معظم الحضور في الهرب. وهناك شخص سيصبح آخر من يغادر المسرح. وبالتالي يمكن وجود عتبات حرجة بحسب عدد اللاعبين في المنظومة.

جُمعت القيم (ع) في خمس حزم عريضة لإظهار التأثير الممكن لمجموعة على الأخرى. وفي الحالة الأولى، المبينة في الجدول الأول أدناه، قسمت الحزم من العتبات الحرجة الأدنى إلى الأعلى كالآتي:

الجدول الأول: العتبات الحرجة (ع) المفترضة لنبذ الدولار وسط السكان الأميركيين	
بالنسبة إلي أول ألف شخص	ع = ٥٠٠
بالنسبة إلي المليون شخص التالي	ع = ١٠ آلاف
بالنسبة إلي العشرة ملايين التالين	ع = ١٠٠ ألف
بالنسبة إلي المئة مليون التالين	ع = ١٠ ملايين
بالنسبة إلي المئتي مليون التالين	ع = ٥٠ مليوناً

تبدأ حالة الاختبار بالسؤال عما سيحصل إذا نبذ مئة شخص الدولار في شكل مفاجئ. ويعني النبذ أن يرفض الشخص الوظيفة التقليدية للدولار كوسيط للتبادل ومخزن للقيمة وطريقة موثوقة لتحديد الأسعار والقيام بوظائف الحسابات الأخرى. ولن يحتفظ هؤلاء الأشخاص المئة طوعاً بالدولار وسيحولون بانتظام أية دولارات يحصلون عليها إلى أصول ثابتة مثل المعادن الثمينة والأرض والمباني والأعمال الفنية. ولن يعتمدوا على قدرتهم في المستقبل على إعادة تحويل هذه الأصول الثابتة إلى دولارات بل سيتطلعون فقط إلى القيمة الذاتية للأصول. وسيتفادون الأصول الورقية المرتبطة بالدولار مثل الأسهم والسندات والحسابات المصرفية.

ونتيجة حالة الاختبار هذه لقيام مئة شخص بنبذ الدولار تتمثل في عدم حصول أي شيء، لأن العتبة الحرجة الأدنى التي تتشارك فيها أي مجموعة من الأشخاص

تتمثل بـ ع = ٥٠٠. ويعني هذا أن الأمر يتطلب نبذ خمسمئة شخص أو أكثر للدولار لحمل المجموعة الأولى على نبذه هي الأخرى. وبما أنه لم ينبذ الدولار إلا مئة شخص في حالتنا الفرضية فإن المجموعة الأكثر تأثراً لم تبلغ عتبة ع = ٥٠٠ الحرجة ولم تتأثر المجموعة ككل بسلوك المئة. ولمّا كانت كل قيم (ع) الأخرى أعلى من ع = ٥٠٠ فإن سلوك هذه المجموعات لم يتأثر هو الآخر. ولم يتم إطلاق أي من هذه العتبات الحرجة. وهذا مثال على حدث عشوائي يضمحل في المنظومة. لقد حصل شيء في الأساس ولكن لم يحصل أي شيء بنتيجته. وإذا حُدّت المجموعة الأكبر التي ستنبذ الدولار في الأساس بمئة يقال عن النظام بأنه تحت مستوى الحرج، بمعنى أنه ليس عرضة لسلسلة تفاعل نبذ الدولار.

ولننظر في حالة مفترضة ثانية، مبينة في ما يلي في الجدول الثاني. فمجموعات الأشخاص بحسب حجم المجموعة متطابقة مع الجدول الأول. وهذه المنظومة من العتبات الحرجة تتطابق مع منظومة الجدول الأول ولكن بفارقين صغيرين. فقد تغيّرت العتبة الحرجة للمجموعة الأولى من ع = ٥٠٠ شخص إلى ع = ١٠٠ شخص. وتغيّرت العتبة الحرجة للمجموعة الثانية من ع = ١٠ آلاف شخص إلى ع = ١٠٠٠ شخص، فيما بقيت كل قيم (ع) للمجموعات المتبقية الثلاث من دون تغيير. وبتعبير آخر، بدّلنا خيارات ٠,٣ بالمئة من السكان وتركنا خيارات الـ٩٩,٧ بالمئة الباقين من دون تغيير. وهاكم جدول العتبات الجديد، وقد أظهرنا التغييرين الصغيرين بالحرف الأسود:

الجدول الثاني: العتبات الحرجة (ع) المفترضة لنبذ الدولار وسط السكان الأميركيين	
بالنسبة إلى أول ألف شخص	ع = ١٠٠
بالنسبة إلى المليون شخص التالي	ع = ١٠٠٠
بالنسبة إلى العشرة ملايين التالين	ع = ١٠٠ ألف
بالنسبة إلى المئة مليون التالين	ع = ١٠ ملايين
بالنسبة إلى المئتي مليون التالين	ع = ٥٠ مليوناً

فما الذي يحصل الآن بعدما نبذ المئة شخص أنفسهم الدولار كما في الحالة الأولى؟ في الحالة الثانية ستُطلق العتبة الحرجة المؤلفة من مئة العتبة الحرجة لألف شخص يرفضون هم الآن أيضاً الدولار. ويمكن من الناحية المجازية اعتبار أن المزيد من الناس يهربون من المسرح. ويطلق هذا الرفض الجديد من ألف شخص الآن العتبة الحرجة للأشخاص المليون التالين الذي ينبذون بدورهم الدولار. والآن وقد نبذ مليون الدولار يتم بسهولة تجاوز العتبة التالية المؤلفة من مئة ألف فينبذ عشرة ملايين إضافيين الدولار. ولا يمكن عند هذا الحد وقف الانهيار. وعندما ينبذ عشرة ملايين شخص الدولار ينضم إليهم مئة مليون آخرون وسرعان ما يقوم المئتا مليون الباقون بنبذه على الفور، وتكتمل حلقة رفض الدولار لتشمل السكان برمتهم. وينهار الدولار داخلياً ودولياً بوصفه وحدة نقدية. ويوصف هذا النموذج الثاني بأنه فائق الحراجة وينهار في شكل كارثي.

ويتوجب هنا إطلاق عدد من التحذيرات المهمة. فهذه العتبات افتراضية لأن القيم الحقيقية لـ (ع) غير معروفة ويُحتمل ألا يمكن معرفتها. وقد قُسمت قيم (ع) إلى خمس حزم تسهيلاً للأمر. وستوجد في العالم الحقيقي ملايين العتبات الحرجة المنفصلة، وبالتالي فإن الواقع أكثر تعقيداً بكثير مما يظهر هنا. وقد لا تحصل عملية الانهيار في شكل فوري من عتبة إلى أخرى لكنها قد تتم مع الوقت مع انتشار الخبر ومع تنوع أوقات الاستجابة.

إلا أن أياً من هذه التحذيرات لا يصرف عن الفكرة الرئيسية وهي أن التغييرات الطفيفة الصغيرة في الشروط الأساسية يمكن أن تؤدي إلى نتائج كارثية مختلفة. ففي الحالة الأولى لم تحصل ردة فعل على قيام الأشخاص المئة بالنبذ الأول للدولار، في حين انهارت المنظومة بأكملها في المثال الثاني، مع أن المحفّز هو نفسه كما كانت خيارات ٩٩,٧ بالمئة من الناس. وكانت التغييرات الصغيرة في خيارات ٠,٣ بالمئة فقط من السكان كافية لتغيير النتيجة من عدم حصول شيء إلى الانهيار التام. وانتقلت المنظومة من تحت مستوى الحرج إلى فائقة الحرج ارتكازاً إلى ما يقارب الصفر من التغيير النُظمي.

وهذه بمثابة صيحة إيقاظ للمصرفيين المركزيين ولمؤيدي العجز. ويعمل صانعو السياسة في الغالب وفق نماذج تفترض أنه يمكن للسياسات الاستمرار على شكل خطوات من دون انهيارات لاخطّية nonlinear غير متوقعة. وتُعتبر طباعة المال والتضخم بمثابة الجواب على النقص في الطلب الإجمالي. كما إن العجز يُعتبر سياسة مقبولة لزيادة الطلب الإجمالي عن طريق تحفيز الإنفاق في القطاع العام. وتستمر طباعة المال وعجز الإنفاق من سنة إلى سنة كما لو إن النظام دوماً تحت مستوى الحرج وإنه لن يحصل وقع مفرط للكثير من الأمر نفسه. ويظهر النموذج أن هذا ليس صحيحاً بالضرورة. إذ يمكن التحوّل الطوري من الاستقرار إلى الانهيار أن يبدأ بطرائق لا يمكن ملاحظتها ارتكازاً إلى تغييرات طفيفة في الخيارات الفردية التي يستحيل التقاطها في الوقت الحقيقي. ولا يمكن اكتشاف نقاط الضعف هذه إلا بعد أن ينهار النظام بالفعل، وبعد فوات الأوان.

ومع هذا المثال عن طريق عمل الأنظمة المعقدة وكم قد يكون الدولار عرضة لخسارة الثقة، نستطيع الآن النظر إلى خطوط جبهة حروب العملات لرؤية كيف يمكن لهذه التركيبات العقلية النظرية أن تظهر في العالم الحقيقي.

يظهر تاريخ حربي العملات الأولى والثانية أن هذا النوع من الحروب يشكل الرد الأخير على مشكلات الاقتصاد الكلّي الأكبر. وتضمنت هذه المشكلات على مدى الأعوام المئة الأخيرة ديوناً مفرطة ولا يمكن سدادها. وها إن الدين المتراكم، للمرة الثالثة في قرن، يخنق النمو ويحث على حرب العملات وهذه مشكلة عالمية. وبات المقترضون السياديون والبنوك في أوروبا في حالة أسوأ من أمثالهم في أميركا. وتميّزت طفرات الإسكان في إيرلندا وإسبانيا وغيرهما بالتهوّر مثلها مثل الطفرة في الولايات المتحدة. وحتى الصين التي تمتعت في الأعوام الأخيرة بنمو قوي نسبياً وبفوائض تجارية كبرى تمتلك نظاماً مصرفياً ظلاً مثقلاً بالديون تديره السلطات الإقليمية وكتلة مالية متوسعة ضخمة وفقاعة إسكان قد تنفجر في أي لحظة.

قد يختلف عالم ما بعد عام ٢٠١٠ بطرائق كثيرة عن العشرينيات والسبعينيات، إلا أن الكتلة الضخمة من الدين المتراكم الذي لا يطاق ولا يمكن تسديده، تؤدي إلى الدينامية نفسها التي تدفع بالحكومات إلى تقليص المديونية وإلى الانكماش الاقتصادي. ولم يمنع واقع أن سياسات التضخم وخفض سعر صرف العملة هذه التي أدت إلى الكوارث الاقتصادية في الماضي من تكرار التجربة.

ما هي احتمالات تفادي مثل هذه النتائج العكسية؟ وكيف يمكن خفض الدين العالمي المتراكم بطريقة يمكن أن تشجّع النمو؟ يطرح بعض المحلّلين أن الصراع السياسي على الإنفاق الحكومي ليس إلا مجرّد تموضع وإن الأذهان الرصينة ستجلس وتفعل الصواب ما إن تصبح المسائل ملحّة وتنتهي الانتخابات الأساسية. ويعتمد آخرون على توقعات مثيرة للجدل بالنمو ومعدلات الفائدة والبطالة وغير ذلك من العوامل الأساسية لوضع العجز في مسار منحدر من الاستدامة. ويوجد سبب وجيه للنظر إلى هذه التوقعات بعين الشك بل بتشاؤم. وتتعلق الأسباب بديناميات المجتمع نفسه. وكما أن حروب العملات وأسواق المال أمثلة على الأنظمة المعقدة، تشكّل تلك الأنظمة كذلك جزءاً من أنظمة معقدة أكبر تتفاعل معها. وبنية هذه الأنظمة الأكبر ودينامياتها هي نفسها، لكن حجمها أكبر وكذلك احتمال انهيارها.

يوفّر منظّرا التعقيد، إريك ج. شايسون وجوزف أ. تاينتر، الأدوات اللازمة لفهم سبب ترجيح انهيار نظام الإنفاق ولماذا قد تتبعه حروب عملات وانهيار للدولار. وشايسون، عالم الفيزياء الفلكية، منظّر رائد في تعقيد التطوّر. وتاينتر، عالم الأنثروبولوجيا، هو الآخر منظّر رائد في التعقيد من حيث علاقته بانهيار الحضارة. ويجدر أن نتوقّف عند نظريتيهما إذا أخذناهما معاً وطبقناهما على الأسواق المالية.

ينظر شايسون في كل الأنظمة المعقّدة، من الكونية إلى بواطن الذرّة، ويصوّب على الحياة بنوع عام والبشر بنوع خاص بوصفهم من بين أكثر الأنظمة المكتشفة

تعقيداً. وينظر في كتابه «التطوّر الكوني» Cosmic Evolution في متطلبات الطاقة المرتبطة بازدياد التعقيد وبخاصة في «كثافة طاقة» النظام التي تربط ما بين الطاقة والوقت والتعقيد والحجم.

ويطرح شايسون أنه يمكن فهم الكون بطريقة أفضل بوصفه دفقاً مستمراً من الطاقة بين الإشعاع والمادة. وتخلق ديناميات هذا الدفق طاقة أكثر مما تحتاج إليه عملية التحويل ما يوفّر «طاقة حرّة» ضرورية لدعم التعقيد. وساهم شايسون في تحديد التعقيد تجريبياً بوصفه نسبة تدفق الطاقة إلى الكثافة في نظام ما. وببساطة فإنه كلما ازداد النظام تعقيداً احتاج إلى المزيد من الطاقة للحفاظ على حجمه ومجاله. ونظريات شايسون مدعومة جيّداً بدءاً من القوانين الأصلية للديناميكا الحرارية وحتى الملاحظات المحلية المتطورة الأكثر حداثة لنظام الكون وتعقيده[١].

من المفهوم جدّاً أن الشمس تستهلك طاقة أكثر بكثير مما يستهلكه الدماغ البشري. إلا أن الشمس أضخم بكثير من الدماغ. وعندما تؤخذ هذه الفروقات في

(١) النقاش المتعلّق بنظرية شايسون حول معدلات كثافة الطاقة الحرة مأخوذ من: Eric J. Chaisson, *Cosmic Evolution: The Rise of Complexity in Nature*, Cambridge: Harvard University Press, 2001. وطُرحت قيم شايسون المحددة لكثافة معدل الطاقة الحرة كالآتي:

بعض الكثافات المقدّرة لمعدل الطاقة الحرّة		
البنية العامة	العمر التقريبي ($١٠^{٩}$ س)	معدّل Φ_m (ERG S^{-1} G^{-1})
المجرّات (درب اللبانة)	١٢	٠,٥
النجوم (الشمس)	١٠	٢
الكواكب (الأرض)	٥	٧٥
النباتات (المحيط الحيوي)	٣	٩٠٠
الحيوانات (جسم الانسان)	$١٠^{-٢}$	٢٠٠٠٠
الأدمغة (جمجمة الانسان)	$١٠^{-٣}$	١٥٠٠٠٠
المجتمع (الثقافة المعاصرة)	٠	٥٠٠٠٠٠

الحجم في الاعتبار يتبين أن الدماغ يستهلك طاقة أكبر بـ٧٥ ألف مرة من تلك التي تستخدمها الشمس وذلك بحسب وحدات قياس شايسون. واكتشف الأخير كياناً أكثر تعقيداً بكثير من الدماغ البشري: وهو المجتمع نفسه بشكله الحضاري. وهذا ليس بالأمر المفاجئ. فيجب، في النهاية، على مجتمع مؤلف من أفراد ذوي أدمغة أن ينتج ما هو أكثر تعقيداً من الأفراد أنفسهم. ويتماشى هذا كلّياً مع نظرية التعقيد، إذ أن الحضارة ليست إلا خاصة منبثقة مؤلفة من عوامل فردية، وهي بكليتها أكبر من مجموع أجزائها. ويتمثل اكتشاف شايسون الأساسي في أن الحضارة، وقد تم ضبطها من حيث الكثافة، تستخدم ٢٥٠ ألف مرة الطاقة التي تستهلكها الشمس ومليون مرة الطاقة التي تستهلكها مجرّة درب اللبانة.

وعلى المرء، لرؤية المعاني الضمنية لذلك في الاقتصاد الجزئي، أن يبدأ بإدراك أن المال كناية عن طاقة مخزونة. ويتضمن التحديد الكلاسيكي للمال عبارة «قيمة مخزونة»، لكن ما هي بالتحديد القيمة التي يتم خزنها؟ القيمة من الناحية النموذجية هي ناتج العمل ورأس المال وكل منهما كثيف الطاقة. ففي أبسط الحالات يصنع الخباز رغيف الخبز باستخدام المكونات والمعدات وجهده الخاص، وهي كلها تستهلك الطاقة أو هي نتاج أشكال أخرى من الطاقة. وعندما يبيع الرغيف فإن المال الذي يتلقاه لقاءه يمثّل الطاقة المخزونة التي استُخدمت في صنع الخبز. ويمكن إطلاق هذه الطاقة عندما يشتري الخباز بضائع ما أو الخدمات، مثل دفعه للدهّان لقاء طلاء المنزل. وها إن الطاقة الموجودة في المال تُطلق الآن على شاكلة وقت الدهّان وجهده وتجهيزاته ومعداته. وتتعبّأ البطارية بالطاقة وتخزنها لفترة من الوقت وتطلقها عند الحاجة. والمال يختزن الطاقة بالطريقة نفسها.

يحتاج تطبيق عمل شايسون على العملية الفعلية للأسواق والمجتمع إلى تحويل هذه الطاقة إلى مال. وهو يتعامل مع المستوى الكلّي الأكبر بتقديره مجموع كتلة دفق الطاقة في المجتمع الإنساني وكثافته وطاقته. ومن الضروري عند مستوى تفاعلات الفرد الاقتصادية في داخل المجتمع وجود وحدة لقياس

تدفقات الطاقة الحرة التي يتحدث عنها شايسون. ويشكّل المال الوحدة الأكثر مناسبة وقابلية للقياس لهذا الغرض.

يلتقط عالم الأنثروبولوجيا جوزف أ. تاينتر هذا الخيط ويطرح تحليلاً ذا علاقة ولكنه أكثر دقة لمداخل الدفق ومخارجه يستخدم فيه أيضاً نظرية التعقيد. وما سهّل أيضاً في فهم نظرية تاينتر هو استخدام المال كطاقة نموذجاً.

يتخصّص تاينتر في انهيار الحضارات، وهذا موضوع مفضّل عند المؤرخين والطلاب منذ أن وثّق هيرودوتس صعود بلاد فارس القديمة وسقوطها في القرن الخامس قبل الميلاد. ويحلّل تاينتر في أكثر أعماله طموحاً، «انهيار المجتمعات المعقدة»، انهيار ٢٧ حضارة منفصلة في حقبة تمتد ٤٥٠٠ عام، من حضارة كاشين غير المعروفة كثيراً في مرتفعات بورما إلى حالتي الأمبراطورية الرومانية ومصر القديمة الواسعتي الشهرة. وينظر في حيّز ضخم من العوامل الممكنة التي تشرح الانهيار، بما في ذلك استنزاف الموارد والكوارث الطبيعية والغزوات والضائقة الاقتصادية والاختلال الاجتماعي وعدم الأهلية الدينية والبيروقراطية. ويشكّل عمله مأثرة في التاريخ والأسباب المفترضة لعمليات الانهيار الحضارية[1].

تبنّى تاينتر بعضاً من الأساس نفسه الذي ادّعاه شايسون ومنظرو نظرية التعقيد عامة من خلال إثبات أن الحضارات تشكل أنظمة معقدة. وبرهن على أنه ازداد تعقيد المجتمع كلما تصاعدت زيادة الموارد المطلوبة لصيانة المجتمع، وهو بالضبط ما سيحدّده شايسون لاحقاً بالنسبة إلى التعقيد في شكل عام. ولا يشير تاينتر بتعبير الموارد إلى وحدات الطاقة بالتحديد على غرار ما فعله شايسون، بل إلى تنوّع من قيم الطاقة المخزونة المحتملة بما في ذلك العمالة والريّ والمحاصيل والسلع التي يمكن تحويلها كلها إلى مال، وغالباً ما تُستخدم للقيام بالصفقات. إلا أن تاينتر مضى بالتحليل خطوة إلى الأمام وأظهر أن الموارد لا

(١) Joseph A. Tainter, *The Collapse of Complex Societies*, Cambridge: Cambridge University Press, 1988.

تزيد فقط في شكل تصاعدي مع حجم الحضارة بل أيضاً أن منتجات الحضارات والحكومات تتراجع بوحدات الموارد عندما تُقاس بعبارات المصلحة العامة وما توفره من خدمات[1].

وهاكم ظاهرة يألفها كل طالب في الفصل الأول في اختصاص علم الاقتصاد الجزئي: قانون تناقص العائدات. فالمجتمع يطلب في الواقع من أعضائه أن يدفعوا تدريجياً المزيد من الضرائب ويحصلون تدريجياً على خدمات حكومية أقل. وتنتج ظاهرة العائدات الهامشية قوساً يرتفع بلطف في البداية ليتحوّل أفقياً ويهبط من بعدها. ويشكّل، في هذه النظرية، قوس العائدات الهامشية المألوف صورة مرآة لقوس نهوض الحضارات وتراجعها وسقوطها.

تتمثل فكرة تاينتر الأساسية في أن العلاقة بين الشعب ومجتمعه بعبارات المكاسب والأعباء تتغيّر في شكل ملحوظ مع الوقت. ويمكن في المقام الأول إيجاد الحل الأفضل للجدل في موضوع هل إن الحكومة «جيدة» أو «سيئة» أو هل إن الضرائب «مرتفعة» أو «منخفضة» من خلال تحديد موقع المجتمع على قوس العائد. تميّزت العائدات على الاستثمار في التعقيد في بداية الحضارة بأنها مرتفعة للغاية في شكل نموذجي وقد اتخذت في العادة شكل الحكومة. إذ أمكن لاستثمار صغير نسبياً في الوقت والجهد في مشروع للريّ أن ينتج مردوداً ضخماً بعبارات الإنتاج الغذائي لكل مزارع. ويمكن لفترات قصيرة من الخدمة العسكرية التي تشمل جميع السكان أن تثمر فوائد كبرى من السلام والأمن. ويمكن لبيروقراطية ضامرة نسبياً أن تكون فاعلة للغاية في تنظيم الري والدفاع وجهود أخرى من هذا النوع في مقابل إشراف مخصص لذلك.

بلغت موازنة الأبحاث لاكتشاف النار صفراً في بداية الحضارة، في حين لا يمكن احصاء فوائد النار. وقارنوا هذا مع تكاليف التطوير في الجيل التالي من طائرات البوينغ نسبة إلى التحسينات الطفيفة في السفر الجوي. ولهذه الديناميكية

---

(١) Joseph A. Tainter، مصدر سابق.

تأثيرات ضخمة على الفوائد المزعومة للإنفاق الحكومي بما هو أبعد من قاعدة منخفضة ما.

تأخذ العائدات على الاستثمار في المجتمع، بمرور الوقت ومع ازدياد التعقيد، في الثبات لتتحول من بعده سلبية. وما إن ينتهي العمل بمشاريع الريّ السهلة حتى يبدأ المجتمع بالتدريج في مشاريع أكبر تغطي مجاري أكثر طولاً مع تراجع تدريجي في كميات المياه المُنتجة. وتتحول البيروقراطيات التي بدأت كأجهزة تنظيم فاعلة إلى أجهزة غير فاعلة تعوق التحسين وهي أكثر اهتماماً باستمراريتها من اهتمامها بخدمة المجتمع. وأخذت النخب التي تدير مؤسسات المجتمع تتجه ببطء إلى أن تصبح أكثر اهتماماً بحصتها من الفطيرة المتقلصة منه بحسن حال المجتمع ككل. وانتقلت طبقات النخبة في المجتمع من القيادة إلى الامتصاص، وأخذت تتصرف كالطفيليات على الجسم المضيف وتنخرط في ما يدعوه علماء الاقتصاد «المسعى الريعي» أو تجميع الثروة بوسائل غير منتجة، ومالية ما بعد الحداثة أحد الأمثلة على ذلك.

تراكمت الأدلة بحلول عام ٢٠١١ لتظهر أن الولايات المتحدة قد قطعت شوطاً كبيراً على طريق منحنى العودة إلى النقطة التي لا ينتج فيها المجهود الأكبر الذي يبذله المزيد من الناس إلا الأقل للمجتمع، في حين تستولي النخب على معظم النمو في المدخول والأرباح. وذُكر أن خمسة وعشرين مدير صندوق مضاربة قد جنوا لأنفسهم ما يزيد على ٢٢ مليار دولار في عام ٢٠١٠ فيما عاش أربعة وأربعون مليون أميركي على قسائم الغذاء. وزادت معاشات رؤساء مجالس الإدارة ٢٧ بالمئة في عام ٢٠١٠ عنها في عام ٢٠٠٩ في حين كان ما يفوق العشرين مليون أميركي إما عاطلين عن العمل وإما خرجوا من القوة العاملة، يريدون وظيفة. ويوجد من بين الذين امتلكوا وظيفة في أميركا عدد يعمل مع الحكومة أكبر من عدد العاملين في البناء والزراعة والصيد والغابات والصناعة والمناجم والخدمات مجتمعين.

ويشكّل «مَعامل جيني» Gini coefficient واحداً من أفضل القياسات لعلاقة

المسعى الريعي بين النخبة والمواطنين في اقتصاد راكد، وهو قياس للتفاوت في الدخل؛ ويعني المعامل الأعلى تفاوتاً أكبر في الدخل. وبعيد بدء الانكماش الاقتصادي الراهن في عام ٢٠٠٦، بلغ المعامل بالنسبة إلى الولايات المتحدة ٤٧ وهو أعلى ارتفاع له على الإطلاق، ما يتناقض بحدة مع أدنى معدل على الإطلاق وهو ٣٨,٦ وقد سُجّل في ١٩٦٨ بعد عقدين من الاستقرار المالي المرتكز إلى الذهب. واتجه معامل جيني إلى الهبوط في عام ٢٠٠٧ لكنه قارب أعلى مستوى له على الإطلاق بحلول عام ٢٠٠٩ واتجه إلى أعلى. وأخذ معامل جيني الولايات المتحدة يقترب الآن من معامل المكسيك وهي كناية عن مجتمع أوليغاركي كلاسيكي يتميز بتفاوت فاحش في الدخل وبتركيز الثروة في أيدي النخبة.

يتمثل القياس الآخر لمسعى النخبة الريعي في نسبة المبالغ التي كسبها نخبة العشرين بالمئة من الأميركيين بالمقارنة مع المبالغ التي كسبها من يعيشون تحت خط الفقر. وانتقلت هذه النسبة في عام ٢٠١٠ من مستوى ٧,٧ إلى ١ المنخفض إلى ١٤,٥ إلى ١ المرتفع. وتتسق هذه الاتجاهات في كل من معامل جيني ومعدل الثراء إلى الفقر في المدخول في الولايات المتحدة مع النتائج التي توصل إليها تاينتر حول الحضارات التي تشارف على الانهيار. فعندما يقدّم المجتمع لجماهيره عائدات سلبية على الموارد تفضل هذه الجماهير الانسحاب من المجتمع وهو ما يضعضع في مآل الأمر استقرار الجماهير والنخبة.

وجد تاينتر في نظرية التراجع في العائدات هذه المتغيّر التوضيحي للانهيار الحضاري. وقد أشار المؤرخون الأكثر تقليدية إلى عوامل مثل الهزات الأرضية والجفاف والغزوات البربرية، إلا أن تاينتر أظهر أن الحضارات التي أسقطها البرابرة قد ردّت البرابرة مرات كثيرة على أعقابهم قبل ذلك، وأن الحضارات التي دمرتها الهزات الأرضية قد أعادت بناء نفسها من هذه الهزات مرات عدة قبل ذلك. فما يهم في النهاية ليس الغزو أو الهزة الأرضية بل رد الفعل. وفي وسع المجتمعات التي لا ترهقها الضرائب أو تثقل عليها أن ترد بقوة على الأزمة وتعيد البناء بعد الكارثة، بينما تكتفي تلك التي ترهقها الضرائب أو تثقل عليها

بالاستسلام. وعندما اجتاح البرابرة في النهاية الأمبراطورية الرومانية لم يواجهوا مقاومة من المزارعين الذين استقبلوهم بدلاً من ذلك بأذرع مفتوحة. فقد عانى المزارعون على مدى قرون من السياسات الرومانية القاضية بالحط من قيمة العملة ومن الضرائب الفادحة من دون الكثير من المردود، ولذا ما أمكن للبرابرة في ذهنهم أن يكونوا أسوأ من روما. والحقيقة هي أن البرابرة عملوا على مستوى أقل تعقيداً بكثير من الأمبراطورية الرومانية، وتمكّنوا من أن يوفروا للمزارعين الحمايات الأساسية بكلفة متدنية جداً.

ويطرح تاينتر فكرة واحدة إضافية ذات صلة بنوع خاص بمجتمع القرن الحادي والعشرين. فهناك فارق بين الانهيار الحضاري وبين انهيار المجتمعات الفردية أو الأمم في حضارة ما. وشكّل انهيار روما انهياراً حضارياً لعدم وجود مجتمع مستقل يحل محلها. وفي المقابل لم تنهر الحضارة الأوروبية من جديد بعد القرن السادس ميلادي لأنه في مقابل كل دولة انهارت وجدت أخرى على استعداد لملء الفراغ. وقوبل انحطاط إسبانيا أو البندقية بنهوض إنكلترا أو هولندا. وعالم اليوم الشديد التكامل والمشبّك والمعولم هو، من منظور نظرية التعقيد، أكثر شبهاً بكثير بدول الأمبراطورية الرومانية المعتمد بعضها على بعض منه بدول أوروبا القرون الوسطى والحديثة ذات الاستقلال الذاتي. ويرى تاينتر أن «الانهيار، إذا حلّ من جديد، سيكون هذه المرة شاملاً. لم يعد في وسع أي دولة واحدة أن تنهار، بل ستتلاشى الحضارة العالمية كلها».

يظهر شايسون، في المجمل، كيف أن النظم المعقدة للغاية تتطلب معيناً أكبر تصاعدياً من الطاقة للنمو، في حين يظهر تاينتر كيف أن تلك الحضارات تتوصل إلى إنتاج حاصل سلبي في مقابل الموارد وتنهار في مآل الأمر. ويُستخدم المال مقياساً للوارد والخارج ينطبق على نموذج شايسون لأنه شكل من أشكال الطاقة المخزونة. وتشكّل أسواق المال والعملات أنظمة معقدة قوية تعشّش داخل نموذج الحضارة الأكبر لتاينتر. ويتطلّب المجتمع، كلما زاد في تعقيده، مبالغ مالية أكبر في شكل تصاعدي لدعمه. ولا يعود في وسع الإنتاج والضرائب،

عند حد ما، دعم المجتمع، وتحاول النخب الاحتيال على عملية التحفيز بواسطة الائتمانات والرفع المالي وخفض قيمة النقد وغير ذلك من أشكال المال الزائف لتسهيل المسعى الريعي على حساب الإنتاج. وتنجح هذه الوسائل لفترة وجيزة قبل أن يتغلّب واقع الثروة المفقودة على وهم النمو الزائف الذي يتغذّى من الدين وسط التفاوت المتزايد في المدخول.

يصبح أمام المجتمع عند هذا الحد ثلاثة خيارات: التبسيط أو الغزو أو الانهيار. ويشكّل التبسيط جهداً طوعياً لإزالة الترسبات من المجتمع وإعادة نسبة الداخل إلى الخارج إلى مستوى أكثر استدامة وإنتاجاً. والمثال على التبسيط النُظمي المعاصر هو في نقل السلطة السياسية والموارد الاقتصادية من واشنطن العاصمة إلى الولايات الخمسين بموجب نظام فدرالي يُعاد تنشيطه. ويشكّل الغزو الجهد الذي يُبذل لانتزاع موارد الجيران بالقوة من أجل توفير موارد جديدة. أما حروب العملات فليست إلا محاولات للغزو من دون عنف. وما الانهيار إلا شكل من أشكال التبسيط الفجائي وغير الإرادي والفوضوي.

فهل إن واشنطن هي روما الجديدة؟ وهل إنها وغيرها من السياديين ذهبت بعيداً على طريق الضرائب الأعلى والمزيد من التنظيم والبيروقراطية والسلوك الأناني بحيث تنتج الموارد الاجتماعية عائدات سلبية؟ وهل بات بعض نخب الأعمال والمال والمؤسسات على درجة من الارتباط بالحكومة بحيث ينتظمون في صف الحصول على جزية شاذة الحجم على فائدتهم الاجتماعية السلبية؟ هل بات ما يُسمى بالأسواق الآن على درجة من التشويه بفعل التلاعب والتدخل والإنقاذ المالي بحيث لم تعد تقدم مؤشرات أسعار جديرة بالثقة لتخصيص الموارد؟ هل إن الأطراف الأكثر مسؤولية عن تشويه مؤشرات الأسعار هم الذين يحصلون أيضاً على الموارد التي يساء توزيعها؟ وماذا يربح المواطنون من مقاومة البرابرة لدى وصولهم في المرة المقبلة، بأي شكل من الأشكال، بالمقارنة مع السماح بحصول الانهيار وترك النخب تدافع عن نفسها بنفسها؟

يوحي التاريخ ونظرية التعقيد بأن هذه الأسئلة ليست إيديولوجية، بل تحليلية تنتج صلتها بالموضوع من تجربة أعداد كبيرة من الحضارات على مرّ خمس ألفيات ودراسة عشرة مليارات سنة من التعقيد المتزايد في الطبيعة. وقد وفر العلم والتاريخ إطاراً كاملاً باستخدام الطاقة والمال والتعقيد لإدراك مخاطر انهيار الدولار في وسط حرب العملات.

إلا أن الأهم من ذلك كله هو أن الأنظمة مصدر القلق الفوري ـ العملات، أسواق العملات، المشتقات ـ هي اختراعات مجتمعية ويمكن للمجتمع بالتالي أن يغيّرها. وتثير ديناميات الحالة الأسوأ الخوف لكنها ليست حتمية. ولم يفت الأوان بعد على التراجع عن حافة الانهيار وإعادة هامش ما من هوامش الأمان إلى النظام النقدي العالمي المرتكز إلى الدولار. ومن سوء الحظ أن النخب التي تسيطر على النظام وتغرف من معلف التعقيد أثقلت ظهر المركب بالحلول المنافية للمنطق السليم. فخفض العائدات الهامشية سيئة للمجتمع لكنها رائعة لمن هم في الجانب المتلقي للمساهمات، على الأقل إلى أن تجف المساهمات. وتأخذ المصادر المالية التي تُنتزع اليوم من المجتمع وتحوّل إلى النخب شكل الضرائب وتكاليف الإنقاذ المالي والرهون المزيفة والأسعار والرسوم الشبيهة بالربا على المستهلك ومشتقات خادعة ومكافآت. وكلما رزح المواطنون تحت نير هذا الاعتصار الريعي أصبح الانهيار أكثر احتمالاً. يجب إعادة المال إلى لعب دوره الحقيقي كمسهّل للتجارة بدلاً من أن يشكّل غاية بشعة قائمة بنفسها. وتدلّ نظرية التعقيد إلى طريق الأمان من خلال المؤسسات المبسطة والأصغر حجماً. والغريب أن وزير الخزانة غيثنر والبيت الأبيض يعملان بنشاط على تسهيل الصناعة البنكية الأكبر حجماً والأشد تركيزاً، بما في ذلك النموذج الأول للبنك المركزي العالمي ومقره صندوق النقد الدولي. ومن شأن أي نجاح في هذا المسعى أن يسرّع وحسب خاتمة الدولار.

الفصل الحادي عشر

المرحلة النهائية - الورق، الذهب أم الفوضى؟

«أريد أن أوضح للجميع أن سياستنا كانت وستبقى دائماً... في أن مصلحتنا كدولة هي في الدولار القوي، ولن نعتنق أبداً استراتيجية محاولة إضعاف عملتنا لكسب أفضلية اقتصادية على حساب شركائنا التجاريين».
وزير الخزانة الأميركي تيموثي ف. غيثنر، ٢٦ نيسان/أبريل، ٢٠١١

«لا، لن يستطيعوا شيئاً حيالي على سكّ النقود، فأنا الملك نفسه».
وليام شكسبير، الملك لير

لن ترضى سوى قلة من الاقتصاديين أو من صانعي السياسة في صندوق النقد الدولي أو في البنوك المركزية العالمية بالنموذج المرتكز إلى التعقيد واعتبار المال طاقة والذي طُرحت خطوطه العريضة في الفصل السابق. ولا يرحّب اقتصاديو الاتجاه السائد بحرارة بالمقاربات المتداخلة الاختصاصات بالرغم من الأسس السليمة التي تستند إليها علوم الفيزياء والسلوك. ويغيب الانهيار المفاجئ للدولار عن نماذج المصرفيين المركزيين واقتصاديي الاتجاه السائد مع أنهم على السواء على دراية جيدة بضعف الدولار وبالمخاطر التي تشكلها حروب عملات جديدة على الاستقرار النقدي العالمي. ويمكننا، إذا أخذنا حيّزاً واسعاً من وجهات النظر التي تراوح بين التقليدي والمتطور، أن نتوقع أربع نتائج محتملة للدولار، ولنطلق عليها اسم الفرسان الأربعة لنهاية الدولار. وهي بالترتيب التخريبي الممكن من الأصغر إلى الأكبر: تعدّد احتياطي العملات، وحقوق السحب الخاصة، والذهب، والفوضى.

◄ تعدد احتياطي العملات

يشبه احتياطي الدول حساب الادخار للأفراد. ويمكن للمرء أن يمتلك مدخولاً راهناً من عمل ما وأشكالاً مختلفة من الدين، ويحتفظ مع ذلك ببعض المدخرات للاستخدام المستقبلي أو لأوقات الشدة. ويمكن استثمار هذه المدخرات في الأسهم أو السلع أو تركها في البنك وحسب. وتمتلك البلدان الخيارات نفسها مع احتياطيّها. ويمكنها استخدام صندوق الثروة السيادية للاستثمار في الأسهم أو غيرها من فئات الأصول، أو ترك جزء منها في صكوك سائلة أو كذهب. وقد تتضمن الصكوك السائلة سندات مقوّمة بعدد من العملات المختلفة، يُطلق على كل منها اسم عملة احتياط، لأن الدول تستخدمها للاستثمار ولتنويع احتياطيها.

استمر الدولار، منذ بريتون وودز في عام ١٩٤٤، يشكّل ومن بعيد عملة الاحتياط الرئيسية؛ إلا أنه لم يكن أبداً عملة الاحتياط الوحيدة. ويحتفظ صندوق النقد الدولي بقاعدة بيانات عالمية تظهر تركيبة الاحتياطات الرسمية بما فيها الدولار الأميركي واليورو والجنيه الاسترليني والين والفرنك السويسري. وتظهر المعطيات الحديثة أن الدولار يشكل ٦١ بالمئة من الاحتياطات المحددة، بينما لا يشكّل اليورو وهو المكوّن الأكبر الثاني سوى أكثر بقليل من ٢٦ بالمئة. ويفيد صندوق النقد الدولي عن تراجع بطيء ولكن ثابت للدولار على مدى الأعوام العشرة الماضية؛ وقد شكّل في العام ٢٠٠٠ واحداً وسبعين بالمئة من مجمل الاحتياطات المعروفة. وتم هذا التراجع في المكانة الاحتياطية بانتظام ومن دون اندفاع، وهو متناسق مع توسع التجارة بين أوروبا وآسيا وفي داخل آسيا نفسها.

يدفع استمرار الاتجاه الانحداري صوب دور متضائل للدولار في التجارة العالمية والأرصدة الاحتياطية إلى طرح السؤالَ عما سيحصل عندما يفقد الدولار سيادته ويصبح مجرّد عملة احتياط من بين عملات عدة أخرى؟ وما هي نقطة اللاعودة لسيطرة الدولار؟ هل هي ٤٩ بالمئة من مجموع الاحتياطات أو هي عندما يوازي الدولار العملة الأكبر الثانية، اليورو، ربما؟

يُعتبر باري إيشنغرين الباحث المرموق في هذا الموضع ومؤيد طليعي للفكرة التي ينتظرها عالم عملات الاحتياط المتعددة. وأظهر إيشنغرين ومساعدوه، في سلسلة من الأبحاث الأكاديمية وفي كتب ومقالات أحدث تحظى بالشعبية، أن دور الدولار بوصفه عملة الاحتياط السائدة لم يظهر فجأة في عام ١٩٤٤ كنتيجة لبريتون وودز، بل تم في الواقع في وقت مبكر من منتصف العشرينيات. وأظهر أيضاً أن دور عملات الاحتياط السائدة تتنقّل بين الدولار والجنيه الاسترليني حيث خسر الجنيه مركزه الطليعي في العشرينيات ليستعيده في عام ١٩٣٣ على أثر قيام روزفلت بخفض سعر صرف الدولار. ويوحي الدليل، في شكل أوسع، بأن عالماً متعدد العملات الاحتياطية ليس ممكناً وحسب بل حصل بالفعل في سياق حرب العملات الأولى[١].

دفع هذا البحث بإيشنغرين إلى الاستنتاج المعقول والحميد إلى حدّ ما بوجود احتمال جديد بقيام عالم من عملات الاحتياط المتعددة، لا تسيطر عليه عملة وحيدة، على أن يتشارك الدولار واليورو هذه المرة الأضواء بدلاً من الدولار والإسترليني. وتفتح وجهة النظر هذه الباب أيضاً مع الوقت أمام المزيد من التغيير إذ ينضم اليوان الصيني في النهاية إلى الدولار واليورو في لعب دور القيادة المشتركة.

إلا أن ما يفتقر إليه تفسير إيشنغرين المتفائل هو دور الركيزة النُظمية، مثل الدولار أو الذهب. لم يحصل أبداً، عندما تبادل الدولار والاسترليني الأدوار في العشرينيات والثلاثينيات، أن مرّ وقت لم ترتكز فيه إحدى العملتين على الأقل إلى الذهب. وأمكن في الواقع أن يحل الدولار والإسترليني، أحدهما مكان الآخر، بسبب تساويهما المتزامن مقابل الذهب. وحصلت عمليات خفض لسعر الصرف، إلا أنه أعقبتها في كل مرة إعادة تصفير للركيزة. وتحوّلت الركيزة بعد بريتون

(١) للاطلاع على وجهات نظر إيشنغرين حول احتمالات تعدد عملات الاحتياط، راجع: Barry Eichengreen, *Exorbitant Privilege: The Rise and Fall of the Dollar and the Future of the International Monetary System*, Oxford: Oxford University Press, 2011; and Barry Eichengreen, "The Dollar Dilemma: The World's Top Currency Faces Competition," *Foreign Affairs*, September/October 2009: 53-68.

وودز إلى الدولار والذهب، لتصبح بعد عام ١٩٧١ الدولار بوصفه عملة الاحتياط المسيطرة. بيد أنه طالما وجدت نقطة مرجعية في حقبة ما بعد الحرب. ولم يسبق أبداً أن استُخدمت أوراق عملات احتياط متعددة من دون ركيزة واحدة. وبالتالي فإن العالم الذي يتصوره إيشنغرين هو عامل من عملات الاحتياط التي تسير على غير هدى. وبدلاً من وجود بنك مركزي وحيد، مثل الاحتياطي الفدرالي، يسيء استخدام امتيازاته، سيصبح الأمر أشبه بموسم مفتوح تُدعى فيه عدة بنوك مركزية إلى القيام بالأمر نفسه فوراً. ولن توجد في مثل هذا السيناريو عملة احتياط تشكّل ركيزة آمنة، وستصبح الأسواق أكثر تقلّباً وعدم استقرار.

وهناك تنويع مزعج في رؤية إيشنغرين المتفائلة يتمثّل في كتل نقدية إقليمية ذات سيطرة محلية بالدولار واليورو واليوان وربما بالروبل في منطقة النفوذ الروسية في أوروبا الوسطى ووسط آسيا. ويمكن لمثل هذه الكتل أن ينشأ تلقائياً بحسب النماذج المعروفة جيّداً للتنظيم الذاتي في الأنظمة المعقدة. كما يمكنها أيضاً أن تنحدر إلى كتل تجارية إقليمية مع تناقص في التجارة العالمية ما يعاكس حتماً رؤية المدافعين عن التعدد في عملات الاحتياط من أمثال إيشنغرين.

يتوقّع إيشنغرين ما يعتبره التنافس الصحي بين عملات الاحتياط المتعددة، ويسقط من حسابه نماذج التنافس غير الصحي والاختلال الوظيفي، وهو ما يطلق عليه الاقتصاديون اسم «السباق إلى القعر» الذي قد ينشأ عندما تتشابك المصارف المركزية الرئيسية في السيطرة الإقليمية من خلال تأثيرات الشبكات، وتسيء معاً استخدام وضعها الاحتياطي من خلال طباعة المال. ولعلّ أفضل نصيحة تقدّم إلى أنصار نموذج عملات الاحتياط المتعددة هي «احذروا ما تتمنون حصوله». وهذا نموذج لم يخضع للاختبار أو التجربة، ويغيب عنه الذهب أو أي ركيزة مؤلفة من عملة واحدة. ولعلّ مشكلة غياب الركيزة هي أحد أسباب استمرار سيطرة الدولار بالرغم مما يواجهه من صعوبات.

◄ حقوق السحب الخاصة

ربما لا يكتنف الغموض والتشويش أياً من ملامح النظام النقدي الدولي أكثر

من حقوق السحب الخاصة. وهو ما لا يُفتَرض حصوله لأن حق السحب الخاص كناية عن أداة بسيطة: فهو مال دولي يتحكّم فيه صندوق النقد الدولي لا يدعمه شيء ويُطبع بحسب الرغبة. وما إن يصدر صندوق النقد الدولي حقوق السحب الخاصة حتى تقبع براحة في حسابات احتياط من يحصل عليها مثل أي عملة احتياط أخرى. وتلتقط حقوق السحب الخاصة، في التمويل الدولي، المزاج الذي عبرت عنه أغنية «مال للاشيء» Money for Nothing التي غناها فريق «داير سترايتس» في عام ١٩٨٥.

يعترض الخبراء على استخدام عبارة «المال» في وصف حقوق السحب الخاصة. ولا يمكن للأفراد من المواطنين الحصول عليها، وإذا دخل أحدهم إلى متجر للمشروبات الروحية محاولاً دفعها لقاء بضع زجاجات من النبيذ فلن يصل به الأمر بعيداً. ومع ذلك تلبي حقوق السحب الخاصة من جوانب عدة التعريف التقليدي للمال. فهي قيمة مخزونة لأن الدول تحتفظ بجزء من احتياطيها في أصول مقوّمة بهذه الحقوق. وهي وسيلة صرف لأنه يمكن للدول التي تعاني من عجوزات تجارية أو فوائض أن تسوّي أرصدتها التجارية بالعملة المحلية مع الدول الأخرى بالأدوات المقومة بحقوق السحب الخاصة. كما إن هذه الحقوق هي في النهاية وحدة حسابية لأن صندوق النقد الدولي يحتفظ بدفاترها وسجلاتها، وبأصولها والتزاماتها بوحدات حقوق السحب الخاصة. الفارق الوحيد في شأن حقوق السحب الخاصة هو في أنه لا يمكن بعد للمواطنين وللشركات استخدامها في الصفقات الخاصة. إلا أن صندوق النقد الدولي سار بالفعل في خطط لإنشاء مثل هذه السوق الخاصة.

يرتكز الاعتراض الآخر على اعتبار حقوق السحب الخاصة مالاً إلى واقع أنه جرى تعريفها بأنها سلّة من عملات أخرى، مثل الدولار واليورو. ويقول المحللون أصحاب وجهة النظر هذه أنه ليس لحقوق السحب الخاصة قيمة أو غاية بالاستقلال عن سلة العملات وهي ليست بالتالي شكلاً مستقلاً من أشكال

المال. وهذا خاطئ لسببين: أولهما أن كمية إصدار حقوق السحب الخاصة ليست محدودة بأي كمية من العملات الداعمة في السلة، بل تُستخدم هذه العملات الداعمة لاحتساب القيمة وليس للحد من الكمية، إذ يمكن إصدار حقوق السحب الخاصة بكميات غير محدودة بالفعل. وهو ما يعطي حقوق السحب هذه كمّاً، أو «أموالاً قيد التسجيل»، لا يرتكز إلى سلة العملات. أما السبب الثاني فهو في أنه يمكن تغيير السلّة. وحقيقة الأمر أن صندوق النقد الدولي يخطط الآن لتغيير السلة لخفض دور الدولار الأميركي وزيادة دور اليوان الصيني. ويضفي هذان العنصران ـ الإصدارات الجديدة غير المحدودة وتغيير السلة ـ دور المال على حقوق السحب الخاصة بالاستقلال عن سلة العملات الداعمة في أي وقت من الأوقات.

أوجد صندوق النقد الدولي حقوق السحب الخاصة في عام ١٩٦٩ في زمن من المحنة النقدية أخذت فيه أزمات الصرف المتكررة والتضخم الزاحف والخفض في قيمة صرف الدولار تضغط على السيولة العالمية ووضعيات احتياط الكثير من أعضاء صندوق النقد الدولي. وتم بين عامي ١٩٦٩ و١٩٨١ توزيع إصدارات عدة من حقوق السحب الخاصة؛ إلا أن مبالغها جاءت صغيرة نسبياً تعادل نحو ٣٣,٨ مليار دولار في أسعار صرف عام ٢٠١١. ولم تصدر بعد ذلك أية حقوق سحب خاصة على مدى السنوات الثماني والعشرين التالية. ومن المثير للاهتمام أن حق السحب الخاص الأصلي في ١٩٦٩ قُوّم باستخدام وزن من الذهب. وتم التخلي في عام ١٩٧٣ عن حقوق السحب الخاصة الذهبية واستُبدلت بسلة عملات ورقية لا تزال تُستخدم حتى اليوم.

واجه العالم مرة أخرى في عام ٢٠٠٩ نقصاً حاداً في السيولة بسبب الخسائر التي مُني بها في ذعر عام ٢٠٠٨ وما أعقب ذلك من تقليص في مديونية الميزانيات العمومية للمؤسسات المالية وللمستهلكين. واحتاج العالم إلى المال سريعاً، وعاد زعماء النظام النقدي الدولي إلى كتاب قواعد السبعينيات للحصول على البعض منه. غير أن صندوق النقد الدولي لم يقد الجهد في هذه المرة بل مجموعة العشرين التي استخدمت صندوق النقد الدولي أداة للسياسة النقدية

العالمية. وجاءت الكميات ضخمة بما يعادل ٢٨٩ مليار دولار بسعر صرف نيسان/ أبريل ٢٠١١. ولم تلاحظ الصحافة المالية عملية طباعة المال العالمية الطارئة هذه لانشغالها في حينه بانهيار البورصات وبأسعار المساكن. وشكّل ذلك بداية لجهد متضافر بذلته مجموعة العشرين وصندوق النقد الدولي لتسويق استخدام حقوق السحب الخاصة بوصفها عملة الاحتياط البديلة من الدولار.

لن يؤدي نظام حقوق السحب الخاصة العالمي الجديد هذا إلى اختفاء الدولار واليورو واليوان؛ بل ستبقى تُستخدم في الصفقات الداخلية المحض. سيستمر الأميركيون في شراء الحليب أو البنزين باستخدام الدولار تماماً كما يفعل السوريون محلّياً مستخدمين ليرتهم السورية. غير أن حقوق السحب الخاصة ستصبح العملة العالمية الجديدة في الصفقات العالمية المهمة مثل تنظيم الفواتير التجارية والقروض الجماعية الدولية والإنقاذ المالي المصرفي وتسوية موازين المدفوعات، وسيصبح الدولار الجزء التابع وعرضة لخفض قيمة سعر صرفه ولتناقصه في السلة بحسب إملاءات مجموعة العشرين.

عمد صندوق النقد الدولي، بالإضافة إلى الطباعة المباشرة لحقوق السحب الخاصة، إلى أكثر من مضاعفة قدرة حقوق سحبه الخاصة الاقتراضية من مستوى ٢٥٠ مليار دولار (كمكافئ نقدي) في ما قبل الأزمة إلى مستوى جديد بلغ ٥٨٠ مليار دولار منذ آذار/مارس ٢٠١١. ويتم ذلك عبر قروض من أعضاء في صندوق النقد الدولي إلى الصندوق الذي يصدر في المقابل أوراق حقوق السحب الخاصة. وقد صُممت هذه القروض لمنح الصندوق القدرة على تسليف الأعضاء الواقعين في محنة. وها إن صندوق النقد الدولي بات في وضع القيام بوظيفتين رئيستين من وظائف البنك المركزي الحقيقي ـ إصدار المال ومرجع الاقتراض الأخير ـ مستخدماً حقوق السحب الخاصة بشكلها المالي تحت إدارة مجموعة العشرين ومجلس حكامها الواقعي. وقد بدأت الآن رؤيا مخترعي حقوق السحب الخاصة في ١٩٦٩ تعطي ثمارها على نطاق أكبر بكثير. وحلّ، حقّاً وحقيقة، يوم البنك المركزي العالمي.

بيد أن حقوق السحب الخاصة لا تزال، بالرغم من هذه الإصدارات الموسعة والتسهيلات في التسليف، أبعد من القدرة على الحلول محل الدولار بوصفه عملة الاحتياط الدولية السائدة. وسيطلب حملة حقوق السحب الخاصة، لنجاح هذه الحقوق كعملة احتياط، تكتّلاً كبيراً من الأصول السائلة القابلة للاستثمار ذات فترات استحقاق مختلفة يمكن لحملتها أن يستثمروا أرصدة احتياطيهم فيها لتحقيق العائد والحفاظ على قيمتها المالية. ويتطلّب هذا سوق سندات لحقوق السحب الخاصة ذات أدوات عامة وخاصة وشبكة من الوسطاء والمشتقات لتوفير السيولة والرفع المالي. ويمكن لمثل هذه الأسواق أن ينشأ بالتدريج على امتداد فترات طويلة من الزمن؛ بيد أن مجموعة العشرين وصندوق النقد الدولي لا يملكان رفاه الوقت لأن مصادر السيولة الأخرى آخذة في الجفاف. وبدأ الاحتياطي الفدرالي منذ عام ٢٠١١ يواجه حدود قدرته لوحده على توفير السيولة العالمية. ولم يجهز اليوان الصيني بعد لتولي دور عملة الاحتياط. كما إن اليورو واجه مشكلاته الخاصة النابعة من أزمة الدين السيادي لأعضائه الهامشيين. واحتاج صندوق النقد الدولي إلى تسريع بروز حقوق السحب الخاصة. وتطلب الأمر خريطة طريق ما، وفّرها الصندوق في السابع من كانون الثاني/يناير ٢٠١١.

طرح صندوق النقد الدولي في دراسة بعنوان «هل من دور لحقوق السحب الخاصة في تعزيز الاستقرار النقدي الدولي؟» مسوّدة إنشاء سوق سندات حقوق السحب الخاصة السائلة الذي يسبق استبدال الدولار كعملة احتياط عالمية بحقوق السحب هذه. وحدّدت دراسة الصندوق كلاً من المصدرين المحتملين لسندات حقوق السحب الخاصة بما في ذلك البنك الدولي وبنوك الإنماء الاقليمية، والشارين المحتملين بمن فيهم صناديق الثروة السيادية والشركات العالمية. وتضمنت الدراسة توصيات بهيكليات الاستحقاق وآليات التسعير إضافة إلى رسوم بيانية مفصّلة لمقاصة مثل هذه السندات وتسويتها وتمويلها. كما اقترحت تغيير سلّة حقوق السحب الخاصة مع الوقت بحيث تعزّز وزن اليوان الصيني وتخفّف من وزن الدولار.

وتفاءلت دراسة صندوق النقد الدولي في شأن السرعة والخفاء اللذين يمكن إنجاز الأمر بهما. وأعلنت أن «الخبرة... توحي بأن العملية يمكن أن تحصل بسرعة نسبية ولا تحتاج إلى دعم عام ذي شأن». ولم يكلّف الصندوق نفسه عناء إخفاء نواياه شارحاً بأنه «يمكن لهذه الأوراق المالية أن تشكّل جنين العملة العالمية». وحدّدت الدراسة كذلك جدولاً لطباعة مال حقوق السحب الخاصة موحية بأن ٢٠٠ مليار دولار في السنة من إصدارات حقوق السحب الجديدة ستعطي للعملة العالمية انطلاقة جيدة.

ساهمت أيضاً منظمات خاصة وأفراد في هذا النقاش. واقترحت مجموعة من الاقتصاديين المتعددي الجنسيات والمصرفيين المركزيين، بإشراف من جوزف ستيغليتز الحائز على جائزة نوبل، بأنه يمكن إصدار حقوق السحب الخاصة للدول الأعضاء في صندوق النقد الدولي على أن يعاد إيداعها لدى الصندوق لتمويل برامجه التسليفية. ومن شأن هذا تسريع ارتقاء صندوق النقد الدولي إلى لعب دور البنك المركزي العالمي بأسرع حتى مما طرحه صندوق النقد الدولي نفسه. ومن شأن إضافة الدور الإيداعي إلى الدورين المطبقين بالفعل كمصدر للعملة ومرجع أخير للاقتراض أن يجعل من صندوق النقد الدولي بنكاً مركزياً عالمياً في كل شيء إلا الاسم. كما إن نشوء بنك مركزي عالمي وعملة دولية سيترك الدولار الأميركي والاحتياطي الفدرالي في شكل عفوي في وضعية التابع.

يوجد هنا، في كل مَجْدِ لغة صندوق النقد الدولي، جواب نخبة السلطة العالمية على حروب العملات والانهيار الممكن للدولار. وسيتم حل «معضلة تريفين» مرة أولى وأخيرة لأنه لن يعود يتوجب على بلد وحيد أن يتحمل عبء توفير السيولة العالمية. وبات في الإمكان الآن طبع أي مال عالمياً من دون التقيد بالميزان التجاري للمُصدِر الرئيس لعملة الاحتياط.

والأحسن من ذلك، من وجهة نظر صندوق النقد الدولي، هو غياب الإشراف الديمقراطي أو المحاسبة على عمليات طباعته العملة. اقترح صندوق النقد الدولي

أيضاً، وهو يضع خططه لعملة حقوق السحب الخاصة العالمية، أكثر من مضاعفة حقوق التصويت للصين الشيوعية على حساب الدول الديمقراطية الأعضاء مثل فرنسا والمملكة المتحدة وهولندا، من بين غيرها. ومن المثير للاهتمام أن ترتيبات التصويت الجديدة هذه تجعل الدول العشرين الأولى العضوة في الصندوق تشبه قائمة الدول العشرين في مجموعة العشرين. وليست مجموعتا العشرين متطابقتين لكنهما تتلاقيان سريعاً.

يتمتع صندوق النقد الدولي بالصراحة في ميوله المناهضة للديمقراطية، أو ما يسميه «الاعتبارات السياسية». وتدعو مسوّدة حقوق السحب الخاصة إلى تعيين «مجلس استشاري من الخبراء البارزين» لإعطاء التوجيهات في شأن كمية المال المطبوع في نظام حقوق السحب الخاصة الجديد. وربما اختير هؤلاء «الخبراء المرموقون» من بين الاقتصاديين أنفسهم والمصرفيين المركزيين الذين قادوا في عام ٢٠٠٨ النظام النقدي العالمي إلى حافة الدمار. وهم سيُنتقون على أي حال من دون جلسات الاستماع العامة أو التدقيق الصحافي كما في المجتمعات الديمقراطية، وسيتمكنون من العمل بسرّية ما إن يتم تعيينهم.

اشتهر عن جون ماينارد كينز ملاحظته أنه «لا توجد وسيلة أضمن وأدهى لقلب الأسس القائمة لمجتمع ما من إفساد العملة. وتجنّد هذه العملية كل القوى الخفية لقانون الاقتصاد إلى جانب الدمار وتفعل ذلك بطريقة لا يمكن حتى لرجل واحد من مليون تشخيصها». وإذا لم يوجد شخص واحد من مليون يفهم الحط من قيمة العملة، فإنه لا يوجد شخص واحد من عشرة ملايين يفهم طرق العمل الداخلية لصندوق النقد الدولي. ويبقى أن نرى هل سنتمكن من أن ندرك تماماً طرق العمل هذه قبل أن يطبق الصندوق خطته استبدال الدولار بحقوق السحب الخاصة.

وفي النهاية فإن خطة صندوق النقد الدولي لحقوق السحب الخاصة، كما أُعلنت في مسوّدة وثيقته، هي وسيلة وليست حلاً. وتواجه الإخفاق المتعاقب

لأنظمة النقد الإلزامي عن طريق خلق نقد إلزامي جديد. وهي تكسو مشكلات العملات الورقية بورق جدران جديد.

إلا أن الخطة تحمل في طياتها خللين قاتلين ممكنين قد يقفان في طريقها: أولهما هو التوقيت، فهل يمكن لصندوق النقد الدولي تطبيق حلّ حقوق السحب الخاصة الجديد قبل الأزمة المالية المقبلة؟ فخلق عملة جديدة كما يتصورها الصندوق سيتطلب خمس سنوات على الأقل وربما أكثر. ولن يتمكن العالم، مع العجوزات المتزايدة في موازنة الولايات المتحدة وأزمة الديون السيادية التي لم تلاقِ حلاً لها في أوروبا وفقاعات الأصول في الصين، من بلوغ حقوق السحب الخاصة المتوفرة بكثرة من دون انهيار النظام المالي أولاً.

ويتعلّق الخلل الثاني في خطة صندوق النقد الدولي بالولايات المتحدة التي تملك ما يكفي من قوة التصويت في الصندوق لوأد خطة حقوق السحب الخاصة في مهدها. فتوسيع طباعة حقوق السحب الخاصة والاقتراض تم منذ عام ٢٠٠٩ بموافقة من الولايات المتحدة تمشّياً مع تفضيل إدارة أوباما للحلول المتعددة الأطراف، بدلاً من الأحادية، للقضايا الدولية. وقد تتخذ إدارة أميركية جديدة في عام ٢٠١٢ وجهة نظر مختلفة كما يوجد مجال لأن تبرز استراتيجية صندوق النقد الدولي استبدال الدولار كواحدة من قضايا الحملة الانتخابية. غير أن حقوق السحب الخاصة لا تزال حتى الآن حية، وبصحة جيدة، ومشاركة قوية في الرهانات النقدية العالمية.

◄ العودة إلى قاعدة الذهب

يولّد الذهب دفاعاً محموماً، سواء معه أو ضده، أكثر من أي موضوع آخر في التمويل الدولي. ويسارع معارضو قاعدة الذهب إلى إشهار الاقتباس الكينزي الشهير بأن الذهب كناية عن «أثر بربري قديم». ويشير المستثمر الأسطوري وارن بافت إلى أن ذهب العالم كله، إذا وُضع في مكان واحد، ليس أكثر من كتلة كبيرة من المعدن البرّاق لا يمكن لها أن تثمر أو تنتج مدخولاً. وكاد روبرت زوليك،

الشخصية المؤسساتية، أن يتسبب بنوبات إغماء للنخبة بمجرّد الإشارة إلى كلمة «ذهب» في خطاب ألقاه في تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠١٠، بالرغم من أنه امتنع تماماً عن الدعوة إلى قاعدة الذهب. وتعتبر النخبة بشكلٍ عام الدفاع عن الذهب سمةً من سمات السخفاء متبلّدي الذهن الذين لا يُقدّرون فوائد الكتلة النقدية «المرنة» و«المتوسعة».

ولا يقل المدافعون عن الذهب تزمّتاً في نظرتهم إلى المصرفيين المركزيين المعاصرين بوصفهم سحرة يستحضرون المال من الهواء من أجل تذويب المدّخرات التي اجتهدت الطبقة العاملة في جنيها. ويصعب التفكير في قضية مالية أخرى يوجد فيها القدر الأقل من القواسم المشتركة بين طرفي النقيض.

من سوء الحظ أن المواقف المترسخة ـ مع وضد ـ تقف حائلاً دون التفكير الجديد في كيفية إمكان عمل الذهب في النظام النقدي للقرن الحادي والعشرين. فهناك إحجام متجذر في الإيديولوجيا عن التحري عن سبل للتوفيق بين الاستقرار المُثبت للذهب والحاجة إلى درجة ما من الحرّية في إدارة الكتلة النقدية لمواجهة الأزمات وتصحيح الأخطاء. لقد حلّ زمن التوفيق.

ليس الذهب سلعة، ولا استثماراً، بل الذهب مال بامتياز. وهو نادر حقّاً، إذ يمكن وضع كل الذهب المنتج في التاريخ في مكعب طول كل جانب من جوانبه عشرين متراً (حوالى ستة أقدام)، أي ما يقارب حجم مبنى صغير للمكاتب في الضاحية. وتتوسع كتلة الذهب جراء عمليات التنقيب الجديدة بوقع بطيء إلى حد ما ومُتوقّع: حوالى ١,٩ بالمئة في السنة. وهذا بطيء إلى حد كبير بحيث لا يسمح بالتضخم؛ بل الواقع أن انكماشاً طفيفاً متواصلاً هو النتيجة الأكثر توقعاً بموجب قاعدة الذهب. والذهب ذو كثافة عالية تنتج عنها كمية كبرى من الوزن مضغوطة في حيّز صغير نسبة إلى المعادن الأخرى التي يمكن استخدامها قاعدة نقدية. والذهب كذلك من الصنف المنتظم، وهو عنصر ذو خصائص ثابتة، يحمل الرقم الذري ٧٩ في الجدول الدوري. وتأتي السلع التي يمكن استخدامها لدعم

الكتلة النقدية، كالنفط أو القمح، بأصناف كثيرة مختلفة ما يجعل استخدامها أمراً أكثر تعقيداً. والذهب لا يصدأ أو يفقد بريقه ويستحيل عملياً تدميره إلا بواسطة حوامض خاصة أو متفجرات. وهو ليّن وتسهل بالتالي صياغته نقوداً أو سبائك. وهو يمتلك كالمال سجل تتبع أطول ـ ما يزيد على خمسة آلاف سنة ـ من أي منافس، ما يُظهر فائدته لكثيرٍ من الحضارات والثقافات في ظروف متنوعة.

تبدو حجة استخدام الذهب قوية نظراً إلى هذه الخصائص المتمثلة بالندرة والمتانة والانتظام وغيرها. وتعود الأسباب إلى الحربين العالميتين الأولى والثانية، وإلى أسباب الكساد الاقتصادي الكبير وتفسّخ بريتون وودز. ويُعتبر بن برنانكي رئيس الاحتياطي الفدرالي والباحث البارز في الكساد الكبير واحداً من أقوى المثقفين المعارضين اعتماد الذهب قاعدةً نقدية. ويحتاج المدافعون عن الذهب إلى النظر في حججه، لدحضها في النهاية، إذا أُريد للنقاش أن يتقدّم.

يستقي بحث برنانكي في الذهب والكساد الكبير في الأساس من مجموعة كبيرة من أعمال بيتر تمين، وهو واحد من الباحثين البارزين في الكساد الكبير، وباري إيشنغرين، وغيرهما ممن أظهروا الروابط بين عملية قاعدة الصرف بالذهب من عام ١٩٢٤ إلى عام ١٩٣٦ والاقتصاد العالمي ككل. ويختصر برنانكي هذا العمل كالتالي:

> تمكنت الدول التي تخلّت عن الذهب من إعادة إنعاش كتلتها النقدية ومستويات الأسعار، وقد فعلت ذلك بعد بعض التأخير؛ واضطرت الدول التي حافظت على الذهب إلى مزيدٍ من الانكماش الاقتصادي. ويظهر الدليل الساحق بأن الدول التي تخلت عن قاعدة الذهب انتعشت من الكساد بأسرع من تلك التي حافظت على الذهب. ولم يظهر أي بلد بالفعل أي انتعاش اقتصادي ذي مغزى وهو باقٍ على قاعدة الذهب(١).

(١) Ben Bernanke, "The Macroeconomics of the Great Depression: A Comparative Approach," *Journal of Money, Credit and Banking 27* (1995): 1-28.

يدعم الدليل التجريبي استنتاجات برنانكي، إلا أن هذا الدليل ليس إلا إيضاحاً لديناميةِ الامتلاك بلا رحمة في قلب كل حروب العملات. ولا يختلف الأمر عن القول إذا غزت دولةٌ ما دولةً أخرى ونهبتها بأنها ستصبح أغنى والأخرى أكثر فقراً، وهذا أمر صحيح أيضاً. إلا أن المسألة تكمن في هل إن هذا هو النموذج المرغوب فيه أم لا.

ولو أن فرنسا تخلّت عن قاعدة الذهب في الوقت نفسه الذي تخلت فيه إنكلترا عنها في عام ١٩٣١ لانتفت الأفضلية الإنكليزية نسبةً إلى فرنسا. وانتظرت فرنسا في الواقع حتى عام ١٩٣٦ لتخفض قيمة صرف عملتها وسمحت في غضون ذلك لإنكلترا بسرقة النمو منها. ولا يوجد ما هو استثنائي في تلك النتيجة، بل يجب في الواقع توقّعها.

تحاول الولايات المتحدة اليوم، بتوجيه من برنانكي، القيام بما قامت به إنكلترا في عام ١٩٣١: خفض قيمة صرف عملتها. وقد نجح برنانكي في خفض قيمة صرف الدولار على أساس مطلق كما يُثبت ذلك الارتفاع على سنوات عدة في سعر الذهب. إلا أن جهوده لخفض سعر صرف الدولار على أساس نسبي في مقابل العملات الأخرى تأخرت أكثر. فقد تقلّب سعر الدولار في مقابل عملات أخرى لكن سعر صرفه لم يتراجع في شكل ملحوظ وثابت في مقابلها كلّها. وما يحصل في المقابل هو أن كل العملات الرئيسية تخفض في الحال سعر صرفها في مقابل الذهب. وينتج عن ذلك تضخم عالمي في السلع، بحيث تحوّل الأمر من امتلاك الجار بلا رحمة إلى امتلاك العالم بلا رحمة.

دعم برنانكي نظريته المتمثلة في أن اللوم يقع جزئياً على الذهب بالطبيعة الحادة والمتمادية للكساد الكبير، وطوّر نموذج العوامل الستة العملي الذي يظهر العلاقة بين قاعدة العملة التي يخلقها البنك المركزي والكتلة النقدية الأكبر التي يخلقها النظام المصرفي واحتياطات الذهب التي قُسمت بحسب

الكمية والسعر واحتياطات سوق الصرف الأجنبية[1].

نموذج برنانكي أشبه بهرم مقلوب مع بعض الذهب والصرف الأجنبي في القعر، والمال الذي يخلقه الاحتياطي الفدرالي من فوق الذهب، بل المزيد من المال الذي تخلقه البنوك فوق ذلك كله. وتكمن الخدعة في وجود ما يكفي من الذهب حتى لا يسقط الهرم المقلوب. وقد تطلّب القانون الأميركي حتى عام ١٩٦٨ وجود كمية الحد الأدنى من الذهب في قعر الهرم. وتوجّب على قيمة الذهب بالسعر الثابت أن تبلغ في زمن الكساد الكبير ما لا يقل عن ٤٠ بالمئة من أموال الاحتياطي الفدرالي، من دون وجود حدّ أعلى. وهو ما يعني أنه يمكن لكتلة الاحتياطي الفدرالي النقدية أن تتقلص حتى ولو أخذت كتلة الذهب في الازدياد. وهو ما يحصل عندما يخفض المصرفيون رافعتهم المالية.

ولاحظ برنانكي:

> شكّلت في الغالب الكتل النقدية للدول التي تعتمد قاعدة الذهب ـ بأبعد من أن تعادل قيمة النقد الذهبي، كما قد توحي بذلك النظرة الساذجة إلى قاعدة الذهب ـ مضاعِفات كبرى لقيمة احتياطي الذهب. واستمر مجموع

---

(١) Ben Bernanke, "The Macroeconomics of the Great Depression: A Comparative Approach," *Journal of Money, Credit and Banking 27* (1995). ويعلن نموذج برنانكي المحدد:

ك١ = (ك١/قاعدة) x (قاعدة/احتياط) x (احتياط/ذهب) x سعر الذهب x كمية الذهب

حيث:

ك١ = الكتلة النقدية ك١ (المال والأوراق النقدية في التداول إضافة إلى ودائع البنوك التجارية)،

القاعدة = القاعدة النقدية (المال والأوراق النقدية في التداول إضافة إلى احتياطي البنوك التجارية)،

الاحتياط = الاحتياطات الدولية للبنك المركزي (الأصول الاجنبية إضافة إلى احتياطي الذهب)، مقوّمة بالعملة المحلية،

الذهب = احتياطي البنك المركزي من الذهب، مقوّمة بالعملة المحلية = سعر الذهب الرسمي الداخلي x الكمية المادية لاحتياطات الذهب،

سعر الذهب = سعر الذهب الرسمي بالعملة المحلية،

كمية الذهب = الكمية المادية لاحتياطي الذهب (بالطن المتري عل سبيل المثال).

أرصدة النقد الذهبي في النمو في خلال الثلاثينيات؛ لذا يجب ردّ... التراجعات الحادة... في الكتل النقدية بالكامل إلى التقلصات في معدل نسبة المال إلى الذهب.

يعطي برنانكي سببين لتقلص الكتلة النقدية في هذه البلدان حتى مع وجود وفرة من الذهب. يتعلّق السبب الأول بالخيارات السياسية للمصرفيين المركزيين في حين يتعلق الثاني بخيارات المودعين والمصرفيين المركزيين ردّاً على الذعر المصرفي. ويخلص برنانكي، استناداً إلى هذه الخيارات، إلى أنه يوجد، بموجب قاعدة الصرف بالذهب، توازنان بين كتلتين نقديتين. ويوجد أحد التوازنين مع ارتفاع نسبة الثقة وتوسع نسب الرفع المالي. أما الثاني فيحصل عند تراجع الثقة وتقلّص نسبة الرفع المالي. وعندما يتسبب فقدان الثقة بالتقلّص المالي من خلال خفض المديونية، فإنه يمكن لهذه العملية أن تخفض الثقة وتؤدي إلى المزيد من التقلّص في الميزانيات العامة للبنوك والتراجع في الإنفاق والاستثمار. ويخلص برنانكي إلى أنه «يبدو أن قاعدة الصرف بالذهب تشبه إلى حد كبير، في ضعفها حيال التوقعات المؤكدة لذاتها... النظام المصرفي في غياب ضمان الودائع». وها نحن من جديد أمام نبوءة مرتون التي تحقق ذاتها بذاتها.

ويُعتبر هذا دليلاً قاطعاً بالنسبة إلى برنانكي وإيشنغرين وكروغمان، وإلى جيل من الباحثين الذين حققوا ذواتهم منذ الثمانينيات. فقد شكّل الذهب قاعدة الكتلة النقدية، وبات بالتالي عاملاً يحد من توسّع المال في زمن الحاجة الماسة إلى المزيد منه. وفي هذا دليل تحليلي وتاريخي، يعززه دليل إيشنغرين التجريبي ونموذج برنانكي، إلى أن الذهب شكّل عاملاً كبيراً في الكساد الكبير. ويظهر الدليل، في أذهانهم، أن الذهب ساهم في التسبب بالكساد الكبير وأن الذين تخلّوا عن الذهب أولاً انتعشوا أولاً. ومن يومها فقد الذهب الحظوة بوصفه أداة مالية. وانتهى الأمر.

تضمنت القضية الأكاديمية المناهضة للذهب خللاً ضخماً بالرغم من شبه الإجماع على هذه النقطة. فلا علاقة للجدل المناهض للذهب بالذهب في حد

ذاته؛ بل يتعلّق بالسياسة. ويمكن للمرء رؤية هذا بقبوله بنموذج برنانكي على أن ينظر من ثم في السيناريوهات البديلة في سياق الكساد الكبير.

يشير برنانكي على سبيل المثال إلى نسبة قاعدة العملة إلى مجموع احتياطي الذهب والصرف الأجنبي، وتُدعى أحياناً نسبة التغطية. وأمكن للاحتياطي الفدرالي، مع تدفق الذهب إلى الولايات المتحدة في أوائل الثلاثينيات، أن يسمح لكتلة قاعدة العملة بالتوسع إلى ما يصل مرتين ونصف قيمة الذهب. ولم يفعل الاحتياطي الفدرالي ذلك وقلّص في الواقع الكتلة النقدية جزئياً للحد من الوقع التوسعي لدفق الذهب. وشكّل هذا خياراً سياسياً اعتمده الاحتياطي الفدرالي. ويمكن لخفض الكتلة النقدية إلى مستوى أدنى مما يمكن بخلاف ذلك تحقيقه أن يحصل مع الذهب ومن دونه ويشكّل خياراً سياسياً مستقلاً عن كتلة الذهب. ومن الخطأ تاريخياً وتحليلياً لوم الذهب على تقلّص الكتلة النقدية.

يشير برنانكي إلى الذعر المصرفي في أوائل الثلاثينيات وتفضيل البنوك والمودعين خفض نسبة الكتلة النقدية الواسعة إلى قاعدة العملة. وأعرب المصرفيون بدورهم عن تفضيلهم الذهب على الصرف الأجنبي في تركيبة احتياطيهم. وهاتان الملاحظتان صحيحتان تاريخياً لكن لا علاقة لهما بالضرورة بالذهب. ولا يحتاج خفض نسبة الكتلة النقدية الواسعة إلى الكتلة النقدية الضيقة إلى تضمين الذهب على الإطلاق ويمكنه أن يحصل في أي وقت، وهو حصل في الواقع في أعقاب ذعر عام ٢٠٠٨. ويتعلّق استبدال البنوك المركزية الذهب بالصرف الأجنبي بالذهب لكنه يمثل مع ذلك خياراً سياسياً تقوم به البنوك المركزية. وأمكن لهذه البنوك بالسهولة نفسها أن تعبّر عن الخيار المعاكس وتزيد في الواقع من احتياطيها.

يوجد، إضافة إلى هذا الدحض لتحليل برنانكي التاريخي المحدد، عدد من الأفعال التي أمكن للمصرفيين المركزيين اتخاذها في الثلاثينيات للتخفيف من الوضع المالي المحشور من دون التقيّد بالذهب. وأمكن للاحتياطي الفدرالي شراء

الصرف الأجنبي بدولارات مطبوعة حديثاً في عملية تشبه خطوط البنوك المركزية المعاصرة لتبادل العملات، وتنعش بالتالي كلًّا من وضعيتي الاحتياطي الأميركي والأجنبي اللتين أمكنهما حتى دعم المزيد من خلق المال. وقد أوجدت حقوق السحب الخاصة في الستينيات لتحل بالضبط مشكلة الاحتياطات غير الكافية التي ووجهت في الثلاثينيات. ولو نشبت من جديد أزمة سيولة عالمية على طراز تلك التي حصلت في الثلاثينيات سيمكن إصدار حقوق سحب خاصة لتوفير قاعدة صرف أجنبية يمكن أن تنبع منها عملية خلق المال والتمويل التجاري، تماماً كما كان الأمر في عام ٢٠٠٩. وسيتم القيام بهذا لتجنب الانكماش العالمي والكساد في التجارة الدولية. ومن جديد، يمكن القيام بخلق المال هذا من دون أي صلة بالذهب على الإطلاق. وأي فشل في القيام بهذا ليس فشلاً للذهب؛ بل هو فشل للسياسة.

قصّر المصرفيون المركزيون في الثلاثينيات، وبخاصة الاحتياطي الفدرالي وبنك فرنسا، عن إنعاش الكتلة النقدية ما أمكن حتى في ظل قاعدة الصرف بالذهب. وشكّل هذا واحداً من الأسباب الأساسية للكساد الاقتصادي الكبير؛ بيد أن العامل المُقيّد لم يكن الذهب بل افتقار البنوك المركزية إلى بعد النظر والمخيلة.

ويشك المرء في أن معارضة برنانكي الحقيقية للذهب اليوم لا تنبع من كونه عائقاً فعلياً أمام زيادة الكتلة النقدية في الثلاثينيات بل في أنه قد يصبح كذلك عند حدّ ما اليوم. فقد حصل إخفاق في استخدام كل القدرة التي امتلكها المصرفيون على خلق المال في الكساد الكبير، إلا أن هذه المقدرة لم تكن غير محدودة أبداً. ويريد برنانكي الاحتفاظ بقدرة المصرفيين المركزيين الفعلية على خلق كميات غير محدودة من المال وهو ما يتطلب التخلي عن الذهب. وتمكن برنانكي والاحتياطي الفدرالي منذ عام ٢٠٠٩ من اختبار السياسة القاضية بخلق المال غير المحدود في ظروف العالم الفعلي.

يشبه إلقاء اللوم في الكساد الكبير على الذهب إلقاء اللوم في السطو على مصرف على أمين الصندوق. قد يكون أمين الصندوق موجوداً لدى حصول السطو، لكنه لم يرتكب الجرم. وليس الذهب من ارتكب جرم تضييق المال في حالة الكساد الكبير بل المصرفيون المركزيون الذين انخرطوا في سلسلة طويلة من الحماقات السياسية التي أمكن تفاديها. فالذهب في التمويل العالمي ليس سياسة بل أداة. وجاء رمي مأساة الكساد الكبير على أقدام قاعدة الذهب مناسباً للمصرفيين المركزيين الذين يسعون إلى القدرة على طباعة المال في شكل غير محدود. فالمصرفيون المركزيون، وليس الذهب، هم المسؤولون عن الكساد الكبير، أما الاقتصاديون الذين يستمرون في إلقاء اللوم على الذهب فإنما هم يبحثون عن ذريعة لتبرير النقد الإلزامي من دون حدود.

هل يمكن للذهب أن يلعب دوراً بناء اليوم إذا تمت تبرئته من تهمة الزور بأنه تسبب بالكساد الكبير؟ وكيف ستبدو قاعدة الذهب بالنسبة للقرن الحادي والعشرين؟

إن أكثر المدافعين الصيّاحين عن قاعدة الذهب في المدونات الإلكترونية المنتشرة في كل مكان وفي غرف المحادثة يعجزون عن شرح ما الذي يعنونه بذلك بالضبط. يتضح الشعور العام بأن المال يجب أن يرتبط بشيء ملموس وبأنه لا يجب تمكين البنوك المركزية من خلق المال بلا حدود. غير أنه يصعب أكثر تحويل هذا الشعور إلى نظام نقدي يتعامل مع التحديات الدورية للذعر والكساد.

يشكّل أبسط أنواع قواعد الذهب ـ ولنسمّه قاعدة الذهب الصرف ـ قاعدة يُعرّف فيها الدولار بأنه كمّية محددة من الذهب وبأن الوكالة التي تصدر الدولارات تمتلك ما يكفي من الذهب لاسترداد الدولارات غير المسددة على قاعدة واحد مقابل واحد من السعر المحدد. ويشكّل الدولار الورقي في هذه المنظومة وصلاً حقيقياً من المخزن بكمية من الذهب يتم الاحتفاظ بها كأمانة لحامل هذا الدولار ويمكن استردادها غبّ الطلب. ويستحيل بموجب قاعدة الذهب هذه توسيع كتلة

النقد من دون توسيع كتلة الذهب من خلال ما يتم استخراجه من المناجم أو من مشتريات أخرى. وستحقن هذه المنظومة نزعة انكماشية خفيفة في الاقتصاد بما إن كتلة الذهب العالمية تزيد بنحو ١,٥ بالمئة في السنة في حين يبدو أن الاقتصاد الفعلي قادر على نمو ثابت بنسبة ٣,٥ بالمئة في ظل ظروف مثالية. وسيتوجب على الأسعار، لتتساوى الأمور، أن تهبط بنحو ٢ بالمئة في السنة لموازنة النمو الحقيقي البالغ ٣,٥ بالمئة مع نسبة ١,٥ بالمئة من الزيادة في الكتلة النقدية، وربما حال هذا الانكماش دون الاقتراض على الهامش. وستسمح قاعدة الذهب المحض بخلق الائتمان والدين من خلال استبدال العملة بالسندات لكنها لن تسمح بخلق المال بما هو أكثر من كمية الذهب المودعة. وقد يعمل هذا النوع من أدوات الدين في الاقتصاد بوصفه بديلاً من المال أو ما يشبه المال، لكنه لن يصبح مالاً بالمعنى الضيّق للكلمة.

وتضم أشكال قاعدة الذهب الأخرى كلها صورة من صور الرفع المالي على مخزون الذهب الموجود، وهو ما يمكن أن يأخذ شكلين. يتضمن الأول إصدار المال بشكل يفيض عن مخزون الذهب. ويتضمن الثاني استخدام بدائل من الذهب، مثل الصرف الأجنبي أو حقوق السحب الخاصة، من تكتل الذهب الذي يرتكز إليه المال. ويمكن استخدام هذين الشكلين من الرفع المالي باستقلال أحدهما عن الآخر أو بالترادف. ويتطلب هذا النوع من قاعدة الذهب ـ ولنسمها قاعدة الذهب المرنة ـ النظر في عدد من الأسئلة المرسومة. ما هي النسبة المئوية الأدنى من الكتلة النقدية التي يجب أن تكون ذهباً؟ هل إن ٢٠ بالمئة مريحة؟ هل يحتاج إحلال الثقة إلى ٤٠ بالمئة؟ احتفظ الاحتياطي الفدرالي تاريخياً بنحو ٤٠ بالمئة من الاحتياطي الجزئي بالذهب في مقابل المعروض من القاعدة النقدية. وبقيت هذه النسبة في أوائل نيسان/أبريل ٢٠١١ عند حدود ١٧,٥ بالمئة. وبالرغم من أن الولايات المتحدة خرجت منذ زمن طويل عن أي قاعدة رسمية للصرف بالذهب، استمر نوع من قاعدة الذهب الظل في نسبة الذهب إلى قاعدة النقد حتى في أوائل القرن الحادي والعشرين.

وتتعلق المسائل الأخرى بتعريف المال من أجل احتساب معدل المال إلى الذهب. وتوجد تعريفات مختلفة لـ «المال» في النظام المصرفي بحسب توفّر وسيولة الأدوات التي يتم احتسابها. وتألف ما تُسمى قاعدة النقد، أو «ك صفر»، من الأوراق المالية والقطع النقدية في التداول إضافة إلى الاحتياط الذي تودعه البنوك لدى الاحتياطي الفدرالي. أما التحديد الأوسع للمال فهو «ك١» الذي يتضمن حسابات الشيكات وشيكات السفر لكنه لا يُحتسب من ضمن احتياطي البنك. ويحتسب الاحتياطي الفدرالي كذلك «ك٢» الشبيه بـ «ك١» باستثناء تضمنه أيضاً حسابات التوفير وبعض الودائع لأجل. وتستخدم البنوك المركزية الأجنبية تعريفات مماثلة. وبلغت «ك١» في نيسان/أبريل ٢٠١١ نحو ١,٩ تريليون دولار و«ك٢» نحو ٨,٩ تريليون دولار. ولأن «ك٢» أكبر بكثير من «ك١» فسيكون لاختيار تعريف محدد لـ «المال» وقع كبير على السعر الضمني للذهب عند احتساب نسبة الذهب إلى المال.

وتبرز مشكلات مماثلة لدى تقرير كمية الذهب التي يجب أن يشتمل عليها الاحتساب. هل يجب فقط احتساب الذهب الرسمي لهذا الغرض أم يجب تضمين الذهب الذي يمتلكه الخاصة؟ هل يجب أن يتم الاحتساب بالإشارة فقط إلى الولايات المتحدة أم يجب بذل بعض الجهد لمأسسة هذه القاعدة باستخدام الذهب الذي تمتلكه كل الاقتصادات الكبرى؟

يجب مراعاة الآلية القانونية التي سيتم من خلالها فرض قاعدة الذهب. قد يكفي نظام أساسي قانوني، لكن النظم الأساسية قابلة للتغيير. وقد يصبح من المفضل إجراء تعديل دستوري أميركي بما أنه يصعب تغييره ويمكنه بالتالي أن يوحي بالقدر الأكبر من الثقة.

كم يجب أن يكون سعر الذهب بالدولار في ظل هذه القاعدة الجديدة؟ شكل اختيار السعر الخاطئ الخلل الأكبر الوحيد في قاعدة الصرف بالذهب في العشرينيات. وكان مستوى سعر ٢٠,٦٧ دولار لأونصة الذهب المستخدم في

عام ١٩٢٥ انكماشياً جداً لأنه لم يأخذ في الحسبان طباعة المال الضخمة التي حصلت في أوروبا في خلال الحرب العالمية الأولى. ولربما جاء سعر ٥٠ دولاراً للأونصة أو حتى أكثر في عام ١٩٢٥ تضخمياً بعض الشيء وساهم في تفادي بعض أسوأ آثار الكساد الكبير.

ومن شأن أخذ العوامل السابقة في الحسبان أن يأتي ببعض النتائج المذهلة. ويوحي التالي بنتيجة أسعار الذهب عند استخدام العوامل المشار إليها من دون الإيحاء بوجود أي مستوى «صحيح» محدد:

عوامل قاعدة الذهب المرنة	السعر الموحى به للذهب (منذ نيسان/أبريل ٢٠١١)
كتلة المال الأميركية (ك١) مدعومة ٤٠٪ بالذهب	٢٥٩٠ دولاراً للأونصة
كتلة المال الأميركية (ك صفر) مدعومة ٤٠٪ بالذهب	٣٣٣٧ دولاراً للأونصة
كتلة المال الأميركية (ك ١) مدعومة ١٠٠٪ بالذهب	٦٤٧٥ دولاراً للأونصة
كتلة مال الولايات المتحدة، الصين، البنك المركزي الأوروبي مدعومة ٤٠٪ بالذهب	٦٩٩٣ دولاراً للأونصة
كتلة المال الأميركية (ك صفر) مدعومة ١٠٠٪ بالذهب	٨٣٤٢ دولاراً للأونصة
كتلة المال الأميركية (ك٢) مدعومة ٤٠٪ بالذهب	١٢٣٤٧ دولاراً للأونصة
كتلة مال الولايات المتحدة، الصين، البنك المركزي الأوروبي (ك٢) مدعومة ١٠٠٪ بالذهب	٤٤٥٥٢ دولاراً للأونصة

ويمكن، في سبيل فرض الانضباط على أي نظام يتم اختياره، السماح بوجود سوق حرة للذهب جنباً إلى جنب مع السعر الرسمي. ويمكن عندها الطلب من

البنك المركزي القيام بعمليات السوق المفتوحة للحفاظ على سعر السوق عند السعر الرسمي أو على مقربة منه.

ولنفترض أن نسبة التغطية التي يتم اختيارها هي تلك التي استخدمتها الولايات المتحدة في الثلاثينيات عندما طُلب من الاحتياطي الفدرالي الاحتفاظ باحتياطي من الذهب يساوي ٤٠ بالمئة من المعروض من قاعدة المال. وستتسبب هذه القاعدة، باستخدام معطيات نيسان/أبريل ٢٠١١، بتحديد سعر الذهب عند ٣٣٣٧ دولاراً للأونصة. ويمكن للاحتياطي الفدرالي إقامة نطاق تقلّب ضيق حول ذلك السعر، لنقل بنسبة ٢,٥ بالمئة صعوداً أو نزولاً. ويعني هذا أنه إذا هبط سعر السوق ٢,٥ بالمئة، إلى ٣٢٥٤ دولاراً للأونصة، سيُطلب من الاحتياطي الفدرالي دخول السوق وشراء الذهب إلى أن يستقر السعر أقرب إلى ٣٣٣٧ دولاراً للأونصة. وإذا ارتفع السعر في المقابل ٢,٥ بالمئة إلى ٣٤٢٠ دولاراً للأونصة، فسيتوجب على الاحتياطي الفدرالي التدخل في السوق بائعاً إلى أن يعود السعر إلى مستوى ٣٣٣٧ دولاراً للأونصة. وسيمكن للاحتياطي الفدرالي الاحتفاظ بحريته في تعديل الكتلة النقدية أو في رفع أو خفض معدلات أسعار الفائدة كما يراه مناسباً بشرط الحفاظ على نسبة التغطية وبقاء سعر السوق الحرة للذهب مستقراً عند السعر الرسمي أو قريباً منه.

المسألة الأخيرة التي يجب النظر فيها هي درجة المرونة التي ستسمح للمصرفيين المركزيين بالانحراف عن نسب التغطية الصارمة في حالات الطوارئ الاقتصادية. وهناك أوقات، ولو أنها نادرة، عند بروز أزمة سيولة حقيقية أو تصاعد في التضخم قد يصبح من المرغوب فيه خلق سريع للمال يتجاوز نسبة تغطية المال في مقابل الذهب. ومن شأن هذه القدرة الاستثنائية أن تعالج المشكلة المتعلقة بالذهب التي يدّعيها برنانكي في دراساته للسياسة النقدية في زمن الكساد الكبير. وهذه مسألة سياسية صعبة للغاية لأنها تخلص إلى مسألة الثقة بين البنوك المركزية والمواطنين الذين تزعم أنها تخدمهم. فقد تمثل تاريخ البنوك المركزية في شكل عام بأنه تاريخ الحنث بالوعود عندما يتعلق الأمر بقابلية تحويل المال

إلى ذهب، فيما تمثّل تاريخ المصرف المركزي في أميركا في شكل خاص بأنه تاريخ تعزيز المصالح المصرفية على حساب المصلحة العامة. وكيف يمكن، بالنظر إلى هذا التاريخ وإلى علاقة الخصومة بين البنوك المركزية والمواطنين، توليد الثقة المطلوبة؟

سبقت الإشارة إلى عاملَيْن من العوامل الأساسية لبناء الثقة في نظام جديد مدعوم من الذهب: منظومة قانونية قوية وعمليات السوق المفتوحة الإلزامية لاستقرار الأسعار. ويمكننا، بوجود هذه الركائز، النظر في الظروف التي يمكن فيها السماح للاحتياطي الفدرالي بخلق المال الورقي وتجاوز نسبة سقف التغطية.

ستقضي إحدى المقاربات بترك الاحتياطي الفدرالي يتجاوز السقف بمبادرة منه تقترن بإعلان عام. ويُفترض بالاحتياطي الفدرالي القيام بذلك في الحالات القصوى مثل التقلّص الانكماشي من النوع الذي اختبرته إنكلترا في العشرينيات. وستشكل عمليات السوق المفتوحة في هذه الحالات نوعاً من الاستفتاء الديمقراطي على قرار الاحتياطي الفدرالي. وإذا تلاقت السوق مع حكم الاحتياطي الفدرالي على الانكماش فلن يحصل تهافت على الذهب، بل سيتوجب في الواقع على الاحتياطي الفدرالي أن يشتري الذهب للحفاظ على السعر. وإذا شكّكت السوق في المقابل في حكم الاحتياطي الفدرالي فقد ينتج عن ذلك تهافت على معاودة شراء الذهب بالعملة الورقية، ما سيشكّل إشارة قوية إلى الاحتياطي الفدرالي بأن عليه العودة إلى النسبة الأصلية للمال في مقابل الذهب. وسيبدو الأمر، استناداً إلى ما لاحظه علماء السلوك الاقتصاديين وعلماء الاجتماع في شأن «حكمة الجماهير» كما تنعكس في أسعار السوق، بمثابة دليل أكثر وثوقاً من الاعتماد على حكم بضعة محامين واقتصاديين تضمهم قاعة اجتماعات الاحتياطي الفدرالي ذات السقف المرتفع.

ويقضي تنوع في هذه المقاربة بالسماح للاحتياطي الفدرالي بتجاوز سقف نسبة التغطية بالذهب عند الإعلان الموثوق عن الطوارئ المالية ببيان مشترك من

رئيس الولايات المتحدة ورئيس مجلس النواب. ومن شأن هذا أن يمنع الاحتياطي الفدرالي من الانخراط في عمليات إنقاذ مالي أحادية الجانب وتجارب مالية، ويخضعها للرقابة الديمقراطية إذا احتاج إلى توسيع الكتلة النقدية في حالات الطوارئ الحقيقية. وسيعادل هذا الإجراء «جرعة مزدوجة» من الديمقراطية بما أن المسؤولين المنتخبين هم الذين سيعلنون حالة الطوارئ في الأساس، وسيصوت المشاركون في السوق بمحافظهم المالية للتصديق على حكم الاحتياطي الفدرالي بقرارهم شراء الذهب أم لا.

تتوجب كذلك معالجة تداعيات قاعدة الذهب الجديدة على النظام النقدي العالمي. ويفيد تاريخ حربيْ العملات الأولى والثانية بأن قواعد الذهب الدولية تبقى إلى أن يعاني أحد أعضاء المنظومة في العادة ما يكفي من الضائقة الاقتصادية جراء الإغراق في الدين ليقرر البحث عن فائدة أحادية الجانب ضد شركائه التجاريين من خلال الخروج عن قاعدة الذهب وخفض سعر صرف عملته. ويتمثل أحد الحلول لهذا النمط الانفصالي الأحادي في خلق عملة عالمية مدعومة بالذهب من النوع الذي اقترحه كينز في بريتون وودز. وربما أمكن إحياء الاسم الذي اقترحه كينز، وهو «بانكور». ولن تشكل الـ «بانكور» نقداً إلزامياً قابلاً للنفخ مثل حقوق السحب الخاصة اليوم بل مال حقيقي مدعوم بالذهب. ويمكن تعيين الـ «بانكور» بوصفها العملة الوحيدة الصالحة للاستخدام في التجارة الدولية وتسوية ميزان المدفوعات. وسيثبّت سعر العملات المحلية بالـ «بانكور» وتُستخدم في الصفقات الدولية ولا يمكن خفض سعر صرفها مقابل الـ «بانكور» إلا بموافقة من صندوق النقد الدولي. وهو ما سيستحيل معه القيام بخفض أحادي الجانب أو فوضوي في سعر صرف العملات، وبالتالي الشروع في حرب عملات.

تستحق المسائل المتعلقة بإعادة العمل بقاعدة ذهب تتمتع بما يكفي من المرونة لتتناسب مع الممارسات البنكية الحديثة دراسةً مكثّفةً بدلاً من الاستخفاف. وفي الإمكان خلق مؤسسة تقنية تنشأ عن البيت الأبيض والكونغرس

توظف خبراء توكل إليهم مهمة تطوير قاعدة ذهب عملية لتطبيقها على امتداد أفق من خمس سنوات. وستعالج هذه المؤسسة بالتحديد المسائل المطروحة سابقاً مع تركيز خاص على تثبيت سعر الصرف المناسب لتفادي أخطاء العشرينيات.

بالاستناد إلى الكتلة النقدية وحجم مخزون الذهب في الولايات المتحدة الأميركية وباستخدام ٤٠ بالمئة كمعيار لنسبة التغطية سيصبح سعر الذهب ٣٥٠٠ دولاراً تقريباً للأونصة الواحدة. لكن، ونظراً إلى فقدان المواطنين الثقة بالبنوك المركزية وباستمرارها في اختبار إنقاص قيمة العملة، يبدو من المرجح أن الأمر سيتطلب تعريفاً أوسع للكتلة النقدية ونسبة أعلى من التغطية لضمان الثقة بقاعدة الذهب الجديدة. ومن شأن اتباع هذه الممارسة على مستوى عالمي أن يتطلب أسعاراً أعلى لأن الاقتصادات الكبرى، مثل الصين، تمتلك كتلاً نقدية ورقية أكثر من الولايات المتحدة وذهباً أقل بكثير. ويستحق الأمر بحثاً واسعاً، بيد أنه من المرجح أن يصبح السعر ٧٥٠٠ دولار للأونصة استناداً إلى الحاجة المتوقعة لاستعادة الثقة على أساس عالمي. وقد يبدو الأمر بالنسبة إلى بعض المراقبين تغييراً كبيراً في قيمة الدولار؛ بيد أن التغيير قد حصل فعلاً في الجوهر، إلا أنه لم يحظَ بالاعتراف من الأسواق والبنوك المركزية والاقتصاديين.

قد يكون لمجرد الإعلان عن مثل هذا الجهد وقع فوري مفيد ومُرسّخ لاستقرار الاقتصاد العالمي إذ تبدأ الأسواق في تثمين الاستقرار المستقبلي تماماً كما ثمنت الأسواق تلاقي العملات الأوروبية قبل سنوات على إطلاق اليورو. وما إن يتم تحديد مستوى الأسعار المناسب حتى يمكن الإعلان عنها مسبقاً وتبدأ عمليات الأسواق المفتوحة مباشرة لتثبيت العملات عند المكافئ الذهبي الجديد. ويمكن أخيراً تثبيت سعر العملات نفسها على الذهب، كما يمكن إطلاق عملة عالمية جديدة مدعومة بالذهب تُثبت أسعار العملات الأخرى عليها. ويمكن عند هذا الحد إعادة توجيه طاقات العالم وإبداعه من الاستغلال عبر التلاعب بالنقد الإلزامي إلى التكنولوجيا وتحسين الإنتاج وغير ذلك من الابتكارات. وسيتغذى النمو العالمي من الثروة الحقيقية بدلاً من الثروة الورقية.

◄ الفوضى

ربما كانت النتيجة الأكثر احتمالاً لحروب العملات ولإنقاص قيمة الدولار هي في الانهيار الفوضوي والكارثي لثقة المستثمر التي تنتج عنها إجراءات طارئة تتخذها الحكومات للحفاظ على مظهر نظام مالي وتجاري واستثماري يعمل. ولن يشكل هذا نية الجميع أو خطتهم؛ بل سيحصل مثل الانهيار الثلجي الذي تتسبب به آخر طبقة من الندف المالية في سفح جبل غير مستقر من الدين.

اتصل تقلّب النظام المالي في الأعوام الأخيرة بالتنوع الذي ازداد كثيراً، وبالترابط بين المشاركين بالسوق. وازدادت المخاطر المطمورة في شكل تصاعدي من خلال النطاق المتوسع جدّاً لعقود المشتقات الوطنية والرافعات المالية في البنوك الأكبر من أن يُسمح لها بالإفلاس. ولا يمكن معرفة النسق الحقيقي للعتبات الحرجة لكل المشاركين في السوق، إلا أن المنظومة الإجمالية هي بالتأكيد أقرب إلى الحراجة من قبل للأسباب التي سبق مناقشتها بالتفصيل. وكل ما يتطلبه الشروع في الانهيار هو محفز مناسب نسبة إلى الحد الأدنى من العتبات الحرجة. ولا يُفترض بذلك أن يكون حدثاً بالغ الأهمية. وما علينا إلا أن نتذكر أن الصاعقة ذات الحجم نفسه تتسبب بكلا الحريقين الصغير والكبير، وأن ما يجعل الحريق يتوسع ليس الصاعقة بل حالة العالم.

قد يكون المحفّز جديراً بالملاحظة في حد ذاته، إلا أن الرابط بين المحفز والانهيار قد لا يظهر على الفور. وفي ما يلي سيناريو سلسلة من وصلات الانهيار.

يحصل الحدث السيىء عند بداية يوم تداول في أوروبا. يفشل مزاد على سندات الحكومة الإسبانية في شكل غير متوقع وتعجز إسبانيا لفترة وجيزة عن تجديد بعض الدين المستحق بالرغم من وعود البنك المركزي الأوروبي والصين بدعم سوق السندات الإسبانية. تَجمع فرنسا وألمانيا على عجل رزمة إنقاذ، إلا أنه سبق للثقة أن تلقت ضربة قاسية. وفي اليوم نفسه يتقدم متعامل فرنسي أساسي غامض في السندات ولكنه مهم نُظمياً بطلب إشهار إفلاسه. والمشكلات في

أوروبا هي في العادة جيّدة للدولار، لكن كلا الدولار واليورو باتا في الوقت الحاضر تحت الحصار. وكان الخبران المزدوجان السيئان من إسبانيا وفرنسا كافيين لدفع بعض شجعان صندوق التقاعد الهولندي بالدولار إلى تغيير آرائهم لمصلحة الذهب. وبالرغم من أن الصندوق الهولندي لا ينشط عادة في التداول من ـ و ـ إلى الدولار فإنه ضغط على زر «البيع» وشرعت بعض ندف الثلج في الانزلاق. كذلك يتم في جنيف اجتياز إحدى العتبات الحرجة للدولار في أحد صناديق التحوّط، ما أدى به هو الآخر إلى الضغط على زر «البيع». وها إن الانزلاق أخذ يبدو للعيان؛ ومعه بدأ الانهيار الثلجي.

سرعان ما سيتحرك الدولار إلى خارج مجاله السابق في التداول ويبدأ في تسجيل انخفاضات جديدة نسبة إلى المؤشرات الاستشرافية. ويضطر المتداولون ممن سبق أن تلقوا تعليمات بحدود وقف الخسارة إلى البيع عندما تبلغ الأمور تلك الحدود، ولا يؤدي هذا التداول الهادف إلى وقف الخسارة إلا إلى زيادة زخم إجبار الدولار على التراجع. ومع تزايد الخسائر تأخذ صناديق التحوّط التي علقت في الجانب الخاطئ من السوق في بيع الأسهم الأميركية لجمع المال النقدي لتغطية طلب هامش التغطية. ويشرع كل من الذهب والفضة والبلاتين والنفط في الاندفاع صعوداً. وتبدأ الأسهم البرازيلية والأسترالية والصينية في الظهور بمظهر الملاذ الآمن.

وما إن يشعر متداولو البنوك وصناديق التحوّط ببدء انهيار شامل للدولار حتى تراودهم فكرة أخرى. فلو أن الأصول الأساسية مسعّرة بالدولار والدولار آخذ في الانهيار فإن قيمة هذه الأصول تأخذ أيضاً في الانهيار. وعند هذا الحد ينتقل الضغط في أسواق الصرف الأجنبية فوراً إلى أسواق الأسهم والسندات والمشتقات المرتكزة إلى الدولار بالطريقة نفسها التي تتحوّل فيها الهزة الأرضية إلى موجة مدّية. ولا يعود للعملية أي أساس عقلي أو اعتباري. ولا يعود الوقت متاحاً. وتُسمع صيحات «بيعوا كل شيء!» في قاعات التداول. وتنهار أسواق الأوراق المالية بالدولار أو المرتكزة إلى الدولار من دون تفريق، في حين تشرع

أسواق السلع والأسهم بغير الدولار في الارتفاع الحاد. كما يتسبب التخلي عن السندات المقومة بالدولار أيضاً بارتفاع حاد في أسعار الفائدة. ويحصل هذا كله قبل الظهيرة في لندن.

تؤدي الاتصالات المحمومة من الزملاء والأقران الأوروبيين إلى إيقاظ المتداولين النيويوركيين والمصرفيين والمنظّمين من نومهم. ويستيقظون جميعهم على بحر من الخسارة المالية ويهرعون إلى عملهم. ولا يتبقى في قطار الضواحي الذي يكون شبه فارغ في السادسة صباحاً من مكان إلا للواقفين؛ ويتم إسقاط قاعدة «ممنوع استخدام الهواتف الخلوية». ويتحوّل القطار إلى قاعة تداول على عجلات. وبوصول المصرفيين إلى وسط مانهاتن وول ستريت يكون مؤشر الدولار قد هبط ٢٠ بالمئة وتراجعت بورصة العقود المستقبلية ألف نقطة. وترتفع أونصة الذهب ٢٠٠ دولار فيما يتدافع المستثمرون إلى الملاذ الآمن للحفاظ على الثروة. ويغيب أي أثر للمستثمرين بالاتجاه المعاكس وللمستفيدين من فتات الغير لأنهم يرفضون القفز أمام قطار ينطلق بسرعة خاطفة. ويتوقف التداول ببعض الأوراق المالية لغياب أي طرح لأي سعر. وها إن ذعر الدولار بات الآن في حالة اندفاع كلّي.

يتوقف بعض الأسواق، وبخاصة أسواق الأوراق المالية، تلقائياً عندما تتجاوز الخسائر مبلغاً معيّناً. كما إن أسواقاً أخرى، مثل بورصة العقود المستقبلية، تمنح المسؤولين فيها سلطات استثنائية للتعامل مع الخسائر الفوضوية بما في ذلك زيادة هوامش التغطية أو حدود الوضعية. ولا تنطبق هذه القواعد تلقائياً على العملات أو مادة الذهب. وعلى البنوك المركزية والحكومات أن تتدخل لمقاومة موجات البيع الخاصة من أجل وضع حد للذعر. وفي حالة الذعر التي سبق وصفها يشكل قيام البنوك المركزية بعمليات الشراء المنسقة الكبرى للدولار وسندات الحكومة الأميركية خط الدفاع الأول.

ينظم الاحتياطي الفدرالي والبنك المركزي الأوروبي وبنك اليابان سريعاً

اتصالاً متعدد الأطراف عند الساعة العاشرة صباحاً بتوقيت نيويورك لمناقشة الشراء المنسق للدولار ولسندات دين الخزينة الأميركية. ويتشاور المصرفيون المركزيون، قبل الاتصال، مع وزارات ماليتهم والخزانة الأميركية للحصول على الموافقات اللازمة والأطر التي يتوجب العمل من خلالها. وتبدأ حملة الشراء الرسمية في الثانية بعد الظهر بتوقيت نيويورك وهو الحد الذي يُغرق فيه الاتحاد الفدرالي مكاتب التداول في البنوك الرئيسية بأوامر «الشراء» على الدولار وسندات الخزينة الأميركية وأوامر «البيع» على اليورو والين والإسترليني والدولار الكندي والفرنك السويسري. ويعمد مسؤولو الاحتياطي الفدرالي، قبل الشروع في الشراء، إلى تسريب خبر لمراسليهم المفضلين بأن البنوك المركزية ستقوم «بكل ما يتطلبه الأمر» لدعم الدولار ويستخدم المصدر بالتحديد عبارة «بلا حدود» في وصفه لقدرة البنوك المركزية الشرائية. وسرعان ما ينتشر التسريب عبر وكالات الأخبار ويظهر في قاعات التداول في كل أنحاء العالم. يبدأ اللاعبون الخاصون في السوق، تاريخياً، في التراجع عندما تتدخل الحكومات ضدهم. فالمستثمرون الخاصون يمتلكون موارد أقل من الحكومات وقد تعلموا التحذير الأبدي ومفاده «لا تحاربوا الاحتياطي الفدرالي». ويسعد المتداولون عند هذا الحد بإقفال وضعياتهم الرابحة وأخذ أرباحهم والعودة إلى بيوتهم. ويمكن عندها للبنوك المركزية أن تكنس الفوضى على حساب دافعي الضرائب فيما يحيا المتداولون للقتال في يومٍ آخر. ويأخذ الذعر قريباً مجراه.

غير أن الأمر يختلف في هذه المرة. ويُنظر إلى قيام الاحتياطي الفدرالي بشراء السندات على أنه يصب الزيت على النار لأن الاحتياطي يطبع المال لشراء السندات، وهو بالتحديد ما يعكّر صفو السوق في المقام الأول. والأكثر من ذلك هو أنه سبق للاحتياطي الفدرالي قبل الذعر أن طبع الكثير جداً من المال واشترى الكثير جداً من السندات بحيث أخذت السوق تشكك، وللمرة الأولى، في قدرة الاحتياطي على التحمّل. ورجحت، لمرّة، قدرة ذعر البيع على القدرة الشرائية للاحتياطي الفدرالي. فالبائعون لا يخشون الاحتياطي الفدرالي وقد قبلوا بالسعر

المعروض تاركين الاحتياطي وقد أمسك بحقيبة أكبر فأكبر من السندات. ويسارع البائعون إلى التخلي عن الدولارات التي حصّلوها من بيع السندات ويشترون العملات الكندية والأسترالية والسويسرية والكورية إضافة إلى الأسهم الآسيوية. ويواصل الدولار انهياره وترتفع أسعار الفائدة الأميركية بحدة أكبر. وينتهي النهار بالاحتياطي الفدرالي وهو يرش البنزين على النار بدلاً من رش الماء.

يبدأ اليوم الثاني في آسيا من دون انفراج في الأفق. وتأخذ البورصات في دول يُفترض أنها تمتلك عملات أقوى مثل أستراليا والصين في الانهيار بسبب حاجة المستثمرين إلى بيع الوضعيات الرابحة للتعويض عن الخسائر، ولأن مستثمرين آخرين فقدوا الآن ثقتهم بكل الأسهم وسندات الديون الحكومية. ويتحوّل التدافع إلى الذهب والفضة والنفط والأراضي الزراعية إلى ذعر شرائي لمعادلة ذعر البيع من جانب الأصول الورقية. وها قد تضاعف سعر الذهب بين ليلة وضحاها. وأخذ المسؤول تلو الآخر في إقفال البورصات الآسيوية والأوروبية لإعطاء الأسواق فرصة للهدوء ولتوفير الفرصة للمستثمرين لإعادة النظر في التقييم. غير أن التأثير جاء بعكس المأمول. فقد خلص المستثمرون إلى أن أسواق الصرف قد لا تفتح من جديد وأن ما يحتفظون به من أسهم قد تحول بالفعل إلى استثمار خاص غير مسيّل. وأقفل بعض البنوك أبوابه وعلّق بعض صناديق التحوّط تسديداته. ولم يعد الكثير من الحسابات يلبي طلبات هامش التغطية وأقفلها الوسطاء، غير أن ذلك نقل فقط الأصول المعدومة إلى حسابات الوسطاء وها إن بعضهم يواجه فقدان ملاءته الخاصة. واتجهت الأعين ببطء صوب البيت الأبيض في حين تابع الذعر مساره عبر أوروبا لليوم الثاني على التوالي. فانهيار الدولار يوازي فقداناً للثقة بالولايات المتحدة نفسها. طغت الأمور على الاحتياطي الفدرالي والخزانة ولم يعد في وسع أحد إلا رئيس الولايات المتحدة إعادة الثقة.

تمتلئ المفردات العسكرية بعبارات مثل «الخيار النووي» و «آلة يوم القيامة» وغير ذلك من التعابير المشابهة التي تُستخدم حرفياً ومجازياً. ويمتلك الرئيس في مجال التمويل الدولي خياراً نووياً غير معروف كثيراً لكنه ذو قدرة هائلة. ويُدعى

هذا الخيار «قانون سلطات الطوارئ الاقتصادية الدولية» الصادر في العام ١٩٧٧ زمن إدارة كارتر كنُسخة مُحدثة لقانون المتاجرة مع العدو الصادر في عام ١٩١٧. وقد استخدم الرئيس فرانكلين روزفلت في عام ١٩٣٣ قانون المتاجرة مع العدو لإقفال البنوك ومصادرة الذهب. ومن شأن الرئيس الجديد الآن أن يستخدم، في مواجهة أزمة ذات حجم مشابه، نسخة جديدة من هذا التشريع لاتخاذ إجراءات قصوى مماثلة.

يخضع استخدام قانون سلطات الطوارئ الاقتصادية الدولية إلى توفّر شرطين مسبقين: حصول تهديد للأمن القومي الأميركي أو للاقتصاد، ويجب أن يأتي التهديد من الخارج. ويتوجب أيضاً إبلاغ الكونغرس بعد الواقعة، بيد أن الرئيس يمتلك في شكل عام سلطات ديكتاتورية للرد على حالة طوارئ وطنية. وها إن الظروف المتكشفة تلبي شروط قانون سلطات الطوارئ، فيلتقي الرئيس مع مستشاريه في الاقتصاد وفي الأمن القومي وكاتبي خطاباته تحضيراً للخطاب الاقتصادي الأبرز منذ «صدمة نيكسون» في عام ١٩٧١. وفي اليوم الثاني من ذعر الدولار العالمي يلقي الرئيس في السادسة مساء بتوقيت نيويورك خطاباً حيّاً بالمستمعين العالميين القلقين ويصدر أمراً تنفيذياً يتضمّن الإجراءات التالية على أن يُعمل بها فوراً:

- يعيّن الرئيس لجنة من الحزبين مؤلفة من قدامى المحنّكين في الأسواق المالية ومن «اقتصاديين بارزين» لدراسة الذعر وإصدار التوصيات المناسبة للإصلاح في غضون ثلاثين يوماً.
- سيتم تحويل كل الذهب المملوك من الخاصة ومن الخارج المودع في بنك الاحتياطي الفدرالي في نيويورك أو الودائع الموجودة في خزنات «إتش. أس. بي. سي.» و«سكوتيابنك» في نيويورك إلى ملكية الخزانة الأميركية ويُنقل إلى مستودع الذهب الأميركي في وست بوينت. وسيحصل المالكون السابقون على تعويض مناسب يُحدّد في وقت لاحق.

- تُعلّق على الفور كل تحويلات الحيازات الأجنبية لسندات الخزينة الأميركية الموجودة في قيود الحسابات الإلكترونية في نظام الاحتياطي الفدرالي. وسيحصل المالكون على الفوائد والأصل التي سبق الاتفاق عليها لكن لن يُسمح بالقيام بأي عمليات بيع أو تحويل.
- تسجّل كل المؤسسات المالية سندات الخزانة الأميركية في قيودها بحسب قيمتها الإسمية وسيتم الاحتفاظ بهذه الأوراق المالية إلى حين استحقاقها.
- تنسق المؤسسات المالية والاحتياطي الفدرالي الجهود لشراء كل الإصدارات الجديدة لسندات الخزينة بهدف الاستمرار في تسهيل تمويل العجز الأميركي وإعادة تمويل أو تسديد أي التزامات مستحقة.
- تُقفل أسواق الأسهم على الفور وتبقى مقفلة حتى إشعار آخر.
- يُحظر أي تصدير للذهب من الولايات المتحدة.

ستوقف هذه الخطة المرحلية الانهيار الفوري لسوق سندات الخزينة من خلال تجميد كل حاملي السندات في مكانهم ووضع الوصاية على المشتريات المستقبلية التي تقوم بها البنوك. ولن تقدّم حلاً دائماً وستؤدي في حدها الأقصى إلى شراء بضعة أسابيع من الوقت يمكن خلالها تطوير حلول دائمة.

سيدرك صانعو السياسة عند هذا الحد أن مفهوم الدولار الورقي كما هو اليوم قد عمّر أكثر من جدواه. وانهار ادعاؤه كونه قيمة مخزونة بسبب الغياب التام للثقة ولأن وظائفه الأخرى كوسيلة للصرف وكوحدة حسابية قد تبخّرت بنتيجة ذلك. وبات الأمر يحتاج الآن إلى عملة جديدة. ولم يعد من المقبول الحصول على المزيد من الأمر نفسه، ويتوجّب بالتالي على العملة الجديدة أن تتمتع بالتأكيد بالدعم الذهبي.

ستتكشّف الآن القوة الخفية للوضعية المالية الأميركية. فالخزانة الأميركية، بمصادرتها الذهب الرسمي الأجنبي ومعظم الذهب الخاص الموجود على

الأراضي الأميركية، ستمتلك الآن ما يزيد على ١٧ ألف طن من الذهب، ما يوازي ٥٧ بالمئة من مجموع الاحتياطي الرسمي من الذهب في العالم. وهو ما سيضع الولايات المتحدة في المركز النسبي نفسه تقريباً الذي كانت فيه عام ١٩٤٥ مباشرة بعد بريتون وودز حين سيطرت على ٦٣ بالمئة من كل الذهب الرسمي. وسيسمح مثل هذا الاكتناز للولايات المتحدة بفعل ما قامت به في بريتون وودز، أي إملاء شكل النظام المالي العالمي الجديد.

يمكن للولايات المتحدة أن تعلن عن إصدار «الدولار الأميركي الجديد» الذي يوازي عشرة دولارات قديمة. وسيكون الدولار الجديد قابلاً للتحويل إلى ذهب بسعر ألف دولار للأونصة: ما يوازي عشرة آلاف دولار للأونصة بموجب نظام الدولار القديم. وسيشكّل ذلك خفضاً بنسبة ٨٥ بالمئة في سعر صرف الدولار قياساً بأسعار السوق للذهب في نيسان/أبريل ٢٠١١، وهو أعلى بعض الشيء من خفض الـ٧٠ بالمئة في مقابل الذهب الذي هندسه روزفلت في عام ١٩٣٣ لكن من دون أن يختلف من حيث ترتيب الحجم. وسيكون أقل بكثير من خفض الـ٩٥ بالمئة المقاس بالذهب الذي حصل في عهود نيكسون وفورد وكارتر من عام ١٩٧١ إلى عام ١٩٨٠.

سيصبح الدولار الأميركي الجديد بفعل دعمه بالذهب العملة الوحيدة المرغوبة في العالم، والرابح النهائي في حروب العملات. وستصدر الأوامر للاحتياطي الفدرالي بالقيام بعمليات السوق المفتوحة للحفاظ على سعر الذهب الجديد بموجب قاعدة الصرف المرنة بالذهب التي تم وصفها سابقاً. وستُفرض ضريبة مفاجئة بنسبة ٩٠ بالمئة على كل الأرباح الخاصة الناتجة عن رفع قيمة صرف الذهب. وستتعهد الولايات المتحدة من ثم تقديم قروض ميسّرة سخية وهبات لأوروبا والصين لتوفير السيولة تسهيلاً للتجارة العالمية، تماماً كما فعلت بموجب مشروع مارشال. وسيُسمح في شكل تدريجي للأطراف الذين صودر ذهبهم، والدول الأوروبية في المقام الأول، بإعادة شرائه بالسعر الجديد الأعلى. ولا يوجد شك كبير في أنها ستختار خزنه في أوروبا في المستقبل.

وسيعاد ببطء إحلال الثقة ويعاد فتح الأسواق وتُكتشف الأسعار الجديدة للبضائع والخدمات وتُستأنف الحياة والدولار الجديد الملك يحتل مركز الكون المالي.

أو ربما لا. فسيناريو الفوضى هذه التي يعقبها صعود الدولار الجديد المدعوم بالذهب الخارج من رماده مثل طائر الفينيق ليس إلا احتمالاً واحداً فحسب. وستتضمن السيناريوهات الأخرى انهياراً مالياً لا يمكن وقفه يتبعه انهيار واسع في النظام العام وانهيار في البنية التحتية المادية في الختام. وهذه سيناريوهات مألوفة في الأفلام الشعبية والروايات مثل كتاب كورماك مكارثي «الطريق». وتتضمن القصص رواية عن البقاء بعد نهاية العالم في أعقاب الخراب الناتج عن حروب عسكرية أو كوارث طبيعية أو غزاة من الفضاء الخارجي. ولا يمكن، من حيث المبدأ، للقضاء على الثروة والمدخرات والثقة في أعقاب حرب العملات وانهيار الدولار أن يكون أقل كارثية من غزو فضائي خارجي معاد. وسيصبح صافي ثروة الشخص كناية عن تلك الأمور التي يمكنه حملها على ظهره.

وهناك رد آخر محتمل على انهيار الدولار يتمثل في تدخل حكومي من نوع أشد تطرفاً بكثير وإكراهاً من العمل التنفيذي الذي يسمح به قانون سلطات الطوارئ الاقتصادية الدولية وقد سبق شرحه آنفاً. ومن المرجح أكثر أن يحصل مثل هذا الإكراه في آسيا أو روسيا وقد يشتمل على تأميم شامل لمخزون الأصول الرأسمالية والملكية الفكرية وعلى إقفال الحدود وإعادة توجيه القدرة الإنتاجية صوب الحاجات المحلية بدلاً من التصدير. وسيتراجع العالم إلى مجموعة من المناطق ذات السيادة شبه المطلقة وتنهار التجارة العالمية. ونتيجة ذلك معاكسة للعولمة. سيصبح الأمر كناية عن إجماع بكين من دون ركوب مجاني، إذ لن يتبقى هناك مَن يركب.

خاتمة

للدولار مسار غير قابل للدعم وهو بالتالي لن يحافظ على ديمومته. وسينضم مع الوقت إلى حشدٍ من عملات الاحتياط المتعددة، سيخضع لحقوق السحب الخاصة، سينتعش عبر الذهب، أو سيسقط في الفوضى مع احتمالاتِ تصريفه أو زواله. ويبدو استخدام عملات الاحتياط المتعددة الأقل احتمالاً من بين هذه النتائج الأربع لأنه لا يحل مشكلات الدين والعجز بل ينقل المشكلة من دولة إلى أخرى في استمرار لحرب العملات الكلاسيكية. وتعمل بعض النخب العالمية في وزارات مال مجموعة العشرين وفي أجنحة الإدارة في صندوق النقد الدولي على تسويق الحل المتمثل بحقوق السحب الخاصة. بيد أن في ذلك مخاطر قد تنجم مع الوقت عبر استخدام عملة عالمية ورقية بدل العملات الورقية الوطنية، ما قد يؤدي إلى نبذ هذه العملة الورقية العالمية وإلى عدم استقرارها. وتوفّر العودة المُجرّبة والمطبقة بخبرة إلى قاعدة الذهب الفرصة الأفضل للاستقرار لكنها لا تفرض الكثير من الاحترام الأكاديمي باعتبار أنها لا تشكّل منطلقاً للنقاشات الراهنة ما قد يفسح المجال أمام الفوضى. لكن حتى مع هذه الفوضى، تظهر فرصة ثانية لاعتماد الذهب، وإن بطريقة فجائية وغير مدروسة. وهناك أخيراً احتمال الفوضى المجرّدة، التي يعقبها ما هو أسوأ منها.

قد يشكّل انهيار الدولار كارثة شاقة في حد ذاتها أو أنه قد يحصل كجزء من انهيار أكبر للحضارة. وقد يسجّل فقط انحرافاً عن الفوائض في المال الورقي أو يصبح معلماً على طريق الاضطراب العظيم. وليس أي من هذا محتماً لكنه كلّه ممكن.

لم يفت الأوان على الابتعاد عن حافة الانهيار الكارثي. فالتعقيد يبدأ كصديق

وينتهي كعدو. وعندما يُنظر إلى التعقيد والنطاق الواسع على أنهما مصدر الخطر يصبح الحل في مزيج من إزالة الترسبات والتجزئة والتبسيط. وهذا هو السبب الذي يجعل من السفينة التي قُسّمَ مخزنُها عبر قواطع داخلية أقل عرضة للغرق من تلك التي تمتلك مخزناً واحداً كبيراً. وهو ما يدفع بنواطير الأحراج إلى فصل حقول الأشجار الكبرى بموانع قاحلة للنار. ويعمل كل نجار وفق المثل القائل: «الأداة المناسبة للعمل المناسب». ويجب على الاقتصاديين ألا يكونوا أقل يقظة من النجارين في اختيار الأدوات المناسبة.

تتمثل المقاربة الصحيحة، من حيث تطبيقها على رأس المال وأسواق المال، بتجزئة البنوك الكبرى وقصر نشاطاتها على قبول الإيداعات والقروض الاستهلاكية والتجارية والتمويل التجاري والمدفوعات والاعتمادات المستندية وبضع خدمات مفيدة أخرى. ويجب حظر تجارة الملكية وضمان الاكتتاب والتداول من العمل البنكي وحصرها بالوسطاء وصناديق التحوّط. ولا معنى لفكرة الحاجة إلى مصارف كبرى للقيام بصفقات كبرى، فقد اختُرعت مجموعات الاكتتاب لهذه الغاية بالذات وهي ممتازة في توزيع المخاطر.

يجب حظر المشتقات باستثناء المؤشرات القياسية للعقود المستقبلية التي يتم تداولها في البورصة مع هوامش تغطية يومية وأنظمة مقاصّة جيدة الرسملة. ولا تنشر المشتقات المخاطرة بل تضاعفها وتركّزها في قلة من الأيدي الأكبر من أن يُسمح لها بالإفلاس. ولا تخدم المشتقات العملاء بل تخدم البنوك والمتداولين من خلال رسوم مرتفعة وشروط عصيّة على الفهم. والنماذج المستخدمة لإدارة المشتقات لا تعمل ولن تعمل أبداً بسبب التركيز على المخاطرة الصافية بدلاً من المخاطرة الإجمالية.

يجب تبني قاعدة ذهب مرنة لخفض الالتباس المتعلق بالتضخم ومعدلات أسعار الفائدة وأسعار الصرف. وما إن يحصل أصحاب الأعمال والمستثمرون على يقين أكبر واستقرار في الأسعار حتى يمكنهم أن يتخذوا مجازفات أكبر

في استثمارات جديدة. وهناك ما يكفي من عدم اليقين في عالم رجال الأعمال من دون إضافة التضخم والانكماش ومعدلات أسعار الفائدة وأسعار الصرف إلى لائحة العوائق التي تقف في وجه الابتكار. وشهد الاقتصاد الأميركي بالطريقة التي يوجهه فيها الاحتياطي الفدرالي فقاعات أصول وانهيارات وذعر وطفرة وكساداً متواصلة في الأعوام الأربعين التي أعقبت تخلي الولايات المتحدة عن الذهب. وقد حان وقت التخفيف من دور المال وتمكين دور التجارة. فالذهب يؤدي إلى استقرار أكبر في الأسعار وقيمة الأصول ويوفّر بالتالي الرؤية الأفضل للمستثمرين.

يجب على «قاعدة تايلور»، التي دُعيت على اسم مؤيدها الاقتصادي جون ب. تايلور، توجيه السياسة النقدية. وتستخدم القاعدة دائرة تغذية مرتدة إيجابية بتضمينها التضخم الفعلي في معادلتها في حين تقدم البساطة والشفافية. وهي ليست مثالية، لكنها، في إعادة صياغة لكلمات ونستون تشرتشل، أفضل الموجود. ومن شأن تركيبة من قاعدة تايلور وقاعدة ذهب مرنة أن تجعل من العمل البنكي المركزي عملاً مملاً، وهذا هو المقصود بالتحديد. وكلما أمكن حذف المزيد من الدراما من العمل البنكي المركزي توفّر المزيد من اليقين لرجال الأعمال الذين يشكلون المصدر الفعلي لفرص العمل وخلق الثروة.

وتتضمن الاقتراحات الأخرى لقلب وقع التعقيد إلغاء ضريبة الدخل على الشركات وتبسيط ضريبة الدخل الفردي وخفض الإنفاق الحكومي. كما أن معارضة التوسع الدائم للحكومة ليست معارضة إيديولوجية، بل هي مجرد التزام بالحذر. وعندما يتمثل خطر الانهيار في المقياس نفسه فإن تكاليف الدرجة الثانية غير المرئية تسيطر على منافع الدرجة الأولى للبرامج الحكومية. فالأصغر هو الأسلم.

إن العامل المشترك بين التوصيات هو أنها تقلّص أو تبسّط النظام المالي، أو في أنها، في حالة الذهب، تبني القواطع التي تقي من الانهيار. وسيقول كثير من

المنتقدين إن هذه الاقتراحات تتطلع إلى الوراء إلى زمن من الحوكمة والتعقيد الأقل في العمل المصرفي وفي السياسة النقدية والمالية. وهم في ذلك على حق، وهذا هو المقصود تماماً. فعند الانتقال إلى الجزء السلبي للعائد الهامشي لمنحنى الداخل والخارج التعقيدي تصبح العودة إلى الوراء أمراً جيداً لأن المجتمع سيصبح أكثر إنتاجاً وأشد صلابة أمام الكارثة.

وفي غياب تبني سياسات علاجية وخروج الأحداث عن السيطرة سيتم اللجوء حتماً إلى البنتاغون لإحلال النظام بطريقة تعجز عنها الخزانة والاحتياطي الفدرالي. فقد أخذت التهديدات التي تم تصوّرها في مناورة البنتاغون المالية في عام ٢٠٠٩ تصبح أكثر حقيقة مع مرور كل يوم. وقال وزير الدفاع روبرت غايتس، لدى إيجاز المناورة الحربية المالية له، إنها «تجربة تفتح العينين» وهي «تعكس بعض أوجه القصور في قدرة ورغبة مختلف أطراف الحكومة في المشاركة في المعلومات». ولم يشر غايتس إلى الخزانة الأميركية بالاسم؛ إلا أن خبرتي تملي بأن على الخزانة والاحتياطي الفدرالي العمل في شكل وثيق أكثر مع مجتمع الأمن القومي لمساعدة البلاد على الاستعداد لما قد ينتظرها.

وكما سبق ولاحظته منذ البداية فإن أي كتاب عن حروب العملات يشكّل حتماً كتاباً عن الدولار ومصيره. فالدولار، بكل أخطائه وضعفه، هو محور مجمل نظام العملات العالمي والأسهم والسندات والمشتقات والاستثمارات من كل نوع. وفي حين تشكّل كل العملات، بحكم التعريف، نوعاً من القيمة المخزونة فإن الدولار يختلف. فهو مخزن للقيمة الاقتصادية في أمة قيمها الأخلاقية استثنائية تاريخياً وتشكّل بالتالي نوراً للعالم. ولا يمكن الشروع في خفض قيمة الدولار من دون الانتقاص من تلك القيم ومن هذه الاستثنائية. وقد حاول هذا الكتاب تقديم تحذيرٍ عادلٍ من الأخطار المنتظَرَة كما أنه يشكّل بوصلة تساعد في إدارة الدفة بعيداً منها.

حصلت الانهيارات الاجتماعية والمالية مرات عدة، وسهل تجاهلها أو

نسيانها. لكن التاريخ لا ينسى، كما إن الأنظمة المعقدة لا تتورّع عن القيام بما دأبت على القيام به. وهي تبدأ على مبدأ تنظيمي حميد وتنتهي بامتصاص كل الطاقة المتوفرة وهي تدمّر النظام بحد ذاته. وأسواق المال والعملات كناية عن أنظمة معقّدة ستنهار في النهاية إلا إذا تم تفكيكها واحتواؤها وتجزئتها وإزالة ترسباتها. وتتعلق حروب العملات أساساً بالدولار، بيد أن الدولار ليس سوى نسخة متغطرسة لذاته السابقة بفعل المشتقات والرفع المالي والطباعة والانتقاص من الذهب. ولم يفت الوقت على إنقاذه، غير أن الوقت آخذ في النفاد.



شكر

يبدأ امتناني الصادق إلى من ساعدني في هذا الكتاب بتوجيه الشكر إلى ميليسا فلاشمان، وكيلتي الأدبية، التي لعبت دوراً كبيراً في نقل حروب العملات من تصوّرٍ، إلى مشروع، إلى واقع. لم يهتز دعمها أبداً وهو ما شكّل مصدر راحة في سياق شهورٍ طويلة من البحث والكتابة.

أدين بالشكر والامتنان إلى أدريان زاكهايم في دار «بينغوين/بورتفوليو» لمنحه الضوء الأخضر لهذا الكتاب وركوب المخاطرة مع مؤلف ينشر للمرة الأولى. وقد راود كلينا في عام ٢٠١٠ شعور بأن حروب العملات ستدور لفترة طويلة. ومن سوء حظ الاقتصاد العالمي أننا كنا على حق. وساهمت المحررة، كورتني يونغ، ومساعد التحرير إريك مايرز وباقي فريق «بنغوين» بخبرتهم في صنع الكتاب. وأدين بالشكر العظيم للمحرّر نيكولاس لوفتشيو الذي أضاف تصفّحه الدقيق إلى تماسك وانسياب العمل المنجز. شكراً لكم جميعاً على مهارتكم وصبركم.

وأنا شديد الامتنان لشركائي في «أومنيس» في ماكلين، فرجينيا، لسماحهم لي بجلب وول ستريت إلى عالم الأمن القومي. فراندي تاوس وكريس راي وجو بيس وتشارلي دولفر جميعهم أبطال أميركيون من النوع الهادئ المجهول. وشكل العمل معهم امتيازاً. كما نصلّي لشريكنا الراحل زاك وارفيلد.

أشكر زملائي داخل مجتمع الأمن القومي ممن لا يمكن ذكرهم بالاسم. أنتم تعرفون أنفسكم. وقد تجهل أميركا أسماءكم لكنها محظوظة لوجودكم في خدمتها.

الشكر للمسؤولين عن مختبر الفيزياء التطبيقية الذي سمحوا لي بالتفكير من خارج النطاق التقليدي ونحن نجلس داخل البوابات. ولا يرتاح دنكان براون وتد سميث ورون لومان وبيغي هارلو أبداً في تقويمهم للخطر وتفكيرهم الاستباقي في كيفية مواجهة تلك التهديدات. ومن حسن لطفهم أنهم شاركوني في جهودهم.

استحق عليّ دين هائل تراكم على مر سنوات كثيرة لمرشديّ القانونيين توم بوتشيو وفيل هاريس ومل إيمرغوت وماري والن وإيفا شلاغر. فحتى المحامون يحتاجون إلى محامين، وهم الأفضل.

أشكر مرشديّ الاقتصاديين جون ماكين وغريغ «الصقر» هاوكينز وديفيد مولينز جونيور ومايرون سكولز وبوب باربرا. وأشكرهم، نظراً إلى مقاربتي النظرية البِدعية لحقلهم، على الاستماع إليّ ومشاركتي أفكارهم ووجهات نظرهم.

الشكر أيضاً لمرشديّ في السوق تد كنتزغر وبيل راينر وجون ميريوذر وجيم ماكنتي وغوردون إربرتز وكريس والن وبيتر موران وديف «دافوس» نولان. فقد بعنا، دافوس وأنا، على المكشوف أسهماً في فاني ماي بـ٤٥ دولاراً للسهم الواحد في عام ٢٠٠٥ وخسرنا مالاً عندما ارتفع إلى ٦٥ دولاراً. التوقيت هو كل شيء.

أمّا وقد أصبحت واشنطن العاصمة مركز الكون المالي والسياسي، فإنه ما أمكن لكتاب كهذا أن يُكتب من دون دعم وتشجيع من الأشخاص الأقرب إلى السلطة ومن دون خوض معارك كرة طاولة فكرية معهم. شكراً لتايلور غريفين وروب ساليترمان وبلاين رثماير وتوني فراتو وتيم برغر وتيدي داوني ومايك ألن وجون وارد وجوان زاراتي وإيمون جايفرز على إرشادي عبر أدغال روما الجديدة.

ولا يمكن للمرء، كلما احتاج إلى وجهة النظر العسكرية، إلا أن يتوجه إلى الجنرال جو شيفر والأميرال ستيف بايكر. شكراً لكما. كان الجنرال شيفر، لمّا التقيته، الجنرال الوحيد في الخدمة الفعلية الذي يحمل ترخيصاً من لجنة البورصة والأوراق المالية للتداول بخيارات الأوراق المالية. وهو ما لا يقدّر بثمن. وأتوجه

بالشكر أيضاً إلى غريغ بروغس من مكتب وزير الدفاع على رؤياه ومواظبته على رعاية مناورة الحرب المالية التي شكلت القسم الأول من هذا الكتاب. وأنا مدين لغريغ على دعوتي إلى المشاركة في المناورة ووضعي في الفريق الصيني. وربما أمكننا القيام بالمناورة من جديد عندما تمتلك الصين مزيداً من الذهب.

ما أمكن لفصول المناورات في هذا الكتاب أن توجد لولا جهود «جنود وول ستريت غير النظاميين» الذين جنّدتهم للانضمام إلي على رقعة الشطرنج المالية العالمية التي أقامها البنتاغون. شكراً لكما ستيف هاليول وبيل أودونيل على صداقتكما واستعدادكما للمشاركة والسماح لي بإخبار روايتيكما. سنلتقي من جديد في «تن تونتي بوست» حيث بدأت المناورة الحربية فعلاً.

شكراً للوري آن لاروكو من «سي. أن. بي. سي.»، وأماندا لانغ من «سي. بي. سي.»، وإريك كينغ من «كينغ وورلد نيوز» لدعوتكم لي على هوائكم لمناقشة التحليل الاقتصادي الذي يشكّل الكثير من هذا الكتاب. ولا يوجد ما هو أفضل من البث التلفزيوني الحي مع مضيفين أذكياء لإجبار المرء على شحذ أفكاره.

شكراً للرفاق الذين أخذوا وقتهم في قراءة مختلف أقسام المخطوطة في مختلف مراحل الإنجاز وطرحوا مزيجاً مدروساً من الأسئلة والانتقادات والتشجيع. وقد قرأوها ليس بوصفهم اقتصاديين بل مواطنين معنيين لديهم رهون عقارية وأولاد وفواتير للدفع ورغبة في إعطاء معنى لعالم مالي انقلب رأساً على عقب. لقد جعلت تعليقاتهم من هذا الكتاب كتاباً أفضل. فشكراً لكم جوان وغلن وديان.

لا توجد طريقة سهلة لأن يحيا المرء مع زوجته ويكتب كتاباً من دون أن تصبح الزوجة جزءاً كبيراً من الكتابة. تناقشها وتناظرها وتجادلها وتعيشها وتتنفسها. شكراً لك يا آن على آلاف الأمور الصغيرة وعلى الأمر الكبير المتمثل في مساعدتي في أن أصبح كاتباً أفضل. لك كل حبي.

تميّز كل من جون فوست من مركز جون هوبكنز للاقتصاد المالي وسيباستيان

مالابي من مجلس العلاقات الخارجية بالسخاء في بذل وقتهما في قراءة المخطوطة وتقديم التعليقات الخبيرة. لكن وجهات النظر التي يعبر عنها الكتاب، هي بالطبع وجهات نظري، وليست بالضرورة وجهاتهما. شكراً لكما.

وقد تركت في هذه المرة الأفضل للآخر حقاً. إذ أدين بالشكر الضخم وبأرفع درجات الاحترام المهني لويل ريتشارد، فخر جامعة كولورادو وكلية تافت، الذي ساعدني في البحث وفي التحرير. وكل وضوح وتماسك في هذا الكتاب إنما برز من تحت عينه الثاقبة والمتطلّبة. إلا إنني أبقى المسؤول عن أي خطأ قد يتبقّى.